



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم

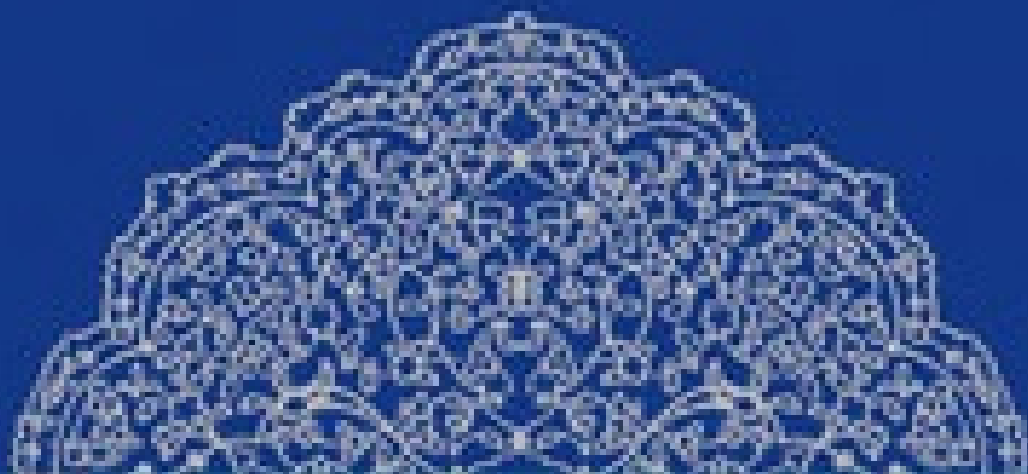


عمر
عليه السلام

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

رجال الخاقاني

الشيخ علي الخاقاني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رجال الخاقاني

كاتب:

علي خاقاني

نشرت في الطباعة:

مؤسسه تحقيقات و نشر معارف اهل البيت (ع)

رقمى الناشر:

مركز القائميہ باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢٢	رجال الخاقاني
٢٢	اشارة
٢٢	صفحه ٠٠١
٢٢	صفحه ٠٠٢
٢٢	صفحه ٠٠٣
٢٣	صفحه ٠٠٤
٢٣	صفحه ٠٠٥
٢٤	صفحه ٠٠٦
٢٤	صفحه ٠٠٧
٢٥	صفحه ٠٠٨
٢٦	صفحه ٠٠٩
٢٦	صفحه ٠١٠
٢٧	صفحه ٠١١
٢٧	صفحه ٠١٢
٢٨	صفحه ٠١٣
٢٩	صفحه ٠١٤
٢٩	صفحه ٠١٥
٣٠	صفحه ٠١٦
٣٠	صفحه ٠١٧
٣١	صفحه ٠١٨
٣٢	صفحه ٠١٩
٣٢	صفحه ٠٢٠

٣٣	صفحة ٢١
٣٣	صفحة ٢٢
٣٤	صفحة ٢٣
٣٤	صفحة ٢٤
٣٥	صفحة ٢٥
٣٦	صفحة ٢٦
٣٦	صفحة ٢٧
٣٧	صفحة ٢٨
٣٧	صفحة ٢٩
٣٨	صفحة ٣٠
٣٨	صفحة ٣١
٣٩	صفحة ٣٢
٣٩	صفحة ٣٣
٤٠	صفحة ٣٤
٤٠	صفحة ٣٥
٤١	صفحة ٣٦
٤١	صفحة ٣٧
٤٢	صفحة ٣٨
٤٣	صفحة ٣٩
٤٣	صفحة ٤٠
٤٤	صفحة ٤١
٤٤	صفحة ٤٢
٤٥	صفحة ٤٣
٤٥	صفحة ٤٤

٤٦	صفحة ٠٤٥
٤٧	صفحة ٠٤٦
٤٧	صفحة ٠٤٧
٤٨	صفحة ٠٤٨
٤٨	صفحة ٠٤٩
٤٩	صفحة ٠٥٠
٥٠	صفحة ٠٥١
٥٠	صفحة ٠٥٢
٥١	صفحة ٠٥٣
٥١	صفحة ٠٥٤
٥٢	صفحة ٠٥٥
٥٣	صفحة ٠٥٦
٥٣	صفحة ٠٥٧
٥٤	صفحة ٠٥٨
٥٤	صفحة ٠٥٩
٥٥	صفحة ٠٦٠
٥٥	صفحة ٠٦١
٥٦	صفحة ٠٦٢
٥٦	صفحة ٠٦٣
٥٧	صفحة ٠٦٤
٥٧	صفحة ٠٦٥
٥٨	صفحة ٠٦٦
٥٩	صفحة ٠٦٧
٥٩	صفحة ٠٦٨

٦٠	صفحة ٠٦٩
٦٠	صفحة ٠٧٠
٦١	صفحة ٠٧١
٦١	صفحة ٠٧٢
٦٢	صفحة ٠٧٣
٦٢	صفحة ٠٧٤
٦٣	صفحة ٠٧٥
٦٤	صفحة ٠٧٦
٦٤	صفحة ٠٧٧
٦٥	صفحة ٠٧٨
٦٥	صفحة ٠٧٩
٦٦	صفحة ٠٨٠
٦٦	صفحة ٠٨١
٦٧	صفحة ٠٨٢
٦٧	صفحة ٠٨٣
٦٨	صفحة ٠٨٤
٦٨	صفحة ٠٨٥
٦٩	صفحة ٠٨٦
٧٠	صفحة ٠٨٧
٧٠	صفحة ٠٨٨
٧١	صفحة ٠٨٩
٧١	صفحة ٠٩٠
٧٢	صفحة ٠٩١
٧٢	صفحة ٠٩٢

٧٣	صفحة ٠٩٣
٧٤	صفحة ٠٩٤
٧٤	صفحة ٠٩٥
٧٥	صفحة ٠٩٦
٧٥	صفحة ٠٩٧
٧٦	صفحة ٠٩٨
٧٦	صفحة ٠٩٩
٧٧	صفحة ١٠٠
٧٧	صفحة ١٠١
٧٨	صفحة ١٠٢
٧٩	صفحة ١٠٣
٧٩	صفحة ١٠٤
٨٠	صفحة ١٠٥
٨٠	صفحة ١٠٦
٨١	صفحة ١٠٧
٨٢	صفحة ١٠٨
٨٢	صفحة ١٠٩
٨٣	صفحة ١١٠
٨٤	صفحة ١١١
٨٤	صفحة ١١٢
٨٥	صفحة ١١٣
٨٥	صفحة ١١٤
٨٦	صفحة ١١٥
٨٦	صفحة ١١٦

٨٧	صفحة ١١٧
٨٧	صفحة ١١٨
٨٨	صفحة ١١٩
٨٨	صفحة ١٢٠
٨٩	صفحة ١٢١
٩٠	صفحة ١٢٢
٩٠	صفحة ١٢٣
٩١	صفحة ١٢٤
٩١	صفحة ١٢٥
٩٢	صفحة ١٢٦
٩٢	صفحة ١٢٧
٩٣	صفحة ١٢٨
٩٤	صفحة ١٢٩
٩٤	صفحة ١٣٠
٩٥	صفحة ١٣١
٩٥	صفحة ١٣٢
٩٦	صفحة ١٣٣
٩٦	صفحة ١٣٤
٩٧	صفحة ١٣٥
٩٨	صفحة ١٣٦
٩٨	صفحة ١٣٧
٩٩	صفحة ١٣٨
٩٩	صفحة ١٣٩
١٠٠	صفحة ١٤٠

١٠١	صفحة ١٤١
١٠١	صفحة ١٤٢
١٠٢	صفحة ١٤٣
١٠٢	صفحة ١٤٤
١٠٣	صفحة ١٤٥
١٠٤	صفحة ١٤٦
١٠٤	صفحة ١٤٧
١٠٥	صفحة ١٤٨
١٠٦	صفحة ١٤٩
١٠٧	صفحة ١٥٠
١٠٧	صفحة ١٥١
١٠٨	صفحة ١٥٢
١٠٨	صفحة ١٥٣
١٠٩	صفحة ١٥٤
١٠٩	صفحة ١٥٥
١١٠	صفحة ١٥٦
١١١	صفحة ١٥٧
١١١	صفحة ١٥٨
١١٢	صفحة ١٥٩
١١٢	صفحة ١٦٠
١١٣	صفحة ١٦١
١١٣	صفحة ١٦٢
١١٤	صفحة ١٦٣
١١٥	صفحة ١٦٤

١١٥	صفحة ١٦٥
١١٦	صفحة ١٦٦
١١٦	صفحة ١٦٧
١١٧	صفحة ١٦٨
١١٨	صفحة ١٦٩
١١٨	صفحة ١٧٠
١١٩	صفحة ١٧١
١١٩	صفحة ١٧٢
١٢٠	صفحة ١٧٣
١٢١	صفحة ١٧٤
١٢١	صفحة ١٧٥
١٢٢	صفحة ١٧٦
١٢٢	صفحة ١٧٧
١٢٣	صفحة ١٧٨
١٢٤	صفحة ١٧٩
١٢٤	صفحة ١٨٠
١٢٥	صفحة ١٨١
١٢٥	صفحة ١٨٢
١٢٦	صفحة ١٨٣
١٢٧	صفحة ١٨٤
١٢٧	صفحة ١٨٥
١٢٨	صفحة ١٨٦
١٢٨	صفحة ١٨٧
١٢٩	صفحة ١٨٨

١٣٠	صفحة ١٨٩
١٣٠	صفحة ١٩٠
١٣١	صفحة ١٩١
١٣١	صفحة ١٩٢
١٣٢	صفحة ١٩٣
١٣٣	صفحة ١٩٤
١٣٣	صفحة ١٩٥
١٣٤	صفحة ١٩٦
١٣٤	صفحة ١٩٧
١٣٥	صفحة ١٩٨
١٣٦	صفحة ١٩٩
١٣٦	صفحة ٢٠٠
١٣٧	صفحة ٢٠١
١٣٧	صفحة ٢٠٢
١٣٨	صفحة ٢٠٣
١٣٨	صفحة ٢٠٤
١٣٩	صفحة ٢٠٥
١٤٠	صفحة ٢٠٦
١٤٠	صفحة ٢٠٧
١٤١	صفحة ٢٠٨
١٤٢	صفحة ٢٠٩
١٤٢	صفحة ٢١٠
١٤٣	صفحة ٢١١
١٤٤	صفحة ٢١٢

١٤٤	صفحة ٢١٣
١٤٥	صفحة ٢١٤
١٤٥	صفحة ٢١٥
١٤٦	صفحة ٢١٦
١٤٦	صفحة ٢١٧
١٤٧	صفحة ٢١٨
١٤٨	صفحة ٢١٩
١٤٨	صفحة ٢٢٠
١٤٩	صفحة ٢٢١
١٤٩	صفحة ٢٢٢
١٥٠	صفحة ٢٢٣
١٥٠	صفحة ٢٢٤
١٥١	صفحة ٢٢٥
١٥١	صفحة ٢٢٦
١٥٢	صفحة ٢٢٧
١٥٢	صفحة ٢٢٨
١٥٣	صفحة ٢٢٩
١٥٤	صفحة ٢٣٠
١٥٤	صفحة ٢٣١
١٥٥	صفحة ٢٣٢
١٥٥	صفحة ٢٣٣
١٥٦	صفحة ٢٣٤
١٥٦	صفحة ٢٣٥
١٥٧	صفحة ٢٣٦

١٥٧	صفحة ٢٣٧
١٥٨	صفحة ٢٣٨
١٥٨	صفحة ٢٣٩
١٥٨	صفحة ٢٤٠
١٥٩	صفحة ٢٤١
١٥٩	صفحة ٢٤٢
١٦٠	صفحة ٢٤٣
١٦١	صفحة ٢٤٤
١٦١	صفحة ٢٤٥
١٦٢	صفحة ٢٤٦
١٦٢	صفحة ٢٤٧
١٦٣	صفحة ٢٤٨
١٦٣	صفحة ٢٤٩
١٦٤	صفحة ٢٥٠
١٦٤	صفحة ٢٥١
١٦٥	صفحة ٢٥٢
١٦٥	صفحة ٢٥٣
١٦٦	صفحة ٢٥٤
١٦٦	صفحة ٢٥٥
١٦٧	صفحة ٢٥٦
١٦٨	صفحة ٢٥٧
١٦٨	صفحة ٢٥٨
١٦٩	صفحة ٢٥٩
١٦٩	صفحة ٢٦٠

١٧٠	صفحة ٢٤١
١٧٠	صفحة ٢٤٢
١٧١	صفحة ٢٤٣
١٧١	صفحة ٢٤٤
١٧٢	صفحة ٢٤٥
١٧٢	صفحة ٢٤٦
١٧٣	صفحة ٢٤٧
١٧٣	صفحة ٢٤٨
١٧٤	صفحة ٢٤٩
١٧٤	صفحة ٢٧٠
١٧٥	صفحة ٢٧١
١٧٥	صفحة ٢٧٢
١٧٦	صفحة ٢٧٣
١٧٦	صفحة ٢٧٤
١٧٧	صفحة ٢٧٥
١٧٧	صفحة ٢٧٦
١٧٨	صفحة ٢٧٧
١٧٨	صفحة ٢٧٨
١٧٩	صفحة ٢٧٩
١٨٠	صفحة ٢٨٠
١٨٠	صفحة ٢٨١
١٨١	صفحة ٢٨٢
١٨١	صفحة ٢٨٣
١٨٢	صفحة ٢٨٤

١٨٢	صفحة ٢٨٥
١٨٣	صفحة ٢٨٦
١٨٣	صفحة ٢٨٧
١٨٤	صفحة ٢٨٨
١٨٤	صفحة ٢٨٩
١٨٥	صفحة ٢٩٠
١٨٥	صفحة ٢٩١
١٨٦	صفحة ٢٩٢
١٨٦	صفحة ٢٩٣
١٨٧	صفحة ٢٩٤
١٨٧	صفحة ٢٩٥
١٨٨	صفحة ٢٩٦
١٨٩	صفحة ٢٩٧
١٨٩	صفحة ٢٩٨
١٩٠	صفحة ٢٩٩
١٩٠	صفحة ٣٠٠
١٩١	صفحة ٣٠١
١٩١	صفحة ٣٠٢
١٩٢	صفحة ٣٠٣
١٩٢	صفحة ٣٠٤
١٩٣	صفحة ٣٠٥
١٩٣	صفحة ٣٠٦
١٩٤	صفحة ٣٠٧
١٩٤	صفحة ٣٠٨

١٩٥	صفحة ٣٠٩
١٩٥	صفحة ٣١٠
١٩٦	صفحة ٣١١
١٩٦	صفحة ٣١٢
١٩٧	صفحة ٣١٣
١٩٨	صفحة ٣١٤
١٩٨	صفحة ٣١٥
١٩٩	صفحة ٣١٦
١٩٩	صفحة ٣١٧
٢٠٠	صفحة ٣١٨
٢٠٠	صفحة ٣١٩
٢٠١	صفحة ٣٢٠
٢٠١	صفحة ٣٢١
٢٠٢	صفحة ٣٢٢
٢٠٢	صفحة ٣٢٣
٢٠٣	صفحة ٣٢٤
٢٠٣	صفحة ٣٢٥
٢٠٤	صفحة ٣٢٦
٢٠٥	صفحة ٣٢٧
٢٠٥	صفحة ٣٢٨
٢٠٦	صفحة ٣٢٩
٢٠٦	صفحة ٣٣٠
٢٠٧	صفحة ٣٣١
٢٠٧	صفحة ٣٣٢

٢٠٨	صفحة ٣٣٣
٢٠٨	صفحة ٣٣٤
٢٠٩	صفحة ٣٣٥
٢٠٩	صفحة ٣٣٦
٢١٠	صفحة ٣٣٧
٢١٠	صفحة ٣٣٨
٢١١	صفحة ٣٣٩
٢١٢	صفحة ٣٤٠
٢١٢	صفحة ٣٤١
٢١٣	صفحة ٣٤٢
٢١٣	صفحة ٣٤٣
٢١٤	صفحة ٣٤٤
٢١٤	صفحة ٣٤٥
٢١٥	صفحة ٣٤٦
٢١٥	صفحة ٣٤٧
٢١٦	صفحة ٣٤٨
٢١٦	صفحة ٣٤٩
٢١٧	صفحة ٣٥٠
٢١٧	صفحة ٣٥١
٢١٨	صفحة ٣٥٢
٢١٨	صفحة ٣٥٣
٢١٩	صفحة ٣٥٤
٢١٩	صفحة ٣٥٥
٢٢٠	صفحة ٣٥٦

٢٢٠	صفحة ٣٥٧
٢٢١	صفحة ٣٥٨
٢٢٢	صفحة ٣٥٩
٢٢٢	صفحة ٣٦٠
٢٢٣	صفحة ٣٦١
٢٢٣	صفحة ٣٦٢
٢٢٤	صفحة ٣٦٣
٢٢٤	صفحة ٣٦٤
٢٢٥	صفحة ٣٦٥
٢٢٥	صفحة ٣٦٦
٢٢٦	صفحة ٣٦٧
٢٢٦	صفحة ٣٦٨
٢٢٧	صفحة ٣٦٩
٢٢٨	صفحة ٣٧٠
٢٢٨	صفحة ٣٧١
٢٢٩	صفحة ٣٧٢
٢٢٩	صفحة ٣٧٣
٢٣٠	صفحة ٣٧٤
٢٣٠	صفحة ٣٧٥
٢٣١	صفحة ٣٧٦
٢٣٢	صفحة ٣٧٧
٢٣٢	صفحة ٣٧٨
٢٣٣	صفحة ٣٧٩
٢٣٣	صفحة ٣٨٠

٢٣٤	صفحة ٣٨١
٢٣٤	صفحة ٣٨٢
٢٣٥	صفحة ٣٨٣
٢٣٥	صفحة ٣٨٤
٢٣٦	صفحة ٣٨٥
٢٣٦	صفحة ٣٨٦
٢٣٧	صفحة ٣٨٧
٢٣٨	صفحة ٣٨٨
٢٣٨	صفحة ٣٨٩
٢٣٩	صفحة ٣٩٠
٢٣٩	صفحة ٣٩١
٢٤٠	صفحة ٣٩٢
٢٤٠	صفحة ٣٩٣
٢٤١	صفحة ٣٩٤
٢٤١	صفحة ٣٩٥
٢٤٢	صفحة ٣٩٦
٢٤٢	صفحة ٣٩٧
٢٤٣	صفحة ٣٩٨
٢٤٤	صفحة ٣٩٩
٢٤٤	صفحة ٤٠٠
٢٤٤	تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

رجال الخاقاني

إشارة

نوع: كتاب

يديد آور: خاقاني، علي ١٩١٢م - Khaghani, Ali

عنوان و شرح مسئوليت: رجال الخاقاني [منبع الكترونيكي] / بقلم علي الخاقاني؛ تحقيق محمدصادق بحر العلوم؛ عنى بنشره والتقديم له حسين حسن الخاقاني

ناشر: موسسه تحقيقات و نشر معارف اهل البيت (ع)

توصيف ظاهري: ١ متن الكترونيكي: بايگاني HTML؛ داده هاي الكترونيكي (٤٠٣ بايگاني: ١١١٣.٥KB)

يادداشت: كتابنامه به صورت زيرونويس

موضوع: حديث

علم الرجال

شناسه افزوده: بحر العلوم، محمدصادق ١٨٩٧ Bahrol-Ulum, Muhammad Sadiq - م. محقق

خاقاني، حسين حسن

صفحه ٠٠١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١

رجال الخاقاني

(١)

مفاتيح البحث: كتاب رجال الخاقاني للشيخ علي الخاقاني (١)

صفحه ٠٠٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢

مركز النشر - مكتب الاعلام الاسلامي اسم الكتاب: رجال الخاقاني الكاتب: الشيخ علي الخاقاني تحقيق: السيد محمد صادق بحر

العلوم الناشر: مركز النشر - مكتب الاعلام الاسلامي الطبعة: الثانية طبع على مطابع: مكتب الاعلام الاسلامي تاريخ النشر: ذي القعدة

١٤٠٤ طبع منه: ٤٠٠٠ نسخة حقوق الطبع محفوظة للناشر مراكز التوزيع:

قم - شارع ارم - مكتبة مكتب الاعلام الاسلامي - هاتف: ٢٣٤٣٦.

طهران - شارع ناصر خسرو - زقاق حاج نايب - سوق خاتمي هاتف: ٥٣٩١٧٥.

(٢)

مفاتيح البحث: كتاب رجال الخاقاني للشيخ علي الخاقاني (١)، شهر ذي القعدة (١)، مدينة طهران (١)

صفحه ٠٠٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣

رجال الخاقاني بقلم الفقيه الأكبر الشيخ على الخاقاني المتوفى سنة ١٣٣٤ هـ تحقيق العلامة الكبير السيد محمد صادق بحر العلوم عنى بنشره والتقديم له حسين الشيخ حسن الخاقاني حفيد المؤلف طبع على نسخة بخط المصنف (٣)

مفاتيح البحث: كتاب رجال الخاقاني للشيخ على الخاقاني (١)

صفحة ٠٠٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٥

(ترجمة المصنف) بقلم: الشيخ حسين الخاقاني حفيد المصنف تقديم الاهتمام بضبط الأحكام الشرعية أمر ضروري يجب التحفظ به والحرص على معرفة مصدره، والتوثق من الرواة الذين يوصلون إلينا الاحكام عن الأئمة - عليهم السلام - وطبيعي ان الرواة عندنا ينقسمون إلى قسمين.

(١) - هم الذين أخذوا في بث الفضائل والكرامات للأئمة - عليهم السلام - وهؤلاء لا نعبأ بهم ولا يهمنا ضبط رواياتهم، فهم أشبه بوسائل الاعلام والدعاوى، لان الروايات التي يأتون بها لا يتوقف عليها حكم شرعي يفسد علينا ديننا ومذهبنا، كما جاء عن المفضل بن عمر: انه غير ثقة.

(٢) - هم الذين يهتم بهم اعلام الشرع والدين، ويبحثون عن منازلهم ودرجاتهم وقربهم من الامام - عليه السلام - ووثوقهم عنده واحترامه لهم، أمثال أصحاب الأصول الأربعمائه، ومنهم زارة بن أعين وزيد الزراد، وأمثالهما ممن اعتبرت أحاديثهم في مرتبة الحجية.

(٥)

مفاتيح البحث: الأحكام الشرعية (٢)، زارة بن أعين (١)، زيد الزراد (١)، المفضل بن عمر (١)، الوقوف (١)، الكرم، الكرامة (١)

صفحة ٠٠٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٦

لذا ترى ان كثيرا من الاعلام في مختلف القرون الاسلامية بالغوا في الاهتمام بضبط سيرهم وتوقيت ولاداتهم ووفياتهم، وضبط وفيات الأئمة عليهم السلام ومن قبلها ولاداتهم ليعرف مدى علاقة الراوى بذلك الامام ولثلا يقع الاشتباه والسهو، كما ترى فريقا منهم تعمق بدراسة شخصيات الرواة درسا بليغا في المقام الذي يقتضى أن يكون من الجرح والتعديل ومن قوة شخصيته في الصدق والثبت. وفي علم الرجال - الدراية والرواية - ملاسبات واسعة تنبثق من أمور منها:

١ - وجود المدلسين والمغرضين الذين باعوا ضمائرهم للسلطة وللعاطفة والميول المذهبية.

٢ - معرفة الموالى منهم من أعلى ومن أسفل بالرق أو بالحلف أو بالاسلام.

٣ - معرفة زمن الراوى بالضبط لثلا يكون قد الحق بامام وروى عنه وهو غير معاصر له وقد نبه على ذلك اعلام الرجالين في كتبهم.

٤ - معرفة الاخوة والأخوات من الرواة والتوسع في الاطلاع على أنسابهم وسيرتهم ومدى قوة الصدق عندهم، وتمييز أى منهم ونموذج من ذلك في الصحابة أمثال عبد الله بن مسعود وعتبة بن مسعود وهما اخوان. وزيد بن ثابت ويزيد بن ثابت.

ومن أصحاب الإمام على أمير المؤمنين عليه السلام أمثال زيد وصعصعة ابني صوحان وربعي ومسعود ابني خراش العبسيين.

ومن التابعين عمرو بن شرجيل أبو ميسرة وأرقم بن شرجيل وهما اخوان فاضلان.

٥ - معرفة الثلاثة من الصحابة: أمثال سهل وعباد وعثمان بن حنيف ومن أصحاب الإمام علي عليه السلام سفيان بن زيد، وأخواه عبيد (٦)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (٢)، عبد الله بن مسعود (١)، يزيد بن ثابت (١)، زيد بن ثابت (١)، الصدق (٢)، الوسعة (١)

صفحة ٥٥٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٧
والحرب وكل منهم اخذ رايته وقتلوا في موقف واحد. وسالم وعبيدة وزيد بنو الجعد الأشجعيون. ومن أصحاب الإمام الصادق (ع): الحسن ومحمد وعلي بنو عطية الدغشي المحاربي ومحمد وعلي والحسن بنو أبي حمزة الثمالي ٦ - معرفة الأربعة: أمثال عبيد الله ومحمد وعمران وعبد الاعلى بنو علي بن أبي شعبة الحلبي وقد أجمع أرباب المعاجم الرجالية علي وثوقهم وكذلك أبوهم وجدهم. ٧ - معرفة الخمسة: أمثال سفيان ومحمد وادم وعمران وإبراهيم بنو عيينة وكلهم من رجال الحديث. ٨ - معرفة الستة من التابعين وهم أولاد سيرين، محمد المشهور وأنس ويحيى ومعبد وحفصة وكريمة ومن رواة الإمام الصادق عليه السلام أمثال: محمد وعبد الله وعبيد وحسن وحسين ورومي بنو زرارة بن أعين.

٩ - معرفة السبعة من الصحابة أمثال: بنو مقرن المزني وهم النعمان ومعقل وعقيل وسويد وسانان وعبد الرحمن وعبد الله وكلهم من المهاجرين.

١٠ - معرفة الثمانية: أمثال زرارة وبكير وحمران وعبد الملك وعبد الرحمن ومالك وقعب وعبد الله بنو أعين من رواة الإمام الصادق عليه السلام وفي بعض كتب الرجال، منهم نجم بن أعين فيكونون آنذاك من أمثلة التسعة.

١١ - معرفة التسعة من الصحابة أمثال: أولاد الحرث، وفي التابعين أولاد أبي بكر، عبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن وعبد العزيز ومسلم وداود ويزيد وعتبة وكبشة.

سقنا هذه الأمثلة والنماذج ليقف القارئ على مدى ما يحدث من الملاحظات بالإضافة إلى أشياء مهمة أخرى هي المشاركة في الاسم واسم الأب واسم الجد والنسبة وربما يكون في اللقب أيضا: لذا يحرص علماء (٧)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٢)، علي بن أبي شعبة (١)، زرارة بن أعين (١)، نجم بن أعين (١)، عبد العزيز (١)، القتل (١)

صفحة ٥٥٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٨
الرجال علي تشخيص أوطان الرواة وإيجاد الفروق بين المشاركة في الاسم مستعينين بضبط الزمان والمكان لذا ترى الراوي عندما ينسب إلى قبيلة فإذا ما سكن المدينة صار بعضهم ينسب إليها فإذا ما تحول منها إلى أخرى صار يتابع النسبة بنسبة أخرى، فمثلا: فلان البغدادي ثم الدمشقي فالصيдаوي بالإضافة إلى من يوضع في الأسماء وفي الكنى والألقاب ويحسبه أكثر من واحد، ومع كل هذا الضبط والتحديد ترى كثيرا من الرواة يتصورهم بعض الاعلام انهم متعددون ولكن في الوقت نفسه تراه واحدا كما مر أمثال ذلك في رجال الطوسي والعلامة والذهبي في الميزان وقد لا يخلو كتاب في الرجال من ذلك ولو أردنا ان نسوق الأمثلة لاحتجنا إلى وقت طويل. وقد صنف العلامة الحلبي كتابا خاصا في ذلك اسماء (ايضاح الاشتباه) (مطبوع).

ومن الأمور التي يحرص عليها اعلام الرجاليين معرفة الوجدان أى الذى لم يرو عنه الا واحد فإذا قدر ان تأتي الرواية عنه من اخر يحل الشك ويعاد النظر فيها ومن الأمثلة على ذلك هو وهب بن خنيش الصحابي الطائي الكوفي وعروة بن مضرس ومحمد بن صفوان الأنصارى ومحمد بن صيفى الأنصارى وهؤلاء لم يرو عنهم غير الشعبى.

اما من التابعين فمنهم: أبو العشاء الدارمى لم يرو عنه غير حماد ابن سلمة وتفرد الزهرى على ما قيل عن نيف وعشرين من التابعين لم يرو عنهم غيره.

من الف فى علم الرجال:

كثير هم الذين أفنوا أعمارهم لضبط الرجال ومعرفة أحوالهم وسيرهم وضبط أماكنهم وازمانهم نذكر بعضاً منهم على العجالة مرتبين على الحروف وهم:

(٨)

مفاتيح البحث: كتاب رجال الطوسى للشيخ الطوسى (١)، محمد بن صيفى الأنصارى (١)، العلامة الحلى (١)، محمد بن صفوان (١)

صفحة ٨٠٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٩

١ - أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائرى أبو الحسن: له كتاب فى الرجال صغير وجد منه قسم الضعفاء، طبع بإيران ضمن مجمع الرجال للقهبائى موزعاً على حروف الهجاء وذكروا له قسم الممدوحين. وهو من رواد هذا الفن.

٢ - أحمد بن على بن أحمد بن العباس النجاشى صاحب الرجال المشهور وممن مهد لمن بعده معرفة الكثير من الرواة والمحدثين والمصنفين (مطبوع).

٣ - أحمد بن على بن عباس بن نوح السيرافى نزيل البصرة من اعلام الثقات صاحب كتاب المصاييح وكتاب الزيادات.

٤ - أحمد بن على بن محمد بن جعفر بن عبد الله العلوى العقيقى الف كتاب تاريخ الرجال وكتبا أخرى.

٥ - أحمد بن محمد بن الربيع الأقرع الكندى ذكر النجاشى انه كان عالماً بفنه.

٦ - أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة وهو من الزيدية الجارودية ولكنه من أساطين الرواة والمكثريين عن الأئمة عليهم السلام له كتب كثيرة منها (التاريخ) ومسند معروف، وكتاب من روى عن الصادق عليه السلام أربعة آلاف رجل وكتب أخرى فى الرجال.

٧ - أحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش صاحب كتاب الاشتمال على معرفة الرجال وكان صدوقاً متبناً.

٨ - أحمد بن محمد بن عمران بن موسى المعروف بابن الجندى عبر عنه النجاشى بالأستاذ ونقل عنه كثيراً واعتمد عليه.

٩ - أحمد بن موسى بن جعفر المعروف بابن طاووس من أشهر الزهاد والفقهاء فى عصره خلف احتر من ثمانين مجلداً فى مختلف العلوم والرواية والرجال.

(٩)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، دولة ايران (١)، كتاب الثقات لابن حبان (١)، أحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن (١)، الحسين بن عبيد الله الغضائرى (١)، أحمد بن على بن أحمد بن العباس (١)، أحمد بن على بن محمد بن جعفر (١)، أحمد بن محمد بن الربيع (١)، أحمد بن موسى بن جعفر (١)، أحمد بن محمد بن عمران (١)، أحمد بن محمد بن سعيد

(١)، عبد الله العلوى (١)، مدينة البصرة (١)، أحمد بن على (١)، ابن الجندى (١)

صفحة ٠٠٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٠

- ١٠ - أحمد بن محمد بن نوح؟؟ الملقب بالسيرافي له كتاب (الرجال الذين رووا عن الصادق) - عليه السلام - .
- ١١ - أحمد بن محمد مهدي النراقي الكاشاني خلف كتبها منها المستند في الفقه والعوائد في القواعد وفي اخره تصدى لضبط مجموعة من أسماء الرجال وألقابهم وكناهم (مطبوعان).
- ١٢ - الحسن بن زين الدين بن علي بن أحمد العاملي ابن الشهيد الثاني من كتبه منتقى الجمال في الاخبار الصحاح والحسان (مطبوع).
- ١٣ - الحسن بن علي بن داود الحلبي المعروف بابن داود خلف كتاب الرجال وهو قيم (مطبوع).
- ١٤ - الحسن بن علي بن فضال من أصحاب الإمام علي الرضا عليه السلام له كتاب في الرجال.
- ١٥ - الحسن بن محمد بن الحسن الطوسي ابن الشيخ من الثقات العارفين باخبار الرجال.
- ١٦ - الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر الحلبي المعروف بالعلامة صاحب خلاصة الأقوال في معرفة الرجال (مطبوع).
- ١٧ - الحسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي والد الشيخ البهائي صاحب كتاب (وصول الأخبار إلى أصول الاخبار) في علمي الدراية والحديث (مطبوع).
- ١٨ - السيد حسين بن السيد رضا البروجردي من أشهر مشاهير عصره صاحب الأرجوزة في أسماء الرجال الموسومة بنخبة المقال (مطبوع).
- ١٩ - الحاج ميرزا حسين بن محمد تقى النورى من الأساطين صاحب كتاب مستدرك الوسائل وقد خص المجلد الثالث منه في معرفة طبقات الرجال وتراجمهم (مطبوع).
- (١٠)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، كتاب منتقى الجمال للشيخ حسن صاحب المعالم (١)، كتاب الثقات لابن حبان (١)، كتاب مستدرك الوسائل (١)، الشيخ البهائي (١)، الحسن بن علي بن داود (١)، علي بن أحمد العاملي (١)، الحسن بن يوسف بن علي (١)، الحسن بن علي بن فضال (١)، الحسن بن محمد بن الحسن (١)، الحسن بن زين الدين (١)، الحسين بن عبد الصمد (١)، أحمد بن محمد بن نوح (١)، أحمد بن محمد (١)، الحج (١)

صفحة ٠١٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١١

- ٢٠ - زين الدين بن علي بن أحمد المعروف بالشهيد الثاني خلف كتبها قيمة في الرجال والدراية وآداب المتعلم ومنها غنية القاصدين في معرفة اصطلاحات المحدثين.
- ٢١ - سليمان بن عبد الله البحراني الماحوزي من كتبه: معراج الكمال إلى معرفة الرجال والبلغه في الرجال أيضا ٢٢ - السيد صدر الدين العاملي صاحب شرح الوافية وحواش علي منتهى المقال في علم الرجال.
- ٢٣ - عبد العزيز بن إسحاق بن جعفر الزيدى البقال الكوفي له كتاب طبقات الشيعة:
- ٢٤ - السيد عبد الكريم بن أحمد بن موسى المعروف بابن طاووس العلوى صاحب كتاب فرحة الغرى وكتاب الشمل المنظوم في مصنفى العلوم.

- ٢٥ - الشيخ عبد اللطيف بن علي بن أحمد بن أبي جامع العاملى له كتاب فى الرجال قيم.
- ٢٦ - الشيخ عبد النبى الجزائرى من اعلام الرجاليين وصاحب كتاب حاوى الأقوال فى علم الرجال.
- ٢٧ - الشيخ عبد النبى الكاظمى صاحب تكملة الرجال وقد فرغ منها عام ١٢٤٠ هـ (مطبوع) ٢٨ - ميرزا عبد الله أفندى صاحب كتاب رياض العلماء وحياض الفضلاء ترجم فيه لفريق من العلماء من القرن الثالث إلى عام ١١١٩ هـ يقع فى ستة مجلدات فقد منه ثلاثة.
- ٢٩ - عبد الله بن جبلة بن حيان بن أبحر الكنانى له كتاب الرجال توفى عام ٢١٩ هـ
- (١١)

مفاتيح البحث: عبد النبى الجزائرى (١)، عبد العزيز بن إسحاق (١)، سليمان بن عبد الله (١)، أحمد بن أبي جامع (١)، زين الدين بن على (١)، عبد الكريم بن أحمد (١)، عبد اللطيف بن على (١)، عبد الله بن جبلة (١)

صفحة ١١

- رجال الخاقانى - الشيخ على الخاقانى - الصفحة ١٢
- ٣٠ - عبد الله بن الحسين التستري ذكره السيد مصطفى التفرشى فى كتابه (نقد الرجال) وقال: ان أكثر فوائد هذا الكتاب منه.
- ٣١ - على بن أحمد العلوى المعروف بالعقيقى له كتاب الرجال نقل عنه العلامة الحلى كثيرا.
- ٣٢ - على بن الحسن بن فضال: الكوفى له كتاب فى الرجال اعتمد عليه الرجاليون.
- ٣٣ - المولى على ابن الحاج ميرزا خليل الرازى النجفى من الأصفياء الأولياء أستاذ جدنا المؤلف كانت له حلقة فى علم الرجال ٣٤ - المولى على كنى من الأفاذ فى هذا الموضوع توفى عام ١٣٠٦ هـ عن عمر ٨٦ سنة له كتاب فى الرجال مطبوع.
- ٣٥ - على بن الحسين بن بابويه القمى له كتاب الفهرست.
- ٣٦ - على بن محمد بن قتيبة النيسابورى اعتمد عليه الكشى فى رجاله.
- ٣٧ - عمر بن محمد بن سليم بن البرا المعروف بابن الجعابى من حفظة هذا العلم.
- ٣٨ - عناية الله بن شرف الدين على القهبائى صاحب كتاب مجمع الرجال وحواش على نقد الرجال (مطبوع).
- ٣٩ - فخر الدين بن محمد على النجفى الطريحي صاحب مجمع البحرين وكتاب جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال فرغ منه عام ١٠٥٣ هـ (مطبوع).
- ٤٠ - فضل بن دكين المحدث الحافظ. قال الذهبى: كان اعلم بالشيوخ وبالرجال وانسابهم.
- ٤١ - الفضل بن شاذان الأزدي له عدة كتب فى الرجال.
- (١٢)

مفاتيح البحث: عبد الله بن الحسين التستري (١)، على بن الحسين بن بابويه (١)، على بن محمد بن قتيبة (١)، على بن أحمد العلوى (١)، على بن الحسن بن فضال (١)، الفضل بن شاذان (١)، ابن الجعابى (١)، العلامة الحلى (١)، محمد بن سليم (١)، الحج (١)

صفحة ١٢

- رجال الخاقانى - الشيخ على الخاقانى - الصفحة ١٣
- ٤٢ - السيد محسن بن الحسن الأعرجى البغدادى الكاظمى من أشهر مشاهير عصره فى معرفة هذا العلم وكتابه فى الرجال اسماء (العدة) مخطوط بمكتبتى.
- ٤٣ - الشيخ محسن خنفر النجفى من مشاهير العلماء فى الدراية والرواية والرجال.

- ٤٤ - الحاج محمد بن علي الغروي الحائري الأردبيلي صاحب جامع الرواة من الكتب القيمة التي يرجع إليها (مطبوع).
- ٤٥ - محمد بن أحمد بن داود بن علي شيخ القميين في عصره صاحب كتاب (الممدوحين والمذمومين).
- ٤٦ - محمد بن أحمد بن نعيم الشاذاني معدود في مشائخ اعلام الرجاليين.
- ٤٧ - محمد بن إسحاق بن أبي يعقوب النديم صاحب (الفهرست) المعروف (مطبوع).
- ٤٨ - أبو علي محمد بن إسماعيل الحائري صاحب منتهى المقال في الرجال (مطبوع).
- ٤٩ - محمد امين الكاظمي صاحب كتاب تمييز المشتركات ٥٠ - السيد محمد باقر المشهور بالأمير الداماد صاحب كتاب (الرواشح السماوية) في الرجال (مطبوع).
- ٥١ - محمد باقر الشهير بالمحقق السبزواري، له كتاب في الرجال ٥٢ - محمد باقر بن محمد أكمل البهبهاني المعروف بالوحيد صاحب التعليقة التي علق عليها جدي في كتابه الرجال الذي بين يديك.
- ٥٣ - محمد باقر بن محمد تقى المعروف بالشيخ المجلسي صاحب البحار الف الوجيزة في الرجال (مطبوع).
- (١٣)
- مفاتيح البحث: كتاب جامع الرواة لمحمد علي الأردبيلي (١)، العلامة المجلسي (١)، محمد باقر بن محمد تقى (١)، محمد بن أحمد بن داود (١)، محمد باقر بن محمد أكمل (١)، محمد بن أحمد بن نعيم (١)، محمد بن إسماعيل (١)، محمد بن إسحاق (١)، محمد بن علي (١)، الحج (١)

صفحة ١٣٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٤

- ٥٤ - السيد محمد باقر بن محمد تقى الموسوي الجيلاني له عدة كتب ورسائل تعرض فيها لمعرفة الرجال (مطبوع).
- ٥٥ - الشيخ محمد تقى الشهير بالمجلسي الأول له حواش على نقد الرجال ٥٦ - الشيخ محمد طاهي ابن الشيخ مهدي ابن الشيخ محمد رضا الشهير بنجف صاحب اتقان المقال في الرجال رتبة علي ثلاث طبقات (١) في الثقات (٢) في الحسان (٣) في الضعفاء (مطبوع).
- ٥٧ - محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد شيخ القميين ومن العارفين بطبقات الرجال.
- ٥٨ - محمد بن الحسن بن زين الدين المعروف بالشهيد الثاني له حاشية على رجال ميرزا محمد.
- ٥٩ - محمد بن الحسن بن علي الشهير بالحر العاملي صاحب وسائل الشيعة وفي خاتمتها رسالة في الرجال وله كتاب (أمل الآمل في معرفة علماء جبل عامل) وكتاب (تذكرة المتبحرين في العلماء المتأخرين) (مطبوعه) ٦٠ - محمد بن الحسن بن علي المعروف بالشيخ الطوسي صاحب الفهرست والرجال (مطبوعان).
- ٦١ - محمد بن الحسن بن علي المحاربي له كتاب في الرجال.
- ٦٢ - محمد بن الحسين بن عبد الصمد العاملي المعروف بالشيخ البهائي صاحب الوجيزة في الرجال وقد جعلها مقدمة لكتابه الجبل المتين.
- ٦٣ - أحمد بن محمد بن خالد الشهير بالبرقي صاحب الرجال (مطبوع) ٦٤ - محمد بن علي بن إبراهيم الاسترآبادي المعروف بالميرزا محمد له في الرجال ثلاثة كتب كبير ومتوسط وصغير (طبع الكبير).
- ٦٥ - محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق
- (١٤)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، محمد بن علي بن إبراهيم الاسترآبادي (١)، العلامة المجلسي (١)، الشيخ البهائي (١)،

محمد باقر بن محمد تقي الموسوي (١)، محمد بن الحسن بن زين الدين (١)، محمد بن الحسين بن عبد الصمد (١)، محمد بن الحسن بن أحمد (١)، أحمد بن محمد بن خالد (١)، محمد بن الحسن بن علي (٣)، علي بن بابويه (١)، الشيخ الصدوق (١)، الشيخ الطوسي (١)

صفحة ١٤٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٥

من مشاهير العارفين بطبقات الرجال.

٦٦ - محمد بن علي بن شهرا شوب المازندراني السروي من اعلام عصره والمعروف عند الفريقين بالحافظ صاحب كتاب معالم العلماء (مطبوع).

٦٧ - آغا محمد علي بن الاغا محمد باقر الوحيد البهبهاني بالغ صاحب منتهى المقال في معرفته بطبقات الرجال وذكر له مجموعة كراريس في ذلك.

٦٨ - المولى محمد علي بن المولى محمد رضا الساروي. صاحب توضيح الاشتباه فرغ منه عام ١٢٩٣ هـ وطبع أخيراً بطهران.

٦٩ - محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بالكشي صاحب الرجال الذي يعول عليه معظم الباحثين.

٧٠ - محمد بن محمد بن النعمان العكبري المعروف بالشيخ المفيد تطرق في معظم كتبه إلى معرفة الرجال.

٧١ - محمد بن مسعود بن عياش السمرقندي المعروف بالعيشي له كتاب في الرجال.

٧٢ - السيد محمد مهدي الشهير ببحر العلوم أشهر مشاهير عصره في مختلف العلوم له كتاب الرجال في أربعة أجزاء طبع أخيراً.

٧٣ - السيد مصطفى التفرشي صاحب كتاب نقد الرجال (مطبوع).

٧٤ - منتجب الدين علي بن عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي صاحب الفهرست وقد نشره الشيخ المجلسي في المجلد الأخير من بحار الأنوار ووضع ذيلاً على معالم العلماء (مطبوع).

٧٥ - نصر بن الصباح البلخي روى عنه مشايخ الرجال وله كتب منها كتاب معرفة الناقلين ٧٦ - الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم البحراني صاحب لؤلؤة

(١٥)

مفاتيح البحث: كتاب معالم العلماء (٢)، العلامة المجلسي (١)، مدينة طهران (١)، عبيد الله بن (الحسن بن) الحسين (١)، يوسف بن أحمد بن إبراهيم (١)، كتاب بحار الأنوار (١)، محمد بن عمر بن عبد العزيز (١)، الشيخ المفيد (قدس سره) (١)، محمد بن محمد بن النعمان (١)، محمد بن مسعود (١)، محمد بن علي (١)

صفحة ١٥٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٦

البحرين وقد ذكر فيه مشايخ اجازاته بصورة مبسطة (مطبوع).

ولا- أريد ان أتوسع أكثر من ذلك فالموضوع خصب وفيه جوانب كثيرة لا يأتي لنا اشباعها ويكفي اعتزازنا بخاتمة علماء الرجالين المحقق الجليل الشيخ آغا بزرك الطهراني الذي كفلت موسوعاته سواء في كتب الرجال أو الفهرست كالذريعة إلى تصانيف الشيعة ولكن سقنا هذا القدر وأثبتنا من عانى ضبط الرجال وتشخيص الثقة من غيره والحسن من غيره ليقف القارئ الكريم على مدى العناية المتواصلة في ذلك خلال القرون الاسلامية لحفظ النصوص الشرعية.

خصائص الكتاب ومنهجه:

من خصائص هذا الكتاب المهمة انه رحمه الله قدم له ست عشرة فائدة لا يستغنى عنها من أراد الخوض في معرفة علم الرجال ودراية الحديث أفصح فيها الغوامض التي ذكرها أرباب المعاجم الرجالية بحيث لا يمكن القناعة لهم بدون معرفتها وهي.

١ - في بيان اعتبار الظنون الرجالية أو عدمه.

٢ - في بيان ما هو العمدة والمدار في باب تركية الرواة من كونها من باب الخبر أو الشهادة أولاً وهذا ولا ذاك وحقق في هذه المسألة. تحقيقاً ثميناً.

٣ - في بيان رأى المعدل للراوى في العدالة وانه أى معنى أراد في تعديله وانه هل يعتبر معرفة رأيه أولاً.

٤ - في معرفة أهل الاجماع على التصديق أو التصحيح وان أهل التصديق هل هم أهل التصحيح أولاً حيث ذكر الكشى في رجاله ثمانية

(١٦)

مفاتيح البحث: كتاب رجال الكشى (١)، الكرم، الكرامة (١)، الشهادة (١)، الظن (١)، القناعة (١)

صفحة ١٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٧

عشر رجلا من أصحاب الأئمة عليهم السلام أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم.

٥ - أفاض القول في معنى الإجازة والمراد منها وفائدتها.

٦ - أفاض القول في الجرح والتعديل واختلاف علماء الرجال فيهما وهل يكتفى بالمزكى الواحد والجرح الواحد، وإذا تعارض التعديل والجرح فأيهما المقدم.

٧ - أفاض القول في الحاجة إلى علم الرجال للفقهاء ردا على الاخبارية القائلين بعدم الحاجة إلى علم الرجال بعد القول بقطعية صدور اخبار الكتب الأربعة فضلا عن غيرها كما ادعاه الشيخ محمد الحر العاملى فى اخر (الوسائل) وأبطل جدنا (المصنف) هذه المزاعم بأدلة قوية وتحقيق رشيق.

٨ - حقق رحمه الله ما جاء فى كتاب رجال الشيخ الطوسى قدس سره من أنه كثيرا ما يذكر رجال من أصحاب أحد الأئمة عليهم السلام حسب طبقاتهم ويروون عنه ثم يذكرهم فى اخر الكتاب فى باب من لم يرو عنهم عليهم السلام وكيف التوفيق بينهما وهو يشكل تناقضا فدفع رحمه الله هذا التناقض بأحسن وجه وابدع بيان.

٩ - ابان مميزات النسب ومراتبه الست كالشعب والقبيلة والعمارة والبطن والفخذ والفصيلاء.

١٠ - بين رحمه الله مراتب الصحابة بحسب التقدم فى الاسلام والهجرة والملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والقتال معه والقتل تحت رايته والرواية عنه ومكالمته ومشاهدته ومماشاته وان اشترك الجميع فى شرف الصحبة ثم ابان كيفية اثبات هذا الوصف لهم وحكم

(١٧)

مفاتيح البحث: الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)، الشيخ الحر العاملى (١)، الشيخ الطوسى (١)، القتل (١)، الحاجة، الإحتياج (٢)

صفحة ١٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٨

الصحابه في العدالة أو عدمها وعدد طائفه من الصحابه العدول الذين ثبتت عدالتهم بالتواتر أو بالشياع أو بالاستضافه أو بخبر الثقة.

١١ - ذكر طائفه من التابعين ممن لقوا الصحابه وطائفه من المخضرمين الذين ادركوا الجاهليه والاسلام وبين احكامهم من حيث العدالة وعدمها ١٢ - ذكر ان الروايه على انحاء روايه الأصاغر عن الأكابر واللاحق عن السابق وروايه الأبناء عن الاباء وروايه الاقران بعضهم عن بعض ويضرب مثلا بروايه الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمه الله والسيد علم الهدى الشريف المرتضى رحمه الله فإنهما اقران في طلب العلم والقراءه على الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان البغدادي العكبري والشيخ الطوسي يروي عن السيد المرتضى بعدما سمع منه أكثر كتبه وقرأها عليه كما ذكر ذلك الشيخ نفسه في كتاب الرجال.

١٣ - استعرض أسماء طائفه كبيره من الصحابه وطائفه كبيره من أسماء التابعين وأسماء تابعي التابعين ممن ورد ذكرهم في طرق روايات الحديث.

١٤ - ثم حقق معاني بعض الألفاظ التي يكثر دورانها في فن الرجال وما يراد منها والاختلاف في معناها فلربما تفيد مدحا أو قدحا وهي نافعه في معرفه طبقاتهم كلفظ (المولى) ولفظ (الغلام) وقولها (أسند عنه) وغيرها.

١٥ - ثم استعرض في الفائدة العاشره بيان الفرق المنحرفه عن الطريق اللاحب طريق أهل بيت العصمه عليهم السلام لما في ذلك من الفوائد من حيث الوثاقه أو عدمها كالكيسانيه والبترية والسليمانيه والصالحية من الزيدية والجارودية والبزيعية والخطابية والناووسية والإسماعيلية والقدريه والمرجئه والسمطيه والمغبريه والنصيريه والحروريه

(١٨)

مفاتيح البحث: الشيخ المفيد (قدس سره) (١)، محمد بن محمد بن النعمان (١)، الشريف المرتضى (١)، الشيخ الطوسي (١)، الجهل (١)

صفحة ١٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٩

والعباويه والبيانيه والواقفيه والمفوضه ويشرح عقيدة كل فرقه من هذه الفرق شرحا وافيا.

١٦ - ثم ذكر في الفائدة الحادية عشره أسماء جماعة من الممدوحين في زمان الأئمة عليهم السلام واتبعهم بأسماء السفراء المحمودين في زمن غيبة الإمام الثاني عشر عليه السلام ثم ذكر فيها أسماء المذمومين في زمانهم عليهم السلام من الذين ادعوا البايه لهم ويترجم لكل من الممدوحين والمذمومين لتعرف حالهم.

١٧ - حقق في الفائدة الثانية عشره انه كثيرا ما يروي المتقدمون من العلماء عن جماعة من مشايخهم الذين يظهر من حالهم الاعتناء بشأنهم وليس لهم ذكر في كتب الرجال وان البناء على الظاهر يقتضى ادخالهم في المجهولين ثم يشكل في ذلك برايه الصائب وتحقيقه القيم.

١٨ - ذكر في الفائدة الثالثة عشره انه لا بد من التأمل في اخذ الروايات من الكتب الأربعة وغيرها من جهه الاسناد والمتن والتروى في معرفه الطبقة والتروى في صحه المتن وخطئه فان في ذلك الدخل التام في صحه الحديث ولا يعمل بالحديث على علته فان معرفه الاتصال في السند والانتطاع فيه أمر لا يخفى على الألعى بعد معرفه الطبقة والرجوع إلى المشيخه كمشيخه (التهذيب) للشيخ الطوسي ومشيخه (من لا يحضره الفقيه) للصدوق ابن بابويه التي أعدت لذلك وبها تعرف الواسطه أو الوسائط المتروكه في روايه الحديث ولا بد أيضا من التأمل وعدم التسرع بالأخذ من أى نسخه كانت لوقوع الاختلاف فيها كثيرا بالزيادة والنقصان والتغيير والتبديل.

١٩ - استعرض - في الفائدة الرابعة عشرة كلام صاحب المعالم الشيخ حسن بن الشهيد الثاني في (المنتقى) من أن الشيخ الطوسي - رحمه الله -

(١٩)

مفاتيح البحث: الإمام المهدي المنتظر عليه السلام (١)، كتاب فقيه من لا يحضره الفقيه (١)، الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني صاحب المعالم (١)، الشيخ الصدوق (١)، الشيخ الطوسي (٢)

صفحة ١٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٠

ربما عدل في كتابيه (التهذيب والاستبصار) عن السند المتضح إلى غيره لكونه أعلى سنداً وقليل الواسطة إلى الإمام عليه السلام ويضرب لذلك أمثلة ذكرها الشيخ الطوسي في كتابيه المذكورين.

٢٠ - حقق تحقيقاً وافياً في الفائدة الخامسة عشرة في أن المعتمد حال الراوي وقت أداء الحديث لا وقت التحمل ويذكر أمثلة لذلك.

٢١ - حقق في الفائدة السادسة عشرة مسألة ذات أهمية لدى أرباب علم الرجال وهي انه قد يدخل في بعض أسانيد الحديث من لم يصرح فيه من الرواة بتعديل وتوثيق ولا بجرح وتضعيف غير أن بعض الأعاظم من العلماء يظهر منه الاعتناء بشأنه ويكثر الرواية عنه أو يترحم عليه أو يترضى عنه كما اتفق للصدوق ابن بابويه رحمه الله ويذكر حكم الرواية التي رويت وكان في طريق سندها مثل هذا الشخص.

وينتهي بذلك من الفوائد الست عشرة بهذا التحقيق الشيق والبراعة الفائقة فيشرح من صفحة (٢٠٩) إلى آخر الكتاب في شرح الفوائد التي ذكرها الوحيد البهبهاني رحمه الله في مقدمة تعليقه على (منهج المقال) في الرجال للميرزا محمد الاستربادي اما منهجه في هذا الكتاب فهو شرح ما ذكره الوحيد البهبهاني في تعليقه وتحليل كلامه ثم ابداء رأيه اما الموافقة أو النقص كل ذلك ببراين ساطعة وأدلة قوية محكمة قل من وصل إليها من المحققين الاثبات ومن أمعن النظر فيها اتضح له ما قلناه وعرف مقام جدنا المصنف العلمي واطلاعه الواسع ونظره العميق وتحقيقه الدقيق.

(٢٠)

مفاتيح البحث: الشيخ الصدوق (١)، الشيخ الطوسي (١)، الوسعة (١)

صفحة ٢٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢١

حياة المصنف وسيرته:

هو أبو الحسن الشيخ علي ابن الشيخ حسن (١) ابن الشيخ عباس ابن الحاج محمد علي ابن الشيخ سالم الخاقاني فقيه كبير وعالم معروف.

ولادته نشأته:

ولد في النجف الأشرف في حدود عام ١٢٤٥ هـ وبها نشأ على أبيه حيث عنى بترتيبه فاقراه مقدمات العلوم ثم اختلف على علماء عصره فاخذ الفقيه والأصول على المرجع الديني الأكبر الشيخ مرتضى الأنصاري المتوفى ١٢٨١ ولانزله مدة طويلة حتى صار من أقرب تلامذته وقد كتب تقارير بحث أستاذه المذكور كما حضر على الفقيه المجدد السيد الميرزا حسن

(١) هو الفقيه الكبير الشيخ حسن ابن الشيخ عباس ابن الحاج محمد علي ابن الشيخ سالم الخاقاني النجفي. هاجر من لواء الحلة إلى

النجف الأشرف وسكن في محلة العمارة في الدار التي نسكنها اليوم. تلمذ على الحجة الشيخ محسن ال خنفر النجفي والشيخ علي بن الشيخ جعفر صاحب كشف الغطاء وكثير من معاصريهما ساهم في التأليف ومن اثاره (الفوائد الحسينية) شرح فيها بعض الأحاديث التي أشكلت على البعض فرغ منها عام ١٢٧٤ هـ.

(٢) شرح شرايع الاسلام خرج منه عدة مجلدات ضخمة وعلى بعضها تقرير السيد مهدي القزويني الحلبي والشيخ محسن خنفر وهما موجودان في مكتبة الشيخ الخاقاني بخطه (قدس سره) توفي في النجف عام ١٢٨٥ هـ ذكر ذلك الحجة الطهراني في كتابه (الذريعة) إلى تصانيف الشيعة (ج ٢ ص ٣٩٦)،

(٢١)

مفاتيح البحث: مدينة النجف الأشرف (٤)، الحج (١)

صفحة ٢١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٢

الشيرازي ولازمه ملازمه الظل إلى أن اثر الهجرة إلى مدينة سامراء عام ١٢٩١ هـ فصار يتردد على درس الفقيه العربي الشيخ راضي ال الشيخ خضر والشيخ الولي ملا علي الخليلي.

واثر النزول في كربلا فحضر درس الفقيه الشهير الشيخ زين العابدين المازندراني والى بأمره بعض الرسائل والكتب منها (رسالة في مسألة الدعوى بلا معارض) كما الف في أيام حضوره على الشيخ الخليلي تعليقه هذه على الفوائد الرجالية المصدرة بها تعليقه الوحيد الشيخ محمد باقر البهبهاني الحائري على كتاب (منهج المقال) للميرزا محمد الاسترآبادي واشتملت تعليقه هذه على ست عشرة فائدة رجالية فتكون من ذلك إحدى وعشرون فائدة وقد فرغ منها عام ١٣١٥ هـ وقد أجاز فريقا من الاعلام منهم الامام الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء والشيخ آغا بزرك الطهراني وولده الشيخ حسين والشيخ حسن الخاقاني.

اجازاته وآراء العلماء فيه:

كان جدنا قدس سره من الرجال الذين نذروا أنفسهم لله وللدين وتجردوا عن الدنيا الدنية وبذلك ارتفع في درجاته وسما في نفوس أرباب العلم والدين وتأثروا بحبه وتعظيمه. وقدمت له عدة إجازات من مجتهدي عصره نختار منها:

اجازة الشيخ ملا علي ابن الحاج ميرزا خليل الطهراني الرازي النجفي وهي من الإجازات القيمة واليك نص خطه بعد البسمله:

الحمد لله مرسل المرسلين، ومشيد الدين ومقيم البراهين لهداية المسترشدين وجاعلنا متمسكين بشريعة خاتم النبيين والشكر له على ما أنعم

(٢٢)

مفاتيح البحث: كتاب الفوائد الرجالية للشيخ مهدي الكجوري الشيرازي (١)، مدينة كربلاء المقدسة (١)، العلامة الشيخ كاشف الغطاء

(١)، مدينة سامراء المقدسة (١)، الشكر (١)، الحج (١)

صفحة ٢٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٣

علينا من فواضل النعم وفضلنا على سائر الأمم من ذوى الحواس لقوله جل شأنه (كنتم خير أمة أخرجت للناس) ومكنا لنيل سبيل الرشاد بالجد والاجتهاد وسهل لنا نهج الهداية بدراية الرواية ورفع درجات العلماء وجعلهم ورثة الأنبياء وخلفاء الأوصياء وفضل مدادهم على دماء الشهداء والصلاة والسلام عدد الرمال وكيل البحار وثقال الجبال على نور الأنوار وسيد الأولين والآخرين من الأنبياء

والمرسلين وسفيره بين العباد وهادى سبيل الرشاد وشافع يوم التناد أول الخلق ابداعا وأنورهم شعاعا وأوسعهم باعا محمد (ص) النبي الأُمى الهاشمى وآله الدرر الغرر وسادات البشر وعلل الكون وجودا وأعلامهم كرما وجودا الذين جعلهم الله اعلاما للهدى ومصاييح للنجاة من موبقات الردى ورحمة الله وبركاته (وبعد) فان ولدى الأعز الأغر الأُمجد الأكرم الأُرشد الأُشيم الأوتد الأقوم الأوحد الأُفخم الأُشيد الأُعظم فخر المحققين وزين المدققين صاحب الرتبة القدسية والملكات النفسية التقى النقى الصفى الورع ذا الفضل الجلى والمقدس الولى الشيخ على ابن البارع السبحانى والعالم الربانى الشيخ حسين الخاقانى قد وثق ركونى إليه وكنت استمد منه لشدة اعتمادى عليه وأذب الخطأ عنه لما وجدت من فوائد العلوم لديه ولعمرى حسنت فيه كمال النفس وبهجة الانس وعثرت على مزايا له لم يسمح الزمان بمثلها لغيره ورأيت عنده من التحرير ما يشيد به الدين وفيه ما يغنى عن البراهين وقد قرأ على برهنة من الزمان والأحوال فى علم الفقه والرجال فوجدته بحمد الله نقيدا بصيرا ولى فى غوامض المسائل نصيرا وعلى دفع ما يرد على ظهيرا واسأل الله له التوفيق انه خير رفيق وقد استجازنى وفقه الله لمراضيه وجعل مستقبل امره خيرا

(٢٣)

مفاتيح البحث: الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)، الصلاة (١)، الوصية (١)، الشهادة (١)

صفحة ٢٣

رجال الخاقانى - الشيخ على الخاقانى - الصفحة ٢٤

من ماضيه وقد وجدته لذلك ومع ذلك استخرت الله فوجدت الخير فى اجازته فأجزت له جميع مقرواتي ومسموعاتي من الرويات وغيرها ومصنفاتي وجميع ما روته باسنادى المتصل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام عن الشيخ العالم الورع التقى النقى الشيخ جواد ابن الشيخ تقى مولى كتاب عن شيخه الشريف السيد جواد العاملى عن العلامة السيد مهدي الطباطبائى عن المشايخ العظام الذين منهم الشيخ البهبهانى محمد باقر بن محمد أكمل عن أبيه عن جماعة منهم الأميرزا محمد الشيروانى والشيخ جعفر القاضى ومحمد شفيح الاسترآبادى بأسانيدهم عن الأئمة ومنهم المولى محمد باقر الهزار جريبي عن أسانيده محمد بن محمد فرمان والاميرزا إبراهيم القاضى بأصفهان بحق روايتهما عن الأمير محمد حسين بن الأمير محمد طاهر بن مقصود على ومحمد قاسم بن محمد رضا الهزار جريبي الطبرسى جميعا عن مولانا الأعمم محمد باقر المجلسى بأسانيده المتصلة إليهم صلوات الله عليهم المذكورة فى أربعينه ومنهم الشيخ يوسف البحرانى صاحب الحدائق عن الشيخ حسين الماحوزى البحرانى والشيخ عبد الله بن على البلادى عن شيخنا سليمان بن عبد الله الماحوزى عن الشيخ سليمان بن على الشاخورى عن الشيخ على بن سليمان المقدمى البحرانى عن شيخه الشيخ البهائى عن أبيه الشيخ حسين ابن عبد الصمد الحارثى عن الشهيد الثانى وروى الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزى المتقدم المعروف بالمحقق البحرانى أيضا عن الشيخ احمد ابن الشيخ محمد ابن يوسف عن أبيه عن الشيخ على بن الشيخ سليمان المتقدم وروى الشيخ احمد المذكور أيضا عن السيد محمد مؤمن الاسترآبادى صاحب كتاب الرجعة عن السيد نور الدين عن أخويه أحدهما لأبيه وهو صاحب المدارك والآخر لأمه وهو صاحب المعالم عن

(٢٤)

مفاتيح البحث: الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)، مدينة إصفهان (١)، العلامة المجلسى (١)، الشيخ البهائى (١)، محمد باقر بن محمد أكمل (١)، سليمان بن عبد الله (٢)، عبد الله بن على (١)، محمد بن محمد (١)، الجود (١)، الطهارة (١)، الصلاة (١)، الشهادة (١)

صفحة ٢٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٥

جماعة منهم والد صاحب المدارك السيد علي ومنهم الشيخ حسين بن عبد الصمد وللشيخ سليمان الماحوزي طرق اخر مذكورة في اجازة الشيخ يوسف وللعلامة الطباطبائي طرق اخر مذكورة في اجازاته يوجب ذكرها التطويل ولي طرق اخر إلى السيد العلامة الطباطبائي أحدها: الشيخ الأجل الأعظم أستاذ الكل الشيخ محمد حسن صاحب (جواهر الكلام في شرح شرايع الاحكام) عن السيد جواد العاملی (صاحب مفتاح الكرامة) عن السيد الطباطبائي وثانيها الشيخ الزاهد العابد الورع التقى الشيخ عبد العلي الرشتي رحمه الله عن السيد العلامة الطباطبائي وهو أقرب أسانیدی إليه وثالثها الشيخ رضا علي عن جده أبي امه السيد جواد العاملی عن السيد العلامة الطباطبائي ورابعها: السيد محمد ابن المرحوم السيد جواد العاملی عن أبيه السيد جواد عن العلامة الطباطبائي ولي طرق اخر أيضا وقد أجزت له سلمه الله ان يروى عنى ما روته بجميع طرقى وشعبه وشعب الشعب وجميع الكتب المصنفة في جميع العلوم على نحو ما هو مذکور في (اللؤلؤة) ملتصقا منه ان لا يترك طريق الاحتياط ويتجنب حب الدنيا الدنية فإنه رأس كل خطيئة ولا يقرب إلى الرئاسة الا إذا دعا التكليف الواجب وقد ورد في الاخبار: ما ذئبان ضاريان في غنم غاب عنها رعاؤها بأضر في دين الرجل من حب الرئاسة واساله ان لا يبرح الأخبار الواردة عن الأئمة الاطهار وان يتأمل في الدعاءين في الصحيفة دعاء الاستعاذة من المكاره ودعاء مكارم الأخلاق فان فيهما الحظ الأوفى وان لا ينساني من الدعوات في الخلوات ومظان الاستجابات انه قريب مجيب.

(كتبه الجاني الفاني علي ابن المرحوم الحاج ميرزا خليل رحمه الله ورضى عنه -) ترجم له تلميذه البار المحقق الكبير والجهيد المشهور

الشيخ آغا بزرك

(٢٥)

مفاتيح البحث: مكارم الأخلاق (١)، كتاب جواهر الكلام للشيخ الجواهرى (١)، الجود (٤)، الكرم، الكرامة (١)، الحج (١)

صفحة ٢٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٦

الطهراني (١) فقال: كان شيخى الخاقاني من أعظم العلماء واجلاء الفقهاء بلغ فى الفقه والأصول والحديث والرجال وغيرها من العلوم الاسلامية معقولا ومنقولا منزلة رفيعة ومكانة سامية وأصبح فى مصاف اعلام عصره وفى طليعة رجال الدين فى النجف الأشرف وكان مسلم الاجتهاد لدى أهل الخبرة من مشاهير وقته فقد رأينا كبار المشايخ يجلسونه ويشيدون بغزاره علمه وقد تميز بورعه وتقواه فقد زهد فى حطام الدنيا واعرض عن الظهور اعراضا كليا وتوجه إلى ربه بكل حواسه وجوارحه فكان مشغولا بعبادة الله ومنقطعاً إليه ومنصرفاً إلى أمر الآخرة وما يصلح شأنه فيها وكان مظهره يذكركنا بمشايخنا من السلف الصالح إذ كانت تبدو عليه سمات أهل السلوك والتجرد عن الدنيا والزهد فى مظاهر الحياة فهو من العلماء الربانيين ظاهرا وباطنا اتصلت به زمنا طويلا فكنت اختلف إلى داره وارتاح إلى حديثه وارشاداته وقد رأيت رجاله التعليق عند بخره مع جملة من تصانيفه الأخرى وحدثنى بما ذكرته من أحواله ومشايخه وسائر حالاته وسوانحه عند تشرفى بخدمته مستجيذا منه سنة شروعى فى تأليف (الذريعة) وهى سنة ١٣٣٠ هـ وقد أجازنى رحمه الله عن شيخه الخليلي بأسانيد كما ذكرته فى مشيختى (الاسناد المطفى إلى ال بيت المصطفى) المطبوع فى النجف الأشرف عام ١٣٥٦ هـ ص ٤٧.

وقد كنت معجبا بسلوكه وسيرته إذ كان صريحا فى أقوله وافعاله يقول الحق ولو على نفسه ولا تأخذه فى الله لومة لائم شان الكثير من مشايخنا يومئذ وربما أمر بالمعروف من كان لا يرتضى رأيه وطريقته من مراجع عصره وزعماء وقته صراحة دون مواربة أو مجاملة وكان

(١) راجع كتابه نباء البشر القسم الرابع ص ١٤٠٥، طبع النجف الأشرف

(٢٦)

مفاتيح البحث: الامر بالمعروف (١)، مدينة النجف الأشرف (٣)، الزهد (١)

صفحة ٢٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٧

يقابل بالاحترام من قبل أولئك لاجماع الكل على صدق لهجته واخلاصه لله ولشريعته نبيه في كل تصرفاته وقد بقيت صلتى به سنين بعد ان أجازنى فكان ترددى إليه مستمرا واستفادتى من مجالسه وتوجيهاته متواصلة.

وقد عرف بصلاحه وورعه عند مختلف طبقات الناس فاقبلوا عليه ورجع البعض إليه على كره منه فقد كان يخشى المرجعية ويتهرب منها ويتواضع بالاعراب عن عدم أهليته لها وقد ألزمه البعض في الإمامة فكان يقيم الجماعة في (حسينية التستريه) فيأتم به جمع من الصلحاء والأخيار وكان يصل أهل العلم وبعض الأسر العلوية والأبأه من الناس سرا في جوف الليل بنفسه دون وسيط فكانت الحقوق الشرعية لا- تبقى تحت يده بل يعجل في ايصالها إلى أهلها ومستحقيها وربما حمل الأطمعة إلى دور البعض على ظهره أو رأسه كالحمالين في جوف الليل وكان يأنس بذلك ولا يرى فيه من باس واتفق ان قبض عليه الحراس ذات ليله وهو يحمل على ظهره في عباته البر والرز لا يصالهما إلى دار بعض أهل العلم. فشاع خبر ذلك في غداها.

هكذا كان يعيش أولئك المشايخ وبتلك السيرة كان يتصف زعماء الدين وعلى نهج أهل البيت عليهم السلام كانوا يصلون المستحق في جوف الليل حفظا لكرامته وصيانته لماء وجهه من ذل السؤال طمعا في مرضاة الله ورغبة في قبوله وثوابه فرحمهم الله وأجزل لديه اجرهم ورفع في الخلد درجاتهم وحشرهم مع أهل بيت نبيه الطاهرين.

(أقول): هناك كثير من الاعلام الذين ذكروا جدنا قدس الله سره أمثال الشيخ المامقاني في رجاله الكبير (تنقيح المقال) المطبوع في النجف الأشرف والشيخ محمد طاهما نجف في كتابه (اتقان المقال)

(٢٧)

مفاتيح البحث: أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله (١)، الفقيه الشيخ محمد حسن المامقاني (١)، كتاب تنقيح المقال في علم الرجال (١)، مدينة النجف الأشرف (١)، التصديق (١)، الطعام (١)، الجماعة (١)

صفحة ٢٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٨

المطبوع في النجف الأشرف ولو أردنا استقصاء ذلك لاحتجنا إلى كتاب مستقل خاصة إذا أردنا سرد حياته وتعداد مثله والقصص التي يرويها المشايخ من معاصريه عن تقواه وزهده مما يجعله في مصاف الأولياء الأصفياء ولكننا نكتفي بما مر. وفاته:

لبي نداء ربه العظيم في النجف الأشرف عصر يوم الاثنين في السابع والعشرين من شهر رجب عام ١٣٣٤ هـ، وغسل ليلا في خارج البلد وسهر الليل مع جثمانه جموع لا- تحصى من الناس وفي يوم الثلاثاء هبت أهالي النجف الأشرف عامة ونظمت المواكب العزائية يتقدمها العلماء والزعماء والصلحاء والاشراف ودفن في الحجرة الواقعة على يمين الداخل إلى الصحن الحيدري من باب سوق محلة العمارة وأقيمت له الفواتح في مختلف الأطراف كما أقيمت له مجالس الفاتحة في مختلف الألوية العراقية وفي الخليج وراثه مختلف الشعراء كالامام الأكبر الشيخ محمد الحسين ال كاشف الغطاء والشيخ حسن حمود الحلبي والشيخ عبد الحسين القرملي والخطيب السيد صالح الحلبي والشيخ محمد صالح قفطان.

اثاره العلمية:

خلف جدنا قدس سره كتباً قيمة لا تزال مخطوطة بخطه منها:

(١) رسالة في مسألة الدعوى بلا معارض الفها بطلب من أستاذه العلامة الكبير الشيخ زين العابدين الحائري وفرغ منها عام ١٢٧٩ هـ.
(٢٨)

مفاتيح البحث: العلامة الشيخ كاشف الغطاء (١)، مدينة النجف الأشرف (٣)، شهر رجب المرجب (١)، الغسل (١)، دولة العراق (١)

صفحة ٢٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٩

(٢) شرح اللمعة الدمشقية بكاملها ويقع في ثلاثة مجلدات ضخام فرغ منه ١٢٨١ هـ.

(٣) تعليقه على كتاب المعالم في الأصول فرغ منها عام ١٢٧١ هـ (٤) رسالة في الأراضي الخراجية مستقلة فرغ منها عام ١٢٨٥ هـ (٥) رسالة في مسائل النكاح فرغ منها عام ١٢٩٠ هـ (٦) رسالة في احكام الطلاق فرغ منها عام ١٢٨٢ هـ (٧) رسالة في المواريث فرغ منها عام ١٢٨٥ هـ (٨) زاد المحشر في شرح الباب الحادي عشر فرغ منه عام ١٢٧٢ هـ (٩) رسالة في احكام الرضاع فرغ منها عام ١٢٨٩ هـ (١٠) حاشية على ألفية الشهيد الأول.

(١١) رجال الخاقاني - وهو هذا الكتاب -.

(١٢) رسائل في الأصول العملية الفها بطلب من المرجع الديني الحجة الامام السيد ميرزا محمد حسن الشيرازي فرغ منها ليلة الخميس بعد الفجر اخر شعبان عام ١٢٨٣ هـ (١٣) رسالة في الأصول اللفظية.

(١٤) ذخيرة الآخرة في فقه العترة الطاهرة.

(١٥) رسالة في الاخبار.

أولاده:

أعقب قدس سره ولدين هما (١) الحجة الشيخ حسين المتولد ١٣٠٢ هـ وكان من الجهابذة الأفاضل وخاصة في الحكمة والكلام اخذ الفقه عن فريق من اعلام عصره منهم

(٢٩)

مفاتيح البحث: كتاب رجال الخاقاني للشيخ علي الخاقاني (١)، كتاب اللمعة الدمشقية للشهيد الأول (١)، شهر شعبان المعظم (١)، الرضاع (١)، الشهادة (١)، الوراثة، التراث، الإرث (١)

صفحة ٢٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٠

والده المترجم له والفقيه الشيخ علي ابن الشيخ باقر الجواهري والشيخ مرتضى بن العباس ال كاشف الغطاء وتوفي عام ١٣٣٦ هـ ولم يعقب.

(٢) الفقيه الكبير الشيخ حسن المتولد سنة ١٣٠٠ هـ وهو الذي ورث أباه في علمه وتقواه وزهده وصراحته وقوته الشخصية الدينية التي كانت تهيمن على مختلف الشخصيات العلمية المعاصرة له فقد كان نسيج وحده في سيرته وتقشفه وانصرافه إلى الحق والدين وعدم اكترائه بكل ما يصطدم بها وكان يتهرب من الزعامة الدينية التي لحقته فرفضها رفضاً باتاً وضايقه الناس في التقليد فلم يستجب الا بعد زمن طويل حيث سمح لهم بطبع رسالته العملية كما سمح بطبع كتبه في الأصول.

توفي في النجف الأشرف ليلة الاثنين ٢٧ شهر رمضان عام ١٣٨١ هـ وهبت المدينة بأجمعها مشاركة في تشييع الجثمان حيث سار مختلف الطبقات من العلماء والصلحاء والزعماء ورجال الحكم وتبعتها المواكب العزائية ودفن إلى جنب أبيه في المقبرة وأشرك في تأيينه مختلف الشعراء وأرخ وفاته المرحوم شيخ المؤرخين الشيخ علي البازي بقوله:

شرعه خير الخلق قد أنكلت * * * بفقدنا انسان عين الزمن والدين اضحى باكيا معولا * * * قضى الامام العيلم المؤتمن ونكست اعلامه عندما * * * أرخته (قد غاب عنه الحسن) خلف من الكتب العلمية: (١) التحقيقات الحقيقية في الأصول العملية في ثلاثة اجزاء طبع في النجف عام ١٣٦٨ هـ (٢) الدرر الغروية في شرح اللمعة الدمشقية خ انجز منه كتاب الطهارة في ثلاثة اجزاء وكتاب الزكاة في مجلد والخمس في مجلد والطلاق في مجلد.

(٣) شرح معالم الأصول في جزئين.

(٣٠)

مفاتيح البحث: كتاب اللمعة الدمشقية للشهيد الأول (١)، العلامة الشيخ كاشف الغطاء (١)، مدينة النجف الأشرف (٢)، شهر رمضان المبارك (١)، الزكاة (١)، التشييع (١)، الخمس (١)، الجنابة (١)

صفحة ٣٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣١

(٤) حجية خير الواحد.

(٥) احكام الخلل الواقع في الصلاة.

(٦) نجاة العاملين وهي رسالة عملية ط (٧) كتابا في المنطق.

(٨) تقريرات الشيخ ملا كاظم الخراساني والسيد كاظم اليزدي رحمهما الله اعقب خمسة اولاد:

١ - سماحة العلامة الجليل المرحوم الشيخ محمد الخاقاني وكان اخي هذا من الشخصيات المرموقة نال القسط الأوفر من العلوم وخاصة الفقه والأصول وقد حل بمكان والدي وأقام الجماعة في (حسينية التستريه) وكان من العاملين في الحقل الديني والوطني حيث شارك في ثورة العشرين ووجد صفوف عشائر ابو سلطان التي استجابت لدعوته الوطنية وخاصة ابو عيسى وخابان متمثلة باستجابة الزعيم الكبير الشيخ اشخير الهيمص الذي كان يرجع في أعماله الدينية لبيتنا فواصل المعركة ضد الاحتلال الانكليزي مضحيا بكل ما يستطيع من أجل الواجب الديني والوطني:

ولد في النجف عام ١٣١٥ هـ ونشأ على والده وفريق من اعلام عصره وشارك في التأليف فكتب في كثير من العلوم التي قراها منها:

١ - شرح المعالم (٢) محاسن الفوائد (٣) الدرر (٤) غرر الفوائد وثمره العوائد. لبي نداء ربه في النجف الأشرف ليلة الثلاثاء أول شهر صفر ١٣٨٥ هـ ودفن إلى جنب والده وأقيمت له مجالس الفاتحة في النجف الأشرف وخارجه وقد ارخ عام وفاته الأديب الفاضل السيد محمد الحلبي بقوله:

هذي سمات محمد قد مثلت * * * للناظرين مهابة الايمان

(٣١)

مفاتيح البحث: مدينة النجف الأشرف (٣)، شهر صفر الظفر (١)، الإقامة (١)، الصلاة (١)، الجماعة (١)، الجنابة (١)

صفحة ٣١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٢

ينمى إلى حسن وتلك صفاته * * الحسنى تريك مواقع الاحسان فردا مضى لجنانه وحياته * * فردا أقام وماله من ثانی ان راح فردا للجنان فهذه * * ارخ (سمات محمد الخاقاني) واعقب ولدين أكبرهما الشيخ عباس المتولد ١٣٥٢ هـ ٢ - الشيخ على المتولد ١٣٣٩ هـ من الأفاضل والرف كتبها منها (١) كتاب الحمزة والقاسم (ط) (٢) حديقه النادی فی أحوال السيد محمد بن على الهادی (خ) (٣) ارشاد الرأى العام إلى عبقرية دين الاسلام (خ) (٤) شرح منظومه السيد بحر العلوم فی الفقه (خ) (٥) المصاييح الدرية فی الأصول العمليه (خ) ٣ - الشيخ حسين المتولد ١٣٥٠ هـ (كاتب المقدمة) ٤ - الشيخ تقى المتولد ١٣٥٢ هـ ٥ - جعفر المتولد ١٣٥٧ هـ وفقهم الله تعالى وإيانا لخدمه الشرع الشريف وسلوك نهج ابائنا الماضين والله الموفق والهادى إلى سبل الرشاد.

النجف الأشرف فى ٢٦ / محرم الحرام / ١ / ١٣٨٨ هـ حسين الشيخ حسن الخاقانى حفيد المصنف (٣٢)

مفاتيح البحث: مدينة النجف الأشرف (١)، شهر محرم الحرام (١)، محمد بن على (١)

صفحة ٣٢

رجال الخاقانى - الشيخ على الخاقانى - الصفحة ١

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه وأشرف بريته محمد وعترته الطيبين الطاهرين ولعنه الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين إلى يوم الدين.

(اما بعد) فيقول العبد الجانى والأسير الفانى على ابن الحجة المقدس الفقيه الشيخ حسين الخاقانى انه لما كان اللازم على المجتهد معرفة الاحكام من الأدلة الأربعة أو الثلاثة بارجاع الاجماع إلى السنة وكان العمدة منها هو الاخبار والنصوص الواردة عن أهل العصمة صلوات الله عليهم إذ موارد حكومه العقل القاطع على سبيل الاستقلال قليلة نادرة جدا ومثلها الاجماع المحققة واما المنقولة فاعتبارها مبنى على شرائط عزيزة الوجود إذ ليست هى على طريقة المتأخرين داخله تحت الخبر بحيث تشملها أدلته لاختصاصها بالمتهى إلى الحسن كما هو المتعارف فى الاخبار قديما وحديثا والاجماع مبنية على طريق الحدس والكشف كما يقول الوحيد البهبهانى: الاجماع عند الشيعة هو اتفاق جماعة يكشف عن رأى المعصوم ومقدمات الحدس بحيث تفيد القطع مختلفة (فمنها) بعيدة كثيرة الخطا يصعب تحصيل القطع منها (ومنها) قريبة يسهل تحصيل القطع منها لابتنائها على أمور عادية يسهل تحصيل القطع منها بمجرد ملاحظتها غالبا وهذه عزيزة الوجود جدا، والمعتبر من الاجماع المحكية فى هذه الاعصار وما شابها من أزمنة الغيبة انما هو هذا القسم منها وحينئذ فلم يبق

(١)

مفاتيح البحث: يوم القيامة (١)، الصلاة (٢)، الطهارة (١)

صفحة ٣٣

رجال الخاقانى - الشيخ على الخاقانى - الصفحة ٢

من الأدلة الا الكتاب والسنة وليس فى الكتاب وفاء للأغلب من الاحكام جزما إذ ليس فيه الا الاطلاقات والعمومات وهى غالبا مسوقة لأصل التشريع وبيان أصل الحكم فى الجملة فهى فى الحقيقة شبه القضايا المهمة فهى غير نافع فى تفاصيل الاحكام أصلا وكلية فلم يبق من الأدلة الا السنة وحيث كان فى الاخبار التى بأيدينا الصحيح والسقيم والمعتبر وغيره كان اللازم الرجوع إلى هذا الفن إذ به يتشخص المعبر وغيره إذ بالرجوع إليه يعرف العادل من غيره والأعدل من غيره والممدوح من غيره والامامى من غيره والضعيف من غيره ومن قبلت رواياته حتى لو كان ضعيفا فى نفسه من غيره أو كان منحرفا فى اعتقاده ومع ذلك تقبل رواياته كعبد الله بن بكير

ومن تقدم رواياته على غيره مع فرض اعتباره في نفسه في مقام الترجيح من غيره كمن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه كابن أبي عمير واليزنطي وأمثالهما أو من أجمعت الطائفة على تصديقهم والاقرار لهم بالفقه والعلم كزرارة ومحمد بن مسلم ونظائرهما من الستة الأوائل وحيث كان التعويل على الغير في التعديل والجرح غير جائز جزماً إذ هو من التقليد البحث وتعويل على ظن الغير ومقتضى الأصول الأولية بل الأدلة الأربعة تمنعه وإنما خرج عنها ما كان بعد البحث والفحص التام مع أن العلم الاجمالي بوجود الجرح مانع من التعويل على الغير فهو كالعام والمطلق قبل الفحص عن المخصص والمقيد فكما لا يجوز هناك فكذا هنا. والحاصل فلا بد من تشخيص ما هو الحجة من الاخبار عند هذا المجتهد من الرجوع إلى هذا الفن وكذا في تشخيص ما هو المقدم عند التعارض لاعتضاده بالمرجح كالأدلية والأضبطية أو كونه من أهل الاجماع على التصحيح أو التصديق أو كونه امامياً أو منحرفاً في الاعتقاد مع أن جملة من الرواة قد تحقق فيهم الاشتراك اسماً وأباً إلى غير ذلك ولا يتشخص

(٢)

مفاتيح البحث: عبد الله بن بكير (١)، ابن أبي عمير (١)، محمد بن مسلم (١)، الظن (١)، الجواز (١)

صفحة ١٤١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣

الا بالرجوع إلى هذا الفن كما لا يتشخص الاتحاد أو التعدد حيث يشته الحال كما في كثير الا بالرجوع إلى هذا الفن إلى غير ذلك. وحيث إن من أحسن التحرير وأبلغ التعبير ما ذكره (الوحيد البهبهاني) مقدمة لتعليقته من الفوائد الخمس وضعت عليها تعليقه لبعض تلك الفوائد مبينة وعن كثير من تلك الغوامض مفسحة مضيفاً إليها جملة من الفوائد لم أعثر على من جمعها في التحرير على أحسن وجه مع شدة الحاجة إليها وعدم امكان القناعة بدونها (منها) في بيان اعتبار الظنون الرجالية وعدمه (ومنها) في بيان ما هو العمدة والمدار في باب التزكية من كونها من باب الخبر أو الشهادة أو لا منهما ومعرفة ذلك على التحقيق (ومنها) في بيان رأى المعدل في العدالة وانه أى معنى أراد في تعديله وهل يعتبر معرفة رأيه أم لا؟ (ومنها) في معرفة أهل الاجماع على التصديق أو التصحيح وان أهل التصديق هم أهل التصحيح أو لا؟

فعليك بملاحظتها واكثر التأمل بما فيها فان رايتها حقيقة بالقبول فله الحمد والا فالرجاء الاصلاح منك ما استطعت وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب.

(٣)

مفاتيح البحث: الشهادة (١)، القناعة (١)، الخمس (١)، الحاجة، الإحتياج (١)

صفحة ١٤٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٤

وهاهنا فوائد لا بد من التنبيه عليها.

(الأولى): انه قد وقع الخلاف في العدالة هل هي الملكة أو حسن الظاهر أو ظهور الاسلام مع عدم ظهور الفسق كما عليه الشيخ رحمه الله وكذا في أسباب الجرح وعدد الكبائر فمن أين يعلم رأى المعدل؟ ومع عدم العلم كيف ينفع التعديل؟

(ودعوى) ان المقصود للمعدل انما هو الشهادة لكل من يقف عليها وحينئذ فلا بد من حملها على المعنى الاعلى والأكمل وهو الملكة والا لم تكن مثمرة ولا هى نافعة.

(كما ترى) واضحة المنع إذ الشاهد أو المخبر انما يشهد بما عنده وما أحاط به خبرا أفاد من اطلع عليه أو لم يفده. ومثله القول بان المعدل لا يريد التعديل على ما يراه من العدالة والا كان اللازم عليه أن يقول ثقةً عندي أو هو عدل عندي والا كان تدليسا والعدل لا يدلس كما وقع من الشيخ أبي علي رحمه الله في كتابه (منتهى المقال) لوضوح ان التدليس انما يلزم لو كان هناك انصراف وتبادر من اللفظ المطلق إلى معنى فان إرادة غيره من دون بيان من الغش والتدليس واما مع عدم الانصراف والتبادر بل كان للفظ معان عديدة على حسب الاختلاف في المذهب فلا تدليس بإرادة بعضها أصلا غاية الأمر تكون الشهادة مجملته مع عدم البيان رأسا لعدم العلم بالمقصود منها فتكون ساقطة كاللفظ المشترك المراد منه معنى من معانيه مع عدم البيان الا أن يكون هناك متيقن فيحمل عليه وهو في المقام غير نافع إذ المتيقن ما عليه الشيخ رحمه الله (١) وهو لا- ينفع في قبول الخبر ومثله دعوى ان المعتبر عند الجدل في خصوص المقام انما هو العدالة بالمعنى (١) المراد بالشيخ أينما يطلقه في هذا الكتاب هو الشيخ الطوسي رحمه الله.

(٤)

مفاتيح البحث: الشهادة (٣)، الشيخ الطوسي (١)

صفحة ٣٦٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٥

الأعم، فلا يحتاج القائل بالملكية إلى التعيين أيضا كما وقع فيه أيضا لمنع كون المعتبر عند الجدل في المقام أعنى التعديل بالنسبة إلى الراوى - الدالة بالمعنى الأعم الذى هو مطلق الثقة في دينه وان لم يكن اماميا كما يراه الشيخ رحمه الله بل لعل المشهور العدالة بالمعنى الأخص في قبول الخبر كما ادعاه بعضهم كصاحب المعالم رحمه الله (١) وان أنكره في (الفصول) (٢) ولعل الأصوب ما في (المعالم) ولكن بعد حدوث الاصطلاح الجديد الذى أحدثه العلامة وشيخه ابن طاووس في تقسيم الاخبار لا قبله مع أنه لو سلم كون المعتبر عند الجدل ذلك الا انه خلاف ظاهر المعدل إذ الظاهر منه إرادة العدالة بالمعنى الأخص أعنى كونه اماميا كما اعترف به هو وأستاده في أول فائده نعم قد يقال بان الغرض من التعديلات والتوثيقات المذكورة في أحوال الرواة انما هو بيان حاله من جهة قبول الخبر وعدمه فهذه قرينة على عدم إرادة المعنى الأخير للعدالة الذى نسب إلى الشيخ رحمه الله إذ هو غير نافع في القبول أصلا مع أن القول به لم يثبت عن غير الشيخ رحمه الله وحينئذ فينحصر الامر في إرادة أحد الأخيرين وحيث إن القول بحسن الظاهر ليس قولاً مغايراً للقول بالملكية على الظاهر بل هو تعبير عن الطريق إليها بواسطة الآثار الكاشفة عنها وحينئذ فيحصل الظن القوي بارادة الملكية لهذا المعدل الذى لم يعرف مذهبه

(١) صاحب المعالم هو العلامة الفقيه الشيخ حسن ابن الشهيد الثانى رحمه الله توفى سنة ١٠١١ هـ بجبع؟؟ من قرى جبل عامل وقبره هناك مشهور يزار ويتبرك به.

(٢) الفصول في أصول الفقه للعلامة الشيخ محمد حسين بن عبد الرحيم الرازى الحائرى المتوفى في كربلاء حدود سنة ١٢٤١ هـ.

(٥)

مفاتيح البحث: الظن (١)، مدينة كربلاء المقدسة (١)، الشيخ حسن ابن الشهيد الثانى صاحب المعالم (١)، أصول الفقه (١)، الوفاة (١)

صفحة ٣٧٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٦

وهو كاف اما لعدم الفرق بين هذا الظن والحاصل من أصالة الحقيقة الكاشفة عن مراده فان احراز مراده منها غالبا انما هو بالظن ولو

منعت المساواة وقلت بالفرق بينهما بان الظن هناك من الظن المخصوص الذي قام الاجماع على اعتباره لكونه من الظواهر اللفظية ولا كذلك المقام فإنه ناشئ عن تخمينات ومقدمات حدسيات واعتبارها في محل المنع فإنها تشبه القياسات فقد يقال بان هذا الظن من جملة الظنون الرجالية أو في حكمها في الاعتبار عندهم بواسطة ظهور التسالم فيما بينهم على اعتبارها فتأمل بل هو الوجه كما وقع من (الوحيد البهبهاني) مع زيادة ايضاح وبيان منى بان يجاب بان المعدل أو الجارح إذا كان عدلا وجب قبول خبره وكان اللازم حمله على الواقع من غير فرق بين الوفاقيات والخلافيات كسائر اخباراته فكما انه لو قال بعث أو صالحت أو وقفت أو نذرت أو تزوجت أو طلقت أو أعتقت أو ذكيت إلى غير ذلك من النسب قبل وحمل على الواقع وهكذا لو نسب تلك النسبة إلى غيره فكذا لو قال هذا عدل قبل وحمل على الواقع وعلى ذلك السيرة والطريقة ولذا لم تر من أحد من علمائنا متقدميهم ولا متأخريهم ما يشير إلى تأمل من هذه الجهة في تعديل الاخر من تلك الجهة أصلا ولا نشم رائحته مطلقا مع اكثارهم من التأمل من جهات أخر بل نراهم يتلقون تعديل الاخر بالقبول حتى أنهم يوثقون بتوثيقه ويجرحون بجرحه (١)، وهذا نظير أفعال المسلمين فان اللازم حملها على الصحة الواقعية لقضاء دليلها بذلك وهكذا دليل وجوب قبول خبر العادل إذ لا معنى

(١) كما وقع من الصدوق رحمه الله بالنسبة إلى شيخه ابن الوليد فإنه يتبعه في ذلك.

(٦)

مفاتيح البحث: الظن (٥)، الوجوب (١)، الشيخ الصدوق (١)

صفحة ٣٨٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٧

لقبوله الا ترتيب اثار تلك النسبة واقعا عليه وهكذا شهادته فإذا قال هذا عدل قبل خبره وجاز تقليده لو كان مجتهدا والصلاة خلفه إلى غير ذلك من الآثار لهذا الموضوع ولا يحتاج إلى الاستفسار من المعدل أو المخبر وانه أى شئ أراد أى معنى قصد كما لا يحتاج في أفعال المسلمين إلى السؤال والاستفسار عن ذلك الواقع وهل حصل العصر أو التعدد فيما يحتاج إليه أم لا، وعلى هذا السيرة والطريقة في كل عصر وزمان ومن هنا يظهر ان ما صرح به كثير من الفقهاء بل نسب إليهم من عدم اعتبار الشهادة بالرضاع مطلقة وانه لا بد من التفصيل لتحقق الخلاف في الشرائط المحرمة فيحتمل كون الشاهد انما يشهد بما عنده باجتهد أو تقليد وهو مخالف لما عند الحاكم وحينئذ فلا يكتفى بالاطلاق بل لابد من التفصيل في محل المنع (كما حررناه في محله) إذ مقتضاه عدم اعتبار الاطلاق في الشهادة في كل مورد من موارد الخلاف وانه لا بد من التفصيل على وجه يعرف ويتبين مقصود الشاهد لدى الحاكم والتزامه مطلقا وكنية مشكل جدا بل لا يلتزمونه أصلا هذا ومعرفة رأى المعدل أو مراده من تعديله أو جرحه أمر ممكن بل ميسور غالبا ان لم يكن دائما ولو بواسطة القرائن المقامية والمقالية بحيث لا تخفى سيما لو كان في هذا الفن ماهرا حاذقا كثير الاطلاع واسع الباع فإنه يحصل له العلم برأى كثير من المزيكين أو الأكثر وبحال كثير من الرواة أو الأكثر ويختلف ذلك قلة وكثرة وشدته وضعفا من جهة الظن والعلم ومراتبهما باختلاف الاطلاع وتفاوته كما صرح به في (المنتقى) (١) حيث قال: تحصيل العلم بعدالة كثير من الماضين وبرأى جماعة من المزيكين أمر ممكن بغير شك من جهة القرائن الحالية والمقالية الا انها خفية المواقع

(١) منتهى الجمال في الأحاديث الصحاح والحسان للشيخ حسن ابن الشيخ زين الشهيد الثاني رحمه الله طبع في جزئين في إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ.

(٧)

مفاتيح البحث: الشهادة (٤)، الوسعة (١)، الصلاة (١)، العصر (بعد الظهر) (١)، دولة إيران (١)، مدينة طهران (١)

صفحة ٣٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٨

متفرقة المواضع، فلا يهتدى إلى جهاتها ولا يقدر على جمع أشتماتها إلا من عظم في طلب الإصاغة جهده وكثر في تصفح الآثار كده ولم يخرج عن حكم الاخلاص عن تلك الأحوال قصده (انتهى) ولو لم يبلغ هذا المبلغ ولم يصل إلى هذا الحد ولكن غاية ما حصل له الظن فقد يقال بكفايته كما صرح به الوحيد (١) في الفائدة الأولى من فوائده ناسيا له إلى دأبهم وديدنهم إلا أنه لا يخلو من التأمل بل المنع لو كان مراده الظن بمراد المزكى وإن كان على ما يراه من القول بالظن المطلق متجها لكن الوجه خلافه بل المعتبر منه خصوص ما قام عليه الدليل بالخصوص كظواهر الكتاب والخبار مفهومًا ومنطوقًا.

(ومنها) ظهور العام في الباقي بعد التخصيص فإنه حجة لكونه من الظواهر اللفظية التي قام الاجماع على اعتبارها بالخصوص لا من جهة باب الانسداد.

(ومنها) الظن في باب الترجيح لقيام الاخبار المعتبرة سندا ودلالة عليه كمقبولة ابن حنظلة وغيرها إلى غير ذلك من الظنون الخاصة. (ومنها) كتب العلم والأحاديث والتواريخ والسير فإنها وان لم تكن من الخطابات والأقوال اللفظية التي قام عليها الاجماع من أهل اللسان بالخصوص الا- انها مساوية لها في الحكم فان الاجماع - كما هو قائم على اعتبار تلك - قائم على اعتبار هذه من غير فرق أصلا وإن كانت من النقوش لا من الألفاظ كما عليه السيرة القطعية قديما وحديثا في كل عصر وزمان كما يجد ذلك من لاحظ الخارج وما عليه الناس وجرت عليه طريقتهم ودأبهم وديدنهم من اعتبار المكاتبات والمراسلات الواقعة فيما بينهم من زمان الأئمة - عليهم السلام -

(١) الوحيد هو الآغا البهبائي الحائري صاحب التعليقة.

(المحقق)

(٨)

مفاتيح البحث: الحج (١)، الظن (٣)

صفحة ٤٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٩

إلى يومنا هذا من غير فرق بين الأحكام الشرعية والموضوعات الخارجية المتعلقة بأغراضهم في أمر معاشهم ومعادهم ومن ذلك الكتاب والسنة بالنسبة إلينا ومن ذلك الوصايا والأقارير المرسومة فان اعتبارها انما جاء من تلك السيرة التي مرجعها إلى الاجماع العملي وهذا واضح جدا وما خلا من الظنون عن دليل بالخصوص فهو غير معتبر لعدم الدليل والأصل العدم ومن ذلك معرفة مراد المعدل أو الجارح لا من قوله ولفظه أو كتابه بل بواسطة إمارات وقرائن كاستبعاد موافقته للشيخ - رحمه الله - في مذهبه في العدالة لضعفه في نفسه وندرته جدا ونحو ذلك من الامارات الحدسية والتخمينية فان ذلك وأمثاله لا دليل على اعتباره بالكلية بحيث يحرز به مراد المتكلم ويحكم عليه به، وينسب إليه ويعدله مذهبا بل وتنعقد به الشهرة بل الاجماع إلى غير ذلك.

(فدعوى) المولى (الوحيد) اعتباره مدعيا ان عليه دأبهم وديدنهم (محل نظر) بل منع اللهم إلا أن يريد الظن بعدالة الراوي لامارته لا الظن برأى المزكى إذ لا وجه لاعتباره بحيث يحرز به وينسب إليه لعدم الدليل على اعتباره إلى هذا الحد نعم لا بد من التزام اعتبار الظن المطلق في الجملة، كما ستعرف في الفائدة الثانية وغيرها إذ لا مناص عن ذلك فنحن لا نقول بالظن المطلق مطلقا كما عليه أهله لعدم الحاجة إليه كذلك والأصل عدم الاعتبار ولا تقتصر على الظن الخاص دون غيره مطلقا لقضاء؟؟ الحاجة بالرجوع إليه في الجملة

إذ لا يتم الامر بدونه فهناك أمر وسط وخير الأمور أوسطها والله أعلم.

(الفائدة الثانية):

الظاهر بل لا ينبغي التأمل فيه اعتبار الظنون الرجالية أعنى التي بها يحصل تمييز المشتركات اسما وأبا وكنية ولقبا ونسبة ومسكنا وطبقه
(٩)

مفاتيح البحث: الأحكام الشرعية (١)، المنع (١)، الظن (٥)، الحاجة، الإحتياج (٢)

صفحة ٠٤١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٠

بل واتحادا وتعددا فتفيد تلك الامارات اتحاد ذلك الرجل أو كونه متعددا كإسحاق بن عمار أو كون المروى عنه مع اشتراكه بين اثنين أو أزيد فلانا ككونه البرقى دون القمى مثلا- لكون الراوى عنه فلانا مثلا إلى غير ذلك ومن ذلك ظهور السقط في السند أو عدمه أو كون الراوى يروى معه لا عنه كما قد يوجد أو بالعكس إلى غير ذلك من الامارات الموجبة للمظنة التي لا اشكال ظاهرا في الاعتماد عليها والاعتبار بها ويدل على ذلك وجوه.

(الأول) انسداد باب العلم بها جزما مع شدة الحاجة وعموم البلوى والبليء بها جدا فلو لم يجز العمل بتلك الامارات للزم تعطيل الاحكام لكثرتها وتنجز التكليف بها، وعدم وفاء موارد العلم بها لقلتها جدا ان لم نقل بتعذرها رأسا.

(الثاني) ظهور التسالم على اعتبارها فاننا لا نرى أحدا من علماء الرجال ينكر اعتبارها أو يتأمل فيه بل يتلقاه ممن اعتبره بالقبول بل يعتبره في موارد كغيره وما ذاك الا للاتفاق عليه وهو المطلوب كما يشهد له استدلال بعضهم (كالسيد محسن في رجاله) (١) على الاكتفاء بالظن بالصدور بالاكتفاء في تمييز المشتركات بالقرائن التي أقصاها حصول الظن فيفيد ان هذا أمر مفروغ عنه، وانه مما لا يعتريه شك ولا ريب والا لم يحسن الاستدلال به على نظيره الذي هو محل شك ويدل عليه أيضا ما سمعت عن (الوحيد) من أن الاكتفاء بالظنون عليه دأبهم وديندهم وإن كان ذلك في مورد الدعوى محل اشكال كما عرفت اللهم الا ان يقال بعدم الفرق لكنه محل نظر بل منع وكيف كان فالظاهر أن اعتبارها

(١) يقصد به السيد الأعرجى الحسينى الكاظمى المتوفى سنة ١٢٢٧ هـ فان له كتاب (عدة الرجال) وهو محفوظ.

(١٠)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، إسحاق بن عمار (١)، المنع (١)، الحاجة، الإحتياج (١)، الوفاء (١)

صفحة ٠٤٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١١

من المسلمات فيما بينهم ولكن هل هي من الظنون الخاصة لقيام الاجماع عليها بالخصوص كقيامه على اعتبار الظن الحاصل من ظواهر الألفاظ أم من جهة انسداد باب العلم فتكون من الظنون المطلقة؟ كل محتمل والقدر المشترك الذي هو اعتبارها في الجملة كاف إذ لا- غرض لنا وراء اعتبارها كذلك (الثالث) ان الظن في المقام من باب الظن في الموضوعات والظن فيها معتبر لبناء العقلاء على اعتبارها والتعويل عليه في جميع أمورهم في معاملاتهم وتجاراتهم في سفرهم وحضرهم فعلا وتركها وعلى ذلك طريقتهم جارية وسيرتهم ماضية وأمورهم منتظمة وبه متسقة من غير تكبير منهم ولا متأمل بل عليه السيرة والطريقة في كل عصر وزمان.

(هذا) ولكن الوجه ان الظن في الموضوعات الصرفة غير معتبر لعدم الدليل والأصل عدم بل لقيام الدليل على عدم اعتباره إذ ما من مورد من موارد الظن الا وفيه أصل عملي موافق لذلك الظن أو مخالف فإن كان مخالفا لذلك الظن كان الاعتبار بذلك الأصل إذ

اعتبار الظن المخالف له موجب لطرح الحجّة من غير حجّة وإن كان موافقا كان الاعتبار به من جهه كونه موافقا لذاك الأصل لا من جهه نفسه وكونه ظنا لأصالة حرمة العمل بالظن بقول مطلق في الاحكام والموضوعات إلا ما قام عليه الدليل وهو في الموضوعات الصرفة غير قائم إذ ترتيب احكام الموضوعات الواقعية على تلك الموضوعات الشخصية الخارجية لمحض الظن بكونها مصداقا لتلك الموضوعات الكلية الواقعية لا دليل عليه والأصل ينفيه وحينئذ فلا عبرة بكون هذا دما أو خمرا أو منيا أو ظاهرا بعد ما كان نجسا أو بالعكس أو وقفا خاصا أو عاما فيرتب عليه الآثار لمحض وجود كتابه؟؟ على ظهر الكتاب مثلا أو كون هذا اليوم عيدا فيحرم صومه أو كونه أول الشهر فيجب صومه أو كون هذا اللحم مذكى مع عدم وجود اماره شرعية

(١١)

مفاتيح البحث: الحج (١)، الظن (١١)

صفحة ٠٤٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٢

كسوق نحوه أو كون هذه المرأة حائضا أو انقضت عدتها لا من قولها فإنه معتبر إلى غير ذلك من موارد الظن المخالف للأصل الموجود فيها فان العبرة بذلك الأصل المخالف لذلك الظن لا به إلا أن يقوم هناك دليل على اعتبار ذاك الظن كما ثبت في كثير من الموارد كأفعال الصلاة والقبلة دون الوقت على الأقرب والنسب في وجه للزوم تعطيل الحقوق لولا كفاية الظن فيه لتعسر العلم بل تعذر فهو شبه الاحكام الكلية مع فرض انسداد باب العلم فيها إلى غير ذلك مما قام عليه الدليل ومع فقدته فلا وجه لاعتباره نعم ذلك مسلم في الموضوعات الكلية أعنى الموضوعات التي أنيط بها الأحكام الشرعية الكلية كالكعب والمرفق والصعيد ونحو ذلك من موضوعات الكتاب والسنة عرفية كانت كالقبض والافتراق والتعريف حولا واليأس بالنسبة إلى مجهول المالك أو غيرها إذ لا إشكال في اعتبار الظن فيها سواء حصل ذلك الظن بواسطة أقوال أهل اللغبة وذلك إذا لم يكن للعرف فيه مدخل كلفظ الصعيد أم كان المرجع فيه إلى العرف كما في الموضوعات المتداولة بين أهل العرف كالقبض والافتراق ونحوها من الموضوعات العرفية التي هي متعلق للأحكام الكلية فان المرجع فيها إلى العرف بواسطة التبادر ومن هنا سميت الموضوعات المستنبطة لاستنباط معانيها بواسطة التبادر حيث تكون تلك الموضوعات متداولة بين أهل العرف أو من أقوال أهل اللغة حيث لا تكون بينهم متداولة كلفظ الصعيد وشبهه فهي كالأحكام الشرعية مستنبطة من أدلتها في مقابلة الموضوعات الصرفة وهي الموضوعات الشخصية الخارجية فان الظن فيها ليس بمعتبر على الأقرب نعم في الأمور العادية جرت عليه السيرة والطريقة ولعله لعدم استقامة أمورهم وعدم انتظامها لولاه اما فيما يعود إلى الأحكام الشرعية بحيث ترتب الآثار وتترك الأصول الموجودة

(١٢)

مفاتيح البحث: الأحكام الشرعية (٢)، الظن (٦)، الجهل (١)

صفحة ٠٤٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٣

في تلك الموارد لمجرد الظن فلا.

نعم ذاك مسلم مع قيام الدليل عليه كما في المقام لما عرفت من ظهور التسالم عليه والمفروغية منه مع أن اعتبار العلم في تلك الموارد متعذر فلا بد من كفاية الظن لتنجز التكليف فيها كما عرفت والله أعلم.

(الفائدة الثالثة):

في ذكر العدد وما يجري مجراها كلفظ جماعة ورهط وغير واحد وكثير ما يحتاج إليها فلا بد من معرفتها فاعلم أن كتب أصحابنا رضوان الله عليهم وان بلغت في الاعتماد والاعتبار ما بلغت الا- انها ليست كالكتب الأربعة فإنها بلغت في ذلك الغاية حتى قيل بان اخبارها قطعية الصدور لتكثر الامارات والقرائن على ذلك وقد تصدى لجمعها من المتأخرين الشيخ الحر في آخر وسائله - جزاه الله عن الاسلام وأهله خير جزاء المحسنين - وقد أتعب نفسه غاية التعب وبذل جهده وغاية مجهوده في ذلك الا- ان الانصاف بعد ملاحظتها والتأمل فيها على كثرتها لا تفيد أزيد من الظن بالصدور في الجملة كما أوضحناه في رسالته مستقلة فدعوى القطعية في غير محلها قطعاً وكيف كان فهي على وضع مختلف فان السند في (الكافي) مذكور مع كل رواية وفي (المنتقى) جعل له صورتين فإنه قال فان الشيخ الكليني يذكر إسناد الحديث بتمامه أو يحيل في أوله على إسناد صحيح سابق قريب وادعى انه اتفق لبعض الأصحاب توهم الانقطاع في جملة من أسانيد (الكافي) لغفلتهم عن ملاحظة بنائه لكثير منها على طرق سابقة وهي طريقة معروفة بين القدماء (ثم قال) والعجب أن الشيخ - رحمه الله - ربما غفل عن مراعاتها فأورد الاسناد من (الكافي) بصورته ووصله بطريقة عن (الكليني) من غير ذكر الواسطة المتروكة فيصير الاسناد في رواية الشيخ له منقطعاً ولكن مراجعته (الكافي) تفيد وصله، ومنشأ التوهم الذي أشرنا إليه فقد الممارسة

(١٣)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (٢)، الظن (٢)

صفحة ١٤٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٤

المطلعة على تلك الطريقة (انتهى كلامه رفع مقامه) (١) هذا حال (الكافي) بخلاف (التهذيبين والفقيه) فان السند في (الفقيه) غير مذكور وانما اقتصر على الراوي الأخير والطريق إليه مذكور في (المشيخة) في الآخر وفي (التهذيبين) حذف جملة من السند قصدا للاختصار واقتصر على ذكر الباقي وابتدأ بأوله الحسين بن سعيد أو أحمد بن محمد أو محمد بن يحيى إلى غير ذلك وحول معرفة الطريق إليه على (المشيخة) فهو لا يعرف بتمامه الا بمراجعة (المشيخة) وهي مذكورة في الآخر وربما يذكر الاسناد بتمامه وهو كثير ولكن لا يخفى ان (مشيخة الفقيه) أنفع من مشيخة (التهذيبين) فان مشيخة الفقيه حاصرة مستغرقة بظاهاها لما رواه في (الفقيه) حيث عبر فيها بقوله: وما رويته عن فلان أو ما أخبر به فلان فقد رويته عن فلان أو فقد أخبرني به فلان وهكذا إلى آخرها ولا كذلك (مشيخة التهذيبين) فان منها ما يقضى الحصر وهو الذي عبر فيه بقوله:

وما ذكرته عن فلان فقد أخبرني به فلان أو رويته عن فلان ومنها ما لا يقضى بالحصر ولا يفيد وهو كثير، وهو الذي عبر فيه بقوله ومن جملة ما رويته أو ذكرته عن فلان. ما رويته بالسند الفلاني فان هذا - كما ترى - لا يفيد الحصر أعني حصر ما رواه عن فلان بهذا السند المذكور في المشيخة - بل ظاهره ان هناك بعض المرويات عن فلان مروى عنه بغير هذا الطريق؟؟ والا لم يحسن التعبير بقوله (من جملة) الظاهر في البعض دون البعض وحينئذ فلم يتبين كون الطريق المذكور في (المشيخة) هو لذلك البعض المذكور في الكتاب المتضمن لذلك الحكم الخاص حتى يكون نافعا

(١) راجع المنتقى (ج ١ - ص ٢١ - ص ٢٢) في الفائدة الثالثة من الفوائد التي صدر بها كتابه.

(المحقق)

(١٤)

مفاتيح البحث: الحسين بن سعيد (١)، أحمد بن محمد (١)

صفحة ٤٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٥

أو أردنا تصحيح الطريق كما هو واضح وعلى هذا فإذا جهل الطريق في بعض روايات الشيخ - رحمه الله - لعدم تبينه من (المشيخة) فراجع فهرسته فإنه متعرض لبيان الطرق والأسانيد إلى الاوصل والكتب التي اخذ منها الاخبار فان عرف الطريق فذاك والا فقد يعرف بالرجوع إلى رجاله كما في طريقه إلى هارون بن موسى التلعكبري فإنه - على ما قيل - غير مذكور في الأسانيد ولا في الفهرست ولكنه في كتاب الرجال قال:

اخبرني عنه جماعة من أصحابنا وقد روى جميع الأصول والمصنفات ومن الجماعة المفيد والحسين بن عبيد الله الغضائري فالطريق صحيح وان لم يعرف الطريق بذلك فقد يعرف بالرجوع إلى طريق الصدوق - رحمه الله - لو كان هذا الخبر المبحوث عن حاله من مروياته فان للشيخ طريقا معروفا إليه أو بالرجوع إلى طريق (الكافي) لو كان هذا الخبر من جملة مروياته إذ للشيخ طريق معروف إليه وهكذا غيرهم من أهل الكتب لو كان للشيخ طريق إليه ومنه يعرف حال غير الشيخ ممن تقدم أو تأخر هذا حال الكتب الثلاثة - أعني التهذيبي ومن لا يحضره الفقيه - ولا كذلك (الكافي) للشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني - قدس سره) فان السند فيه مذكور مع كل رواية ومن هنا كان أنفع وأسهل لطالب التصحيح ومعرفة الطريق لكنه - أعلى الله مقامه - كثيرا ما يقول فيه: عدة من أصحابنا وهو يريد ناسا بأعيانهم فلا بد من معرفتهم لمسيب الحاجة وقد نقل عنه العلامة في (الخلاصة) وغيره أنه قال: كلما كان في كتابي (الكافي) عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى فهم محمد بن يحيى وعلي بن موسى الكمندانى - بضم الكاف والميم وإسكان النون وفتح المعجمة على ضبط (الخلاصة) وظاهرها انه لقب لموسى لذكره في ترجمته كغيرها من كتب الرجال وعلى ضبط الايضاح بالياء بدل النون - وداود بن كورة واحمد

(١٥)

مفاتيح البحث: كتاب فقيه من لا يحضره الفقيه (١)، الحسين بن عبيد الله الغضائري (١)، أحمد بن محمد بن عيسى (١)، الشيخ الصدوق (١)، هارون بن موسى (١)، داود بن كورة (١)، محمد بن يحيى (١)، محمد بن يعقوب (١)، الجهل (١)، الحاجة، الإحتياج (١)

صفحة ٤٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٦

ابن إدريس وعلي بن إبراهيم بن هاشم ثم قال وكلما ذكرته في كتابي المشار إليه عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي فهم علي بن إبراهيم وعلي بن محمد بن عبد الله بن أذينة وأحمد بن عبد الله عن أبيه وعلي بن الحسن - قال - وكلما ذكرته في كتابي المشار إليه عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد فهم علي بن محمد بن علان ومحمد بن أبي عبد الله ومحمد بن الحسن ومحمد بن عقيل الكليني انتهى (١) وحكى في الوسائل عن (العلامة) هذا التفسير أيضا الا انه ابدل في العدة الأولى علي بن موسى الكميداني بمحمد والظاهر أنه وهم أو سهو من قلم الناسخ لنقل غير واحد عن العلامة كالسيد محسن في رجاله والشيخ أبي علي والذي وجدناه في أصل (الخلاصة) انما هو تفسير العدة الأولى كما ذكرنا مع أنه - رحمه الله - بعد ما حكى عن العلامة تفسير العدة الأولى كما ذكرنا وتفسير العدة التي تروى عن أحمد بن محمد بن عيسى نقله النجاشي أيضا عن الكليني في ترجمته كما مر والذي ذكره النجاشي في ترجمة الكليني في تفسير العدة الأولى كما ذكرنا فيهم علي بن موسى الكميداني لا محمد كما ذكر في وسائله فإنه أعلى الله مقامه - قال في آخر ترجمة الكليني هكذا: وقال أبو جعفر الكليني كلما كان في كتابي عدة من أصحابنا عن أحمد بن

محمد بن عيسى فهم محمد بن يحيى وعلى بن موسى الكميذاني وداود بن كورة وأحمد بن إدريس وعلى بن إبراهيم بن هاشم (انتهى) (١) ولم يذكر في هذه الترجمة الا هذا التفسير لهذه العدة دون غيرها هذا حال العدة الأولى.

(١) راجع الفائدة الثالثة من الفوائد التي الحقها العلامة الحلبي بآخر كتابه (الخلاصة) (المحقق) (١٦)

مفاتيح البحث: علي بن إبراهيم بن هاشم (٢)، أحمد بن محمد بن خالد البرقي (١)، علي بن محمد بن عبد الله (١)، أحمد بن محمد بن عيسى (١)، أحمد بن عبد الله (١)، أحمد بن إدريس (١)، داود بن كورة (١)، سهل بن زياد (١)، محمد بن يحيى (١)، علي بن الحسن (١)، محمد بن عيسى (١)، محمد بن الحسن (١)، محمد بن عقيل (١)، علي بن محمد (١)، السهو (١)، العلامة الحلبي (١)

صفحة ٤٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٧

(وأما الثانية) أعني التي تروى عن البرقي فعلى ما في (الوسائل) - كما عرفت - والظاهر أن علي بن الحسن المذكور فيها - علي ما في الوسائل ومثله الشيخ أبو علي في رجاله ومثلها عبارة أصل (الخلاصة) الموجودة عندي - من الغلط، بل هو علي بن الحسين إذ هو السعد آبادي - بالذال المعجمة على ضبط العلامة الذي هو أحد مشايخ الكليني الذي يروى عنهم وهو أحد الرواة عن البرقي كما ذكره وهو المعدود حديثه من الحسان لكونه من مشايخ الإجازة بل لا يبعد عد حديثه صحيحا كما قيل واما ما ذكره السيد محسن في رجاله فهم علي بن إبراهيم وعلى بن محمد بن عبد الله بن أمية وعلى بن محمد ابن عبد الله بن أذينة وعلي بن الحسين السعد آبادي وكيف كانت ففي رجال العدتين من به فوق الكفاية كالعطار وابن إدريس وعلي بن إبراهيم فلا يقدر فيهم من قد يخفى علينا حاله أو من لا نعرفه مع أن تناول مثل الكليني الذي هو ثقة الاسلام عنهم بل وكثير شاهد علي حسن حالهم إذ ما كان ليتناول عن مجهول فضلا عن ضعيف كما يشهد له ما ذكر في ترجمته في بيان حاله وحال كتابه وانه صنف في عشرين سنة مع قرب عهده بل هو في الغيبة الصغرى وفي سنة وفاته سنة تناثر النجوم سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وقيل ثمان وعشرين، عطر الله مرقده وطاب ثراه انقطعت السفارة بموت علي بن محمد السمرى ووقعت الغيبة الكبرى، حتى قيل في كتابه حتى قيل في كتابه (الكافي) انه لم يصنف مثله في الاسلام وانه عرض على القائم - عليه السلام - فاستحسنه ويكفيك في ذلك مدة تصنيفه مع كونه بين الرواة وأهل الحديث ومشايخ الأئمة المعاصرين لهم والآخذين منهم، ومع تيسر جل الأصول بل كلها لهم فما هو ذاك الا لشدة احتياطه في اخذ الرواية لمحاولة الضبط والاتقان

(١٧)

مفاتيح البحث: الإمام المهدي المنتظر عليه السلام (١)، علي بن محمد السمرى (١)، يوم عرفة (١)، الغيبة الصغرى (١)، الغيبة الكبرى (١)، علي بن محمد بن عبد الله (١)، علي بن إبراهيم (١)، علي بن الحسين (٢)، علي بن الحسن (١)، علي بن محمد (١)، الجهل (١)، الشهادة (١)

صفحة ٤٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٨

والتحاشى عن الرواية عن كل من كان، ولذا وقع من وقع في دعوى القطعية لاخباره بل تجاوز وتعدى إلى غيره كصاحب (الوسائل) وغيره لكنه تجاوز في ذلك الحد بل هي دعوى لا تليق من أحد، كما أوضحناه في محله.

واما العدة الثالثة:

أعنى التي تروى عن سهل فالذى وجدناه فى أصل (الخلاصة) وحكاها عنها غير واحد عين ما سمعته فى (الوسائل) من دون تفاوت أصلا، وفيها المشاهير ومن لا يخفى حاله كالصفار الثقة الجليل الذى هو محمد بن الحسن المذكور فيها - على الظاهر - فان الكلينى ممن يروى عنه ومحمد بن أبى عبد الله هو أبو الحسن محمد بن جعفر بن عون الأسدى الثقة - على الظاهر - وابن علان من مشايخ الكلينى - على الظاهر - وهو ممن نص على توثيقه، نعم ابن عقيل لا- نعرفه بأكثر من تناول الكلينى عنه، وفيه الكفاية مع انا فى غنيته عنه بمثل الصفار وغيره وهناك عدة أخرى ذكرها فى (الكافى) فى كتاب العتق هكذا: عدة من أصحابنا على بن إبراهيم ومحمد بن جعفر ومحمد بن يحيى وعلى ابن عبد الله القمى وأحمد بن عبد الله هو على بن الحسن - جميعا - عن أحمد بن محمد بن خالد والظاهر أن المذكورين هم العدة التي تروى عن ابن خالد، والظاهر أن محمد بن يحيى الموجود فيها هو العطار فيكون من جملة العدة التي تروى عن البرقى كما أثبتة فيها جماعة وفى جملة من المواضع ذكر العدة عن أحمد بن محمد من دون تقييد بابن عيسى أو غيره وهناك - عدد أخرى فى الكتاب المذكور لم تتبين منها ما ذكره فى باب أرواح المؤمنين وأرواح الكفار وما تأوى إليه هكذا عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن سهل بن زياد، وعلى بن إبراهيم

(١٨)

مفاتيح البحث: محمد بن أبى عبد الله (١)، أحمد بن محمد بن خالد (١)، على بن إبراهيم (٢)، أحمد بن عبد الله (١)، سهل بن زياد (١)، محمد بن يحيى (٢)، على بن الحسن (١)، محمد بن الحسن (١)، أحمد بن محمد (٢)، محمد بن جعفر (٢)، العتق (١)

صفحة ٥٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٩

عن أبيه - جميعا عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن ضريس الكناسى قال: سألت أبا جعفر ان الناس يذكرون (السخ) ومثله فى باب: الرجل يجامع أهله فى السفر، العدة عن أحمد بن محمد عن سهل عن أبيه - على ما فى رجال السيد محسن طاب ثراه - وفى باب: نهى المحرم عن الصيد عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن أبى نصر على ما رجال السيد محسن (أعلى الله مقامه) بخطه ولكن الموجود عندى فى نسخة من (الكافى) معتبرة جدا وعليها آثار الصحة حقيقة بزيادة (عن) قبل ابن أبى نصر فيكون أحمد بن محمد المذكور يروى عنه وذكر السيد فى رجاله جملة من العدد مجهولة ففى باب الخمس عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى بن يزيد وفى باب من لا يجب عليه الافطار والتقشير عدة عن أبان بن عثمان وفى باب التطوع فى وقت الفريضة عدة عن أبى جعفر عليه السلام - وفى مقام آخر عدة عن على بن أسباط وفى باب أول ما خلق الله من الأرض الكعبة عدة عن أبى حمزة الثمالى وفى النوادر من كتاب الجنائز فى حديث اسراج الصادق - عليه السلام - فى البيت الذى مات فيه أبو جعفر - عليه السلام - عدة عن أبى عبد الله عليه السلام وفى باب ان الأئمة يعلنون ما كان وما يكون عدة عن أبى عبد الله عليه السلام ولعل من هذه العدد والتي قبلها عبد الاعلى وأبا عبيدة وعبد الله بن بشر الخثعمى كما قبل - ومن جملة العدد المجهول ما ذكره فى وسط السند فى الكتاب المذكور فى باب من اضطر إلى الخمر للدواء من كتاب الأشربة حيث قال بعد ذكر جملة من الروايات عن الكلينى ثم قال وعن على بن محمد بن بندار عن على بن أحمد بن أبى عبد الله عن عدة من أصحابنا على اختلاف النسخة عن على بن أسباط،

(١٩)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن على الباقر عليه السلام (٢)، أحمد بن أبى عبد الله (١)، أحمد بن محمد بن أبى نصر (١)، عبد الله بن بشر (١)، أبان بن عثمان (١)، على بن أسباط (١)، ضريس الكناسى (١)، محمد بن عيسى (١)، محمد بن بندار (١)، أحمد بن محمد (٢)، الموت (١)، الخمس (١)

صفحة ٥١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٠

عن علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن - ثم قال - سألته عن الكحل يعجن بالنبيذ يصلح ذلك قال: لا. هذا في عدد الكتاب المذكور أعني (الكافي) وللشيخ الطوسي أيضا عدد وجماعات فسر بعضها ولم يفسر بعضها في (التهذيبين) وغيرهما فمما فسر ما ذكره في (الفهرست) في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي - بعد تعداد كتبه - قال: أخبرنا بهذه الكتب كلها وبجميع رواياته عدة من أصحابنا منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون، وغيرهم ويريد بالأول الشيخ المفيد، والثاني ابن الغضائري ومما لم يفسره ما ذكره في (التهذيب) في باب كفارة وطء الحائض حيث قال - بعد ذكر خبر محمد بن مسلم المتضمن للتصدق بدينار وانه يستغفر الله، وبعد حمله على الوطء في أول الحيض الا ترى إلى ما أخبرنا به جماعة عن أبي محمد هارون بن موسى (الخ) ومنه ما ذكره في باب سؤر مالا يؤكل لحمه. من (الاستبصار) قال: أخبرنا الحسين بن عبيد الله عن عدة من أصحابنا عن محمد بن يعقوب ولكن نقل السيد محسن في رجاله عن صاحب (المجمع) وغيره بان المراد بها أبو غالب الزراري وابن قولويه والتلعكبري، والصيمري والشيباني ثم قال وكلهم معتمد بل منصوص على توثيقه عدا الأخير (قلت) وفي باب الحج من الاستبصار في بيان معنى الاستطاعة هكذا أخبرني الحسين بن عبيد الله عن عدة من أصحابنا عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد ابن محمد بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع الشامي قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل (الخ) والظاهر من هذه العدة ما حكى عن صاحب (المجمع) واستظهره بعض

(٢٠)

مفاتيح البحث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي (١)، الشيخ أبو عبد الله (١)، الحسين بن عبيد الله (٣)، الشيخ المفيد (قدس سره) (١)، أبو غالب الزراري (١)، محمد بن محمد بن النعمان (١)، هارون بن موسى (١)، ابن الغضائري (١)، أبو عبد الله (٢)، ابن قولويه (١)، الشيخ الطوسي (١)، أحمد بن عبدون (١)، خالد بن جرير (١)، محمد بن يعقوب (٢)، علي بن جعفر (١)، محمد بن مسلم (١)، الحج (١)، الحيض، الإستحاضة (٢)

صفحة ٥٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢١

أجلاء العصر - علي ما قيل - ويشهد له ما ذكره الشيخ (ره) في الفهرست في ترجمة محمد بن يعقوب عند ذكر الطرق إليه - حيث قال: أخبرنا بجميع كتبه ورواياته الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، عنه. وأخبرنا به الشيخ الحسين ابن عبيد الله قراءة عليه أكثر كتبه من (الكافي) عن جماعة، منهم أبو غالب أحمد بن محمد الزراري وأبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه وأبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الصيمري المعروف بابن أبي رافع وأبو محمد هارون بن موسى التلعكبري وأبو المفضل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني كلهم عن محمد بن يعقوب الكليني فان الظاهر أن العدة التي يروى عنها الحسين بن عبيد الله هم هؤلاء.

(ومنه) ما ذكره في التهذيب في باب الحمام هكذا: محمد بن علي بن محبوب عن عدة من أصحابنا عن محمد بن عبد الحميد (الخ) وفي باب اللباس والمكان: محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن عدة من أصحابنا عن علي بن أسباط وقال السيد محسن: وله عدة عن موسى بن جعفر وفي باب صلاة الكسوف من التهذيب في أثنائها - الحسين بن سعيد عن ابن عمير عن عمر بن أذينة عن

رهط عن كليهما - قال - ومنهم من رواه عن أحدهما ثم ذكر الحديث على طوله - ثم قال - والرهط الذين رواه الفضيل وزرارة وبريد، ومحمد ابن مسلم إلى غير ذلك مما يعثر عليه المتتبع من لفظ العدة والرهط والجماعة وغير واحد، هذا حال الشيخين أعنى الكليني والطوسي في كتبهم.

واما الشيخ الصدوق أعلى الله مقامه - فلم يتعارف منه ذكر العدة في كتابه (الفييه) ولكن لا يبعد ما ذكره السيد محسن من أنه ربما قال:

(٢١)

مفاتيح البحث: صلاة الكسوف (١)، أحمد بن إبراهيم الصيمري (١)، محمد بن عبد الله بن المطلب (١)، الشيخ أبو عبد الله (١)، محمد بن أحمد بن يحيى (١)، الحسين بن عبيد الله (١)، أحمد بن محمد الزراري (١)، محمد بن محمد بن النعمان (١)، الشيخ الصدوق (١)، محمد بن عبد الحميد (١)، هارون بن موسى (١)، أبو عبد الله (١)، محمد بن قولويه (٢)، يعقوب بن يزيد (١)، الحسين بن سعيد (١)، علي بن أسباط (١)، عمر بن أذينة (١)، محمد بن يعقوب (٢)، علي بن محبوب (١)، موسى بن جعفر (١)، اللبس (١)، الإستحمام، الحمام (١)، العصر (بعد الظهر) (١)

صفحة ٥٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٢

في عدة من أصحابنا عن أبي عبد الله - عليه السلام - ولم يبين في - المشيخة) طريقه إلى العدة ولا اعرب عنها وكان غرضه من ذلك انما هو الإشارة إلى الكثرة لا جماعة معينة والله أعلم.
(الفائدة الرابعة):

اعلم أنه لا يعتبر في حجية الخبر وجوده في أحد الكتب الأربعة كما قد يقال بل قيل - بل المدار على جمعه للشرائط أينما وجد كما صرح به غير واحد بل في (الفصول): وطريقة الأصحاب جارية على العمل بها وبغيرها كما يظهر بتصفح كتبهم وأوضح منه وأصرح في دعوى الاجماع من الأصحاب على عدم الاقتصار على الكتب الأربعة ما صرح به (بحر العلوم) في فوائده الأصولية حيث قال: "خلو الكتب الأربعة عن رواية لا ينفي حجيتها إذ ليس من شرائط حجية الخبر وجوده في هذه الأربعة كيف وقصر الحجية على ما فيها من الاخبار يقتضى سقوط ما عداها من كتب الحديث عن درجة الاعتبار مع أن كثيرا منها يقرب من هذه الأربعة في الاشتهار ولا يقصر عنها بكثير من الظهور والانتشار كالعيون والخصال والاكمال من مصنفات الصدوق وغيرها من الكتب المعروفة المشهورة الظاهرة النسبة إلى مؤلفيها الثقات الأجله وعلماء الطائفة ووجوه الفرقة لم يزلوا في جميع الأعصار والامصار يستندون إليها ويفرعون عليها فيما تضمنته من الاخبار والآثار المروية عن الأئمة الاطهار - عليهم السلام - ولم يسمع من أحد منهم الاقتصار على الكتب الأربعة ولا انكار الحديث لكونه من غيرها ثم اخذ في الاعتذار عن اقبال الفقهاء على تلك الأربعة وانكبابهم عليها بأنه " ليس لعدم اعتبار غيرها عندهم بل لما في الأربعة من المزية الظاهرة والفضيلة الواضحة التي اختصت بها من بين الكتب المصنفة بهذا المعنى فإنها - مع جودة

(٢٢)

مفاتيح البحث: الأئمة الأثنا عشر عليهم السلام (١)، كتاب الثقات لابن حبان (١)، الشيخ الصدوق (١)

صفحة ٥٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٣

ترتيبها وحسن تهذيبها وكون مؤلفيها رؤساء الشيعة وشيوخ الطائفة أجمع كتب الحديث واشملها لما يناسب انظار الفقهاء من أحاديث للفروع وما عدا (الكافي) منها مقصور على روايات الاحكام موضوع لخصوص ما يتعلق بالحلال والحرام وسائر كتب الحديث وان اشتملت على كثير من الاخبار المتعلقة بهذا الغرض الا ان وضعها لغيره اقتضى تفرق ذلك فيها وشتاته في أبوابها وفصولها على وجه يصعب الوصول إليه ويعسر الإحاطة به فلذلك قلت رغبة من يطلب الفقه فيها وفترة عنها عزيمة من يرغب إلى هذا النوع وانصرفت همم الأَكثَرين إلى الكتب الأربعة (" إلى آخر ما قال أعلى الله مقامه) وحينئذ فإذا كانت للكتب الأربعة مزية على غيرها فقد تطهر فائدها في مواضع التراجيح واما قصر الحجية عليها فلا لعموم الأدلة الدالة على حجية الخبر فإذا جمع شرائط القبول كان حجة سواء وجد في الكتب الأربعة أم لم يوجد نعم يعتبر كونه موجودا في كتاب معلوم النسبة إلى مؤلفه مأمونا من الدس والتغيير والتبديل مصححا على صاحبه معتنى به بين العلماء وشيوخ الطائفة لا مرغوبا عنه وساقطا من أعينهم فان ذلك من أعظم الوهن فيه وكما لا يعتبر في حجية الخبر وجوده أحد الكتب الأربعة فكذا لا يكفي في حجيته مجرد وجوده في الكتب الأربعة ما لم يشتمل على شرائط القبول والمستفاد من مجموع الأدلة (كما حررناه في محله) ما يقول الشيخ الطوسي - رحمه الله) من كفاية كون الراوي ثقة بمعنى كونه متحرزا عن الكذب فلا تعتبر العدالة بالمعنى الأخص نعم يعتبر الضبط لعدم حصول الوثوق بدونه فإذا لم يكن الراوي ثقة بهذا المعنى لم يكن خبره حجة نعم لو كان له جابر فالظاهر حجيته هذا حال المسانيد واما المراسيل فغير مقبولة أصلا ومطلقا ما لم يكن هناك جابر

(٢٣)

مفاتيح البحث: الشيخ الطوسي (١)، الكذب، التكذيب (١)، الحج (٢)، الطهارة (١)

صفحة ٥٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٤

أو كان المرسل من أهل الاجماع أعنى ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه وهم الستة المعروفون الأواسط والأواخر فان ذلك كاف إذ اخبارهم لا تقصر عن الصحاح بل قد تقدم على كثير منها كما لا يخفى على المتتبع الخبير بحالهم وما ذكر في شأنهم ومن ذلك يظهر حال المضمرات وانها غير معتبرة أصلا الا أن تكون من أهل الاجماع على التصحيح واما غيرهم فلا حتى لو كانت من أهل الاجماع على التصديق وهم الستة الأولون المعروفون الذين منهم زرارة ومحمد ابن مسلم، نعم لو علم كون الاضمار من جهة التقطيع للخبر بان عرف من الخارج ان للراوي مسائل عديدة ذكر في أولها الامام المسؤول بشخصه ثم جاء بالضمير موضع الظاهر في الباقي كما هو المناسب كعلي بن جعفر في رسالته الطويلة التي سألت بها أخاه موسى الكاظم عليه السلام - فقال في مقدمها سألت اخي موسى - ثم قال - وسألته، وسألته (الخ) فلا يكفي مجرد احتمالها وحينئذ فلا ترد المضمرات مطلقا ولا تقبل كذلك بل الامر فيها يدور مدار الامارات والقرائن التي بها يتميز الاتصال بالمعصوم وعدمه وعلى هذا يحمل ما حكاه في (الوسائل) عن (المنتقى) وهو كما حكاه من غير زيادة في لفظه ولا نقصان كما يعرف ذلك من راجع أصل (المنتقى) لكنه يدعى كون القرائن تشهد في أكثر المواضع بعود الضمير إلى المعصوم - عليه السلام - وهي دعوى لا تصح الا من مثله لكثرة اطلاعه وزيادة تحجره واحاطته لا سيما في خصوص هذا الفن والحاصل فحال المضمرات حال المراسيل في توقف الاعتبار والقبول في موارد الشك على الجبر بل لعلها أضعف من المراسيل في ذلك إذ النسبة

(٢٤)

مفاتيح البحث: الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، علي بن جعفر (١)، الشهادة (١)

صفحة ٥٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٥

في المراسيل إلى الإمام عليه السلام - متحققه غاية الأمر ضعفها لعدم ثبوتها وحينئذ فينفعها الجبر ولا كذلك المضمرات وشبهها كالمقطوعة لعدم تحقق النسبة أصلاً فالجبر لها غير نافع فهي ساقطة عن درجة الاعتبار حتى في السنن لو قلنا فيها بالتسامح على وجه يثبت الاستحباب الشرعي كما هو المشهور لتوقفه على البلوغ كما نطقت به اخباره وهو لا يصدق الا مع تحقق النسبة وأن تكون بطريق معتبر واما مع القطع والإضمار فلا إذ لعل ما انتهى إليه وقصده الراوي غير الإمام (ع) ولذا لا نقول بالتسامح بفتوى الأثر فضلاً عن فتوى الفقيه وان قال به بعض لكنه خطأ جزماً نعم لو بنينا مسألة التسامح على الاحتياط اتجه ذلك لكنه ليس من الاستحباب الذي هو حكم شرعي كما هو رأى المشهور على الظاهر والله أعلم.

(الفائدة الخامسة):

اختلف المحدثون والأصوليون في جواز العمل بالوجادة بمجرد فجزوه قوم ومنعه آخرون والأقرب جوازه لعموم أدلة حجية الخبر السالم عن المعارض أصلاً وان أبيت عن صدق الخبر على الوجادة بدعوى ان الخبر هو القول وليس القول الاللفظ وليس شئ من الوجادة بلفظ وانما هي نقوش ورسوم ففي السيرة والطريقة بين الناس في كل عصر وزمان غنى عن كلفه إقامة البرهان على الصدق وأوسعياً مدلول الخبر والمراد منه في أدلة حجيته من ذلك ولو بالقرائن الدالة على هذا المراد أو بالتسامح العرفي المبني عليه تلك الأدلة وذلك فانا نرى التسالم من كافة الناس على اعتبار النقوش والكتابة والاعتماد عليها مع الوثوق بها والامن من عروض التغيير والتزوير لها من دون تأمل من أحد

(٢٥)

مفاتيح البحث: الأحكام الشرعية (١)، التصديق (١)، الصدق (١)، الغنى (١)، الجواز (١)

صفحة ٥٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٦

ولا مناقش أصلاً وكنية بل نراهم يعملون بها ويرتبون الآثار عليها ويلومون من لم يأخذ بها ولم يجر على هذا المنوال فيها وعلى هذا جرت السيرة والطريقة في عصر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - والأئمة - عليهم السلام - مع اطلاعهم على ذلك واقرارهم بل وفعلهم هم في أنفسهم وجريهم على ذلك فترى الامام - عليه السلام - يكتب إليه الراوي بما يريد ويكتب إليه الامام بجوابه حتى عد العلماء المكاتبه قسماً من الخبر وعلى ذلك طريقة الناس وسيرتهم مستمرة في سائر الأعصار والامصار فإنهم يتوصلون إلى أغراضهم بالكتابات كما يتوصلون إليها بالألفاظ والخطابات الشفاهية من بعضهم لبعض من غير فرق أصلاً ولولا ذلك ما انتفع الناس من العلماء وغيرهم بجميع الكتب المدونة في جميع الفنون والعلوم بل تكون عاطلة باطلة بل وما كان القرآن حجة عليهم وفي ذلك ابطال الدين والمذهب بل وسائر الأديان والمذاهب والحاصل فالاجماع بل الضرورة على اعتبار النقوش والاعتماد على ظاهرها ولكن مع الامن من التزوير والوثوق بها كما هو جارى العادة بين الناس وكافة العقلاء كالاجماع والضرورة القائمين على اعتبار ظواهر الألفاظ والخطابات الشفاهية وفي هذا غنى وكفاية بل فوق الكفاية مضافاً إلى الأحاديث الكثيرة الدالة على أمر الأئمة - عليهم السلام - أصحابهم بكتابة ما يسمعونهم منهم وتأليفه وجمعه قائلين بأنه سيأتى على الناس زمان لا يأنسون إلا بكتبهم بل وأمروا بالعمل بتلك الكتب كما في الخبر الذي رواه الشيخ - رحمه الله - في كتاب الغيبة عن عبد الله الكوفي خادم الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح وفيه بعدما سئل الشيخ عن كتب الشلمغاني:

أقول فيها ما قال العسكري - عليه السلام - في كتب بني فضال حيث قالوا ما نصنع بكتبهم ويوتنا منها ملأى قال " : خذوا ما رووا
وذروا
(٢٦)

مفاتيح البحث: الإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام (١)، الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)، الحسين بن روح النوبختي (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفرى (١)، عبد الله الكوفى (١)، القرآن الكريم (١)، الحج (١)، الغنى (١)

صفحة ٥٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٧

ما رأوا " وحينئذ فيجوز العمل بالوجادة وان لم تنضم إليها إجازة ولا- غيرها من طرق التحمل للرواية نعم بالإجازة المحافظة على اتصال السند والخروج عن حد الارسال للتمين ولعل من هذا الباب إجازات أصحابنا المتأخرين عن المشايخ الثلاثة لكتبهم المعروفة كالكافي والفتاوى والتهذيبين والله أعلم.
(الفائدة السادسة):

فيما يكتفى به في الجرح والتعديل والكلام يقع في مقامات ثلاثة.

(الأول) في اعتبار التعدد وعدمه وقد اختلف العلماء في ذلك بعد اتفاقهم على اشتراط الاثنين في تركية الشهود فالأكثرين وفيهم الشيخ والعلامة وسائر المتأخرين على الاكتفاء بالواحد في تركية الرواة بل هو المشهور المعروف بين الأصحاب قديما وحديثا بل ادعى (الوحيد البهبهاني) ان الفقهاء أطبقوا طرا وكلا على كفاية الواحد الا المحقق وصاحب المعالم بل المحقق في علمه على وفق الفقهاء وهو كما ترى اجماع ووافق فلا يعاب بخلاف من شذ ولهم على ذلك وجوه من الأدلة (أقولها) عموم الأدلة الدالة على حجية خبر الواحد فإنها متناولة باطلاقها وعمومها لما تعلق بالأحكام الكلية أو الجزئية أو الموضوعات التي منها التعديل والجرح بل يظهر من جملة من الاخبار ان اعتبار خبر الثقة كان في الصدر الأول أمرا مفروغا منه مطلقا كما يفصح عنه سؤال بعض الرواة عن وثاقه بعض الأصحاب كيونس بن عبد الرحمن حيث قال له: أفيونس بن عبد الرحمن ثقة آخذ عنه معالم دين؟ فإنه ظاهر بل صريح في أن امتناعه من الاخذ منه إنما هو من جهة عدم احراز الوثاقه ولو أحرز الوثاقه له لم يكن له توقف في الاخذ منه
(٢٧)

مفاتيح البحث: الشهادة (١)

صفحة ٥٩

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٨

أصلا وكما يقضى به أيضا التعليل في جملة من الاخبار بأنه الثقة المأمون فاسمع له وأطع كما في خبر العمري وابنه بل في السيرة بين الناس على التعويل على قول الثقة واخباراته غنى عن إقامة الدليل بل بناء العقلاء على ذلك في كل عصر بل قبول قوله في غير الاحكام الكلية التي لا- اشكال فيها أولى وأولى من قبول قوله فيها كما صرح به جملة منهم كالسيد محسن في رجاله والوحيد البهبهاني في حاشيته على المعالم حيث قال ما حاصله ان الاحكام مع ما فيها من الخطر والضرر لما ورد فيها من الكفر والظلم والفسق فيمن لم يحكم بما انزل الله وقال تعالى بالنسبة إلى أعز خلقه إليه (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمن) الآية مضافا إلى ما ورد من أن المفتى على شفير السعير وان اجراكم على الفتيا أجرأكم على الله إلى غير ذلك من التحذيرات الهائلة الشديدة غاية المبالغة مع ما فيه من قتل الأنفس والتفريق بين الزوجين واخذ المال ممن في يده واعطائه الغير إلى غير ذلك من المفاصد الواضحة

الفاضحة الكثيرة ولذا تحاشى ابن طاووس عن الدخول فيه ومع هذا كله يكفى خبر الواحد العدل بلا تأمل ويقال: ان عدالته اجرت جميع ما ذكر من الضرر والخطر فكيف لا يكفى اخباره بعدالة الراوى (انتهى ما افاده أعلى الله مقامه) وهو فى غاية الجودة وكيف لا وهو الأهل والمحل (قلت) ولو لم تسلم الأولوية القطعية أو الظنية اللفظية التى هى مفهوم الأولوية كآية التأفيف فلا أقل من الحكم بالمساواة لعدم الفرق بين القسمين (ودعوى) ان العدالة لما كانت من الأمور الخفية والملكات الباطنة لم يكن العلم بها ابتداء ودفعه ميسورا بل لا بد من الممارسة والمصاحبة لصاحبها كثيرا مع أنها من الأمور المختلف فيها وفيما ينافيها ويوجبها جدا فلذلك عظم اهتمام الشرع بها ولم يقبل قول من لا خبرة له بها

(٢٨)

مفاتيح البحث: العزة (١)، القتل (١)، الزوج، الزواج (١)، الضرر (١)، الغنى (١)

صفحة ٥٦٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٩

واما الجرح فلما كان موجبا لتفسيق العباد وفضيحتهم والتجنب لهم والتباعد عنهم المنافى لشرع أصل الصحة فى الافعال والأقوال ابتغاء للستر عليهم مهما أمكن كان ذلك مقتضيا لشرع عدم قبول قول الواحد دفعه وأولا بل لا بد من التأنى حتى ينكشف ما هناك ويتبين الامر كل ذلك محافظة على ذلك الغرض وتلك الحكمة الباعثة لشرع أصل الصحة ولا كذلك الاحكام واخبار الرواة عن الأئمة الاطهار - عليهم السلام - فإنها منتهية إلى الحس والسماع منهم بانقول وشبهه وليس فى ذلك خفاء ولا فى نقله مفسدة فكان الفرق بذلك تاما بينا (مدفوعة) باننا لا نقبل فى العدالة كائنا من كان بل لا بد من الخبير العارف بها وبما يوجبها وما ينافيها اما بتقليد أو اجتهاد وكونها من الأمور الخفية والأشياء الباطنة مسلم ولكن لها اثار حسية تشهد لها كالشجاعة والكرم ونحوهما من الملكات المكشوف عنها بالآثار الظاهرة البينة والا- لم تقبل الشهادة بها ولا الاخبار عنها أصلا وكنية وانما قبلت بواسطة اثارها المحسوسة الظاهرة فلا فرق بينها وبين غيرها مما هو محسوس ابتداء مع أن هذا موجب للتفصيل فى الموضوعات وهو خلاف المعهود الذى هو التفصيل بين الاحكام والموضوعات اما بين الموضوعات فلا واما حديث التفسيق للعباد فلو كان هذا مانعا من القبول لم يشرع أصل قبول الجرح فى الشهادات ولا فى الرواة وفى ذلك ابطال للدين وتضييع للحقوق إذ قد يكون المدعى عليه عالما بفسق الشهود وله على ذلك شهود فلو لم يفتح باب قبول الجرح لضاع حقه ولذا نقول بوجوب إجابة الحاكم لو طلب المدعى عليه الجرح للبينة التى أقيمت عليه وليس له الحكم حتى يأتى بالجرح ثم ينظر وهكذا فى الرواة لكثرة الكذابة والفساد فى الاخبار ومن ذلك جاء الغش فى الروايات والأحاديث ولذا أحدث العلامة

(٢٩)

مفاتيح البحث: الأئمة الأثنا عشر عليهم السلام (١)، الشهادة (٣)

صفحة ٥٦١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٠

وشيخه السيد ابن طاووس الاصطلاح الجديد فى تقسيم الاخبار إلى الأقسام الأربعة ولذا نقول بوجوب البحث عن الجرح وعدم كفاية الاطلاع على التعديل للعلم الاجمالي بوجود الجرح بل وكثرته جدا فلا بد من الخروج عنه بالبحث إلى الحد المعترف وهو الظن بعدمه كغيره من معارضات الأدلة كالخاص بالنسبة إلى العام والمقيد بالنسبة إلى المطلق إلى غير ذلك من المعارضات التى لا بد من البحث عنها حتى يحرز عدمها بالعلم أو ما قام مقامه إذ هى منفيات للعمل بتلك المقتضيات فليس للمكلف الغرض عنها وبعد العثور عليها لا

بد من اتباعها والعمل بها والحاصل فكون الجرح موجبا للتفسيق ليس مانعا من قبوله كليله بل لا بد من قبوله بل لا بد من البحث عنه كما عرفت وهذا مما لا اشكال فيه وانما كلامنا في قبول الواحد فيه وفي دعوى الفرق بينه وبين الاحكام وقد عرفت انه لا فرق وان احتمال المفسدة منتف بل قد يقال بوجود المصلحة في شرع القبول من الواحد إذ في قبول قول العادل به ردع لأهل الفساد فكان ذلك مقتضيا لشرع القبول وليس الغرض من القبول هو التفسيق وانما الغرض استعلام الواقع ومعرفة ما في نفس الامر من حق للناس أو حكم لله والحاصل فدعوى الفرق خلية عن الشاهد مع أن في عموم الأدلة كفاية وغنية إذ هو حجة شرعية لا يجوز الخروج عنها الا بدليل وحينئذ (فالقول) بان اشتراط العدالة في الراوى يقتضى اعتبار حصول العلم بها وظاهر ان تركية الواحد لا تفيده بمجرد والاكتفاء بالعدل مع عدم افادتهما العلم انما هو لقيامهما مقامه شرعا فلا يقاس عليه كما في المنتقى (كما ترى) لما عرفت من قيام الدليل في الواحد أيضا وهو عموم الأدلة فليس هو من القياس (ودعوى) انها شهادة فلا بد فيها من التعدد كما عليه المحقق وصاحب المعالم مستدلين بذلك وحينئذ فلا يتناوله

(٣٠)

مفاتيح البحث: السيد ابن طاووس (١)، يوم عرفه (٣)، الحج (١)، الظن (١)، الشهادة (١)، الجواز (١)

صفحة ٥٦٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣١

عموم أدلة خبر الواحد القاضى بكفاية الواحد (واضح الفساد) لمنع كونها شهادة وانما هي كسائر الاخبار كما تخبر عن قيام زيد ونوم عمرو واحسان هذا وإساءة ذاك وَاخبار المقلد مثله بفتوى المجتهد وَاخبار أجبر الحج وإيقاعه وَاعلام المأموم الامام بوقوع ما شك فيه وَاخبار العدل العارف بالقبلة لجاهل العلامات إلى غير ذلك من الاخبار التي اكتفوا فيها بخبر الواحد.

هذا أولا واما ثانيا فقد يقال كما في مشرق الشمسين لشيخنا البهائي - بمنع كلية الكبرى، والسند قبول شهادة الواحد في بعض الموارد عند بعض علمائنا بل شهادة المرأة الواحدة في بعض الأوقات عند أكثرهم (١) لكنه كما ترى إذ بعد تسليم كونها شهادة فلا بد من التعدد لما دل على اعتباره فيها من اجماع على الظاهر واستقراء وخبر مصدقة الموثق وغيره والوجه منع الصغرى وانها ليست شهادة نعم تركية الشهود وجرحهم شهادة والفرق ان الشهادة وإن كانت اخبارا أيضا الا انه قد اخذ في مفهومها أن يكون انشاء الاخبار بين يدي الحاكم عند التخاصم وبالجملة ان يخبر بخبر لاحد الخصمين أو عليه لدى المخاصمة والاستشهاد حتى إذا قال: قد رأيت اليوم زيدا يقتل عمرا أو يقذفه أو يعطيه كذا كان ذلك اخبارا فإذا تنازعا ودعى للاخبار بما اطلع عليه منهما فأخبر كانت شهادة ولما كانت تركية الشهود وجرحهم انما هو عند الاستشهاد كانت منه شهادة بخلاف تركية الرواة وجرحهم فإنه الخبر المحض كما تخبر بما عثرت عليه من حسن أو قبيح هكذا ذكر السيد

(١) راجع: مشرق الشمسين (ص ٦) طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ

(٣١)

مفاتيح البحث: الشهادة (١٠)، المنع (١)، القتل (١)، دولة إيران (١)

صفحة ٥٦٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٢

في رجاله (١) وظاهره الاختصاص في موارد التخاصم لكن الظاهر عدمه بل يجري في كل ما يراد اثبات حكومة الحاكم لترتيب اثارها وان لم تكن هناك خصومة كالهلال وشبهه وحينئذ فنقول ان اقصى ما دل عليه الدليل من اجماع أو غيره انما هو اشتراط التعدد في

الشهادة المحقق كونها شهادة لا- كل اخبار كان والظاهر أن المرجع فيه انما هو العرف كغيره من الألفاظ التي لم يثبت لها حقيقة شرعية ولا- مراد شرعي وحينئذ فما عدوه شهادة فاللازم فيه التعدد وما لم يعد أو شك فيه كان داخلا في العموم القاضي بكفاية الواحد وما نحن فيه من هذا الباب وحينئذ فيبقى على الأصل والعموم القاضي بصحة التعويل فيه على العدل الواحد (والقول) بان كل خبر شهادة ولكن خص ما فيه زيادة تحقيق وتدقيق للنظر باسم الشهادة ولما كان الله لطيفا بعباده حكم في حقوقهم بشاهدين فصاعدا واكتفى في حقوقه واحكامه بالرواية فضلا منه تعالى كما عن بعض الفضلاء (كما ترى) في غاية السقوط لوضوح منافاته للعرف واللغة إذ ليس للخبر والشهادة معنى شرعي ولا لهما عرف خاص وانما المرجع فيهما إلى العرف العام ومن الواضح البين انه لا يصدق على قول القائل: قام زيد ونام عمرو ومات بكر وفعل فلان كذا إلى غير ذلك أنه شهادة ولا أحد يدعيه وقد يفرق بينهما كما عن قواعد الشهيد رحمه الله بعد ان شركهما في نوع الخبر القطعي بان الخبر عنه إن كان عاما لا يختص بمعين فهو الرواية وان اختص بمعين فهو الشهادة (ثم قال): ويقع اللبس بينهما في مواضع وعد حملة منها كالهلال وغيره (إلى أن قال) واما قبول قول الواحد في الهدية (١) يعني السيد محسن الأعرجي في كتابه (عدة الرجال) (٣٢)

مفاتيح البحث: الشهادة (٨)

صفحة ٥٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٣

وفي الاذن في دخول الدار ونحو ذلك فليس لكونه من باب الرواية لأنه خاص بل للقرينة المفيدة للقطع ولذا يقبل وإن كان صيبا (ثم قال) ولو قيل بان هذه الأمور قسم ثالث خارج عن الشهادة والرواية كان قويا وليس اخبارا ولهذا لا يسمى الأمين المخبر عن فعله لا شاهدا ولا راويا مع قبول قوله وحده: هذا مذكي أو ميتة لما في يده وقول الوكيل: بعثت أو انا وكيل أو هذا ملكي (انتهى) (١) وفيه مواقع للنظر سيما ما قواه أخيرا من احتمال كون تلك الأمور التي ذكرها من قول الواحد في الهدية وفي الاذن في دخول الدار ونحو ذلك قسما ثالثا خارجا عن الشهادة والرواية وليس اخبارا.

(الثاني) من الوجوه على كفاية الواحد في تزكية الراوي ان التعديل شرط في قبول الرواية وقول الواحد مقبول فيها والا لزم زيادة الشرط على مشروطه هكذا استدلوا لكنه غير تام في نفسه وإن كان المدعى حقا إذ لا دليل على عدم زيادة الشرط على مشروطه لا عقلا ولا نقلا كما صرح به في (المنتقى) (٢) بل المدار في ذلك على الدليل فالمتبع هو كيف كان (ودعوى) عدم وجود شرط زائد على مشروطه في الأحكام الشرعية كما قيل (في محل المنع) فان زيادة الشرط على المشروط في الأحكام الشرعية بناء على الاخذ بخبر الواحد - أكثر من أن يحصى وذلك كاحكام النكاح والطلاق والبيع والصلح والإجارة وغيرها الثابتة باخبار الآحاد مع أن جريانها في الجزئيات الخارجية كهذا النكاح

(١) راجع قواعد الشهيد الأول الفائدة التي ذكرها ضمن القاعدة ال (٨٥) ص ١٠٩ طبع إيران سنة ١٣٠٨ هـ (٢) راجع (ص ١٥) من المنتقى من الفائدة الثانية من الفوائد التي ذكرها في مقدمته.

(٣٣)

مفاتيح البحث: الأحكام الشرعية (٢)، صلح (يوم) الحديبية (١)، الشهادة (٣)، الموت (١)، دولة ايران (١)

صفحة ٥٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٤

وذلك البيع مثلا- مشروط بوقوع تلك الجزئيات في الخارج ومن المعلوم انه لا يجرى في دعوى الوقوع الذي هو الشرط الا شهادة العدلين وقد اجزا في الأصل الذي هو ثبوت الحكم رواية الواحد فقد زاد الشرط على أصله وقد يجاب عنه بان هذا ليس مما زاد فيه الشرط على المشروط فان الذي اكتفى فيه برواية الواحد انما هو أصل الحكم والذي يفتقر إلى الشاهدين انما هو وقوع تلك الأمور الجزئية في الخارج وثبوت أصل الحكم غير مشروط بوقوع تلك الجزئيات في الخارج بل الحكم ثابت وقع في الخارج شئ أم لم يقع نعم جريان تلك الأحكام في الأمور الخارجية مشروط بوقوعها وتحققها في الخارج وذلك بعد ثبوت أصل الحكم من البديهيات وهذا بخلاف ما نحن فيه بناء على اعتبار التعدد في التعديل فان أصل الحكم الثابت بخبر الواحد مشروط بتعديله ولا بد في تعديله من اثنين فيزيد الشرط على المشروط.

نعم المناسب في التمثيل له ما ذهب إليه بعضهم من الاكتفاء في شهادة هلال شهر رمضان بواحد مع أن تعديله لا يتم الا باثنين الا انه كما ترى مبنى على قول متروك ومثله اخبار العدل عن نفسه ببلوغه درجة الفتوى عند من يكتفى باخباره فان شرط قبوله عدالته ولا يكتفى فيها بشهادة الواحد فإنه مبنى أيضا على قول ضعيف نعم يتجه ذلك في اخبار العدل عن فتوى المفتى فان الظاهر عدم التأمل في كفاية الواحد فيه وعدم قبول تعديل الواحد له وكذا اخبار الأجير بقيامه بالعبادة المستأجر عليها فإنه يكتفى بخبره مع عدالته ولا تثبت عدالته بشهادة الواحد إلى غير ذلك ثم سلمنا القول بعدم زيادة الشرط على المشروط فقد يقال كما في (المعالم) بعدم الزيادة في المقام إذ الشرط في المقام هو العدالة لا التعديل نعم هو أحد الطرق إلى المعرفة بالشرط هكذا اجاب

(٣٤)

مفاتيح البحث: شهر رمضان المبارك (١)، البيع (١)، الشهادة (١)

صفحة ٥٦٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٥

لكنه كما ترى إذ هو أيضا من الزيادة ولا- يخرج عنها غاية الأمر ان العدالة المطلقة شرط لقبول الخبر المطلق إذ هو المورد للأدلة القاضية بذلك ولما كانت الكليات غير نافعة بنفسها ما لم تتشخص في الخارج وتنطبق على مصاديقها الخارجية إذ هو المشرى في الإطاعة والعصيان فلا بد من تحقق ذلك الشرط لمشروطه في الخارج فلا يقبل خبر زيد الا بعد ثبوت عدالته فإذا عد له المعدل وكان عدلا فقد أخبر بحصول الشرط فاما ان نقول: بكفاية الواحد في ثبوت الشرط الذي هو العدالة الشخصية للمخبر الخاص كزيد مثلا واما لا فان قلنا كما هو المشهور - ثبت المطلوب والا زاد الشرط الخاص الذي هو العدالة الشخصية على مشروطه الخاص الذي هو قبول خبر زيد أو عمرو مثلا فهو أيضا من الزيادة وليس بخارج عنها كما عرفت وحاصله ان هناك أمرين.

(الأول) شرط كلي لمشروطه الكلي، وهو العدالة المطلقة لقبول الخبر المطلق.

(الثاني) شرط شخصي لمشروطه وهو العدالة الشخصية في الخبر الشخصي كخبر زيد مثلا وهذا واضح جدا فالجواب بهذا كما وقع في (المعالم) ساقط جدا ثم اجاب أعلى الله مقامه فيها وفي (المنتقى) أيضا بان زيادة الشرط بهذا المعنى على مشروطه بهذه الزيادة المخصوصة أظهر في الأحكام الشرعية عند من يعمل بخبر الواحد من أن يبين إذ أكثر شروطها تفتقر المعرفة بحصولها على بعض الوجوه إلى شهادة الشاهدين والمشروط يكفي فيه الواحد (١) والظاهر أن مراده ما أفاد تعليقه الأخير وهو الذي ذكره في (الفصول) فإنه بعد ذكر هذا الجواب - قال " : يعنى ان العامل بخبر الواحد يعول عليه في أصل

(١) راجع: المنتقى (ص ١٥).

(٣٥)

مفاتيح البحث: الأحكام الشرعية (١)، يوم عرفة (١)، الشهادة (١)

صفحة ٥٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٦

الاحكام ولا يعول في مواردنا غالباً على خبر الواحد فإنه يكتفى في الحكم بصحة عقد أو ايقاع مثلاً بخبر الواحد ولا يكتفى في وقوع ذلك العقد أو ايقاع بشهادة الواحد انتهى وأنت خير بان هذا خارج عن المقام وليس من زيادة الشرط على مشروطه كما عرفت فيما تقدم فان وقوع ذلك العقد أو ايقاع في الخارج بحيث يكون مشخصاً حتى ترتب عليه الآثار الشرعية ليس شرطاً في الحكم بصحة مطلق العقد أو ايقاع الذي قد اكتفى فيه بخبر الواحد حتى يكون من باب زيادة الشرط على المشروط حيث إنه يكتفى في ثبوت الحكم بصحة العقد بخبر الواحد ولا يكتفى به في شرطه الذي هو وقوع ذلك العقد وتحققه في الخارج بل لا بد فيه من التعدد فهو أجنبي في الحقيقة فهذا الجواب منه كسابقه ساقط أيضاً كالذي حكاه أعلى الله مقامه عن بعض معاصريه في توجيه هذا الوجه: بأنه ليس في الأحكام الشرعية شرط يزيد على مشروطه وهذا كما ترى مرجعه إلى الاستقراء وهو غير نافع ما لم يكن استقراء تاماً يفيد قاعدة كلية واصلاً عاماً بحيث يرجع إليه وهو إلى هذا الحد مما لا دليل عليه بل هو كما قال أعلى الله مقامه فإنه بعد ما ذكر هذا التوجيه عن بعض معاصريه وتعجبه منه قال: هذا والذي يقتضيه الاعتبار ان التمسك في هذا الحكم بنفي زيادة الشرط يناسب طريق أهل القياس فكأنه وقع في كلامهم وتبعهم عليه من غير تأمل من ينكر العمل بالقياس ومثله في الضعف والسقوط التوجيه بطريق الأولوية وأنه إذا قبل خبر الواحد في المشروط فقبوله في الشرط أولى وأولى لما عرفت من بطلان القول بعدم زيادة الشرط على مشروطه من أصله لعدم الدليل عليه فكيف دعوى الأولوية فيه مع أن المعبر عندنا إنما هو مفهوم الأولوية المندرج تحت الظواهر كالمفهوم من قوله: "ولا تقل لهما أف"

(٣٦)

مفاتيح البحث: الأحكام الشرعية (١)، يوم عرفة (٢)، الباطل، الإبطال (١)

صفحة ٥٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٧

بالنسبة إلى الضرب لا- قياسها فإنه القياس المحذور لا- أن يكون المناظ منقحاً وليس على أن الأولوية هاهنا في حيز المنع كيف والعدالة لكونها من الأمور الباطنة الخفية مما يعسر الوصول إليها بطريق الاختبار خصوصاً مع شيوع الفسق في الناس فكان الحاصل بالاجبار بها ليس بذاك الظن لقوة احتمال الخطأ بخلاف الرواية إذ ليس فيها الا السماع فلا غرو ان شرط هناك اثنان واكتفى هاهنا بواحد (وقد يقال) بأنهم لم يريدوا بدعوى عدم زيادة الشرط على المشروط عدم امكان ذلك عقلاً فان العقل لا يأبى ان يحكم الشارع بوجوب قبول خبر الواحد إذا عدله اثنان أو أكثر ولا عدم وقوعه شرعاً ليكون اثباتاً للحكم بطريق السير بل المراد ان الشارع إذا لم يبين لنا حكم الشرط وكان قد بين حكم المشروط فليس علينا ان نحاط في الشرط زيادة على ما احتيط في المشروط بل قصاره ان نحاط فيه كما احتيط في أصله إذ لو استحق الزيادة لكان الشارع أولى بمراعاتها والتنبيه عليها لكنك خير بان هذا ونحوه لا يكفي في استعلام الاحكام وكيف يجوز تأسيس الأحكام الشرعية وبنائها على أمثال هذه الاعتبارات نعم إذا فرق الشارع بين أمرين صح لنا بيان سر ذلك الحكم بأمثال هذه الوجوه لا ان نستقل بآثاره فهذا التوجيه كما ترى نعم قد يقال في توجيهه كما عن بعض أفاضل المتأخرين - بان الغرض والمراد ان الظاهر من الاكتفاء في المشروط بخبر الواحد الاكتفاء به في شرطه أيضاً وهو متجه لما عرفت من عموم الأدلة الدالة على حجية خبر الواحد فإنها بظاهرها متناولة للمقام فالمراد من الظهور المدعى ما يستفاد من عموم تلك الأدلة واطلاقها فإنها قاضية باعتبار خبر الواحد العدل مطلقاً من غير فرق بين الاحكام والموضوعات التي منها محل الكلام فهذه الدعوى في

محلها (فما في الفصول) من الاشكال فيه قائلا: بان

(٣٧)

مفاتيح البحث: الأحكام الشرعية (١)، يوم عرفة (١)، الظن (١)، الجواز (١)

صفحة ٦٩٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٨

الظهور المدعى إن كان بالنسبة إلى الخطاب الذي دل على حجية خبر الواحد في الاحكام فممنوع (ممنوع) بل هو متجه بالبيان الذي ذكرنا وحاصله ان ما دل على حجية خبر الواحد لا يختص بالأحكام بل هو عام يتناول المقام لظهور تلك الأدلة في اعتبار خبر العادل مطلقا وفي السيرة غنى عن دعوى الظهور كما حررناه في محله.

(الوجه الثالث) من الوجوه التي استدلت بها المشهور على كفاية الواحد ان اعتبار العلم بالعدالة متعذر غالبا فلا يناط التكليف به بل بالظن وهو يحصل من تركية الواحد وأجاب عنه في (المنتقى) بما حاصله ان دعوى تعذر العلم - فضلا عما قام مقامه وهو البيئنة في محل المنع بل هو أمر ممكن بالنسبة إلى عدالة كثير من الماضين بل وبآراء كثير من المزيكين بالنسبة إلى ما تحقق به العادل وتثبت لو كان المانع عدم احراز رأى الشاهد فيها ولو سلم التعذر غالبا فالعمل بالظن الحاصل من تركية الواحد - لو سلم حصوله منها مشروط بانتفاء ما هو أقوى منه ولا ريب ان الظن الحاصل من خبر الواحد الذي استفيدت عدالته من تركية الواحد قد يكون أضعف مما يحصل من أصالة البراءة أو عموم الكتاب فلا- يتم لهم اطلاق القول بحجية خبر الواحد والخروج به عن أصالة البراءة وعمومات الكتاب انتهى ما أجاب به (١) ملخصا (وفيه) ان دعوى عدم تعذر العلم غالبا مما يكذبه الوجدان سيما في أمثال أزممتنا هذه التي منها زمن المدعى كدعوى عدم حصول الظن من تركية الواحد الذي ادعاه صريحا ومثلهما دعوى كون اللازم بعد التعذر انما هو الظن الأقوى وهو الحاصل من تركية الاثنين لفقد الدليل على التعيين بعد التعذر إذ الغرض التوسعة على المكلف بعد التعذر، والتعيين مناف (المحقق)

(١) راجع: المنتقى (ص ١٩ - ص ٢٠)

(٣٨)

مفاتيح البحث: الظن (٢)

صفحة ٧٠٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٩

للغرض الذي هو أحد المرجحات للقول بكفاية الواحد مع أن مانع التعذر الذي أسقط اعتبار العلم قائم في اعتبار الاثنين كما لا يخفى على أن الأقوى من الظنون لا- ما يزيله ولا ضابطة حتى يرجع إليه إذ كل ظن فوّه ظن إلى أن ينتهي إلى العلم فاما ان يتعين خصوص العلم وقد عرفت تعذره واما ان تقول بكفاية مطلق الظن ولو الحاصل من تركية الواحد واما خصوص الحاصل من الاثنين فلا وجه له إذ ليس هو الأقوى بل الحاصل من الأكثر منه أقوى وهكذا فأى معين له دون غيره نعم قد يقال بتعيين ما يحصل به الاطمئنان وهذا ميزان وضابطة لكنه لا قائل به في باب التركية كما ستعرف ثم جعله أصالة البراءة من امارات الظن كعمومات الكتاب مما لا وجه له أصلا إذ هو من الأمور التعبدية البحثية التي اعتبارها غير منوط بالظن ومما ذكرنا ظهر وجاهة القول بكفاية الواحد وضعف القول باعتبار التعدد والظاهر بل لا ينبغي التأمل فيه - انه يكفي في الجرح والتعديل رواية العدل ذلك من غيره معصوما كان أو غيره ولا يشترط انشاء العدل ذلك دون نقله كما هو المعروف بين الأصحاب بل المسلم على الظاهر بناء على المشهور من كفاية الواحد لكونه

من الخبر لعدم الفرق بعد عموم الأدلة فما عن صاحب (المنتقى) من اشتراط انشاء العدل ذلك تفريعا على قبول تركية الواحد في غاية الضعف والسقوط نعم هنا مسألة أخرى عامة البلوى بل هي المبتلى بها في الحقيقة ولكن لم أجد من تصدى لها وتعرض ممن تقدم وتأخر - فيما اعلم - وهي ان مسألة التزكية والخلاف فيها بقبول الواحد وعدمه بل لا بد من التعدد لكونها من باب الشهادة أو كفاية الواحد لكونها من الخبر كما يرى المشهور انما يتجه بالنسبة إلى التزكية السمعية وهي نادرة الوجود بل هي عديمة فان ما يوجد من التزكية

(٣٩)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الشهادة (١)، الظن (٤)

صفحة ٧١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٤٠

والمداول بين العلماء متقدميهم ومتأخريهم انما هو التزكية النقشية والرسمية أعنى الموجودة في كتب الرجال وليست هي من قسم الشهادة ولا- من قسم الخبر لوضوح انهما من مقولة الألفاظ وليس شئ من تلك النقوش بداخل تحت الألفاظ جزما وحينئذ فهذا الخلاف لا ثمره فيه فيما هو محل للابتلاء بل هي مسألة فرضية علمية صرف لا ثمره لها في مقام العمل للابتلاء بل هي مسألة فرضية علمية صرف لا ثمره لها في مقام العمل وحينئذ فالمتجه ان يقال: إن التزكية المتداولة بين علماء الرجال متقدميهم ومتأخريهم لا من باب الشهادة ولا- من باب الخبر وانما هي من باب الظنون الاجتهادية كما عليه جماعة ولعل النزاع بين القوم لفظي فمن قال بالظنون فمراده بالنسبة إلى التزكية المتداولة ومن قال باعتبار التعدد أو كفاية الواحد فإنما غرضه بالنسبة إلى التزكية السمعية الا انه كما ترى مخالفته للظاهر ان محل النزاع بينهم متحد مع أن حمل المشهور القائلين بكفاية الواحد على إرادة التزكية السمعية مع عدم وجودها مما لا- وجه له أصلا اللهم الا- ان يقال بان ما دل على اعتبار الخبر أو الشهادة دال على الأعم فيشمل الرسوم والنقوش كما يشهد له اطلاق الشهادة على هذه الرسمية من بعضهم كالعلامة في الخلاصة في بعض الموارد وصاحب المعالم في (المنتقى) وغيرهما الا انهما كما ترى إذ لا عبرة بالتسامح مع عدم الصدق الحقيقي بحيث يعد خبرا واقعا أو شهادة حقيقية.

(ودعوى) العموم فيما دل على اعتبار الخبر بحيث يشمل النقوش فتكون أحد الافراد الحقيقية بحيث يعد خبرا واقعا أو شهادة حقيقية (ودعوى) العموم فيما دل على اعتبار الخبر بحيث يشمل النقوش فتكون أحد الافراد الحقيقية بحيث تكون نسبة الخبر أو الشهادة في تلك الأدلة على الجميع على حد سواء (في محل المنع) (ولكن لا يخفى ان هذا موجب

(٤٠)

مفاتيح البحث: الصدق (١)، الشهادة (٧)

صفحة ٧٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٤١

لعدم الاعتبار بكتب الحديث أصلا، وهو خلاف الضرورة وليس اعتبارها الا لعددهم لها من الاخبار، ويؤيده عددهم المكاتب من قسم الخبر والسيرة دالة على ذلك فتراهم يقولون جاء في اليوم من فلان خط أو مكتوب يخبر فيه بكذا وكذا والكاظم في المكتوب يقول للمكتوب إليه أخبرك بكذا وكذا وعلى ذلك الطريقة بين الناس وفي الاخبار ما يدل على ذلك كالذي رواه الشيخ في كتاب الغيبة الذي فيه أقول فيها ما قال العسكري عليه السلام - في كتب بني فضال خذوا ما رووا وذرروا ما رأوا فأطلق عليها الرواية فقال خذوا ما رووا وليست الرواية الا- الخبر فكأن الخبر عرفا أوسع من اللفظ وان اختص به لغة على الظاهر كما يظهر من تعريفه بأنه قول يحتمل

الصدق والكذب وليس القول الا اللفظ (هذا) مع أن كتب الحديث بل وغيرها بواسطة لحوق الإجازة لها تكون من قسم الخبر أو في حكمه ويؤيد ذلك ان المشهور بل الكل الا الشاذ كالمترضى ومن تبعه القائلين باعتبار خبر الواحد على اختلاف مذاهبهم في تعيين ما هو الحجته من كونه خصوص الصحيح على اصطلاح المتأخرين أو بإضافة غيره من الأقسام الأربعة كلا أو بعضا أو مطلق الصحيح القدمائي الذي هو المظنون والموثوق بصدوره انما يريدون هذه الأخبار التي بأيدينا أعنى التي تضمنتها الكتب الأربعة دون غيرها أو بإضافة غيرها من الكتب التي عليها المعول واليه المرجع عند هذا القائل كصاحب الوسائل وصاحب البحار وغيرها ممن عاصروهم وتقدم عليهم كالشيخ الطوسي ومعاصريه فان ديدنهم كالتأخرين الاخذ من هذه الكتب التي بأيدينا التي هي مقبولة عندهم معول عليها فيما بينهم واما لعدالة أهلها أو لوثاقتهم ولو بالمعنى الأعم المتناول للفرق المنحرفة كالواقفية والفتحية وأمثالهم ممن كان فاسدا في المذهب

(٤١)

مفاتيح البحث: الإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفرى (١)، الصدق (١)

صفحة ٧٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٤٢

لكنه ثقة في دينه كما صرح به الشيخ - رحمه الله - وادعى الاجماع على اعتبار تلك الأخبار بل وصرح هو وغيره على اعتبار جملة من الكتب وجملة من الأصول من غير فرق بين كونها من أهل الاستقامة أو الانحراف في الدين لكنهم معول عليهم في رواياتهم واخبارهم كأصل إسحاق بن عمار الساباطي واصل حفص بن غياث القاضي وكتاب علي بن عبيد الله الحلبي وكتاب طلحة بن زيد قالوا وإن كان عامي المذهب وكتاب عمار بن موسى الساباطي وكتب ابن سعيد الثلاثين ونوادير علي بن النعمان وكتب الحسين بن عبيد الله السعدي قالوا وان رمى بالغلو وكتاب أحمد بن عبد الله بن مهران المعروف بابن خانبه وكتاب صدقة ابن بندار إلى غير ذلك وهو باب يطول ذكره والغرض انما هو بيان ان الأدلة التي أقاموا على اعتبار اخبار الآحاد انما هي هذه الموجودة في الكتب التي بأيدينا وما كانوا ليقوموا على اعتبار الاخبار السمعية أعنى التي سمعها الراوى من الامام من غير واسطة أخرى إذ لا وجود لها الا في الصدر الأول أعنى المعاصر للإمام عليه السلام وكذا لو تعددت الوسائط بطريق السماع إذ هي أقل قليل سيما في اعصارنا هذه وما ضاهاها بل لا وجود لها بحيث تكون رواية كلها من هذا الباب بل وملفقه منها ومن طريق الإجازة أيضا قليلة مع أنها على هذا التقدير ليست كل رواية من تلك الروايات هي من قسم الخبر بمعنى اللفظ والقول وانما هي نقوش أجزت سيما لو تعلق الإجازة بمجموع الكتاب الذي أجزت روايته عن صاحبه مع عدم السماع له من صاحبه رواية رواية بل ولا القراءة عليه وانما هو مجرد الإجازة لروايته مع أن الظاهر - كما صرح به غير واحد - ان الإجازة ليست شرطا وانما يقصد بها التيمن والتبرك باتصال السند باهل العصمة - عليهم السلام - حتى تخرج

(٤٢)

مفاتيح البحث: الحسين بن عبيد الله السعدي (١)، أحمد بن عبد الله بن مهران (١)، عمار بن موسى الساباطي (١)، علي بن عبيد الله (١)، إسحاق بن عمار (١)، حفص بن غياث (١)، طلحة بن زيد (١)

صفحة ٧٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٤٣

بذلك الاخبار عن حد المراسيل وتكون في قسم المسانيد والا فيجوز الاخذ من الكتاب لأجل الرواية بل والعمل به لو كان معلوم

النسبة إلى صاحبه معولا عليه معتمدا مصححا وان لم يكن بطريق الإجازة ولا غيرها من سائر طرق التحمل كالمناولة وشبهها، كالكتب الأربعة وغيرها ولعلل طريقة أهل عصرنا اليوم وشبهه على ذلك سيما والمجيز في هذه الأزمان قليل جدا أو لا وجود له أصلا وحينئذ فالخبر الذي أقيمت عليه الأدلة من أي الأقسام كان هو الموجود في هذه الكتب التي بأيدينا اليوم من الكتب الأربعة وغيرها فلا يقدر احتمال السقط في طريقه أو الزيادة فيه وهكذا في المتن لكفاية النسخة المصححة التي يعتمد عليها العقلاء وتطمئن بها نفوسهم كغيرها من سائر مكاتباتهم ومراسلاتهم التي استمرت واستقرت عليها طرائقهم في جميع الأعصار والامصار من قديم الزمان إلى يومنا وإلى آخر الأبد من دون نكير فيهم ولا - متأمل فيما بينهم من شفيح ووضيع ورئيس ومرؤوس وآمر ومأمور وعلى هذا طريقة أئمتنا وأصحابهم فعلا منهم وقرار لغيرهم فان الراوى يكتب للامام - عليه السلام - بما يريد من حكم وغيره والامام يجيبه على ذلك وعلى هذا دأبهم وديندهم كغيرهم من سائر الأعصار والامصار ولا فرق في ذلك بين اتحاد الواسطة وتعددتها وقصر الزمان وطوله كالاخبار بالنسبة إلينا اليوم لبناء العقلاء في الجميع على عدم السقط وعدم التغيير والتبديل في الطريق والتمن لبنائهم على الأصل في ذلك ولكن بعد البحث في ذلك إلى حد يحصل لهم الاطمئنان بالأمن من ذلك فهناك يعملون وعلى تلك النسخة المصححة عندهم يعولون وحينئذ فعلى هذا فالتعديلات الموجودة في كتب الرجال مقبولة معتبرة عند المشهور على حسب ما يرون من أنها من الخبر وهكذا على القول بأنها من باب الشهادة فتحتاج

(٤٣)

مفاتيح البحث: الشهادة (١)

صفحة ٧٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٤٤

إلى التعدد وكذا على القول بالظنون فلا تحتاج إلى العدالة أصلا ولو بالمعنى الأعم وحينئذ فيكون هذا القسم من الخبر - أعنى الذى قام الدليل على اعتباره - عند هذا المجتهد من الظن الخاص لقيام الدليل الخاص عليه الذى هو السيرة والطريقة القطعية مضافا إلى الأدلة التي أقاموها على اعتباره من كتاب وسنة واجماع وعقل حتى السيرة والطريقة التي أقاموها هناك إذ تلك على اعتبار الاخبار السمعية التي هي المتعارفة في الاخبارات وهذه على اعتبار الاخبار الموجودة في الكتب التي بأيدينا التي ليست اليوم بسمعية وانما هي من قسم النقوش ولكن السيرة والطريقة على اعتبارها أيضا والا لبطلت الكتب من كل فن وبطل الكتاب العزيز وسائر الكتب والصحف وفي ذلك ابطال للدين والمذهب بل وسائر الأديان والمذاهب وحينئذ فبعد فتح هذا القسم من الظن الخاص لا حاجة إلى القول بالظن المطلق لانتهاء بعض مقدماته التي هي انسداد باب العلم القطعي والظن الخاص في أغلب الاحكام لانفتاح باب الظن الخاص كما عرفت وهو مقدار كاف إذ لا يلزم من الاقتصار عليه - مضافا إلى الطرق العلمية خروج عن الدين وعن الشرع المبين بحيث لو أجرينا الأصول فيما عداهما ينكر علينا كل من رآنا واطلع علينا من المتدينين بهذا الدين حتى يكون ذلك موجبا لفتح باب الظن فإنه إحدى المقدمات لفتحه كما ذكره وبقي موارد لتمييز المشتركات فان الامارات التي ذكرها أهل هذا الفن لا تقيده الا الظن وإقامة الدليل على اعتباره بالخصوص لعله صعب (وقد يقال) كما هو الظاهر):

بقيام الاجماع عليه.

(وفيه) انه قدر مشترك بين كونه من - أله باب الانسداد أو بالخصوص ولكن يهون الخطب قلة تلك الموارد - وهي التي لا يحصل

(٤٤)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الظن (٤)، الإقامة (١)

صفحة ٧٦٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٤٥

منها الا- الظن ولم يكن ذلك الحكم المخالف للأصل الذي تضمنه ذلك الخبر الواقع في طريقه ذلك الاشتراك معلوما من طريق آخر وحينئذ فان أمكن اجراء الأصل فيها فذاك وان لم يكن لاجماع وشبهه عولنا على ذلك الظن لذلك الاجماع وليس ذلك من باب الانسداد المعروف إذ لا بد فيه من انسداد باب العلم في الأغلب من الاحكام وهو منتف في الفرض إذ المنسد فيه انما هو القليل ولا- يتعين الاحتياط في تلك الموارد أعني التي حصل فيها اشتراك الراوي الذي لا تمييز له الا بالأمارات الظنية اخذا بالمتيقن في البراءة وان جاز لفرض الاجماع على اعتبار ذلك الظن فيعمل عليه ويؤخذ بذلك الخبر وإن كان مقتضاه مخالفا للأصل وللاحتياط كما لو كان مؤداه تعيين أحد المشتبهين ومقتضى الاحتياط الجمع بينهما تركا أو فعلا كالقصر والاتمام مثلا ومقتضى الأصل طرحهما معا والرجوع إلى البراءة من تعيين أحدهما فيعود إلى التخيير بعد بطلان طرحهما معا بالضرورة فيكون كمواطن التخيير بين القصر والاتمام فإنه مع مجئ الدليل الشرعي به للأخبار المستفيضة جدا الدالة عليه المعمول عليها عند المشهور هو مقتضى الأصل وكذا لو اشتبهت القبلة بين الجهات الأربع أو أقل فان مقتضى الاحتياط الجمع ومقتضى الأصل التخيير (والحاصل) فنحن في تلك المواضع التي انتفى فيها القطع واليقين بثبوت التكليف ولا- ظن قام الدليل على اعتباره فيها بالخصوص نرجع إلى الأصول النافية للتكليف لو كان ذلك المورد من موارد احتماله أو النافية للآثار كأصل العدم لو كان المورد من المعاملات التي يشك في ترتيب الآثار فيها كالمعاطاة الواقعة بين اثنين لو شك في فسادها وليس في ذلك خروج عن الدين ولا اجماع يمنعه (ودعوى) ان ذلك مناف للعلم الاجمالي بوجود واجبات ومحرمات وتكاليف واقعية كثيرة فان الرجوع

(٤٥)

مفاتيح البحث: الظن (٣)

صفحة ٧٧٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٤٦

إلى الأ-صول موجب لالغاء ذلك العلم الاجمالي ومؤد إلى ابطاله وحينئذ فلا يجوز الرجوع إلى الأصول لأدائها إلى ابطال التكاليف الكثيرة المقطوع بها فلا بد من اعمال الظن في موارد تحصيلها لامثالها ولولا العسر والجرح لكان اللازم هو الاحتياط تحصيل البراءة اليقينية (مدفوعة) بأنه لا- علم بتحقيق التكليف وتجزه فعلا- في تلك الموارد حتى يتعين الرجوع فيها إلى الظن وحينئذ فلا مانع من الرجوع فيها إلى الأصول والعمل بمقتضاها لا- من اجماع ولا من غيره بل العقل حاكم بجوازه وبالامن من العقوبة من المولى على ترك امتثال تلك التكاليف لو اتفق ثبوتها في الواقع لحكمه القطعي بأنه لا- تكليف الا بعد البيان والفرض انتفاؤه وحينئذ فلا علم بثبوت التكليف لا اجمالا ولا تفصيلا بل نعلم بعدم التكليف أصلا وكنية وهذا وجه وجيه كما نبه عليه بعض المحققين وأهل التدقيق كالأغا جمال الدين في حاشيته وإن كان حكمه بالرجوع إلى البراءة على ظاهره لا نرتضيه فإنه حكم بالرجوع إليها مع فرض انسداد باب العلم في أغلب الاحكام حيث قال: (يرد على الدليل المذكور - يعنى دليل الانسداد - ان انسداد باب العلم بالأحكام الشرعية غالبا لا يوجب جواز العمل بالظن حتى يتجه ما ذكره لجواز ان لا يجوز العمل بالظن فكل حكم حصل العلم به من ضرورة أو اجماع نحكم به وما لم يحصل العلم به نحكم فيه بأصالة البراءة لا لكونها مفيدة للظن ولا للاجماع على وجوب التمسك بها بل لان العقل يحكم بأنه لا يثبت تكليف علينا إلا بالعلم به أو بظن يقوم على اعتباره دليل يفيد العلم ففيما انتفى الأمران فيه يحكم العقل ببراءة الذمة عنه وعدم جواز العقاب على تركه لا لان الأصل المذكور يفيد ظنا بمقتضاها حتى يعارض بالظن الحاصل من اخبار الآحاد بخلافها بل

لما ذكرنا من حكم العقل بعدم لزوم شئ علينا ما

(٤٦)

مفاتيح البحث: الأحكام الشرعية (١)، جمال الدين (١)، الظن (٢)، الجواز (٣)

صفحة ٧٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٤٧

لم يحصل العلم لنا ولا يكفي الظن به ويؤكد ما ورد من النهي عن اتباع الظن وعلى هذا ففيما لم يحصل العلم به على أحد الوجهين وكان لنا مندوحة عنه كغسل الجمعة فالخطب سهل إذ نحكم بجواز تركه بمقتضى الأصل المذكور واما فيما لم يكن مندوحة عنه كالجهر بالتسمية والاختفات بها في الصلاة الاختفائية التي قال بوجود كل منهما قوم ولا يمكن لنا ترك التسمية فلا محيص لنا عن الايتان بأحدهما فنحكم بالتخير فيها لثبوت أصل وجوب التسمية وعدم ثبوت وجوب الجهر أو الاختفات فلا حرج لنا في شئ منهما وعلى هذا فلا يتم الدليل المذكور لأننا لا نعمل بالظن أصلا) انتهى كلامه: رفع مقامه وهو في غاية الجودة غير أنه ظاهر بل صريح في جواز الرجوع إلى الأصل على فرض انسداد باب العلم في الأغلب من الاحكام لكنه على هذا الفرض ممنوع أشد المنع إذ مع أنه مستلزم للمخالفة القطعية الكثيرة المعبر عنها في لسان جمع من الأعيان بالخروج عن الدين بمعنى ان المقتصر على الدين بالمعلومات التارك للأحكام المجهولة جاعلا لها كالمعدومة يكاد يعد خارجا عن الدين لقله المعلومات التي اخذ بها وكثرة المجهولات التي اعرض عنها وهذا أمر يقطع بطلانه كل أحد بعد الالتفات إلى كثرة المجهولات كما يقطع بطلان الرجوع إلى نفي الحكم وعدم الالتزام بحكم أصلا لو فرض - والعياذ بالله - انسداد باب العلم والظن الخاص في جميع الأحكام وانطماس هذا المقدار القليل من الاحكام المعلومة فيكشف بطلان الرجوع إلى البراءة عن وجوب التعرض لامثال تلك المجهولات ولو على غير وجه العلم أو الظن الخاص لا أن يكون العلم والظن الخاص منشأ للحكم بارتفاع التكليف بالمجهولات كما توهمه بعض ويقضى به كلام هذا المحقق، نعم هذا انما يستقيم في احكام قليلة لم يوجد عليها دليل علمي أو ظني معتبر

(٤٧)

مفاتيح البحث: الجهر والاختفات (٢)، الباطل، الإبطال (١)، الظن (٢)، الغسل (١)، الصلاة (١)، الجواز (١)، الوجوب (٣)

صفحة ٧٩

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٤٨

كما هو دأب المجتهدين بعد تحصيل الأدلة والامارات المعتبرة في أغلب الاحكام اما إذا صار معظم الفقه أو كله مجهولا فلا يجوز ان يسلك فيه هذا النهج والحاصل فبعد فرض انسداد باب العلم والظن الخاص في أغلب الاحكام ومعظمها لا وجه للقول بالرجوع إلى أصل البراءة وأصل عدم أصلا وكليئ، ونحن وان كنا قد خرجنا عما نحن فيه وما نحن بصدده لكن لا بأس به إذ قد يذكر الشئ بالشئ لأدنى تعلق وربط سيما في مثل هذه المسألة فإنها من العمد والمهمات فلا حظ وتأمل ثم اعلم أن القائلين بكفاية الواحد كما هو المشهور والقائلين باعتبار التعدد - كما عليه المحقق وصاحب المعالم والقائلين بالظنون الاجتهادية ليس غرضهم الاكتفاء بذلك والعمل به بمجرد كما عساه يتوهم بل ظاهرهم بل المراد ان هذا كاف في مقام المقتضى كغيره من المقتضيات كالعوموم والاطلاق واما مقام العمل فلا بد فيه من النظر إلى الجرح والبحث عن المعارض كالمخصص بالنسبة إلى العام والمقيد بالنسبة إلى المطلق وهكذا الجرح بالنسبة إلى التعديل فإنه أحد المعارضات فكما ان البحث عن الدليل لازم فكذا البحث عن معارضة أيضا لازم فكما لا يجوز الاخذ بالعمومات والاطلاقات الا بعد البحث عن المخصصات والمقيدات فكذا لا يجوز الاخذ بالتعديلات بمجرد العثور عليها الا بعد

سلامتها عن الجرح الموقوف على البحث لكثرة الجرح في الرواء جدا ككثرة التخصيصات في العمومات حتى قيل " ما من عام الا وقد خص " فلا بد من البحث لحرمة العمل بالظن مطلقا الا ما خرج بالدليل وليس الا ما كان بعد البحث وهكذا في التعديل بالنسبة إلى الجرح بل في كل دليل بالنسبة إلى معارضه وليس لتلك الأدلة اطلاق أو عموم من هذه الجهة أعني من جهة المعارض بحيث تنذر بواسطته في ترك البحث والفحص عن

(٤٨)

مفاتيح البحث: الجواز (٣)

صفحة ٨٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٤٩

المعارض بل هي من هذه الجهة تشبه بالقضايا المهملة غير متصدية لذلك بل هي عنه ساكنة، والظاهر بل المقطوع به - ان هذا من المسلمات بينهم فالعجب مما ذكره السيد محسن أعلى الله مقامه - في رجاله حيث قال: وهل يكفي التعديل في الحكم بالعدالة أم يجب الفحص عن الجرح كما في العام لا يؤخذ به الا بعد الفحص عن المخصص؟ وقع في كلام صاحب (المعالم) ما يدل على وجوب الفحص، (قال) والتمسك في نفيه بالأصل غير متوجه بعد العلم بوقوع الاختلاف في شأن كثير من الرواء وبالجملة فلا بد للمجتهد من البحث عن كل ما يحتمل أن يكون له معارض حتى يغلب على ظنه انتفاؤه.

(قلت) هذا وإن كان لا- يعرف لغيره الا- انه ليس بالبعيد الا ان الوجه ان يخص ذلك بما إذا كان مظنة اختلاف دون ما لم يكن فان الاختلاف في الرواء لم يبلغ في الكثرة إلى حيث يكون عدمه مرجوحا ليكون التعويل على التعديل من دون بحث تعويلا- على المرجوح كما قلنا في العام (انتهى) وهو كما ترى في غاية الضعف والسقوط لما عرفت من أصالة حرمة العمل بالظن الا ما خرج وليس الا- ما كان بعد البحث من غير فرق بين العمومات والتعديلات، مع أن العلم الاجمالي بوجود المخصصات المانع من العمل بالعمومات ابتداء وقبل البحث عن المخصصات بعينه موجود بالنسبة إلى التعديلات للعلم الاجمالي أيضا عن المخصصات بعينه موجود بالنسبة إلى التعديلات للعلم الاجمالي أيضا بكثرة الجرح في الرواء كما لا- يخفى على الخبير وحيث فليكن مانعا كما كان هناك مانعا وكما أن العمل بالعمومات من دون بحث عن معارضها تعويل على المرجوح ممنوع منه كما اعترف به فكذا العمل بالتعديلات من دون بحث عن الجرح تعويل على المرجوح أيضا فلا- وجه للفرق والحاصل فالمقتضى لوجوب البحث مشترك بين الجميع والمانع من العمل قبل البحث أيضا

(٤٩)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الظن (١)، الوجوب (١)

صفحة ٨١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٥٠

مشترك بين الجميع فأى وجه للفرق (وقوله): وإن كان هذا لا- يعرف لغيره - يعني صاحب المعالم - (كما ترى) بل هو مسلم عند الجميع في جميع الأدلة فلا وجه للفرق مع أن تصريحهم في باب العمومات وحكمهم فيها بعدم الجواز الا بعد البحث وإقامة الدليل بل الأدلة عليه - يغني عن التعرض لغيره مما شاركه كالمقام لاتحاد المقتضى والمانع في الجميع نعم ترقية الشهود للحاكم بمجرد قيام البيئة العادلة عليها وكذا المخبر عن رأى المجتهد لمقلديه لا يعتبر في العمل بقوله البحث والفحص عن جارحه بعد قيام البيئة على عدالته بل وكذا في مقام الترافع بقطع الخصومة فان للحاكم ان يقضى بمجرد قيام البيئة العادلة على عدالة الشهود ولا يتوقف على

البحث والفحص عن الجرح مطلقا أعني وان لم يطلب ذلك المدعى عليه لعموم أدلة حجية البينة وأدلة حجية خبر العادل السالم عن المعارض نعم لو طلب المدعى عليه الجرح فليس للحاكم الامتناع لان ذلك حق له فلا بد من الإجابة ولا لضاع حقه اما مع التفاته وتنبهه لذلك وعدم طلبه فليس على الحاكم البحث بل له الحكم والقضاء ابتداء وهكذا الشهادة للتقليد أو للاهتمام بالرجل في الصلاة فان العمل بمجرد ما جاز ولا- يتوقف على البحث عن الجرح اخذا بعموم الأدلة وشيوع الفسق في الناس غير قاذح وغير مانع من الحكم حتى يحتاج إلى البحث بل لعله غير راجح لعموم المنع عن التجسس والاطلاع على معائب الناس مع حصول الطريق إلى اثبات الحقوق وامثال أوامر الله المناسب للستر عليهم والعلم الاجمالي بفسق الكثير غير مانع لاتساع الدائرة جدا فكان ضعيفا عند العقلاء وغير معتنى به عندهم كما في الشبهة غير المحصورة بل هو منها ولا كذلك حال الرواة لعموم البلوى والبلية باخبارهم

(٥٠)

مفاتيح البحث: الوقوف (٢)، الشهادة (٢)، الإقامة (١)، الصلاة (١)

صفحة ٨٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٥١

مع كثرة الجرح فيهم من علمائنا المتصدين له والدائرة ليست بتلك الوسعة بل هي ضيقة كالشبهة المحصورة بل هي منها إذ المكلفون به من الاخبار والرواة مضبوط محصور فالعلم الاجمالي بكثرة الجرح والجرح مانع للاعتناء به عند العقلاء لضيق الدائرة فلا بد من البحث حتى يستعلم أو يظن به خروج ذلك الطرف المبطل به عن تلك الأطراف كما هو الشأن في الشبهة المحصورة ولعل نظر السيد قدس سره كان مصروفا إلى ما ذكرنا من حكم الحاكم في الهلال وشبهه فحسب عدم الفرق بينه وبين المقام لكنه كما ترى لوضوح الفرق بين المقامين كما لا يخفى بأدنى نظر هذا لو كان المعدل معروفا باسمه ويمكن استعلام حاله بالرجوع إلى ما ذكر فيه من مدح أو قدح اما لو كان المعدل مجهولا وغير معروف فالذي يظهر عدم القبول أيضا لعدم حصول الشرط الذي هو العدالة بعد عدم احراز سلامة التعديل المفروض من المانع الذي هو الجرح المعلوم كثرته في الرواة المفروض كونه مانعا وفرض تعذر الاطلاع عليه للجهاة لا يقضى بانتفاءه وحصول السلامة منه فيكون الشرط حاصلًا فيتعين القبول واحتمال عدم الشرطية في صورة التعذر مما لا وجه له إذ ما دل على الشرطية يقضى باعتبار سلامة التعديل من الجرح في الواقع وهذا جار في الصورتين ولا اختصاص له بصورة امكان الاطلاع على الجرح (فما في الفصول) من قبول التعديل وكفايته في صورة التعذر (في محل المنع) إذ لو كان تعذر الاطلاع للجهاة بالمعدل كافيا في جواز قبول التعديل لكان كافيا في القبول مع تعيين المعدل وتعذر الاطلاع لفقد الأسباب والكتب المتصدية لذكر أحواله وهو ضروري البطلان إذ هو في الحقيقة كمن تعذر عليه الاجتهاد واستفراغ الوسع لفقد الأسباب والكتب التي هي آلة في الاجتهاد في الاحكام فان أحدا لا يدعى بل لا يحتمل

(٥١)

مفاتيح البحث: الباطل، الإبطال (١)، الوسعة (١)، الظن (١)، الهلال (١)، الجواز (١)

صفحة ٨٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٥٢

جواز عمله مع هذا التعذر بالعمومات والاطلاقات وبالاصول العملية بمجرد ذلك فما ذكره في (الفصول) في غاية الضعف والسقوط ومثله ما عن (المحقق) من جواز التعويل على قول المعدل لو قال: حدثني عدل أو العدلان بناء على اعتبار التعدد كما هو رأيه سيما على ظاهره من جواز ذلك حتى مع امكان الاستعلام وأوضح منه في البطلان ما حكى عنه من القبول والاكتفاء بقول العدل اخبرني

بعض أصحابنا وعنى الامامية مع اشتراطه العدالة في الراوى لعدم انحصار الامامية في العدول والله أعلم.

(المقام الثانى) فى قبول الجرح والتعديل مجردين عن ذكر السبب وقد اختلف الناس فيه فذهب قوم إلى القبول مطلقا وآخرون إلى عدم القبول مطلقا وفصل ثالث فقبله فى الجرح دون التعديل ورابع فعكس وذكر (السيد محسن فى رجاله) ان هذا الخلاف فى المخالفين وفى (القوانين) وهذه الأقوال الأربعة للعامه وفى (المعالم) - بعد ذكرها - قال: ولا اعلم فى الأصحاب قائلا بشئ منها ثم حكى بعد ذلك عن والده الشهيد الثانى - رحمه الله - القول بالاكْتفاء بالاطلاق فيهما حيث يعلم عدم المخالفه فيما به يتحقق العدالة والجرح ومع انتفاء ذلك يكون القبول موقوفا على ذكر السبب، (وقال) وهذا هو الأقوى ووجهه ظاهر لا يحتاج إلى البيان (انتهى) ولا يخفى ان هذا راجع إلى القول الثانى أعنى عدم القبول مطلقا إذ الاطلاق انما هو بالنسبه إلى التفصيل بين الجرح والتعديل لا بالنسبه إلى صورة العلم بعدم المخالفه وعدمه إذ لا قائل بعدم القبول حتى مع العلم بعدم المخالفه فيما به يتحقق العدالة والجرح وحينئذ فلا يتم ما ذكره من اختصاص هذه الأقوال بالمخالفين وكيف كان فالأقرب هو القول بالقبول مطلقا (لنا على ذلك) عموم الأدله الداله على حجية

(٥٢)

مفاتيح البحث: الباطل، الإبطال (١)، الشهاده (١)، الجواز (٣)

صفحة ٨٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٥٣

خير العادل والأدله الداله على اعتبار الشهاده لقضائها بلزوم حمل ذلك الخبر أو الشهاده على الواقع وترتيب آثار الواقع عليه وكون المخبر به أو المشهود به مختلفا فيه ولم يعلم ما أراد الشاهد أو المخبر غير قادح بعد لزوم الحمل على المعنى الواقعى وهو غير متعدد ولو كان الاختلاف مانعا من القبول حتى يفصل لم تقبل الاخبار ولا الشهادات فى غير الوفاقيات أصلا وكليه ولا يلتزم به أحد والسيره القطعيه على خلافه وهذا كأفعال المسلمين اللازم بمقتضى الأدله حملها على الصحه الواقعيه وترتيب آثارها عليها فإذا وقع من أحد فى مقام التذكيه للانعام فعل ولم يعلم جمعه للشرائط وكذا فى مقام التطهير للثياب والأوانى والحياض وكذا فى الصيد للسمك والطيور ونحوهما إلى غير ذلك من موارد الخلاف لم يكن للتأمل فى ذلك محل ولا للتوقف فيه وجه بل كان اللازم علينا حمل تلك الأفعال على الصحه الواقعيه وترتيب آثارها من حليه وطهاره ونحوهما عليها للسيره والاخبار والاجماع وهكذا اخبار العدول وشهاداتهم فان اللازم لأدلتها حملها على الواقع النفس الامرى وترتيب آثار ذلك الواقع عليه وعلى ذلك أيضا السيره والطريقه قائمه من دون بحث وفحص عن مراد المخبر أو الشاهد وانه أى شئ أراد وأى معنى قصد فإذا أخبر العادل بأنه باع أو اشترى أو صالح أو أجر أو رهن أو أوقف وقفا خاصا أو عاما أو أعتق أو طلق إلى غير ذلك من العقود والايقاعات وهكذا فى الاحكام بان أخبر بأنه ذكى فى الانعام أو الطير أو السمك أو بالتطهير إلى غير ذلك من موارد الخلاف صدقناه وحملناه على الواقع ورتبنا آثاره وهكذا نقول فى باب التزكيه والتعديل والجرح فانا نقبل قول المعدل وكذا الجرح ونحمله على الواقع وهو غير متعدد ولا نتوقف على التفصيل أو ذكر السبب والظاهر أنه على ذلك الديدن

(٥٣)

مفاتيح البحث: الشهاده (٣)، الصيد (١)، السب (١)، العتق (١)، الإناء، الأوانى (١)

صفحة ٨٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٥٤

والطريقة من علمائنا السالفين كما صرح به السيد في رجاله حيث قال:

بعد ذكر الخلاف في هذه المسألة " - وكيف كان فهذا الخلاف في المخالفين واما أصحابنا فالذى يظهر من تتبع طريقتهم في الرواة انما هو الاخذ بالاطلاق ما زالوا يستندون في تعديل من يعدلون إلى الشيخ أو النجاشي أو ابن الغضائري أو غيرهم من علماء الرجال فإذا رجعنا إلى أصولهم لم نجد في كلامهم غالبا الا- الاطلاق غير أنهم لا- يعدلون الا- على أرباب البصائر التامة في هذا الشأن كالمذكورين دون من ضعف مقامه وكثر خطؤه الا ان يذكر السبب فيستنهضون السبب ويجعلونه راويا ويجتهدون " انتهى ولا يخفى ان هذا ليس من التفصيل في شئ إذ التزكية انما تقبل من أهلها والمجيز العالم بها لا من كل من كان من غير فرق بين المجردة عن ذكر السبب والمقرونة به ولعل ما سمعت من كلمات الجماعة الذين نسبوا الخلاف في هذه المسألة إلى المخالفين دون الأصحاب لما رأوا من استمرار طريقتهم وسيرتهم على القبول مع الاطلاق وعم توقعهم على ذكر السبب وان شذ منهم من لا يقدر في النسبة كما سمعت عن الشهيد الثاني لندرة الاتفاق الحقيقي في المسائل جدا كما لا يخفى على الخبير المطلع والحاصل فلا ينبغي التأمل في قبول اخبار العدول وشهاداتهم مجردين عن ذكر السبب أو مقرونين به نعم ربما ينافي هذا ما صرح به كثير من الفقهاء - بل نسب إليهم - من عدم اعتبار الشهادة بالرضاع مطلقه وانه لا بد من التفصيل معللين بتحقيق الخلاف في الشرائط المحرمة فيحتمل كون الشاهد انما يشهد بما عنده باجتهاد أو تقليد وهو مخالف لما عند الحاكم وحينئذ فلا يكتفى بالاطلاق بل لا بد من التفصيل حتى يكون نافعا لكنه في محل المنع كما حررناه في محله إذ مقتضاه عدم اعتبار الاطلاق

(٥٤)

مفاتيح البحث: ابن الغضائري (١)، الشهادة (٣)، الرضاع (١)، السب (٣)، الجماعة (١)

صفحة ٨٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٥٥

في الشهادة في كل مورد من موارد الخلاف وانه لا بد من التفصيل على وجه يعرف ويتبين مقصود الشاهد لدى الحاكم والتزامه مطلقا وكلية مشكل جدا بل لا يلتزمونه أصلا، واحتمال الخصوصية والتعبد لخصوص الرضاع باجماع ونحوه كما في (الفصول) بعيد جدا والشهرة فيه غير قادحة في اطلاق الأدلة وعمومها حتى يرجع إلى ما يقتضيه الأصل من عدم القبول مع عدم ذكر السبب كما في (الفصول) أيضا إذ كم مشهور لا أصل له حتى صار مثلا (ودعوى) كون هذه الشهرة موهنة لتلك الأدلة فإنها وان لم تكن في نفسها حجة لكنها معتبرة في مقام الجبر والوهن (موقوفة) على بلوغها هذا الحد وهو في محل المنع (هذا) لو قلنا بان التزكية من باب الخبر أو الشهادة كنا محتاجين إلى تلك الاطلاقات والى الذب عنها اما لو قلنا بأنها من باب الظنون كما هو الأقرب هان الامر جدا إذ يكون الامر دائرا مداره ومن الواضح انه غير منحصر في ذكر السبب بل كما يحصل معه فكذا بدونه كما لا يخفى على الممارس الخبير ومما ذكرنا ظهر قوة القول بالقبول مطلقا كما هو المشهور وضعف ما سواه من الأقوال الباقية اطلاقا وتفصيلا فلا حاجة إلى ذكر حججهم والتعرض لما فيها وابطالها فإنه تطويل بلا طائل وشغل عن الأهم بغيره والله المعين.

(المقام الثالث) في التعارض أعنى تعارض الجرح والتعديل - وقد اختلف الناس فيه على أقوال والأقرب هو القول بالرجوع إلى المرجحات من غير فرق بين كون التعارض بالاطلاق والتقييد أو بالتباين والتنافي وبعبارة أخرى لا فرق في الرجوع إلى المرجحات بين كون التعارض بالظهور والنصوصية أو بالنصوصية والتنافي من الجانبين كما لو قال المزكى هذا عدل أو ثقة والجرح يقول ضعيف أو كذاب أو غال

(٥٥)

مفاتيح البحث: الشهادة (٢)، الحج (١)، الظن (١)، السب (٢)

صفحة ٨٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٥٦

أو نحو ذلك فيؤخذ بقول الأرحح منهما كيف كان لكثرة اطلاعه وسعته باعه أو لكونه الأتقن أو الأخبِر بحاله لكونه معاصرا له إلى غير ذلك مما يوجب قوة الظن فيكون هو المتبع لبناء العقلاء على ذلك مع أن بناء التزكية على الظنون - كما عرفت - فيكون المدار عليها ومن ذلك ترجيح تزكية النجاشي على جرح الشيخ وتزكيتها على جرح ابن الغضائري لتسرع في القدح جدا كما عرفت من طريقته وتتبع أحواله فلا يكون محلا للاطمئنان ووثوق النفس ومثله كثير من المتسرعين في القدح والجرح بل وبالرغم والطعن بالغلو والتفويض لكثير من الرواة المتقدمين كجابر الجعفي وأمثاله المتزهين عن ذلك والظاهر أن السبب في ذلك تحملهم لكثير من الاخبار المصونة عن الأغيار التي لا تتحملها عقول أغلب الناس فإذا عوا بشئ منها فجاءهم الكلام من هاهنا وهاهنا كما ذكره (الوحيد) وحينئذ فلا يعتد بكثير من الطعون فلا بد من التأمل والتروي وعدم التسرع من غير فرق بين التعارض بين النصين أو بين الظاهر والنص (والقول) بالجمع بينهما لو كان التعارض بالاطلاق والتقييد لقاعدة الجمع بين الدليلين مهما أمكن فلو قال المزكي هو ثقة والآخر فطحي جمعنا بينهما وقلنا هو فطحي ثقة في دينه فترك ظاهر الثقة لظهوره في الامامي اما لثبوت الاصطلاح على ذلك بواسطة الديدن والروية المسلمة المتعارفة على ذلك كما يدعي (الوحيد البههاني) أو لغير ذلك مما يقضى بالظهور فتركه تقديما للنص الذي هو قول الآخر فطحي كما هو الشأن في الجمع بين النص والظاهر كما قيل بل نسبة (الوحيد) في بعض كلماته في (فوائده الرجالية) إليهم (في محل المنع) لوضوح ان ذلك انما يتم في الاخبار المتعارضة بالاطلاق والتقييد والعموم والخصوص لحكم أهل اللسان فيها بذلك بعد تنزيل الكلامين بمنزلة كلام واحد لمتكلم

(٥٦)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (٢)، ابن الغضائري (١)، جابر الجعفي (١)، الظن (٢)

صفحة ٨٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٥٧

واحد لا يجوز عليه العدول فيكون بعضه وهو النص قرينه للظاهر ومن الواضح ان هذا لا يتأتى فيما نحن فيه إذ لا يكون كلام شخص قرينه لآخر مع امكان الاختلاف في الرأي والاجتهاد فلا وجه للجمع بما ذكروا مع تعدد المزكي والجرح بل ولا مع اتحاده وتعدد الكتاب المتضمن للجرح والتعديل لانفتاح باب العدول وتبدل الراوي بل ومع اتحاد الكتاب أيضا بان يزكي في موضع ويجرح في آخر كما هو واضح فالوجه انما هو الرجوع إلى الامارات والمرجحات واتباع ما هو الأقوى كما اختاره (الوحيد) ونقله عن الأكثر في بعض كلماته فإنه في الفائدة الثانية ذكر في أولها حكم التعارض وانهم يحكمون بالجمع معللين بعدم المنافاة ووجهه بان مرادهم عدم معارضة الظاهر للنص وعدم مقاومته وأخذ في توجيهه والمناقشة فيه بأنه لا يخلو من نوع تدليس (إلى أن قال) في آخر المطالب: وكيف كان هل الحكم والبناء المذكور عند التعارض مطلق أو مقيد بما إذا انحصر ظن المجتهد فيه وانعدمت الامارات والمرجحات؟ إذ لعله بملاحظتها يكون الظاهر عنده حقية أحد الطرفين ولعل الأكثر على الثاني وانه هو الاظهر (الخ) وكما لا وجه للجمع المذكور عند التعارض لا وجه للقول بتقديم الجرح مطلقا كما عليه بعض بل نسبة السيد في رجاله إلى الأكثر لكن في صورة اطلاق الجرح والتعديل هذا في أول كلامه، وفي أثائه (قال): هذا وأكثر الناس على اطلاق القول بتقديم الجرح من دون تعرض للتفصيل بذكر السبب وعدمه واتحاد الزمان وعدمه وغير ذلك من الوجوه التي قدمنا وكيف كان فالوجه فيه اما لغلبة الفسق في الناس فكان أرجح في النفس وأغلب على الظن لان الفرد يلحق بالأعم الأغلب وهو كما ترى أو لان اقصى ما للمعدل انه لم يعثر على ما يوجب الفسق أو

ما يخالف المروءة مع طول المعاشرة فظن العدالة

(٥٧)

مفاتيح البحث: الغلّ (١)، الظنّ (٢)، السب (١)، الجواز (١)

صفحة ٨٩٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٥٨

أو اطلع على ما يوجب ظنها وان لم تطل وما كان ليدعى العلم بالعدم والجرح يقول قد اطلعت على فسقه أو مخالفته للمروءة فلو كذبه وتركنا قوله لعدلنا عمن يحكى عن يمين إلى من يتعلق بالظن وحاصله ان الجرح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل وعلى هذا فلا منافاة بين القولين ولا تعارض حقيقة إذ مرجعهما - على هذا - إلى أدري ولا أدري وهو كسابقه إذ بناء على القول بالملكه - كما هو الظاهر - فالمعدل ان لم يكن ينطق عن علم فهو ناطق عما يقاربه وذلك أن الملكات انما تدرك بأثارها والحاصل من مراعاة الآثار العلم أو ما يتاخمه واحتمال الخطأ بعد ذلك بعيد على أن مثله جار في الجرح بل هو أقرب مع عدم ذكر السب ورب ملوم لا ذنب له والحاصل فليس الجرح قد اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل وانه لا تنافي بين الدعويين إذ مرجعهما إلى أدري ولا أدري فيجمع بينهما بتقديم الجرح بل هما متنافيان ومرجعهما إلى أدري وأدري بالعدم فلا بد من المصير إلى الترجيح بكونه اضبط أو اعدل أو اعرف بحال المعدل وهكذا لو كان كل من الجرح والتعديل مقيدا بذكر السب والزمان فإنه ان اختلف الزمان فلا تعارض وان اتحد وجب الترجيح بالأمر الخارجية ككون أحدهما أشد ضبطا وأكثر اطلاعا أو اعرف بحال هذا المعدل لكونه معاصرا له إلى غير ذلك مما يوجب قوة الظن والا فالتوقف هذا كله إن كان السب المذكور عن دراية فإن كان أحدهما عن دراية والاخر انما يتعلق برواية قدم ما كان عن دراية لمكان العلم حتى لو كانت الرواية عن المعصوم الا أن تكون متواترة عن المعصوم أو يخبر به عنه مشافهة هكذا أفاد السيد المحسن في رجاله الا انه - على الظاهر - غير تام على اطلاقه إذ الدراية قد تكون عن تسرع وعجلة لا عن تثبت وتأمل وروية، وقد

(٥٨)

مفاتيح البحث: الظنّ (١)، السب (٣)

صفحة ٩٠٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٥٩

تكون من غير الأخير والعالم بالحال تماما وهكذا الرواية وكون الدراية عن علم انما هو بالنسبة إلى مدعيها وهو غير نافع في حقنا وحينئذ فلا بد من الترجيح نعم لو كانت الرواية عن المعصوم متواترة أو كانت محفوفة بقرائن القطع فلا اشكال في تقديمها على الدراية لمكان العلم في حقنا اما غيرها فلا- ولو كانت عنه مشافهة وان تعلق كل منهما برواية رجع الامر إلى تعارض من الخبرين ووجب الترجيح فان تكافئا فالتوقف لثبوت الدليل من الأخبار المستفيضة المعبرة ان لم تكن متواترة كما ادعاه الأستاذ (١) في رسائله على التخيير في تعارض الاخبار في الاحكام دون المقام فيبقى على القواعد في تعارض الامارات مع عدم المرجح إذ التخيير هناك انما كان للتعبد المحض لمكان الاخبار وحينئذ فالحكم في ذلك المورد انما هو الرجوع إلى الأصول والقواعد ومنها الاخذ بالمتيقن من القولين إن كان، ككونه ثقة في الجملة ولو في اخباراته ورواياته وانه متحرز عن الكذب وقلنا باعتباره كما هو الظاهر واما مع عدم متيقن في الجملة بحيث يكون الخبر بسببه معتبرا بل الامر دائر بين مقبول ومردود فلا اشكال حينئذ في سقوط الخبر هذا مع العلم باتحاد الراوي اما لو تعدد الاسم فخرج بأحدهما وعدل بالآخر فان علم اتحاد المسمى بهما وكان الاسمان مختصين به كان من باب

تعارض الجرح والتعديل ولا اشكال كما لا اشكال لو علم التعدد أيضا اما لو شك فلم يعلم اتحاد المسمى أو تعدده كان الراوى من مجهول الحال كما أنه لو علم التعدد واشترك اثنان باسم وتعلق به الجرح أو التعديل فقط لم يخرجوا عن الجهل (١) يريد به استاده الشيخ المرتضى الأنصارى - رحمه الله - راجع من رسائله فى الأصول رسالة التعادل والتراجع. (المحقق)

(٥٩)

مفاتيح البحث: الكذب، التكذيب (١)، الجهل (٢)

صفحة ٩١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٦٠

أيضا وكذا إذا توارد عليه الجرح والتعديل لفرض الاشتراك بذاك الاسم من دون مميز ومشخص لمورد ذلك الجرح والتعديل نعم لو فرض انصراف ذلك الاسم الذى هو مورد للجرح والتعديل لأحدهما كأبى بصير مثلا على ما قيل (١) كان من مسألة التعارض أيضا ولو جرح المشترك واجتمع المسميان فى سند مع تعديل كل منهما بانفراده تحقق التعارض بين الجرح والتعديل فى أحدهما قطعا وحينئذ فعلى هذا لو وقع المشترك فى سند وكان موردا للجرح والتعديل أو لأحدهما فقط فان تعين بمراعاة الطبقة أو الراوى أو المروى عنه أو نحو ذلك من الامارات المعينة فذاك والا فإن كان فى أحدهما أشهر بحيث يكون انصرافا نزل عليه فإنه تعيين أيضا والا فالجهل والله أعلم.

(الفائدة السابعة):

فى ذكر أصحاب الاجماع ومن يشهد لهم الثقات بالوثاقة وعملت الطائفة باخبارهم وأصحاب الأصول المعتمدة والكتب المعروضة عليهم - عليهم السلام - ومن وثقوه وأمروا بالرجوع إليه ومن عرف فيما بين الأصحاب انه لا يروى الا عن ثقة وحتى عدوا مراسيله فى المسانيد.

(اما أصحاب الاجماع) فالكلام فيهم يقع فى مقامات (الأول) فى تعيين من قيلت فى حقهم هذه الدعوى وهذا القول وهم على الظاهر الستة الأواسط والستة الأواخر، دون الستة الأوائل فان المدعى لهذه الدعوى والأصل فيها انما هو الكشى فى رجاله والمحكى من عباراته انما هو ذلك كما نص عليه جملة من تأخر من أهل هذا الشأن

(١) القائل هو الآغا البهبهاني - رحمه الله - (منه قدس سره)

(٦٠)

مفاتيح البحث: كتاب رجال الكشى (١)، كتاب الثقات لابن حبان (١)، أبو بصير (١)، الشهادة (١)

صفحة ٩٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٦١

كالشيخ الحر فى آخر وسائله فى الفائدة التى عقدها فيمن قيل فى حقهم هذا القول ناقلا لعين اللفظ المتضمن لهذه الدعوى كما ستقف عليه ومثله السيد محسن فى عدته فى الرجال، حاكيا له عن غير واحد من الثقات ثم قال - بعد حكاية العبارة بعينها ولفظها على طولها وهذا نص ما فى الكتاب (١) وهو عندى نسخة جلييلة فى أعلى مراتب الصحة وقد حكى الاجماع على تصحيح ما يصح عن الأواسط والأواخر غير واحد من المتأخرين كابن طاووس والعلامة وابن داود ولكن كل فى ترجمته (انتهى) وحينئذ فما اشتهر بين جملة من أهل هذا الفن - كالشيخ أبى على فى كتابه (منتهى المقال) وصاحب المعالم فى كتابه (منتقى الجمان) وغيرهما من أن

الطائفة أجمعت على تصحيح ما يصح عن ثمانية عشر سته من الأوائل وستة من الأواسط وستة من الأواخر مما لا وجه له ولا أصل فان الستة الأوائل لم يدع في حقهم هذه الدعوى ولا قيل فيهم هذا القول بل المدعى فيهم انما هو اجماع العصابة على تصديقهم والانقياد لهم بالفقه وأين هذه الدعوى من تلك قال الكشي فيما حكى عنه: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر - عليه السلام - وأبي عبد الله - عليه السلام - اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر - عليه السلام - وأبي عبد الله - عليه السلام - وانقادوا لهم بالفقه فقالوا أفقه الأولين ستة زرارة، ومعروف بن خربوذ وبريد، وأبي بصير الأسدي، والفضل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي قالوا: وافقه الستة زرارة وقال بعضهم مكان أبو بصير الأسدي أبو بصير المرادي وهو ليث بن البختری ثم قال: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله

(١) يريد بالكتاب رجال الكشي.

(المحقق)

(٦١)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام (٢)، كتاب الثقات لابن حبان (١)، أبو بصير (٣)، محمد بن مسلم الطائفي (١)، ليث بن البختری (١)، معروف بن خربوذ (١)، كتاب رجال الكشي (١)

صفحة ٩٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٦٢

- عليه السلام - أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون وأقروا لهم بالفقه من دون أولئك الستة الذين عددناهم وسميناهم؟؟؟ وهم ستة نفر جميل بن دراج، وعبد بن مسكان وعبد الله بن بكير وحماد بن عيسى، وحماد بن عثمان، وأبان بن عثمان قالوا وزعم أبو إسحاق الفقيه وهو ثعلبة بن ميمون - ان أفقه هؤلاء جميل بن دراج وهو احداث أصحاب أبي عبد الله - عليه السلام - ثم قال تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا - عليهما السلام - اجتمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم وهم ستة نفر اخر دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله - عليه السلام - منهم يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى يباع السابري ومحمد بن أبي عمير وعبد الله بن المغيرة والحسن بن محبوب وأحمد بن محمد ابن أبي نصر وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب الحسن بن علي بن فضال وفضالة بن أيوب (١) وقال بعضهم - مكان فضالة عثمان بن عيسى وافقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى هذه عبارة السيد محسن بلفظها ثم قال هذا نص ما في الكتاب (٢) وهو عندي نسخة جلييلة في أعلى مراتب الصحة ومثله الشيخ الحر في وسائله فإنه قال: (قال) الشيخ الثقة الجليل أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال ما هذا لفظه: قال الكشي أجمعت العصابة

(١) وفي نسخة (أو) مكان الواو.

(منه قدس سره) (٢) راجع: رجال الكشي (ص ٢٠٦) و (ص ٣٢٢) و (٤٦٦) طبع النجف الأشرف.

(المحقق)

(٦٢)

مفاتيح البحث: الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، عبد الله بن المغيرة (١)، الحسن بن علي بن فضال (١)، محمد بن أبي عمير (١)، عبد الله بن بكير (١)، فضالة بن أيوب (١)، صفوان بن يحيى (٢)، أبان بن عثمان (١)، عثمان بن عيسى (١)، ابن أبي نصر (١)، ثعلبة بن ميمون (١)، حماد بن عيسى (١)، حماد بن عثمان (١)، جميل بن دراج (٢)، أحمد بن محمد (١)، كتاب رجال الكشي (١)، مدينة النجف الأشرف (١)

صفحة ٠٩٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٦٣

على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله - عليهما السلام - وانقادوا لهم بالفقه فقالوا: أفقه الأولين سته ثم عددهم كما ذكر السيد ثم قال: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله - عليه السلام - أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون وأقروا لهم بالفقه من دون أولئك الستة الذين عددهم وسميائهم؟؟ سته نفر ثم عددهم كما ذكر السيد محسن ثم قال: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام - أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم وهم ستة نفر آخر دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ثم ذكرهم كما سمعت ثم قال: وذكر أيضا أحاديث في حق هؤلاء والذين قبلهم تدل على مضمون الاجماع المذكور فعلم من هذه الأحاديث الشريفة دخول المعصوم بل المعصومين عليهم السلام في هذا الاجماع الشريف المنقول بخبر هذا الثقة الجليل وغيره.

(المقام الثاني) في معنى هذه العبارة وهذه الدعوى والمستفاد منها بالنسبة إلى الأولين الذين هم الطبقة الأولى أعني أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام انما هو الاجماع على مجرد الوثاقة واما كون الخبر صحيحا - لو صح عنهم كما هو مفاد الدعوى الثانية فلا - وإلا - لم يكن للعدول عن التصحيح والتعبير بلفظ التصديق معنى إلا - مجرد التفتن في العبارة التي لا - وجه للالتزام به بل المستفاد منها حقيقة انما هو الاجماع على الوثاقة في الاخبارات ليس إلا واما العدالة فلا فان التصديق حقيقة في ذلك نعم قد يتعسف فيدعى ولو بضم الامارات والقرائن الخارجية ان المقصود للمدعى اثبات العدالة لا مجرد التحرز عن الكذب وهو أمر آخر حصل من العلم من الخارج بأحوال هؤلاء الستة لا من محض هذه الدعوى كما

(٦٣)

مفاتيح البحث: الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، الكذب، التكذيب (١)

صفحة ٠٩٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٦٤

هو محل الكلام واما الدعوى الثانية فقد اختلفوا في المراد منها والذي يظهر ما استظهره (الوحيد البهبهاني) في فوائده وجملة ممن تقدم عليه وتأخر بل نسبه هو إلى المشهور كما عن بعض الأجلة ان عليه الشهرة بل عن المحقق الداماد نسبه إلى الأصحاب مؤذنا بدعوى الاجماع عليه (١) وكيف كان فالظاهر أن المراد تصحيح الرواية بمعنى عد ما صح عن أولئك المدعى في حقهم ذلك صحيحا والحكم عليه بالصحة من غير فرق بين العلم بمن رواه عنه ومعرفة حاله وعدمه فلا - فرق حينئذ بين مسانيدهم ومراسيلهم ومرافيعهم بل ومقاطيعهم بان لم يعلم أنه روى عن المعصوم أو هو القائل بما روى عنه فتوى من عنده مع احتمال خروج مثل ذلك عن منصرف ذلك الاجماع وتلك الدعوى بدعوى اختصاصها بما نسب إلى الامام دون ما وقف على أولئك هذا هو الظاهر من العبارة واما كون الراوي الذي قيل في حقه ذلك ثقة فليس في العبارة دلالة عليه ولا ملازمة بين تصحيح حديث شخص وتوثيقه بناء على اصطلاح القدماء في الصحيح الذين منهم مدعى هذا الاجماع بل هو أعم لعموم الصحة عندهم إذ الصحيح عندهم ما كان موثوقا بصدوره مطمئنا به ولو كان من غير جهة الوثاقة للراوي بل لكونه متحرزا عن الكذب مضبوطا في النقل وإن كان فاسقا بجوارحه بل وفاسد في العقيدة أو لكون الخبر موجودا في أصل معتمد أو كان العمل به مشهورا إلى غير ذلك مما يوجب ظن الصدور والاطمئنان به كما صرح به جماعة من الأعيان كالوحيد في فوائده الأصولية حيث قال - بعد دعوى اتفاق القائنين

(١) راجع: الراشحة الثالثة من الرواشح السماوية للميرد اماد (ص ٤٥) طبع إيران سنة ١٣١١ هج.

(المحقق)

(٦٤)

مفاتيح البحث: الظنّ (١)، دولة إيران (١)

صفحة ٠٩٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٦٥

بحجيه خبر الواحد من المتقدمين والمتأخرين على حجية الخبر الضعيف المنجر بالشهرة وأمثالها وان استنادهم إلى الضعاف المنجبر صحيح عند القدماء من دون تفاوت بينه وبين الصحيح ولا مشاحة في الاصطلاح إلا أن اصطلاح المتأخرين أزيد فائدة (إلى آخر ما قال أعلى الله مقامه) وبمثله صرح في الفوائد الرجالية حيث قال - في الفائدة الثانية في بيان طائفة من الاصطلاحات المتداولة في الفن -: ومنها قولهم صحيح الحديث عند القدماء وهو ما وثقوا بكونه من المعصومين عليهم السلام أعم من أن يكون منشأ وثوقهم كون الراوي من الثقات أو امارات آخر ويكونون يقطعون بصدوره ان يظنون (السخ) وبمثله صرح السيد محسن في (محصوله من أصوله) حيث قال " : كان مدار عمل الأصحاب قديما على ما غلب الظن بصدقه وحصل به الوثوق اما لرواية العدل أو بالرجوع إلى أصل معتمد أو باشتهار العمل أو بانضمام بعض القرائن المفيدة لاطمئنان النفس حسب ما استقامت عليه طرائق الناس في العمل بالاخبار فالصحيح عندهم ما غلب الظن بصدقه والضعيف خلافه " وصرح أيضا به الشيخ فخر الدين بن محمد على النجفي (١) في كتابه (جامع المقال) فيما يتعلق بأحوال الرجال حيث قال - بعد ذكر مقدمته في بيان الباعث للعدول عن مصطلح القدماء إلى وضع الاصطلاح الجديد " -: إذا عرفت ذلك فاعلم أن المتعارف بين قدماء الأصحاب في العمل بالأحاديث هو العمل بالصحيح منها لا غير وهو في مصطلحهم ما اقترن بما يوجب العلم بمضمونه اما بوروده في أصل من الأصول المعروفة الانتساب التي مر

(١) هو الشيخ فخر الدين الطريحي المتوفى سنة ١٠٨٧ هج، صاحب (مجمع البحرين) المطبوع.

(المحقق)

(٦٥)

مفاتيح البحث: كتاب الفوائد الرجالية للشيخ مهدي الكجوري الشيرازي (١)، كتاب الثقات لابن حبان (١)، يوم عرفة (١)، فخر الدين بن محمد (١)، الظنّ (٣)، الغلّ (٢)، الوفاة (١)

صفحة ٠٩٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٦٦

ذكرها أو بدورانه في كثير من الأصول المشهورة المتداولة أو وروده عن جماعة أجمع على تصديقهم وتصحيح ما يصح عنهم كزرارة واضرابه إلى أن قال وبذلك الاصطلاح كانوا يعرفون إلى أن انتهت النبوة إلى العلامة الحلبي الحسن بن المطهر والسيد جمال الدين بن طاووس صاحب (البشرى) على اختلاف النقلين فوضع هذا الاصطلاح الجديد " إلى آخر ما قال (١) ومثله الشيخ بهاء الدين محمد العاملي على ما حكى عنه في الوسائل حيث قال في (مشرق الشمسيين) بعد ذكر تقسيم الحديث إلى الأقسام الأربعة المشهورة قال " : وهذا الاصطلاح لم يكن معروفا بين قدمائنا لمن مارس كلامهم بل المتعارف بينهم اطلاق الصحيح على ما اعتضد بما يقتضى اعتمادهم عليه أو اقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه وذلك بأمر (منها) وجوده في كثير من الأصول الأربعة التي نقلها عن مشايخهم بطرقهم المتصلة بأصحاب العصمة - سلام الله عليهم - وكانت متداولة في تلك الاعصار مشهورة بينهم اشتها الشمس في رابعة النهار (ومنها) تكرره في أصل أو أصليين منها فصاعدا بطرق مختلفة وأسانيد عديدة معتبرة (ومنها) وجوده في أصل معروف

الانتساب إلى أحد الجماعة الذين اجمعوا على تصديقهم - إلى أن قال - (ومنها) كونه مأخوذاً من الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها والاعتماد عليها سواء كان مؤلفوها من الفرقة الناجية المحقة ككتاب الصلاة لحريز بن عبد الله وكتب ابن سعيد وعلى بن مهزيار أو من غير الامامية ككتاب حفص بن غياث القاضي وكتب الحسين بن عبيد الله السعدى (١) راجع جامع المقال - الباب السادس فى بيان الباعث على العدول عن مصطلح القدماء إلى وضع الاصطلاح الجديد. (المحقق)

(٦٦)

مفاتيح البحث: الحسين بن عبيد الله السعدى (١)، حريز بن عبد الله (١)، على بن مهزيار (١)، العلامة الحلى (١)، محمد العاملى (١)، حفص بن غياث (١)، جمال الدين (١)، الجماعة (١)

صفحة ٩٨٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٦٧

وكتاب القبلة لعلى بن الحسن الطاطرى وقد جرى رئيس المحدثين على متعارف القدماء فحكم بصحة جميع أحاديثه وقد سلك ذلك المنوال جماعة من اعلام علماء الرجال لما لاح لهم من القرائن الموجبة للوثوق والاعتماد (١) انتهى، وحينئذ فلتحمل الصحة فى هذه الدعوى وهذا الاجماع على مصطلح القدماء الذى لا يلازم وثاقه الراوى كما عرفت - نعم يبعد كل البعد عدم وثاقه الراوى بالمعنى الأخص ومع ذلك اتفق جميع العصابة على تصحيح جميع ما رواه وعلى الاعتماد على أحاديثه وعلى رواياته مع ملاحظة ان كثيرا من الأعظم الثقات من الرواة لم يتحقق منهم الاتفاق على تصحيح حديثه ولا قيل فى حقه هذا القول ولا ادعت هذه الدعوى فليس ذا الا لكون هؤلاء بمرتبة فوق العدالة بمراتب ولكن ولو بالمعنى الأعم الشامل لمثل عبد الله بن بكير والحسن بن على بن فضال وأمثالهم ممن ادعى فيه تلك الدعوى بل ولهم المائز فى رواياتهم كما فى ابن أبى عمير من أنه لا يروى الا عن ثقة كما عن عدة الشيخ أو لا- يرسل الا عن ثقة كما فى مقدمة (الحبل المتين) للشيخ البهائى (٢) ومثله البنظى (٣) وخصوصا بعد ملاحظة ما ادعاه الشيخ من الاجماع على اعتبار العدالة ولو بالمعنى الأعم - فان ذلك لا يلائم الاتفاق مع فقد العدالة (١) راجع: مشرق الشمسيين (ص ٣ - ص ٤) باختلاف يسير مع ما نقله صاحب الوسائل عنه فى بعض الألفاظ. (٢) لعل الصحيح (مقدمة مشرق الشمسيين) راجع: (ص ٤) منه إذ لا يوجد ما ذكره فى مقدمة (الحبل المتين). (٣) البنظى: هو أحمد بن محمد بن عمرو بن أبى نصر زيد مولى السكون أبو جعفر الكوفى، المتوفى سنة ٢٢١ هـ. (المحقق)

(٦٧)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، الشيخ البهائى (١)، يوم عرفه (١)، على بن الحسن الطاطرى (١)، الحسن بن على بن فضال (١)، عبد الله بن بكير (١)، أحمد بن محمد بن عمرو بن أبى نصر (١)، أبو جعفر الكوفى (١)، الوفاة (١)

صفحة ٩٩٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٦٨

منهم حتى بالمعنى الأعم بل ومع الجهل بثبوتها لهم كما هو واضح. (والحاصل) فالظاهر من العبارة - لو خليت ونفسها ولو حظت وحدها من دون ملاحظة ما سواها من اللوازم المتصورة أو ما يتعلق بأحوالهم مما هو مذكور فى تراجمهم - ليس الا- ما ذكرنا من دون زيادة لا بالنسبة إلى أحوال هؤلاء من حيث الوثاقه وعدمها ولا

بالنسبة إلى من رووا عنه وانما هي متصدية لبيان حال الرواية التي رووها وانها محكوم عليها بالصحة بذلك المعنى الذي عرفت وانها مقبولة عندهم معتمد عليها مرون إليها بحيث لا يحتاج إلى النظر فيما بعدهم من رجال السند وحيث فلو ضعف من رووا أولئك عنه لم يكن منافيا للاجماع المدعى لوضوح ان الاجماع انما كان في الرواية من حيث نفسها كما عرفت واما التضعيف فهو ناظر إلى الراوي من حيث نفسه ولا تنافي بين تضعيف الراوي وتصحيح نفس الرواية كما سمعت مفصلا نعم لو كان المراد من الصحة المدعاة مصطلح المتأخرين كان التنافي بينا لكن من جهة ذلك الطريق لوضوح ان المدعى للصحة بذلك المعنى مدع لصحة الرواة ووثاقتهم جميعا والمضعف ناف لتلك الدعوى في الحقيقة بالنسبة إلى ذلك الطريق أعني المشتمل على ذلك الضعف واما بالنسبة إلى غيره فقد يكون سليما صحيحا إذ كثيرا ما تعدد الطرق وتكثر لأجل الاشتهار بين الصغار والكبار والانتشار في سائر الأقطار حتى تكون الرواية في قسم المستفيض بل المتواتر أو المحفوف بالقرائن العلمية ولذا كانت جملة من الرواة يروون عن الضعفاء والمجاهيل ولا يقتصرون على الاخذ من الثقة وحيث فلا يكون ذا عيبا بل طريق حسن نعم الاقتصار على الاخذ من أولئك أعني المجاهيل والضعفاء وأمثالهم عيب وأي عيب وحيث فالقول بان هذا الاجماع يقتضى الحكم بوثاقه من يروون عنه كما عن بعضهم -

(٦٨)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (٢)، الجهل (١)

صفحة ١٠٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٦٩

في محل المنع لعدم الدلالة عليه أصلا وكيه ولعله ناظر إلى لفظ الصحة حاملا لها على مصطلح المتأخرين وهي غفلة واضحة كما عرفت ومثله القول بأنه لا يقتضى الحكم بوثاقتهم فضلا عن سواهم ان أريد عدم الاعتداد برواياتهم وعدم الاعتماد عليها والا فهو راجع إلى ما ذكرنا هذا في معنى الموصول وصلته والمجمع عليه واما المراد بالاجماع فاتفاق الكل كما هو معناه اللغوي مع احتمال إرادة الكاشف عن رأى المعصوم على أن يكون المجمع عليه هو جواز القبول والعمل بروايات أولئك الذين قبل في حقهم ذلك إذ امام ذلك العصر بمرثي من أولئك العاملين باخبار هؤلاء ومسمع مع عدم ظهور انكار منه لهم لوا ردع بل أقرهم على ذلك بل وأمرهم بالرجوع إليهم والاخذ منهم وعلى هذا فيكون المجمع عليه حكما فرعيا جزئيا فليس هو من الاجماع المصطلح الذي هو على الحكم الكلي والذي يظهر ان المراد من المجمع عليه انما هو قبول اخبار هؤلاء وعدم الرد لها بل تلقيها بالقبول وجعلها كالمقطع بصدوره أو مضمونه فإن لم يحصل القطع بالصدور أو المضمون فالظن الحاصل منها مساو للظن الحاصل من الصحيح بل ويزيد بمراتب ومن هنا ظهر الوجه في اعتبار هذا الاجماع وهو:

(المقام الثالث) وحاصله ان الوجه في اعتباره اما الكشف عن رضا المعصوم بواسطة هذا الاجماع بل وجود شخصه بينهم كما ادعاه الشيخ الحرفي وسائله فيما تقدم حيث قال - بعد ذكر عبارة الشيخ الثقة الجليل أبي عمرو الكشي على طولها بلفظها - وقال: وذكر أيضا أحاديث في حق هؤلاء والذين قبلهم تدل على مضمون الاجماع المذكور - قال - فعلم من هذه الأحاديث الشريفة دخول المعصوم بل المعصومين في هذا الاجماع الشريف المنقول بخبر هذا الثقة الجليل وغيره أو يقال في وجه

(٦٩)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الجواز (١)، العصر (بعد الظهر) (١)

صفحة ١٠١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٧٠

اعتباره بحصول المظنة القوية المتاخمة للعلم بصدور ما أخبر به أولئك عن المعصوم، فيندرج تحت مظنون الصدور الذي قام الدليل على اعتباره بناء عليه، لا من جهة قاعدة انسداد باب العلم في أغلب الاحكام بل الدعوى استفادة ذلك من الأخبار المتواترة لكنها دعوى لا شاهد لها لعدم ظهور تلك الأخبار في ذلك بحيث يساوي باقي الظواهر التي قام الاجماع على اعتبارها.

نعم هو محتمل بان يكون المناط في قبول خبر الثقة والصادق الموجودين في تلك الأخبار ليس الا ظن الصدور لا لخصوصية لهما وعلى هذا يكون المناط والمدار ظن الصدور من أي اماره تكون داخلية كوثاقه الراوى وصدقه أو خارجية كشهره تقوم على مضمون ذلك الخبر الضعيف مثلا الا ان الانصاف عدم وصول تلك الأخبار إلى هذا الحد في الإفاده وحينئذ فليقتصر على المتيقن منها وليس هو الا الداخليه واما الضعيف المنجبر بالشهره فاعتباره إن كان كما هو الظاهر فلدليله الذي يخصه كالأخبار الواردة في باب الترجيح الامره بالأخذ بالشهره وإن كان المراد بالأشهر في تلك الأخبار كالمقبولة وغيرها خصوص الجامع لشرائط الحجية كالعدالة وغيرها: كما فرض الراوى وتقديمه انما كان لمرجح الشهره فموردها أخص من مطلق مظنون الصدور ولكن لما فيها من التعليل بان المشهور لا-ريب فيه القاضى بالتعدى مع أن الوحيد البهبهاني ادعى الاجماع من كل من قال بحجيه الخبر على اعتباره كما ادعاه في فوائده مضافا إلى شمول ايه النبأ له بمنطوقها إذ هو نوع تبيين كالموثق لكن هذا انما يتم بناء على عدم اختصاص التبين بالعلم بل يشملها والظنى كما هو الظاهر فعلى هذا يتم اعتبار مظنون الصدور مطلقا وان لم يتم من جهة الاخبار. وحينئذ فعلى هذا يكون الوجه في اعتبار

هذا الاجماع

(٧٠)

مفاتيح البحث: الشهاده (١)، الظن (٢)

صفحة ١٠٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٧١

هو ظن الصدور بواسطته ولو بضميمة ما ذكر في أحوال أولئك المدعى في حقهم ذلك وهذا وجه وجيه حقيقه وقد يقال في وجه القبول:

ان هذه الدعوى من الخبر والمدعى في أعلى مراتب الوثاقه وحينئذ فليحكم بقبوله وإن كان في موضوع فان المدعى عليه الاجماع هو قبول اخباراتهم وعدم ردها، ولا-اشكال ظاهرا في حجيه الخبر مطلقا لعموم أدلته كما حررناه في محله ولا معنى للقبول الا الاخذ باخباراتهم والعمل بها مطلقا أعنى من غير فرق بين مراسيلها ومرافيعها ومقاطيعها ومسانيدها وقد يناقش فيه بان منشأ هذه الدعوى هو الحدس وأدلة الخبر لا تشملها لاختصاصها بالحدس وقد يجاب بمنع كونها من الحدس بل هي من الحدس إذ استعمال ذلك من الخارج لهذا المدعى في ذلك العصر أمر ممكن ميسور أو يقال بمساواة ذاك الظن للظن الحاصل من الصحيح الذي لا اشكال في اعتباره بل وأزيد بمراتب بواسطه الاجماع المذكور هذا بالنسبه إلى اعتبار اخباراتهم بنفسها بحيث تقبل حتى مع الجهل بالواسطة أو ضعفها إلى غير ذلك مما يقدح بالنسبه إلى غيرهم كالرفع والقطع واما بالنسبه إلى باب الترجيح في مقام التعارض فلا اشكال في ظهور الترجيح لاخبارهم لحصول ما هو المدار والمناط في الترجيح الذي هو قوة الظن الذي قضت به الأخبار المستفيضه المعتمره كما حررناه في محله وحينئذ (فما وقع) من بعض متأخري المتأخرين من عدم الاعتناء بهذا الاجماع ومساواه هؤلاء الذين قيل في حقهم ذلك لغيرهم مع عدم جمع الواسطه بينهم وبين الامام لشرائط القبول كصاحب المدارك ومن تبعه (كما ترى) في محل المنع (ودعوى) وهن الاجماع المزبور لعدم الموافق لمدعيه ممن تقدم عليه وتأخر إلى زمن العلامة وما قاربه وما يوجد في كلام النجاشي من ذكر هذا الاجماع فهو بعنوان النقل

(٧١)

مفاتيح البحث: الظن (٣)، العصر (بعد الظهر) (١)

صفحة ١٠٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٧٢

عن الكشي كما صدر عن الشيخ أبي علي في رجاله (كما ترى) إذ يكفي عدم الرد له مع أنه يظهر مسلميته والتلقى له بالقبول وفي ذلك كفاية (وكون) موافقة النجاشي بعنوان النقل (في محل المنع) بل هو اختيار له كما يقضى به ظاهره كموافقة المتأخرين كالشيخ البهائي حيث صرح بان من الأمور الموجبة بعد الحديث صحيحاً " وجوده في أصل معروف إلى أحد الجماعة الذين اجتمعوا على تصحيح ما يصح عنهم (١) " ومثله غيره من المتأخرين ممن تقدم عليه وتأخر كالعلامة وابن طاووس وابن داود والشهيدان والشيخ سليمان (٢) في (الفوائد النجفية) والمحقق الداماد والوحيد البهائي وغيرهم على ما حكى عن كثير منهم وإن كان ظهور الاعتراف بالنسبة إلى جملة منهم في خصوص بعض التراجم لا على الجميع كما هو مدعى الكشي وغيره كالمحقق الداماد فان ظاهره دعوى الاجماع على الجميع أيضاً لنسبته ذلك إلى الأصحاب حيث قال في محكي الرواشح السماوية بعد عد جماعة " وبالجملة هؤلاء على اعتبار الأقوال المختلفة في تعيينهم أحد وعشرون أو اثنان وعشرون رجلاً مراسيلهم ومرافيعهم ومقاطيعهم ومسائدهم إلى من يسمونه من غير المعروفين معدودة عند

(١) راجع: مشرق الشمسين (ص ٣) طبع إيران.

(٢) الشيخ سليمان هو أبو الحسن شمس الدين بن عبد الله بن علي ابن الحسن بن أحمد بن يوسف بن عمار البحراني الستري الماحوزي المولود سنة ١٠٧٥ هجرى والمتوفى سنة ١١٢١ هجرى وهو صاحب (بلغت المحذنين) في الرجال، و (المعراج) وغيرهما من المؤلفات الكثيرة.

(٧٢)

مفاتيح البحث: الإختيار، الخيار (١)، دولة إيران (١)، عبد الله بن علي (١)، أحمد بن يوسف (١)

صفحة ١٠٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٧٣

الأصحاب من الصحاح إلى اخر ما قال (١) وهو كما ترى ظاهر بل صريح في تحقق هذا الاجماع عنده وتحصيله له لا مجرد حكاية عن الكشي ولا- عن غيره بل هو مخالف لما سمعت عن الكشي لقصره الحكم بالصحة على بعض أولئك لا على الجميع كما هو صريح كلامه والحاصل فظاهره هؤلاء الجماعة الاستقلال في هذه الدعوى لا مجرد الحكاية والنقل عن مدعيها الذي هو الكشي حتى النجاشي كما هو ظاهره في بعض التراجم كترجمة محمد بن أبي عمير فإنه بعد - ذكر نسبه والثناء عليه وما أصاب كتبه عند حبسه أربع سنين من هلاكها قال " فحدث من حفظه ومما كان سلف له في أيدي الناس فهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله وقد صنف كتبا (٢) إلى اخر ما قال فإنه كما ترى ظاهر بل صريح في اعترافه به واستقلاله لا محض الحكاية والنقل نعم هو خاص في بعض التراجم لا على الجميع كما هو مدعى الكشي والمحقق الداماد وغيرهما ومن هذا كله يظهر ضعف المناقشة في قبول مراسيل ابن أبي عمير كتضعيف ابن بكير كما عن المحقق في (المعتبر) ان أراد عدم قبول خبره لوضوح كفاية الوثيقة بالمعنى الأعم وهي حاصلة عنده بل خبره يزيد على كثير من الصحاح بمراتب لما عرف من حاله مما هو مذکور في ترجمته من الاجماع وغيره ولعل المراد من تضعيفه فساد عقيدته فتظهر فائدته في باب التراجم وهو حق لكن في الجملة لا مطلقاً إذ المدار في باب الترجيح على قوة الظن وهو يختلف (١) راجع: (ص ٤٧) في الراشحة الثالثة من الرواشح السماوية.

طبع إيران.

(٢) راجع: رجال النجاشي (ص ٢٥٠) طبع إيران مصطفى.

(٧٣)

مفاتيح البحث: محمد بن أبي عمير (١)، ابن أبي عمير (١)، الظن (١)، الثناء (١)، الجماعة (١)، كتاب رجال النجاشي (١)، دولة إيران

(٢)

صفحة ١٠٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٧٤

في الموارد فقد يكون في الخبر الذي هو فيه وقد يكون في معارضه والحاصل فلا ينبغي التأمل في هذا الاجماع المدعى لجملة من الأعيان والأساطين العظام مع ظهور التسالم عليه والقبول له من المتقدمين والمتأخرين كما سمعت فلا يلتفت إلى من تأمل فيه من شواذ الناس فان ذلك ناشئ عن الانحراف وسوء الطريقة أو غفلة أوقعته في ذلك ولعل منه ما عن سيد الرياض (١) من التأمل فيه أو المنع له حيث قال في المحكي عنه: "ان تم النقل بأنه لم يعثر في الكتب الفقهية من أول كتاب الطهارة إلى اخر كتاب الديات على عمل فقيه من فقهاءنا بخبر ضعيف محتجا بان في سنده أحد الجماعة وهو إليه صحيح إذ هو مخالف للعيان والوجدان المستغنى عن إقامة الشاهد والبرهان مع أنه هو بنفسه مخالف لطريقته في رياضه إذ كثيرا ما يقول في مقام اعتبار الخبر أو ترجيحه بان في سنده من أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه فلا يضر جهالة من بعده فان صدق النقل فلعلها غفلة والمعصوم من عصمه الله أو كان ذلك منه قبل تبخره.

هذا في أصحاب الاجماع واما من شهد لهم الثقات بالوثاقة وعملت الطائفة باخبارهم لوثاقتهم عدا أصحاب الاجماع فهم الأصناف الثلاثة الذين ذكرهم الشيخ رحمه الله في العدة والفرق بين هؤلاء وأصحاب

(١) سيد الرياض: هو السيد المير علي بن المير محمد علي بن المير أبي المعالي الصغير بن المير أبي المعالي الكبير الطباطبائي الحائري صاحب كتاب (رياض المسائل) المطبوع المولود سنة ١١٦١ هج، والمتوفى سنة ١٢٣١ هج، وهو الجد الاعلى للسادة آل صاحب الرياض الطباطبائيين في كربلاء ووالد السيد محمد المجاهد المتوفى سنة ١٢٤٢ هج.

(٧٤)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، التصديق (١)، الشهادة (١)، الدينة (١)، الجماعة (١)، كتاب رياض المسائل للسيد علي

الطباطبائي (١)، مدينة كربلاء المقدسة (١)، الوفاة (١)

صفحة ١٠٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٧٥

الاجماع مع اجماع الطائفة على العمل باخبار هؤلاء أيضا واضح في مقام التعارض والترجيح وغيره والذين وثقهم الأصحاب أكثر من أن يصحوا في باب وقد قال الشيخ المفيد في الارشاد عند ذكر الصادق عليه السلام: ونقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان وانتشر ذكره في البلدان ولم ينقل العلماء عن أحد من أهل بيته ما نقل عنه فان أصحاب الحديث نقلوا أسماء الرواة عنه من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات فكانوا أربعة آلاف رجل وذكر ابن شهر آشوب في المناقب: ان الذين رووا عن الصادق عليه السلام من الثقات كانوا أربعة آلاف رجل وفي الوسائل: وقال الطبرسي في إعلام الوري روى عن الصادق عليه السلام من مشهورى أهل العلم أربعة آلاف انسان وصنف من جواباته في المسائل أربعمائه كتاب معروفة تسمى الأصول رواها أصحابه وأصحاب ابنه

موسى عليه السلام انتهى واما الأصول المعتمدة والكتب المعول عليها وما حكموا بصحته فكثيرة جدا كأصل إسحاق بن عمار الساباطي واصل حفص بن غياث القاضي وكتاب عبيد الله بن علي الحلبي وكتاب طلحة بن زيد وإن كان عامي المذهب وكتاب عمار بن موسى الساباطي وكتب ابن سعيد الثلاثين ونوادر علي بن النعمان وكتب الحسين بن عبيد الله السعدي وان رمى بالغلو - وكتاب أحمد بن عبد الله بن مهران المعروف بابن خانبه وكتاب صدقة ابن بندار القمي وغير ذلك وما عرض منها على المعصوم ككتاب عبيد الله بن علي الحلبي الذي عرضه على الصادق عليه السلام وصححه واستحسنه وقال عند قراءته: أترى لهؤلاء مثل هذا وكتاب أبي عمرة الطيب عبد الله بن سعيد الذي عرضه على الرضا - عليه السلام - وكتاب يونس بن عبد الرحمن الذي عرضه على العسكري عليه السلام واما الذين

(٧٥)

مفاتيح البحث: الإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام (١)، الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٣)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، كتاب الإرشاد للشيخ المفيد (١)، كتاب إعلام الوري بأعلام الهدى (١)، كتاب الثقات لابن حبان (٢)، الحسين بن عبيد الله السعدي (١)، أحمد بن عبد الله بن مهران (١)، إسحاق بن عمار الساباطي (١)، عبيد الله بن علي الحلبي (٢)، عمار بن موسى الساباطي (١)، عبد الله بن سعيد (١)، علي بن النعمان (١)، حفص بن غياث (١)، طلحة بن زيد (١)

صفحة ١٠٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٧٦

وثقهم الأئمة عليهم السلام وأمروا بالرجوع إليهم والعمل باخبارهم وجعلوا منهم الوكلاء والامناء فكثيرون أيضا يعرفون بالتبعية في كتب هذا الفن كأبان بن تغلب ومحمد بن مسلم وزرارة وبريد وأبي بصير ليث المرادي وأبي بصير الأسدي والحريث بن المغيرة وصفوان بن يحيى ويونس بن عبد الرحمن وعبد الله بن جندب وحميران بن أعين ونصر بن قابوس وعبد الرحمن بن الحجاج وزكريا بن ادم وسعد بن سعد وعبد العزيز بن المهدي وعلي بن مهزيار وأيوب بن نوح وعلي بن جعفر الهمداني وأبي علي بن راشد وأبان بن عثمان وأحمد ابن إسحاق الأشعري وأبي الحسن ومحمد بن جعفر الأسدي المسمى بمحمد بن أبي عبد الله وإبراهيم بن محمد الهمداني وأحمد بن حمزة بن اليسع وحاجز بن يزيد ومحمد بن علي بن بلال والعاصمي ومحمد ابن إبراهيم بن مهزيار وأبيه ومحمد بن صالح الهمداني وأبيه والقاسم بن العلاء ومحمد بن شاذان النيسابوري والحريث المرزباني إلى غير ذلك وعن الشيخ في كتاب الغيبة وانه ذكر منهم كثيرا وعن ابن طاووس في كتاب المحجة عن كتاب الرسائل لمحمد بن يعقوب الكليني رحمه الله عن علي بن إبراهيم بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام انه دعا كاتبه عبيد الله بن أبي رافع فقال ادخل علي عشرة من ثقاتي فقال: سمهم لي يا أمير المؤمنين فقال: ادخل اصبح بن نباته وأبا الطفيل عامر بن واثله الكنانى وزر بن حبيش وجويرية بن مسهر العبدى وخندف بن زهير وحارث بن مضرب الهمداني والحارث الأعور وعلقمة بن قيس وكميل بن زياد وعمير بن زرارة (١) (الحديث)

(١) راجع: كشف المحجة للسيد علي بن طاووس (ص ١٧٤) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٠ هج.

(٧٦)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفري (١)، أبو بصير (٢)، إبراهيم بن محمد الهمداني (١)، محمد بن شاذان النيسابوري (١)، عبيد الله بن أبي رافع (١)، عبد العزيز بن المهدي (١)، إبراهيم بن مهزيار (١)، محمد بن أبي عبد الله (١)، محمد بن جعفر الأسدي (١)، محمد بن علي بن بلال (١)، القاسم بن العلاء (١)، علي بن إبراهيم (١)، جويرية بن مسهر (١)، الحارث الأعور (١)، علي بن مهزيار (١)، عامر بن واثله (١)، عبد الله بن جندب (١)، أبان بن

عثمان (١)، أبان بن تغلب (١)، أيوب بن نوح (١)، زكريا بن آدم (١)، عمير بن زرارة (١)، حاجز بن يزيد (١)، كميل بن زياد (١)، أحمد بن حمزة (١)، خندف بن زهير (١)، علقمة بن قيس (١)، علي بن راشد (١)، محمد بن يعقوب (١)، نصر بن قابوس (١)، محمد بن صالح (١)، علي بن جعفر (١)، زر بن حبيش (١)، محمد بن مسلم (١)، مدينة النجف الأشرف (١)

صفحة ١٠٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٧٧

وعن (العيون) عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون "محض الاسلام شهادة ان لا إله إلا الله إلى أن قال والبراءة من الذين ظلموا آل محمد حقهم وذكر جملة منهم ثم قال والولاية لأمر المؤمنين عليه السلام والمقتولين من الصحابة الذين مضوا على منهج نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم ولم يغيروا ولم يبدلوا مثل سلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري والمقداد بن الأسود وعمار بن ياسر وحذيفة اليماني وأبي الهيثم بن التيهان وسهل بن حنيف وعثمان بن حنيف وأخويه وعبادة بن الصامت وأبي أيوب الأنصاري وخزيمة بن ثابت ذي الشهادات وأبي سعيد الخدري وأمثالهم رضى الله عنهم وعن أشياعهم والمهتدين بهداهم والسالكين منهاجهم (١) وعن الكشي انه روى عن الثقات عن أبي محمد الرازي قال: كنت انا وأحمد بن أبي عبد الله البرقي بالعسكر فورد علينا رسول من الرجل فقال لنا: الغائب العليل ثقة وأيوب بن نوح وإبراهيم بن محمد الهمداني وأحمد بن حمزة وأحمد ابن إسحاق ثقات جميعا (٢) وعن الكشي انه روى أيضا من توقيع طويل يقول فيه "يا إسحاق اقرا كتابنا على البلالي فإنه الثقة المأمون العارف بما يجب عليه واقراه على المحمودى عافاه الله تعالى فما احمدنا له لطاعته فإذا وردت بغداد فاقراه على الدهقان وكيلنا وثقتنا والذي (١) راجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق (ج ٢ - ص ١٢١ - وص ١٢٦) باب ال (٣٥) طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ. (٢) راجع: رجال الكشي (ص ٤٦٧).

(٧٧)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (١)، الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)، أبو ذر الغفاري (١)، أبو أيوب الأنصاري (١)، أبو سعيد الخدري (١)، كتاب الثقات لابن حبان (١)، أحمد بن أبي عبد الله البرقي (١)، إبراهيم بن محمد الهمداني (١)، سلمان المحمدي (الفارسي) رضوان الله عليه (١)، المقداد بن الأسود (١)، عبادة بن الصامت (١)، خزيمة بن ثابت (١)، الفضل بن شاذان (١)، عمار بن ياسر (١)، أيوب بن نوح (١)، مدينة بغداد (١)، عثمان بن حنيف (١)، أحمد بن حمزة (١)، سهل بن حنيف (١)، الشهادة (١)، كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام (١)، كتاب رجال الكشي (١)، دولة إيران (١)، الشيخ الصدوق (١)

صفحة ١٠٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٧٨

يقبض من موالينا (١) وروى الكليني بسنده إلى أبي عبد الله عليه السلام أنه قال "كان سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وأبو خالد الكابلي من ثقات علي بن الحسين عليه السلام (٢) وعن كتاب الاكمال "عن الخزاعي عن الأسدي عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي انه ذكر عدد من انتهى إليه ووقف على معجزات صاحب الامر وراه من الوكلاء ببغداد العمري وابنه وحائز والبلالي والطار ومن الكوفة العاصمي ومن الأهواز محمد بن إبراهيم بن مهزيار ومن أهل قم محمد بن إسحاق ومن أهل همدان محمد بن صالح ومن أهل الري الشامي والأسدي يعني نفسه ومن أهل اذربيجان القاسم بن العلا ومن أهل نيسابور محمد بن شاذان النعيمي (٣) وأجل من نصوا على وثاقته شاننا وارفعهم قدرا الأبواب الأربعة العظام قدس الله أرواحهم ورضى عنهم أبو عمرو عثمان بن سعيد

العمري وابنه أبو جعفر محمد ابن عثمان والحسين بن روح النوبختي وعلي بن محمد السمري وقد

(١) راجع: رجال الكشي (ص ٤٨٥) في ترجمة إسحاق بن إسماعيل النيسابوري.

(٢) راجع: أصول الكافي (ج ١ - ص ٤٧٢) باب مولد أبي عبد الله جعفر بن محمد - عليه السلام - الحديث الأول، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.

(٣) راجع: اكمال الدين واتمام النعمة للصدوق (ص ٢٤٦) طبع إيران سنة ١٣٠١ هـ.

(٧٨)

مفاتيح البحث: الإمام علي بن الحسين السجاد زين العابدين عليهما السلام (١)، عثمان بن سعيد العمري السمان (١)، الحسين بن روح النوبختي (١)، مدينة الكوفة (١)، سعيد بن المسيب (١)، محمد بن إبراهيم بن مهزيار (١)، القاسم بن محمد بن أبي بكر (١)، أبو خالد الكابلي (١)، آذربيجان (١)، عبد الله الكوفي (١)، علي بن محمد السمري (١)، محمد بن إسحاق (١)، محمد بن صالح (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، كتاب رجال الكشي (١)، دولة إيران (٢)، كتاب أصول الكافي للشيخ الكليني (١)، مدينة طهران (١)، الشيخ الصدوق (١)

صفحة ١١٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٧٩

جاء في الاخبار ما يدل على وثاقة المفضل بن عمر والمعلی بن خنيس ومحمد بن سنان وعن أبي جعفر عليه السلام في جابر بن عبد الله الأنصاري انه لم يكن يكذب وعن أبي عبد الله عليه السلام في عمر ابن حنظلة إذا لا يكذب علينا (١) وقد تقدم عن العسكري عليه السلام في بني فضال: "خذوا بما رووا وذرُوا ما رأوا."

واما من عرف بين الأصحاب انه لا يروى الا عن ثقة فقد اشتهر بذلك جماعة منهم محمد بن أبي عمير وصفوان وأحمد بن محمد بن أبي نصر البنظي وممن صرح بذلك السيد محسن في رجاله ناقلا له عن الشيخ وغيره ثم بعد ما ذكر عن الشيخ وغيره في حق ابن أبي عمير وصفوان من أنهما لا يرويان الا عن ثقة قال: وكذلك أحمد بن أبي نصر البنظي كما ذكر غير واحد بل حكى الاجماع فيهم ولذلك اشتهر بين الأصحاب قبول مراسيلهم كما في الذكرى وغيرها بل عن ظاهر الشهيد دعوى الاجماع على ذلك غير انا وجدناهم كثيرا ما يروون عن الموثقين كأبان بن عثمان وعثمان بن عيسى ومنه رواية ابن أبي عمير والبنظي عن عبد الكريم بن عمرو الثقة وهو واقفي فلعلهم أرادوا بالثقة في قولهم: لا يروون الا عن ثقة كما عن الشيخ في العدة وغيره المعنى الأعم فإنهم كثيرا ما يطلقونه على ذلك ولكن وجدنا هؤلاء الثلاثة يروون عن علي بن أبي حمزة البطائني والاجماع على خبثه وانه من عمد الواقفية وقد قال فيه علي بن الحسن بن فضال: انه متهم

(١) روى الكليني في الكافي في باب وقت الصلاة باسناده عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام ان عمر بن حنظلة أتانا عنك بوقت فقال أبو عبد الله عليه السلام إذا لا يكذب علينا."

(٧٩)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام (١)، الإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام (١)، علي بن أبي حمزة البطائني (١)، علي بن الحسن بن فضال (١)، جابر بن عبد الله (١)، عبد الكريم بن عمرو (١)، محمد بن أبي عمير (١)، أحمد بن أبي نصر (١)، ابن أبي عمير (١)، أبان بن عثمان (١)، المعلی بن خنيس (١)، عثمان بن عيسى (١)، المفضل بن عمر (١)، أحمد بن محمد (١)، محمد بن سنان (١)، مواقيت الصلاة (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، أبو عبد الله (١)، عمر بن حنظلة (١)

صفحة ١١١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٨٠

كذاب ولذلك اشتهر عد حديثه في الضعاف (وقد يجاب) بان اخباره معدودة في الموثقات لقول الشيخ في العدة بان الطائفة عملت باخباره ويؤيده قول الشيخ رحمه الله أيضا بان له أصلا وهو يفيد مدحا بل مدحا عظيما كما عن التقى المجلسي بل عن المحقق في المعبر قبول روايته لذلك لكن الظاهر أن هذا كله لا- يقاوم ما هو المشهور من ضعفه وقول علي بن الحسن بن فضال في حقه: انه متهم كذاب الذي يرجع إليه في التعديل والجرح لقوة الظن بقوله اللهم الا- ان يقال بان اخباره التي عملت الطائفة بها انما كانت في حال استقامته وهي التي تضمنها الأصل أو منها الأصل الذي قاله الشيخ وله طريق إليه وقول علي: انه متهم كذاب انما كان في حال انحرافه وزمان وقفه الذي هو بعد موت المولى موسى بن جعفر صلوات الله عليه وعلى ابائه وأبنائه كما هو المعنى المعروف للوقف فيكون حاله كغيره من الموثقين بالمعنى الأعم الذين يروون هؤلاء الجماعة عنهم، وهو وجه حسن حقيقة، وقد صرح به غير واحد من الاعلام كالمحقق في المعبر والسيد محسن في رجاله لكن الكلام في ثبوته وتحققه وانه في زمن استقامته كان عمل الطائفة باخباره كما يدعى الشيخ وانما كان متهما كذابا في زمن انحرافه وبعد وقفه وهو غير معلوم ولا دليل عليه مع أنه مخالف لقول علي بن فضال من أنه متهم كذاب لظهوره في ثبوت هذا الوصف له مطلقا وعدم تنزيهه عنه في زمن أصلا وهذا مما لا يمكن اجتماعه مع قول الشيخ أصلا ورأسا فلعل الأقرب تقديم قول علي في ذلك فإنه الخبير بل الا خبر بحاله والمسموع قوله فيه وفي غيره كما نص عليه علماء الفن كالنجاشي وغيره هذا مع شهرة ضعفه والتصريحات الواردة بقدهه والأخبار المستفيضة في ذمه ولعنه وبقي كونه ذا أصل وهو وان أفاد حسنا ما لو خلى ونفسه

(٨٠)

مفاتيح البحث: الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، العلامة المجلسي (١)، علي بن الحسن بن فضال (١)، علي بن فضال (١)، الظن (١)، الجماعة (١)

صفحة ١١٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٨١

ولو حظ وحده لكنه لا ينفع بعد ملاحظة حاله تفصيلا وظهور ضعفه حقيقة هذا على ما اشتهر بين الأصحاب من أنهم لا يروون الا عن ثقة وصرح به (الوحيد) في فوائده الرجالية في امارات الوثافة لكن في صفوان وابن أبي عمير واما علي ما ذكره الشيخ البهائي في وجيزته التي تضمنت خلاصة على الدراية جعلها كالمقدمة لكتابه (جبل المتين) من أن المذكور في أحوال ابن أبي عمير انه لا يرسل الا عن ثقة لا انه لا يروى الا عن ثقة فلا اشكال (١).

(الفائدة الثامنة) في بيان الحاجة إلى علم الرجال اعلم أنه بعد ابطال القول بقطعية صدور اخبار الكتاب الأربعة فضلا عن غيرها كما ادعاه الشيخ الحر في آخر وسائله فإنه لم يقتصر على الكتب الأربعة بل أضاف كثيرا من الكتب تعرض لذكرها هناك وادعى قطعيتها وأقام على ذلك أدلة كثيرة حسب أنها تدل على ذلك واتعب نفسه في ذلك تعبا شديدا ونحن لما لاحظناها وتأملنا على كثرتها - لم نجد فيها ما يدل على مدعاه بل غاية ما تدل على الظن بها والوثوق في الجملة ولما قامت الأدلة الأربعة على حرمة العمل بالظن فلا بد من الرجوع إلى ما هو الحجة ولما كانت الاخبار في كمال الغش إذ فيها المكذوب والصحيح والحسن والموثق والضعيف والوارد للتقية إلى غير ذلك كان اللازم على المجتهد تعيين ما هو الحجة عنده وذلك لا يحصل الا بالرجوع إلى هذا الفن إذ فيه معرفة الامامي وغيرها والعاقل وغيره والموثق وغيره والحسن

(١) راجع: وجيزة الشيخ البهائي (ص ١٨١) الملحقة بآخر خلاصة الرجال للعلامة الحلبي طبع إيران سنة ١٣١١ هـ.

(٨١)

مفاتيح البحث: معرفة الإمام (١)، الشيخ البهائي (٢)، ابن أبي عمير (٢)، الظن (١)، الإقامة (١)، الحاجة، الإحتياج (١)، التقيية (١)، دولة إيران (١)، العلامة الحلبي (١)

صفحة ١١٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٨٢

وغيره والضعيف والرجوع في ذلك إلى الغير غير جائز لاحتمال رجوع الغير إلى الغير أيضا مع عدم معلومية حاله عندنا فنكون قد عولنا على توثيق من لم نعرف حاله وذلك غير جائز هذا مع ما ترى من الاختلاف فيما بينهم كثير من الرجال أو في الأكثر بل في كثير من الأعاظم فترى هذا يوثق محمد بن سنان بل يجعله في أعلى درجات الوثاقة وآخر يضعفه بل يجعله غالبا وكالمفضل بن عمر إلى غير ذلك فان التعويل عليهما والاخذ بهما غير ممكن والتعويل على أحدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح فانحصر الامر بالترجيح وهو المطلوب إذ لا- يكون الا- بالرجوع إلى هذا الفن فإنه متكفل ببيان أحوال الرواة جميعا التي بملاحظتها يحصل الترجيح هذا مع العلم بحصول الاختلاف واما مع عدم العلم فلا يجوز أيضا التعويل على تعديل الغير بمجرد العثور عليه للعلم بوجود الجرح غالبا فهو كالعام قبل الفحص عن مخصصه فكما لا يجوز العمل بالعام قبل البحث والفحص عن مخصصه للعلم الاجمالي بتخصيص العمومات غالبا حتى قيل ما من عام إلا وقد خص فلا بد من البحث إلى الحد المعبر وحينئذ فيخرج ذلك العام المبحوث عن حاله - بعد البحث - عن أطراف ذلك العلم الاجمالي فهناك يجوز العمل بذلك العام فكذا في المقام لا يجوز العمل بالتعديل بمجرد العثور عليه للعلم الاجمالي بوجود الجرح غالبا فلعل محل الابتلاء منه فلا بد من البحث إلى الحد المعبر فهناك يجوز العمل بذلك التعديل لخروج مورده بعد البحث عن أطراف ذلك العلم الاجمالي مضافا إلى أصالة حرمة العمل بالظن وحينئذ فليقتصر على المتيقن خروجه فليس هو إلا- ما كان بعد البحث ولا- اطلاق لأدلة حجية الخبر بحيث يشمل صورة الشك أعني المشكوك في عدالته وبعبارة أخرى المشكوك في حصول شرط القبول له الذي هو

(٨٢)

مفاتيح البحث: محمد بن سنان (١)، الجواز (٥)

صفحة ١١٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٨٣

العدالة أو الوثاقة ولو بالمعنى الأعم كما عليه الشيخ - رحمه الله - كما هو الاظهر كما حررناه في محله وحينئذ فلا بد من احرازه اما بالعلم أو ما قام مقامه وليس هو الا ما كان بعد البحث ولا يجوز اجراء الأصل أعني أصالة عدم المعارض أعني الجرح المعارض للتعديل المفروض ثبوته للعلم الاجمالي بوجود الجرح غالبا المانع من اجرائه كما في العام قبل البحث عن معارضه أو هو في الحقيقة من باب الشبهة المحصورة فكما لا- يجوز اجراء الأصل فيها أعني في كل مورد من أطراف العلم الاجمالي لأدائه إلى ابطال العلم الاجمالي فكذا في المقام وهذا ما تقتضيه القواعد وحينئذ فما وقع من السيد محسن في رجاله بعد نقل كلام صاحب المعالم المانع من التمسك في نفيه بالأصل بعد العلم بوقوع الاختلاف في شأن كثير من الرواة بل لا بد للمجتهد من البحث عن كل ما يحتمل أن يكون له معارض حتى يغلب على الظن انتفاؤه قال أعلى الله مقامه "قلت: هذا وإن كان لا يعرف لغيره الا انه ليس بالبعيد الا ان الوجه ان يخص ذلك بما إذا كان مظنة اختلاف وربما لم يكن فان الاختلاف في الرواة لم يبلغ في الكثرة إلى حيث يكون عدمه مرجوحا

ليكون التعويل على التعديل من دون بحث تعويلا على المرجوح كما قلنا في العام " هكذا قال أعلى الله مقامه وهو كما ترى في غاية الغش كما نبهنا عليه في الفائدة السادسة وتعرضنا لما فيه وما يمكن أن يكون منشأ للوهم تفصيلا هناك فلاحظ والحاصل فلا فرق بين العام وما نحن فيه قبل البحث وبعده ودعوى الفرق اشتباه وغفلة مضافا إلى الاخبار العلاجية الآمرة بالأخذ بالأعدل والأوثق الموقوف امتثالها والعمل بها على البحث عن أحوال الرجال والفحص عنها ليعرف ذو المزية والرجحان فيؤخذ به ويقدم على غيره لإفادة تلك الأخبار كون المدار في الترجيح عند التعارض على قوة الظن

(٨٣)

مفاتيح البحث: الظن (٢)، الجواز (٢)

صفحة ١١٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٨٤

ولا اشكال في كون ملاحظة أحوال الرواة والاطلاع عليها له كمال المدخلية في قوة الظن فاخبار من اتفقوا على وثاقته كزرارة مقدمة على غيرهم واخبار من اجتمعوا على تصحيح ما يصح عنهم أقوى من غيرهم وان كانوا ممن اتفقوا على وثاقته واخبار من وثقه الأئمة عليهم السلام كيونس والعمري أقوى من غيرهم وهكذا وحينئذ (فأقول) بان علم الرجال علم منكر يجب التحرز عنه لان فيه تفتضح الناس وقد نهينا عن التجسس عن معائبهم وأمرنا بالغض والتستر عن قبائحهم (كما ترى) مما لا ينبغي سطره فإنه منقوض بمقام المرافعات المبنى على ذلك فإنه مسلم عند الجميع مع أنه لا يتم الا بذلك فإذا جاز هناك جاز هنا، لعدم الفرق من حيث التوقف لوضوح توقف معرفة الاحكام على هذا التجسس وهذا التفتيش لعدم حصول شرط القبول للرواية الذي هو العدالة بالمعنى الأعم أو الأخص بدونه (ودعوى) حرمة فيسقط ما توقف عليه لانحصاره بالمحرم (في محل المنع) لمنع حرمة على الاطلاق بحيث يشمل المقام وما دل على حرمة كآية منصرف إلى غير المقام، ولو سلم عمومها فالأهمية في المقام وشبهه كالمرافعات مسوغه له، بل موجبه كغير المقام من نظائره كما لو توقف حفظ بيضة الاسلام على التترس ببعض المؤمنين أو توقف انقاذ الأجنبية على الاطلاع على عورتها أو توقف حفظ نفس محترمة على قطع الصلاة الواجبة أو غيرها من الواجبات إلى غير ذلك مما لا يحصى فهذه الشبهة باطله ساقطة ومثلها غيرها من الشبه التي ذكرها أو يمكن استنادهم إليها (فمنها) ان الرجوع إلى علم الرجال وكتبه ليس الا تعويلا على النقوش وما هي فيها من القرايطيس وغاية ما ثبت انما هو حجية ظواهر الألفاظ ومن الواضح البين ان النقوش ليست من الألفاظ في شيء فلتكن على الأصل والقاعدة من حرمة العمل بالظنون فكيف يجوز الركون إليها والاعتماد

(٨٤)

مفاتيح البحث: الظن (١)، الجواز (١)

صفحة ١١٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٨٥

عليها وليست هي من امارات القطع بالمراد (والجواب) ان الدليل القائم على حجية ظواهر الألفاظ والاعتماد عليها من اجماع ونحوه بعينه قائم على حجية هذه النقوش والكتابات وان لم تكن من الألفاظ فان سيرة العلماء بل وجميع الناس وديدنهم قديما وحديثا على العمل بها والركون إليها والاحتجاج من بعض على بعض بها من غير ظهور نكير منهم على ذلك ولا تفوه منهم واحدا بذلك بل لو تفوه بذلك متفوه لاعابوا عليه وجعلوا حقه من الجواب الاعراض عنه وهكذا حال السابقين فترى الأئمة مع أصحابهم يتكاتبون هذا يرسل السؤال والامام يرسل الجواب مع علمه بأنه انما طلب بالسؤال الجواب ليعمل به ويهتدى به بعد حيرته وعلى هذا ديدنهم

وطريقتهم فلو كان في العمل بهذه النقوش باس لظهر منهم النكير ولأخير به الخبير فإنهم بمرئى منهم ومسمع مع قدرتهم على ردعهم وزجرهم مع أنه لم يظهر منهم نكير على ذلك يوما بل ظهر منهم الاقرار على ذلك بل الامر بذلك كما يشهد له أمر العسكرى في كتب بنى فضال حيث قيل له: ما نضع بكتبهم وبيوتنا منها ملاي؟ قال عليه السلام - خذوا ما رووا وذرروا ما رأوا وامر الشيخ أبى القسم الحسين بن روح بعد ما سئل عن كتب الشلغمانى بانى أقول فيها ما قال العسكرى في كتب بنى فضال وامر الصادق عليه السلام المفضل بن عمر بالكتابة وتوريته بنيه بعد الموت معللا بأنه يأتي على الناس زمان هرج لا يأنسون الا بكتبهم إلى غير ذلك. (والحاصل) لا- فرق بين الكتابة والألفاظ اجماعا بل ضرورة ولكن مع الامن من التزوير والوثوق بها كما عليه طريقة الناس كما أوضحناه في الفائدة الخامسة.

(٨٥)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، الحسين بن روح النوبختى (١)، المفضل بن عمر (١)، الموت (١)، الشهادة (١)

صفحة ١١٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٨٦

(ومنها) ان الرجوع غير مفيد لعدم معلومية كون تعديل المعدل للراوى حال روايته بل غاية ما يثبت انما هو قضية مهمة وذلك غير مجد فلا يجوز الاعتماد على توثيقه وتعديله وكيف يجوز الاعتماد عليه والركون إليه ولم يحصل به الشرط الذى هو العدالة لاحتمال كون تعديل المعدل انما كان قبل الرواية أو بعدها (والجواب) ان الظاهر - بل المقطوع به ان هؤلاء المعدلين كالنجاشى والشيخ والعلامة والمجلسى وأمثالهم ناظرون في تعديلهم إلى الرواة المذكورين فى الأسانيد حال روايتهم وليس غرضهم اثبات وصف العدالة للراوى فى الجملة حتى يقال: إنه غير مفيد فلا معنى للاعتماد عليه ولذا نراهم يعولون على من وثقوه ويقبلون خبره ويطرحون من ضعفوه ويقدمون عليه غيره وما ذاك الا لانطباق ذاك التعديل على حال الرواية ويشهد لذلك ان الواقية حال وقفهم يسمونهم الكلاب الممطورة تشبيها لهم بالكلاب المبتلة من المطر كل ذلك من التحاشى عنهم والتجنب لهم هذا مع أن كثيرا من الرواة بل الأ-كثر ان لم يكن الكل أحوالهم مضبوطة ومذاهبهم معروفة معروفون بين أهل عصرهم وزمانهم الذين يرجع إليهم فى تعديلهم والموثوق بقولهم فيهم كعلى بن فضال و الشيخ الجليل محمد بن مسعود العياشى فالمعدلون اما أن تكون تزكيتهم عن اطلاع وخبرة لمعاصرتهم إياهم أو يكونوا ممن اخذ عنهم.

(والحاصل) فالتركية انما هى ناظرة إلى الراوى حال روايته لا قبلها ولا بعدها فالشرط حاصل.

(ومنها) ان العدالة مختلف فيها وفى المراد منها وهكذا الكبائر والصغائر وحينئذ فالرجوع إلى المعدلين والجرحين غير نافع ولا مثمر لعدم العلم بما يريدون.

(٨٦)

مفاتيح البحث: العلامة المجلسى (١)، محمد بن مسعود العياشى (١)، على بن فضال (١)، الجواز (٢)

صفحة ١١٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٨٧

(والجواب) ان العلم بارى المعدل أو مراده أمر ممكن بل ميسور سيما لمن كان فى هذا الفن ماهرا حاذقا مطلعاً غاية الاطلاع وله فيه سعة باع - كما تقدم عن (المنتقى) التصريح به ولو لم يعلم المراد فقد يقال بل هو الوجه بان المعدل أو الجرح إذا كان عدلا وجب

قبول خبره وكان اللازم حمله على الواقع من غير فرق بين الوفاقيات والخلافيات كساير اخباراته وهذا القدر كاف بل لا غرض الا الواقع وعلى ذلك السيرة والطريقة ولذا لم نر أحدا من علمائنا قد تأمل من هذه الجهة في تعديل من التعديلات مع اكثرهم التأمل من جهات آخر بل نراهم يتلقون تعديل الاخر بالقبول حتى أنهم يوثقون بتوثيقه ويجرحون بجرحه وما ذاك الا لحملهم له على الواقع الذي هو المطلوب وهذا نظير أفعال المسلمين فان اللازم حملها على الصحة الواقعية من غير فرق بين عباداتهم ومعاملاتهم وعلى ذلك السيرة والطريقة من الناس مع أن الغرض من التعديلات المذكورة في أحوال الرواة انما هو بيان أحوال الراوى من جهة قبول الخبر وعدمه فهذه قرينه على عدم إرادته ما نسب إلى الشيخ في معنى العدالة من ظهور الاسلام مع عدم ظهور الفسق إذ هو غير نافع في القبول أصلا مع أن القول به لم يثبت لغير الشيخ وحينئذ فينحصر الامر في إرادة أحد القولين الأخيرين وحيث إن القول بحسن الظاهر ليس قولاً مغايراً للقول بالملكه على الظاهر بل هو تعبير عن الطريق إليها بواسطة الآثار الكاشفة عنها كان المراد من تلك التعديلات انما هو الملكة وهو المطلوب (هذا) مع النقض بالمرافعات وفي هذا كفاية وقد تقدم في الفائدة الأولى الجواب تفصيلا فلاحظ.

(ومنها) ان أكثر أسامي الرجال مشتركة بين العادل والممدوح

(٨٧)

صفحة ١١٩

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٨٨

وغيره وأكثر أسباب التمييز أو كلها لا تفيد الا أقل مراتب الظن وهو منهي عنه عقلا ونقلا كتابا وسنة واجماعا.

(والجواب) منع أكثرية الاشتراك وما يوجد منه وهو القليل أو الأقل فالتمييز له حاصل وإن كان بالظن (ودعوى) المنع منه في المقام (في محل المنع) لقيام الدليل عليه كما بيناه مع الايضاح تفصيلا في الفائدة الثانية؟؟.

(ومنها) ان تعديلات أهل الرجال غالبا ان لم تكن كلا من باب شهادة الفرع بل تفرع الفرع وهكذا لعدم ملاقاتهم إياهم ولا ملاقاة من لا قاهم ولا- خلاف في عدم اعتبار غير الأولى مطلقا ومورد اعتبار الأولى الأموال وحقوق المخلوق دون غيرها وفي كون المقام منها تأمل بل منع مضافا إلى أن المعبر حينئذ اثنان والمعروف الاكتفاء بالواحد.

(والجواب) المنع من كونها شهادة فرع أو فرع الفرع بل هي من شهادة الأصل وعدم ملاقاتهم لا يمنع من ذلك لامكان العلم بأحوال السلف بالامارات والقرائن وأحوالهم وصفاتهم المحكية عنهم سيما لأهل الفن الماهرين المطلعين غاية الاطلاع مع أن الوجه في التعديل ما عرفت من أنه ليس من باب الشهادة ولا من باب الخبر بل هو من باب الظنون الاجتهادية ومن هذا يظهر الجواب عما يقال: بان كثيرا من المعدلين كانوا فاسدى العقيدة كابن عقدة لكونه زيديا وابن فضال لكونه فطحيا وشهادة مثلهم غير مسموعة اجماعا لما عرفت من أنها ليست من الشهادة في شئ مع أنها على المشهور من كونها من الخبر مقبولة لكفاية العدالة بالمعنى الأعم في قبوله على الأظهر وهي فيهم حاصله ولا فرق في ذلك بين الجرح والتعديل فما عن البهائي من التفصيل بين جرح غير الامامى للامامى وتعديله بان جرح غير الامامى للامامى لا عبرة به

(٨٨)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (٢)، الشهادة (٥)، المنع (٣)، الظن (١)

صفحة ١٢٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٨٩

وإن كان الجرح ثقة اما تعديل غير الامامى إذا كان ثقة لمن هو امامى المذهب فحقيق بالاعتماد والاعتبار فان الفضل ما شهدت به

الأعداء ومن هذا القبيل توثيق ابن عقده لحكم بن حكيم هكذا فصل في (فوائده) وهو كما ترى في محل المنع إذ هي إن كانت من باب الشهادة فهي غير مقبولة مطلقا وإن كانت من باب الخبر فهي مقبولة مع الوثاقة مطلقا أيضا وكذا لو كانت من باب الظنون لدوران الامر مدار الظن حينئذ فلا وجه للتفصيل.

(ومنها) ان الرجوع إلى التعديلات المذكورة في كتب القوم غير نافع لاحتمال السقط في السند إذ التعديلات انما تنفع في معرفة أحوال الرواة المذكورين في السند اما في معرفة الساقط فلا وحينئذ فلا يعرف الخبر من أى الأقسام الأربعة التي جرى عليها الاصطلاح بين المتأخرين فيكون الخبر بحكم القسم الضعيف الذي هو غير حجة.

(والجواب) ان احتمال السقط منفي بالأصل إذ السقط عن عمد منفي بحكم العدالة إذ هو من الكذب والتدليس فلم يبق الا ما كان عن غفلة ونسيان وهو منفي بالأصل فان العقلاء حاكمون بذلك والا لكان ذلك قادحا في جميع الاخبار لجريان ذلك بعينه فيها، فيقتضى ان لا يقبل شئ منها الا بعد احراز عدم السقط فيها بالقطع وبناء العقلاء على خلافه مع انا لا نعول على أى نسخة تكون بل لا بد من كونها معتبرة مصححة حتى يحصل الظن والاطمئنان بها وهو كاف لتعذر العلم وهذا من الظنون التي قام الدليل على اعتبارها، إلى غير ذلك من الوجوه التي استندوا إليها أو يمكن دعوى استنادهم إليها وما سمعت هو العمدة منها وقد عرفت فساده والغرض لنا اثبات الحاجة إلى هذا الفن في الجملة في مقابل السلب الكلي ولسنا ندعى ثبوت الحاجة في كل مورد

(٨٩)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الكذب، التكذيب (١)، الشهادة (١)، الحجج (١)، الظن (٤)، الحاجة، الإحتياج (٢)

صفحة ١٢١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٩٠

من موارد الاستنباط لوضوح ان كثيرا من الاحكام اجماعية وكثيرا منها مدرکها الأصول العملية شرعية أو عقلية وكثيرا منها قطعية بالسيرة العملية أو بقاعدة اليسر و نفى الحرج أو بقاعدة لا ضرر أو بقاعدة القرعة أو بغير ذلك من القواعد التي لا تتوقف على معرفة أحوال الرواة نعم ما كان من الاحكام مدرکه الاخبار الظنية كان محتاجا فيه إلى معرفة الطريق الذي هو الرواة لذلك الخبر من غير فرق بين صورة التعارض وغيرها ولعله أكثر ومن هنا تعظم الحاجة إليه ومن هنا يظهر بطلان ما قد يقال أو قيل بثبوت الحاجة في صورة التعارض دون غيرها لوضوح انه مع عدم التعارض لا بد من معرفة صحة الطريق أو كونه من الحسن أو كونه من الموثق أو كونه من القوى وهو موقوف على الرجوع إلى هذا الفن هذا لو قلنا بالاصطلاح الجديد وقصرنا الحجية على بعضها أو قلنا باعتبار الجميع اما لو قلنا باعتبار مطلق المظنون صدوره والموثوق به كما هو الصحيح عند القدماء فكذلك الحاجة ثابتة إذ الرجوع إلى هذا الفن والاطلاع على أحوال الرواة من أعظم الامارات المفيدة للظن بل الظن أقوى كاهل الاجماع ومن شابههم وحينئذ فالقول بالتفصيل بين صورة التعارض فالافتقار إلى هذا الفن وغيرها فلا كما عن بعضهم كما ترى في غير محله.

(والحاصل) فالحاجة إلى هذا الفن من حيث معرفة أحوال الرواة في الجملة في مقابل السلب الكلي مما لا ريب فيه وفي الوجدان والعيان غنية عن إقامة البرهان فالتأمل فيه فضلا عن القول بعدمه عناد صرف بل حتى لو قلنا بقطعية اخبار الكتب الأربعة دون غيرها أو مع الضم إليها من غيرها فالحاجة أيضا ثابتة إذ تعيين كون ذلك المضمون الصادر يقينا انه هو الواقع أو للتقية قد ينفع فيه معرف أحوال

(٩٠)

مفاتيح البحث: الظن (١)، الضرر (١)، الحاجة، الإحتياج (٣)، التقية (١)

صفحة ١٢٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٩١

الرواة كما هو واضح مع أن القول بالقطعية بديهى البطلان كما بيناه تفصيلا في أول تعليقتنا على الفوائد وحينئذ فنقول: ان الرواة أقسام ثلاثة فقسم متفق على وثاقته ومنهم أصحاب الاجماع وقسم مختلف فيه وثالث مجهول حاله قد أهملوا ذكره ولا ينبغي الغرض عن هذا القسم أصلا والاعراض عنه رأسا، بل عليك الفحص والتفتيش عن أحواله مهما أمكن فربما يظهر من بعض الامارات ما يفيد مدحا كرواية بعض الاجلاء كابن أبي عمير عنه أو غيره من أهل الاجماع أو غيرهم من الاجلاء أو روايته عنهم إلى غير ذلك من امارات المدح أو القدرح التي يطلع عليها الماهر المتتبع دون غيره فكم من راو مجهول الحال عند جملة وعند آخرين خلافه كالقسم بن عروة فقد عدّه بعضهم من مجهول الحال كصاحب (المنتقى) ومثله ولده الشيخ محمد في حاشيته على التهذيب مع أن في رواية ابن أبي عمير بل وصفوا عنه ما يفيد مدحه بل ربما يشير إلى الوثاقفة بواسطة ما عن الشيخ من أنه لا يروى الا عن ثقة ولذا وغيره رجح بعضهم كالوحيد البهبهاني حسن حاله أو الاعتماد عليه وقد استفاد حسن حال الراوى أو ضعفه من بعض الأخبار كعمر بن حنظلة لقول الصادق - عليه السلام فيه في حديث الوقت " : إذا لا يكذب علينا بل حكم الشهيد الثاني بوثاقته لذلك وان رده ولده المحقق (صاحب المعالم) واستغربه لضعف الخبر لمكان يزيد بن خليفة مع أن الدلالة ضعيفة ولكن المدح لا ينكر سيما بعد رواية الاجلاء له وعمل كثير به ومثله غيره في استفادة حاله حسنا وضعفا من الاخبار وقد ذكر شيخنا البهائي في فوائده جملة من الرواة استفاد حالهم من الاخبار كأحمد بن محمد بن خالد فإنه استفاد ضعفه من اخر الحديث الطويل الصحيح المذكور في الكافي في باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم

(٩١)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، أحمد بن محمد بن خالد (١)، ابن أبي عمير (٢)، يزيد بن خليفة (١)، الباطل، الإبطال (١)، الشهادة (١)، الجهل (٢)

صفحة ١٢٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٩٢

- عليهم السلام وذريح (١) فإنه استفاد مدحا عظيما له من (الفقيه) في باب قضاء التفث في حديث صحيح السند (٢) والقاسم بن عبد الرحمن الصيرفي فإنه استفاد مدحه من حديث صحيح السند في أواخر كتاب (الروضة) من الكافي (٣) ودادود بن زربي فإنه استفاد تشييعه من حديث توضحاً ثلاثاً من زيادات القضاء من التعذيب كما هو مروى فيه بسند موثق (٤) وعبد الحميد بن سالم العطار فإنه استفاد توثيقه من حديث صحيح (٥) (قال): ولعل العلامة اخذ توثيقه من هذا الحديث، والا

(١) راجع: كتاب الحجّة من أصول الكافي الباب المذكور الحديث الثاني (ج ١ - ص ٥٢٦) طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ (٢) راجع: كتاب من لا يحضره الفقيه للصدوق - رحمه الله - كتاب الحج باب قضاء التفث الحديث الثامن (ج ٢ - ص ٢٩١) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٧ هـ وراجع أيضا الحديث في الكافي في كتاب الحج باب اتباع الحج بالزيارة الحديث الرابع (ج ٤ - ص ٥٤٩) طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

(٣) راجع: كتاب روضة الكافي (ص ٣٧٤) الحديث ال (٥٦٢) طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

(٤) راجع: التهذيب (ج ١ - ص ٨٢) كتاب الطهارة - باب صفة الوضوء والفرس منه الحديث ال (٦٣) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٧ هـ وراجع رجال الكشي (ص ٢٤٤) في ترجمة داود بن الزربي فإنه روى فيه حديث (توضاً ثلاثاً).

(٥) راجع الحديث في التهذيب (ج ٩ - ص ٢٤٠ - ص ٢٤١) باب الزيادات من كتاب الوصايا - الحديث ال (٢٥) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٢ هـ.

(٩٢)

مفاتيح البحث: عبد الحميد بن سالم (١)، داود بن زربي (١)، كتاب رجال الكشي (١)، كتاب فقيه من لا يحضره الفقيه (١)، دولة ايران (٣)، كتاب أصول الكافي للشيخ الكليني (١)، مدينة النجف الأشرف (٣)، مدينة طهران (٣)، الشيخ الصدوق (١)، الحج (٣)، الوضوء (١)، الطهارة (١)

صفحة ١٢٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٩٣

فالقوم لم يوثقوه (انتهى) إلى غير ذلك من الامارات التي يقف عليها المتبع وقد ذكروا للمدح والقدح امارات كثيرة وقد تعرض لها (الوحيد) في فوائده الخمس التي جعلها مقدمة لتعليقته وتعرض لما فيها من الأقوال ونحن قد تعرضنا لكثير منها أو الأكثر فيما علقناه على تلك الفوائد وحاصلها يرجع إلى أمرين: قول وفعل والقول يرجع إلى قسمين فقسم مرجعه العرف واللغة كقولهم ثقة وعدل وخير وصالح وضابط ومتقن إلى غير ذلك وفي القدح ما يقابله واخر مرجعه إلى الاصطلاح كقولهم قطعي يريدون من قطع بموت الكاظم عليه السلام وواقفي وهو من وقف عليه ولم يتعده كما هو المعنى المعروف له دون من وقف على غيره وسمى بغير هذا الاسم كالكيسانية وهم الذين وقفوا على محمد ابن الحنفية لزعمهم انه حتى غاب في جبل رضوى، وربما يجتمعون ليالي الجمعة في الجبل ويشغلون بالعبادة و النواوسية وهم القائلون بالإمامة إلى الصادق عليه السلام الواقفون عليه لزعمهم انه حتى ولن يموت حتى يظهر ويظهر امره وهو القائم المهدي (قيل) نسبوا إلى رجل يقال له ناووس (وقيل) إلى قرية يقال لها ذلك ولكن المعروف هو الأول واما الفعل فكونه يروى عن الثقات أو الأجلة أو يروى الأجلة عنه سيما أهل الاجماع وخصوصا مثل ابن أبي عمير والبنظي الذي قيل في حقهم ما سمعت.

هذا في المدح، وفي القدح ما يقابله كروايته عن المجاهيل أو الضعفاء أو الغلاة أو المفوضة فيكون للفعل الدال على المدح قسمان فقسم صدر من الراوى دال على حسن حاله وهو روايته عن الثقات أو الأجلة وهو القسم الأول لدلالته على اتصاله بهم اما لتعلمه منهم فهم مشايخه أو لصحبته لهم فإذا كثرت روايته عنهم دل

(٩٣)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، كتاب الثقات لابن حبان (٢)، ابن أبي عمير (١)، الخمس (١)

صفحة ١٢٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٩٤

على كونه من خاصتهم وبطانتهم فيفيد زيادة في الحسن ولذا ورد عنهم عليهم السلام :- اعرفوا منازل الرجال منا بقدر روايتهم عنا ومن هنا عدوا كثرة الرواية من امارات المدح بل ربما جعل هذا اماره على التوثيق (قال السيد) في رجاله: وليس بذلك البعيد بناء على الاكتفاء في العدالة بحسن الظاهر (ثم قال): ولعل بناء الشهيد الثاني رحمه الله كان على ذلك حيث قال في الحكم بن مسكين لما كان كثير الرواية ولم يرد فيه طعن :- فانا اعلم بروايته على ما حكى التقى المجلسي عنه والقسم الثاني ما كان صادرا عن غيره كرواية الثقات أو الأجلة عنه ودلالة هذا على المدح أظهر من الأول، إذ هو اما من مشايخهم أو من أصحابهم الأعلى ولا أقل من أن يكون

من أمثالهم ونظرائهم (وكيف كان) فهو في المرتبة القصوى من المدح ومن ذلك رواية على بن إبراهيم عن أبيه واكتاره الرواية عنه فإنه من الامارات الدالة على حسن أبيه بل من اعظمها بل ربما تشير إلى الوثاقة والاعتماد ومن هذا الباب كثرة الراويين لكتابه فان ذلك من امارات الاعتماد اما عليه أو على كتابه إذ الغرض من الرواية انما هو العمل ظاهرا فيفيد الاعتماد عليه ولو في رواياته سيما بملاحظة اشتراطهم العدالة في الرواية وقد يجتمع الوجهان أو الوجوه الثلاثة وهي كثرة الراويين لكتابه أو عنه أو كثرة روايته عنهم عليهم السلام وعن الأجله ففي إسماعيل بن أبي زياد السكوني اجتمع الوجهان فإنه أكثر الرواية عنهم عليهم السلام وكثر تناول الأصحاب منه وان اشتهر تضعيفه وانه عامي بل عن ابن إدريس في فصل ميراث المجوس: انه لا-خلاف في كونه عاميا وربما أيد ذلك بأسلوب رواياته فإنه لا يقتصر في الغالب على أبي عبد الله عليه السلام بل يروى هكذا (٩٤)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، العلامة المجلسي (١)، إسماعيل بن أبي زياد (١)، الحكم بن مسكين (١)، الشهادة (١)

صفحة ١٢٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٩٥

عنه عن أبيه عن ابائه، وربما يجعل اجتماع هذين الوجهين فيه طريقا للحكم بكونه اماميا وعن النقي المجلسي: ان الذي يغلب في ظني انه كان اماميا لكنه مشهور بين العامة حتى أنه كان من قضاتهم وكان يروى عن الصدق عليه السلام في جميع أبواب الفقه فكان يتقى منهم أشد تقاة (قلت) فإذا انضم إلى ذلك ما عن الشيخ والمحقق وغيرهما من الحكم بوثاقته حتى حكى الشيخ انفاق الأصحاب على العمل بروايته كان ثقة إذ ما كانوا ليتفقوا على غير ثقة فهب انه كان عاميا لكنه ثقة في مذهبه فغايتة ان الرواية تكون من جهته من الموثق لا من الصحيح على الاصطلاح الجديد وهو حجة على الأظهر وفي حكم الفعل الدال على المدح أو الوثاقة ترك القدح في سند من جهة بعض الرواة مع القدح فيه من جهة غيره مع اتحاد الطريق لوضوح كشفه عن الحكم بصحته والالقدح فيه كغيره وانما جعلنا القسم الثاني من الدال على المدح فعلا لان الدال على المدح ليس الا الرواية عن الثقات والاجله أو روايتهم عنه وكونها من الافعال واضح ولو لاحظناها محكية إذ المحكى للنقل ليس الا الفعل وهو الدال على المدح ولا كذلك المحكى من الألفاظ الدالة على المدح أو التوثيق كقولهم ثقة أو عدل أو صالح أو نحو ذلك فان نفس المحكى وصف من أوصاف المدح أو هو توثيق بنفسه كاللفظتين الأوليين فالحاكي للفظ لا عن غيره اما شاهد بالوثاقة أو مخبر بها أو بما يقضى بالمدح والحسن بالدلالة الوضعية كصالح ووجه وعين ونحوها من الألفاظ الدالة بالوضع على المدح بخلاف الفعل المحكى ككونه كثير الرواية عنهم عليهم السلام فإنه أمر خارجي لا دلالة له وضعية كاللفظ وانما دلالة من جهة العادة والاعتبار وذلك من جهة كشفه بواسطة تلك الكثرة عن شدة الملازمة وزيادة الصحبة فيفيد انه (٩٥)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، العلامة المجلسي (١)، الصدق (١)، الشهادة (١)، الحج (١)

صفحة ١٢٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٩٦

بمكان من القرب منهم وهكذا كلما زادت الصحبة زاد القرب حتى يبلغ مراتب الخواص بل أخص الخواص ومن هنا قالوا صلوات الله عليهم اعرفوا منازل الرجال بقدر روايتهم عنا ولعل من هذا الباب أعنى من المدح بالفعل قولهم: من مشايخ الإجازة فان مرجعه إلى أنه يجيز كثيرا حتى صار له دابا وفي ذلك مرجعا وفي الحقيقة هو قابل للدخول في القسمين كما هو واضح وكيف كان فلا ريب في

إفادته المدح بل مدحا معتدا به بل لا يبعد إفادته الوثاقة والاعتماد إذ معنى كونه من مشايخ الإجازة انه ممن يستجاز في رواية الكتب المشهورة وذلك أن طريقة الأصحاب على قديم الدهر مستقيمة على عدم استباحة الرواية من الكتب وإن كانت معروفة حتى يروى لهم رواية رواية ولا أقل من أن يجيز لهم الشيخ رواية ما فيه حتى أنهم ليشدون الرحال في ذلك ويتكلفون المشاق وكفاك شاهدا على ذلك ما وقع لعلي بن الحسن بن فضال حيث كان يروى كتب أبيه عن أخويه ولم يستبح روايتها عن أبيه مع أنه كان قابله بها وهو ابن ثمانى عشرة سنة غير أنه لم يكن ذلك على سبيل الرواية من حيث إنه لم يكن يعرف ذلك ولم يجزه أبوه وما جرى لأحمد بن محمد بن عيسى مع الحسن بن علي الوشاحين سأله ان يخرج له كتابي العلا بن رزين وأبان بن عثمان الأحمر فلما أخرجهما قال: أحب ان تجيزهما لى فقال له: يرحمك الله ما أعجلك اذهب فاكتبهما واسمع من بعد فقال: لا امن الحدثنان (الحكاية) وما حكى حمدويه الثقة عن أيوب بن نوح من أنه دفع إليه دفتر فيه أحاديث محمد ابن سنان فقال: ان شئتم ان تكتبوا ذلك فافعلوا فاني كتبت عن محمد ابن سنان ولكن لا اروي لكم عنه شيئا فإنه قال قبل موته كلما حدثتكم لم يكن لى سماع ولا رواية وانما وحدته ومن هنا استقامت طريقتهم

(٩٦)

مفاتيح البحث: علي بن الحسن بن فضال (١)، أحمد بن محمد بن عيسى (١)، أبان بن عثمان (١)، أيوب بن نوح (١)، الحسن بن علي (١)، الموت (١)، الصلاة (١)، الشهادة (١)

صفحة ١٢٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٩٧

على الفرق بين الرواية عن الراوى والنقل من الكتاب فتراهم تارة يقولون:

ورى فلان وحدثنى واخرى: وجدت فى كتابه وخطه إذا عرفت هذا قلنا: ما كان العلماء وحملء الاخبار ولا سيما الاجلاء ومن يتحاشى فى الرواية عن غير الثقات فضلا عن الاستجازة ليطلبوا الإجازة فى روايتها الا من شيخ الطائفة وفتيها ومحدثها وثقتها ومن يسكنون إليه ويعتمدون عليه وبالجملة فليشيخ الإجازة مقام ليس للراوى ومن هنا حكى عن صاحب المعراج (١) أنه قال: لا ينبغي ان يرتاب فى عدالتهم بل عن المحقق البحرانى ان مشايخ الإجازة فى أعلى درجات الوثاقة والجلالة وعن الشهيد الثانى ان مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص على تركيبتهم ولأجل ذلك صحح العلامة وغيره جملة من الاخبار مع وقوع من لم يوثقه أهل الرجال من المشايخ فى السند واعترض بأمرين:

(أحدهما) ان إبراهيم بن هاشم وابن عبدون كانا من مشايخ الإجازة قطعاً مع عد هم لاخبارهما فى الحسان.

(الثانى) ان من مشايخ الإجازة من كان فاسد العقيدة كبنى فضال واضرابهم إذ لا ريب ان أصحابنا فى الرجوع إليهم كانوا يروون عنهم ويستجيزون منهم.

(والجواب) ان التعلق فى ذلك انما هو بالظهور والمظنة ولا ريب فى ظهور ما قلناه من الوثاقة والجلالة ومن عد اخبار إبراهيم وابن عبدون

(١) صاحب المعراج هو أبو الحسن شمس الدين الشيخ سليمان ابن الشيخ عبد الله بن علي بن الحسن بن أحمد بن يوسف بن عمار البحرانى السرى الماحوزى صاحب المؤلفات العديدة التى منها (بلغه المحدثين) فى الرجال المولود سنة ١٠٧٥ هج والمتوفى سنة ١١٢١ هج.

(٩٧)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، يوم عرفة (١)، الشهادة (١)، عبد الله بن علي بن الحسن (١)، أحمد بن يوسف (١)

صفحة ١٢٩

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٩٨

في الحسان فهو مبنى على عدم اعتبار المظنة وعدم ملاحظة هذه الطريقة بل لا بد عنده من التنصيص على الوثيقة واما احتمال فساد العقيدة فيضمحل بثبوت كون الشيخ من أصحابنا فإن لم يثبت وقام احتمال الانحراف كان موثقا قويا بل قد نقول بظهور الوثيقة مع قيام الاحتمال وبالجملة فالتعديل بهذه الطريقة غير بعيد حقيقة كما عليه كثير من المتأخرين كما عن (المعراج) وإن كان المعروف عد ذلك في المادح وموجبات الحسن (واعلم) ان الغرض من الاستجازه ليس مجرد الاتصال كما قد يظن بل الضبط فان العلم بالكتاب لا يستلزم العلم بكل خبر من اخباره بل العلم بالخبر لا يستلزم العلم بكيفيته مع أن الأصل عدم العلم ثم لا يخفى ان الاستجازه كما تكون في المعلوم فكذا تكون في غيره بان يدفع إليه أصلا مصححا لا يعرفه الا من قبله ويجيز له روايته وحيث انجر الكلام إلى الإجازة فلنذكر جملة من طرقها وأنواعها فان في ذلك فوائد كثيرة ومنافع عظيمة.

فاعلم أن الإجازة تنوع أنواعا أربعة لأنها اما ان تتعلق بأمر معين لشخص معين أو عكسه أو بأمر معين لغيره أو عكسه وأعلها الأول وهو الإجازة لمعين بمعين كأجزتك الكتاب الفلاني وانما كانت أعلى لانضباطها بالتعيين حتى زعم بعضهم انه لا خلاف في جوازها وانما الخلاف في غير هذا النوع ثم الإجازة لمعين بغير معين كقولك أجزتك مسموعاتي أو مروياتي وما أشبهه وهو أيضا جائز على الأظهر الأشهر (ووجه القول) بالعدم من حيث عدم انضباط المجاز فيبعد عن الاذن الاجمالي المسوغ (وهو كما ترى) ولو قيدت بوصف خاص كمسموعاتي من فلان أو في بلد كذا فالجواز أوضح ثم بعدهما الإجازة لغير معين كجميع المسلمين أو من أدركه زمانى أو ما أشبه ذلك سواء كان بمعين كالكتاب

(٩٨)

صفحة ١٣٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٩٩

الفلاني أو بغير معين كما يجوز لى روايته ونحوه وفيه خلاف فجزوه على التقديرين جماعة من الفقهاء والمحدثين ومنهم شيخنا الشهيد رحمه الله فإنه طلب من شيخه السيد تاج الدين ابن معية الإجازة له ولولده ولجميع المسلمين ممن أدرك جزء من حياته جميع مروياته فأجازهم ذلك بخطه وتبطل الإجازة بمروى مجهول أو لشخص مجهول فالأول ككتاب كذا وللمجيز كتب كثيرة بذلك الاسم والثاني كقوله: أجزت لمحمد بن فلان وله موافقون في ذلك الاسم والنسب ولا يتعين المجاز له منهم وليست من هذا القبيل اجازته لجماعة معينين بأسمائهم وانسابهم والمجيز لا يعرفهم بأعيانهم فإنه غير قادح كما لا يقدر عدم معرفته لهم إذا حضروا في السماع منه لحصول العلم في الجملة وتمييزهم في أنفسهم وفي صحة الإجازة للمعدوم ابتداء كقوله: أجزت لمن يولد لفلان قولان من أنها اذن لا محادثه فتجوز ومن انها لا تخرج من الاخبار بطريق الجملة وهو لا يعقل للمعدوم ابتداء ولو سلم كونها اذنا فهي لا تصلح للمعدوم كذلك كما لا تصح الوكالة للمعدوم وتصح لغير المميز من المجانين والأطفال بعد انفصالهم بغير خلاف ينقل وهو ان لم يكن اجماعا مشكل بعدم القابلية وعدم الأهلية مع أنه أى فرق بينه وبين المعدوم الذى اختلفوا في صحة الإجازة له ابتداء (فان قيل) الوجود فارق (قيل له) أى ثمرة في الوجود مع عدم القابلية مع أنهم اختلفوا في الحمل قبل وضعه فان في صحة الإجازة له قولين فلو كان الوجود بمجرد كافيا لم يكن للخلاف وجه لكن المحكى عن جماعة من علمائنا الأعظم فعل ذلك لأولادهم وأطفالهم كشيخنا الشهيد أعلى الله مقامه فإنه استجاز من أكثر مشايخه بالعراق لأولاده الذين ولدوا بالشام قريبا من ولادتهم و السيد جمال الدين بن طاووس لولده غياث الدين وهل يشترط في صحة الإجازة التلفظ بها؟

(٩٩)

مفاتيح البحث: دولة العراق (١)، جمال الدين (١)، الشام (١)، الشهادة (٢)، الجهل (٢)، الجواز (١)

صفحة ١٣١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٠٠

الظاهر لا فإذا كتب المجيز بالإجازة وقصدها وعرف منه ذلك صحت وان لم يتلفظ بها كما صحت الرواية بالقراءة على الشيخ مع أنه لم يتلفظ بما قرا عليه ووجهه تحقق الاذن والاخبار بالكتابة مع الامارات الكاشفة عن القصد كما تتحقق الوكالة بالكتابة مع قصدها وان لم يتلفظ بها عند بعضهم حيث إن الغرض مجرد الإباحة والاذن وهي تتحقق بغير اللفظ كما تتحقق به كتقديم الطعام إلى الضيف ودفع الثوب إلى العريان ليلبسه والاخبار يتوسع بها في غير اللفظ عرفا ثم اعلم أن المشهور بين العلماء من المحدثين والأصوليين نقلا وتحصيلا على الظاهر جواز العمل بها بل عن جماعة دعوى الاجماع عليه بل غير معلوم وجود المخالف منا.

(نعم) حكى الخلاف عن الشافعي في أحد قولييه وجماعه من أصحابه وهو في غاية الضعف والسقوط لعدم الفرق بينها وبين طريق السماع الا في الاجمال والتفصيل إذ الإجازة عرفا في قوة الاخبار بمروياته جملة فهو كما لو اخبره تفصيلا بكل خبر ولا يعتبر التصريح نطقا كما في القراءة على الشيخ والغرض حصول الافهام وتحقيق الإجازة ولسنا نكتفي بالإجازة مطلقا بل لا بد من تصحيح الخبر من المخبر بحيث يوجد في أصل مصحح سليم من الدس والتزوير والتصحيف ونحو ذلك من الخلل وموانع العمل ثم اختلف المجوزون في ترجيح السماع على الإجازة والقراءة أو العكس على أقوال (ثالثها) الفرق بين عصر السلف قبل جمع الكتب المعتمدة التي يعول عليها ويرجع إليها وبين عصر المتأخرين ففي الأول السماع أرجح لان السلف كانوا يجمعون الحديث عن صحف الناس وصدور الرجال فدعت الحاجة إلى السماع خوفا من التدليس والتلبيس بخلاف ما بعد تدوينها لان فائدة الرواية حينئذ انما هي اتصال سلسلة الاسناد بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام تبركا وتيمنا

(١٠٠)

مفاتيح البحث: الطعام (١)، الجواز (١)، الحاجة، الإحتياج (١)، الجماعة (١)

صفحة ١٣٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٠١

والا فالحجة تقوم بما في الكتب ويعرف القوى منها والضعيف من كتب الجرح والتعديل وهذا قوى متين غير أن السماع من الشيخ لا يخفى رجحانه على اجازته وعلى القراءة عليه لوضوح أضبطينته في تشخيص متن الحديث بزيادة حرف أو نقصانه أو تغيير مادة أو هيئة أو نحو ذلك مما يوجب تغيير المعنى والإجازة اخبار اجمالى وأين هو من التفصيلي والقراءة على الشيخ لا تخلو عادة من غفلته فليست هي كالسماع منه من غير فرق بين كون السماع من حفظه أو من كتاب بيده ومن غير فرق بين كون السماع هو المقصود أو غيره، فان ذلك كله من السماع في الاصطلاح ومع كونه أرجح هو ارفع الطرق وأعلاها عند جمهور المحدثين كما نصوا عليه كالشهيد الثاني في (درايته) وغيره واستدل في الدراية بان "الشيخ اعرف بوجوه ضبط الحديث وتأديته ولأنه خليفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وسفيره إلى أمته والاخذ منه كالأخذ منه ولان النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أخبر الناس أولا واسمعهم ما جاء به والتقير على ما جرى بحضرته أولى ولان السامع اربط جأشا واوعى قلبا وشغل القلب وتوزع الفكر إلى القارئ أسرع وفي صحيحة عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - "يحيثنى قوم فيسمعون منى حديثكم فاضجر ولا أقوى قال: فقرأ عليهم من أوله حديثا ومن وسطه حديثا ومن آخره حديثا فعدوله إلى قراءة هذه الأحاديث مع العجز يدل على أولويته على قراءة

الراوي والا- لأمر به " انتهى (١) ودلالة الصحيحة لا تخلو من تأمل لاحتمال كون الامام - عليه السلام - بصدد كفاية الطريق تسهيلا عليه اما انه أولى فلا.

(١) راجع دراية الشهيد الثاني (ص ٨٤ - ص ٨٥) طبع النجف الأشرف مطبعة النعمان.
(المحقق)

(١٠١)

مفاتيح البحث: مدينة النجف الأشرف (١)، الشهادة (١)

صفحة ١٣٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٠٢

(ومن الامارات الفعلية) الدالة على المدح اعتماد القميين عليه وروايتهم عنه لما عرفوا به من شدة الانكار ولذا طعنوا في أحمد بن محمد البرقي حتى أن أحمد بن محمد بن عيسى ابعده عن قم مع أن ذلك ليس لضعف في نفسه بل لكونه يروى عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولذا اعاده إليها بعد ما ابعده واعتذر إليه ولما توفي مشى في جنازته حافيا حاصرا ليبرئ نفسه مما قذفه به ومثله رواية ابن الغضائري عنه معتمدا عليه ولما عرف من حاله من تسرعه بالقدح فإذا اعتمد على رواية أحد دل على سلامته مما يراه قادحا فيفيد ذلك مدحا عاليا بل اعتمادا وتوثيقا ولكن لا يخفى ان ما نزهه عنه قد لا يكون عيبا في الواقع بل خلافه وضده هو العيب كمقالة الصدوق - عليه الرحمة - من أن نفى السهو والنسيان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - والأئمة - عليهم السلام - من أول مراتب الغلو، فان اعتقاد ذلك بل احتمالها في حقهم - عليهم السلام - فضلا عن القول به - هو العيب وحينئذ فاعتماده كقدحه غير نافع، لتسرعه وعدم تثبته في موجبات المدح والقدح كغيره من المتسرعين في سائر الموارد وهذا عيب عام في جميع أهل الصنائع ولا خصوصية لهذا الفن كما هو واضح ولذا وقع من الشيخ الطوسي - رحمه الله - ما وقع مع أنه شيخ الطائفة وفقهها وعمادها ومرجعها حتى أن تلامذته على ما حكى التقى المجلسي وغيره ما يزيد على ثلثمائة من مجتهدي الخاصة والعامة مما لا يحصى وقد كان الخليفة جعل إليه كرسى الكلام يكلم عليه الخاص والعام حتى في الإمامة لخفة التقي يومئذ وذلك انما يكون لوحد العصر فهو مستوعب لأوقاته ومستغرق لها ما بين تدريس وكتابة وتأليف وكلام وافتاء وقضاء وزيارة وعبادة وغير ذلك وكان همه جمع الآثار والأقوال والإحاطة بجميع المذاهب

(١٠٢)

مفاتيح البحث: الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)، العلامة المجلسي (١)، أحمد بن محمد بن عيسى (١)، الشيخ الصدوق (١)، ابن الغضائري (١)، محمد البرقي (١)، النسيان (١)، الزيارة (١)، التقي (١)، السهو (١)، العصر (بعد الظهر) (١)

صفحة ١٣٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٠٣

والفنون فمن أجل ذلك لا بد من حصول الغفلة والعثرة والمعصوم من عصمة الله.
(فمن ذلك) ذكره الرجل في باين متناقضين كباب من يروى وباب من لم يرو فيما علم اتحاده فيوهم من لا تدبر له التعدد وذلك كما ذكر فضالة بن أيوب مرة في أصحاب الكاظم - عليه السلام - فإنه قال:
فضالة بن أيوب الأزدي ثقة وفي أصحاب الرضا - عليه السلام - قال:

فضالة بن أيوب عربي أزدي وفي باب من لم يرو قال: روى عنه الحسين بن سعيد وكما ذكر القاسم بن عروة مرة في أصحاب الصادق

- عليه السلام - حيث قال أعلى الله مقامه -: القاسم بن عروة مولى أبي أيوب المكي وكان أبو أيوب من موالى المنصور له كتاب واخرى فى باب من لم يرو حيث قال: القاسم بن عروة روى عنه البرقى احمد وكما ذكر القاسم بن محمد الجوهرى مرة فى أصحاب الكاظم - عليه السلام - حيث قال: القاسم بن محمد الجوهرى له كتاب واقفى ومرة فى أصحاب الصادق - عليه السلام - حيث قال: القاسم بن محمد الجوهرى مولى تيم الله كوفى الأصل، روى عن على بن حمزة وغيره له كتاب وفى باب من لم يرو قال: القاسم بن محمد الجوهرى روى عنه الحسين بن سعيد وكما ذكر قتيبة بن محمد الأعشى مرة فى رجال الصادق - عليه السلام - قال قتيبة بن محمد الأعشى أبو محمد الكوفى وفى باب من لم يرو قال: قتيبة الأعشى روى حميد بن القاسم بن إسماعيل عنه، وكما ذكر كليب بن معاوية الأسدى مرة فى أصحاب الباقر - عليه السلام - هكذا - مقتصرًا عليه -، ومرة فى أصحاب الصادق - عليه السلام - واخرى فيمن لم يرو حيث قال: كليب بن معاوية الأسدى روى عنه الصفوانى، وكما ذكر محمد بن عيسى العبيدى مرة (١٠٣)

مفاتيح البحث: أصحاب الإمام الرضا عليه السلام (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٢)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، القاسم بن محمد الجوهرى (٣)، محمد بن عيسى العبيدى (١)، أبو محمد الكوفى (١)، فضالة بن أيوب (٣)، كليب بن معاوية (٢)، القاسم بن عروة (٣)، الحسين بن سعيد (٢)، قتيبة بن محمد (٢)، القاسم بن محمد (١)، الغفلة (١)

صفحة ١٣٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٠٤

فى أصحاب الرضا - عليه السلام قائلا: محمد بن عيسى بن عبيد بغدادى واخرى فى باب من لم يرو قال: محمد بن عيسى اليقطينى ضعيف وفى أصحاب الهادى - عليه السلام - محمد بن عيسى بن عبيد اليقطينى يونسى ضعيف وفى أصحاب العسكرى - عليه السلام - محمد بن عيسى اليقطينى بغدادى يونسى وكما ذكر معاوية بن حكيم مرة فى أصحاب الجواد والهادى - عليهما السلام - فى الأول ابن حكيم مقتصرًا عليه وزاد فى الثانى ابن معاوية بن عمار الكوفى وفى باب من لم يرو عنهم - عليهم السلام - روى عنه الصفار ومن ذلك ما نبه عليه شيخنا البهائى فى فوائده من عد زارة ومحمد بن مسلم من أصحاب الكاظم عليه السلام حيث قال: فائدة فى عد الشيخ فى كتاب رجاله زارة ومحمد بن مسلم من أصحاب الكاظم عليه السلام نظر لا يخفى على الممارس إلى غير ذلك مما يعثر عليه المتتبع.

(فان قلت) ان الصحبة لا تسلتزم الرواية خصوصا وقد ذكر فى الخطبة انه يذكر فى باب من لم يرو من تأخر عن زمان الأئمة - عليهم السلام - ومن عاصرهم ولم يرو عنهم.

(قلت) لكنه ذكر مع ذلك أنه يذكر فى أبوابهم أسماء الرواة فكانا متناقضين وبيان ذلك أنه قال من مفتتح كتابه - بعد الحمد والصلاة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين من عترته وسلم تسليمًا " -: اما بعد فانى قد أجبت إلى ما تكرر من سؤال الشيخ الفاضل فيه من جمع كتاب يشتمل على أسماء الرجال الذين رووا عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم وعن الأئمة عليهم السلام من بعده إلى زمن القائم عليه السلام ثم أذكر بعد ذلك من تأخر زمانه عن الأئمة عليهم السلام من رواة الحديث ومن عاصرهم ولم يرو عنهم (الخ) وهذا كما ترى ظاهر

(١٠٤)

مفاتيح البحث: الإمام الحسن بن على العسكرى عليهما السلام (١)، الإمام المهدي المنتظر عليه السلام (١)، أصحاب الإمام الرضا عليه السلام (١)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (٢)، الإمام على بن محمد الهادى عليه السلام (٢)، الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)، محمد بن عيسى اليقطينى (١)، محمد بن عيسى بن عبيد (٢)، معاوية بن عمار (١)، محمد بن عيسى

(١)، محمد بن مسلم (٢)، الطهارة (١)

صفحة ١٣٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٠٥

في أن ما ذكره من أصحاب الأئمة عليهم السلام في كل باب باب انما هم من الرواة عنهم لا محض الصحبة والمعاصرة لهم فكيف يذكرون مع ذلك في باب من لم يرو وقد يقال في الذب عنه: ان غرضه انه يذكر في كل باب من تلك الأبواب من يختص به من الرواة لا انه لا يذكر فيه الا الرواة بل قد يذكر غيرهم ممن عاصروهم ولم يرو عنهم حينئذ فيصح ذكرهم في باب من لم يرو ولكن لا يخفى ان هذا لا يتم أيضا إذ جملة ممن ذكره في تلك الأبواب مع أنه من الرواة قد ذكره في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام - كالقاسم بن عروة فإنه من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام وروى عنه كما نص عليه النجاشي وكذا فضالة بن أيوب الأزدي من أصحاب أبي إبراهيم موسى الكاظم صلوات الله عليه وعلى آبائه وأبنائه - وروى عنه كما في (الخلاصة) ونحوه (النجاشي) وزاد له كتاب الصلاة وهؤلاء كلهم ذكرهم في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام إلى غير ذلك اللهم الا ان يقال بان غرضه ان باب من لم يرو عنهم عليهم السلام قد عقده لمن لم يرو عنهم اما لتأخر زمانه عنهم أو لعدم رؤياه لهم وإن كان في زمانهم ولا يمتنع ان يذكر في هذا الباب بعض من صحبهم وروى عنهم لوجود الطريق له هناك أيضا فيكون هذا الباب مشتملا على أقسام ثلاثة من تأخر زمانه عنهم ومن لم يرو عنهم وان عاصروهم ومن صحبهم وروى عنهم أيضا فلا يكون باب من لم يرو عنهم عليهم السلام منحصر في القسمين الأولين كما عساه يظهر من كلامه أعلى الله مقامه وإن كان أصل الغرض من عقد هذا الباب مختصا بهما لكنه لا بأس به بل هو أنفع لإفادته كثرة الطرق وزيادتها ولا اشكال في رجحانه إذ ربما تكون

(١٠٥)

مفاتيح البحث: الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، فضالة بن أيوب (١)، القاسم بن عروة (١)، الصلاة (١)

صفحة ١٣٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٠٦

الرواية بواسطة ذلك من قسم المستفيض أو المحفوف بالقرائن المتاخمة للعلم بل قد يبلغ العلم والله أعلم.

(الفائدة التاسعة) في بيان ما يحتاج إليه إلى البيان وهو أمور:

(الأول) ربما عدوا الرجل من أصحاب امام وقد صحب غيره ممن تقدم أو تأخر وهذا كما عد في (الخلاصة) إسماعيل بن جابر من أصحاب الباقر عليه السلام - مع أنه روى عن الصادق عليه السلام أحاديث كثيرة وكما عد على بن جعفر عليه السلام من أصحاب الرضا عليه السلام مع أن رواياته عن أخيه الكاظم عليه السلام أكثر من أن تحصي بل ربما روى عن أبيه الصادق عليه السلام هكذا في رجال السيد (١) وهو عندي بخطه الشريف ولكن المحكى عنها (٢) في (منتهى المقال) للشيخ أبي على أنه من أصحاب الكاظم - عليه السلام - كالموجود في رجال الشيخ - رحمه الله - (٣) ولعل غرض

(١) يريد بالسيد - هنا - السيد محسن الأعرجي الكاظمي - رحمه الله - صاحب عدة الرجال (المخطوط) ذكره في الأمر الأول من الفائدة التي عقدها في بيان ما يحتاج إلى البيان.

(٢) يعنى المحكى عن (الخلاصة) للعلامة الحلبي - رحمه الله -.

(المحقق) (٣) راجع منتهى المقال في ترجمة على بن جعفر الصادق - عليه السلام - وراجع أيضا رجال الشيخ الطوسي - باب أصحاب الكاظم - عليه السلام -.

(المحقق)

(١٠٦)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام (١)، الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٣)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (٢)، إسماعيل بن جابر (١)، علي بن جعفر (٢)، العلامة الحلبي (١)، الشيخ الطوسي (١)

صفحة ١٣٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٠٧

السيد الحكاية عن غير (الخلاصة) علي أن يقرأ قوله وكما عد بالمجهول (١) وإن كان هو مخالفا للسياق وكما عد العلامة محمد بن عبد الجبار من أصحاب أبي الحسن الثالث عليه السلام - مع أنه روى عن العسكري - عليه السلام - منع الصلاة في تكة الحرير ولذا عدده الشيخ في رجاله من أصحابهما فإنه ذكره في البابين ولعل نظر العلامة في (الخلاصة) إلى شذوذ روايته عن العسكري - عليه السلام - فلذا جعله من أصحاب الهادي - عليه السلام - إلى غير ذلك والغرض ان الصحبة بعد احرازها تفيد مدحا بل مدحا معتدا به والكاشف عنها اكثره من الرواية عن صحبه وقد تكون الصحبة لمتعدد إذ لا يلزم فيها الاختصاص بواحد لعدم المنافاة فإذا تعددت الصحبة عظم المدح بل ربما يبلغ مرتبة الخواص فإذا عدده بعضهم من أصحاب أحد الأئمة عليهم السلام فلا ينافي كونه من أصحاب غيره فلا بد من التنوع والتأمل للطبقة وغيرها مما يفيد ذلك ثم ملاحظة ما يقضى بالاتحاد أو التعدد حتى يتبين ويظهر أحدهما والله الهادي والمعين.

(الثاني) من جملة المميزات النسب ومراتبه ست.

(الأولى: الشعب) بالفتح - وهو النسب الابعد الاعلى كعدنان للفاطميين وسمى بذلك لشعب القبائل منه (والثانية) القبيلة وهي ما انقسم في الشعب كربيعة ومضر وربما سميت القبائل جماجم.
(والثالثة) العمارة وهي ما انقسمت إليه القبيلة كمناف ومخزوم.
(والرابعة): البطن وهي ما انقسمت إليه العمارة.
(والخامسة) الفخذ وهو ما انقسمت إليه انساب البطن كبنى هاشم
(١) يعين بصيغة الفعل المبني للمجهول. (المحقق)

(١٠٧)

مفاتيح البحث: الإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام (١)، الإمام علي بن محمد الهادي عليه السلام (١)، محمد بن عبد الجبار (١)، بنو هاشم (١)، المنع (١)، الصلاة (١)، الجهل (١)

صفحة ١٣٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٠٨

وبنى أمية.

(والسادسة): الفصيصة وهي ما انقسم إليه انساب الفخذ واما العشيرة فليل: انها الفصيصة وقيل الرهط الأدنون والشايح النسبة إلى القبيلة والبطن.

(ثم اعلم) ان الرواة قد تنسب إلى القبيلة ونحوها وتلك عادة العرب قديما وانما حدث لهم الانتساب إلى البلاد والأوطان لما توطنوا

فسكنوا القرى والمدائن وضاعت الأنساب فلم يبق لهم غير الانتساب إلى البلدان والقرى فانتسبوا إليها كالعجم وقد ينسب الراوى إلى الصحبة كصحابى وهو من لقي النبى صلى الله عليه وآله وسلم مؤمنا به ومات على الايمان والاسلام وان تخللت رده بين كونه مؤمنا وبين موته مسلما على الأظهر والمراد باللقاء ما هو أعم من المجالسة والمماشاة ووصول أحدهما إلى الآخر وان لم يكالمه ولم يره والتعبير بهذا الأعم أولى من قول بعضهم فى تعريفه: بأنه من رأى النبى صلى الله عليه وآله وسلم لأنه يخرج منه الأعمى كابن أم مكتوم فإنه صحابى بغير خلاف واحترزنا بقاء الايمان عمن لقيه كافرا وان أسلم بعد موته فإنه لا يعد من الصحابة فى الاصطلاح. وبقولنا: مات على الاسلام عمن ارتد ومات عليها كعبد الله بن جحش وابن حنظل وشمل قولنا: وان تخللت رده ما إذا رجع إلى الاسلام فى حياته وبعده سواء لقيه ثانيا أم لا. ومقابل الأظهر خلاف فى كثير من تلك القيود منها تخلل الردة فان بعضهم اعتبر فيه رواية الحديث وبعضهم كثرة المجالسة وطول الصحبة وآخرون الإقامة سنة وستين وغزوة معه وغزوتين وغير ذلك وتظهر فائدة قيد الردة فى مثل الأشعث بن قيس (لعنه الله) فإنه كان قد وفد على النبى صلى الله عليه وآله وسلم ثم ارتد وأسر فى خلافة الأول فأسلم على يده

(١٠٨)

مفاتيح البحث: الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (٢)، بنو أمية (١)، الموت (٢)

صفحة ١٤٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٠٩

فزوجته أمته وكانت عوراء فولدت له محمدا الذى شهد قتل الحسين عليه السلام فعلى ما عرفنا به يكون صحابيا وهو المعروف بل قيل: إنه متفق عليه.

ثم الصحابة على مراتب كثيرة بحسب التقدم فى الاسلام والهجرة والملازمة والقتال معه والقتل تحت رايته والرواية عنه ومكالمته ومشاهدته ومماشاته وان اشترك الجميع فى شرف الصحبة ثم إن الصحابى يثبت له هذا الوصف بالتواتر بلا اشكال وبخبر الثقة على الأظهر وبالشياع والاستفاضة على اشكال وحكم الصحابة فى العدالة عندنا حكم غيرهم وأفضلهم أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام ثم ولداه عليهما السلام وهو أولهم اسلاما واخرهم موتا على الاطلاق أعنى من غير إضافة إلى النواحي والبلاد أبو الطفيل عامر بن واثلة مات سنة مائة من الهجرة وبالإضافة إلى النواحي فاخرهم بالمدينة جابر بن عبد الله الأنصارى أو سهل بن سعد أو السائب بن يزيد وبمكة عبد الله بن عمر أو جابر وبالبحرنة انس وبالكوفة عبد الله بن أبى اوفى وبمصر عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدى وبفلسطين أبو أبى ابن أم حرام وبدمشق واثلة بن الأسقع وبحمص عبد الله بن بشر وباليمامة الهرماس ابن زياد وبالجزيرة العرس بن عميرة وبإفريقية رويح بن ثابت وبالبادية فى الاعراب سلمة بن الأكوع وقيل قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهم يومئذ مائة وأربعة عشر الف صحابى والله أعلم هذا فى الصحابى.

(واما التابعى) فهو من لقي الصحابى بالقيود المذكورة والخلاف فيه كالسابق وبقي قسم ثالث وهو المخضرمى وهو من أدرك الجاهلية والاسلام ولم يلق النبى صلى الله عليه وآله وسلم سواء أسلم فى زمن

(١٠٩)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليهما السلام (١)، الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (٢)، مدينة الكوفة (١)، عبد الله بن أبى أوفى (١)، عبد الله بن الحارث (١)، واثلة بن الأسقع (١)، السائب بن يزيد (١)، جابر بن عبد الله (١)، سلمة بن الأكوع (١)، عامر بن واثلة (١)، عبد الله بن بشر (١)، أبو الطفيل (١)، سهل بن سعد (١)، الشهادة (١)، القتل (٢)، الموت (١)

بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أصحابه ذات يوم: يا عبد الله احب في الله وابغض في الله ووال في الله وعاد في الله فإنه لا تنال (١١١)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما السلام (١)، الحسين بن علي بن الحسين بن بابويه (١)، عبيد الله بن (الحسن بن) الحسين (١)، علي بن الحسين بن بابويه (١)، الحسن بن علي بن محمد بن علي (١)، محمد بن جعفر بن هبة الله (١)، الحسين بن علي بن الحسين (١)، علي بن الحسين بن علي (١)، هبة الله بن نما (١)، موسى بن جعفر بن محمد (١)، الشيخ الصدوق (٢)، الحسين بن طحال (١)، علي بن الحسين (١)، جلال الدين (١)، محمد بن الحسن (١)، نجيب الدين (١)، الوسعة (١)، الشهادة (١)

صفحة ١٤٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١١٢

ولا يد الله الا بذلك ولا يجد أحد طعم الايمان وان كثرت صلواته وصيامه حتى يكون كذلك (الحديث) ثم قال ونروى عن تسعة اباء بغير طريقهم بإسنادنا إلى عبد الوهاب بن عبد العزيز بن أسد بن الليث ابن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أكنية بن عبد الله التميمي من لفظه قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول:

سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول:

سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت علي بن أبي طالب عليه السلام - وقد سئل عن الحنان المنان فقال عليه السلام الحنان هو الذي يقبل علي من اعرض عنه والمنان الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال فيبين عبد الوهاب وبين علي عليه السلام في هذا الاسناد تسعة اباء اخرهم أكنية بن عبد الله الذي ذكر انه سمع عليا عليه السلام ثم قال أعلى الله مقامه - ونروى بهذا الطريق أيضا حديثا متسلسلا باثني عشر أبا عن رزق الله بن عبد الوهاب المذكور عن أبيه عبد الوهاب عن ابائه المذكورين إلى أكنية قال: سمعت أبي الهيثم يقول: سمعت أبي عبد الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ما اجتمع قوم على ذكر الا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة.

- ثم قال أعلى الله درجته: وأكثر ما وصل إلينا من الحديث المتسلسل بأربعة عشر أبا وهو ما رواه الحافظ أبو سعيد ابن السمعاني في الذيل قال أخبرنا أبو شجاع عمر بن أبي الحسن البسطامي الامام بقراءتي قال: حدثنا السيد أبو محمد الحسين بن علي بن أبي طالب من لفظه ببلخ حدثني: سيدي ووالدي أبو الحسن علي بن أبي طالب سنة ست وستين وأربعمائة حدثني أبي أبو طالب الحسن بن عبيد الله سنة أربع وثلاثين وأربعمائة حدثني والدي أبو علي عبيد الله بن محمد حدثني أبي محمد (١١٢)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما السلام (٢)، الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)، علي بن أبي طالب (٢)، عبيد الله بن محمد (١)، سفيان بن يزيد (١)، عبد العزيز (١)

صفحة ١٤٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١١٣

ابن عبيد الله حدثني أبي عبيد الله بن علي حدثني أبي علي بن الحسن حدثني أبي الحسن بن الحسين حدثني أبي الحسين بن جعفر وهو أول من دخل بلخ من هذه الطائفة حدثني أبي جعفر الملقب بالحجة حدثني أبي عبيد الله حدثني أبي الحسين الأصغر حدثني

أبي علي بن الحسين ابن علي عن أبيه عن جده علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس الخبر كالمعاينة فهذا أكثر ما اتفق لنا روايته من الأحاديث المسلسلة بالإباء انتهى (١) هذا رواية الأصغر عن الأكبر ومنه رواية الأبناء عن الآباء كما سمعت.

(الثاني) رواية الأكبر عن الأصغر ورواية الآباء عن الأبناء ومنه رواية العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم - جمع بين الصلاتين بالمزدلفة ورواية الصحابي عن التابعي والتابعي عن تابع التابعي.

(الثالث) رواية الاقران بعضهم عن بعض كالشيخ أبي جعفر الطوسي والسيد المرتضى فإنهما اقران في طلب العلم والقراءة على الشيخ المفيد والشيخ أبو جعفر يروي عن السيد المرتضى بعد ما سمع منه أكثر كتبه وقرأها عليه ذكر الشيخ ذلك في (كتاب الرجال). ولما انجر الكلام إلى الصحابة والتابعين وتابعيهم فلنذكر جملة منهم لما في ذلك من الفوائد.

(فمن الصحابة) أبو طالب - عليه السلام - وحمزة سيد الشهداء وجعفر الطيار والعباس وعبد الله وعبيد الله وقثم والفضل وتمام - أبناءه وعبد الله وعون وغيرهما أبناء جعفر الطيار وعقيل بن

(١) راجع شرح دراية الحديث للشهيد الثاني (ص ١٢٥ إلى ص ١٢٧) طبع النجف الأشرف. (المحقق).

(١١٣)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (١)، أبو طالب عليه السلام (١)، الجمع بين الصلاتين (١)، العباس بن عبد المطلب (١)، عبيد الله بن علي (١)، الحسن بن الحسين (١)، علي بن الحسين (١)، الحسين بن جعفر (١)، علي بن الحسن (١)، مدينة النجف الأشرف (١)

صفحة ١٤٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١١٤

أبي طالب وعباس بن عتبة بن أبي لهب وربيعه بن الحارث بن عبد المطلب والمغيرة بن نوفل بن الحارث وعبد الله بن ربيعة وعبد الله بن الزبير بن عبد المطلب وجعفر بن أبي سفيان بن عبد المطلب وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وغيره من أولاد الحارث وسلمان وأبو ذر وعمار وبريدة بن الحصيب الأسلمي وخالد بن سعيد بن العاص وأبو الهيثم مالك بن الحصيب الأسلمي وخالد بن سعيد بن العاص وأبو الهيثم بن مالك بن التيهان الأنصاري وعثمان بن حنيف الأنصاري وسهل بن حنيف وحكيم بن جبلة وحذيفة بن اليمان الأنصاري وخزيمة بن ثابت وأبو أيوب خالد بن زيد الأنصاري وأبي بن كعب وسعد بن عباد وقيس بن سعد وجريير بن عبد الله البجلي وحجر بن عدى الكندي الكوفي وعدى بن حاتم الطائي وأسامة بن زيد وإبراهيم بن أبي رافع والبراء بن مالك والبراء بن عازب والبراء بن معرور وبشر ابنه وعقبه بن عمرو بن ثعلبة وحارثة بن سراقه وحارثة بن النعمان بن أمية والحارث بن هشام بن المغيرة القرشي المخزومي والحارث بن غزية وعرفطة الأزدي وعبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي وعبد الرحمن بن حنبل (١) الجمحي واسعد بن زرارة أبو امامة المخزومي وأبو اليسر كعب بن عمر بن عباد وعمرو بن الحمق الخزاعي وأسيد بن خضير وأوس بن ثابت بن منذور وأبي بن ثابت وأبي بن عمارة وأبي بن قيس، وأرقم بن أبي أرقم المخزومي وثابت بن زيد وثابت بن قيس وثابت بن الضحاك وحريث بن

(١) في الإصابة لابن حجر (حسل) بالسسين المهملة بعدها اللام وفي الإستيعاب لابن عبد البر وأسد الغابة لابن الأثير الجزري (الحنبل) بالنون بعدها الباء الموحدة وقالوا هو أخو كلدة، وهما أخوا صفوان ابن أمية لأمه. (المحقق)

(١١٤)

مفاتيح البحث: العباس بن عتبة بن ابي لهب (١)، مالك بن التيهان (١)، عبد الله بن الزبير (١)، عبد الله بن ربيعة (١)، حجر بن عدى

الكندي (١)، حذيفة بن اليمان (١)، حارثة بن النعمان (١)، جرير بن عبد الله (١)، عبد الله بن بديل (١)، ثابت بن الضحاك (١)، المغيرة بن نوفل (١)، أبي بن عمارة (١)، أسامة بن زيد (١)، خزيمه بن ثابت (١)، البراء بن عازب (١)، أوس بن ثابت (١)، أسعد بن زراره (١)، ثابت بن زيد (١)، ثابت بن قيس (١)، عدى بن حاتم (١)، أبي بن قيس (١)، عمرو بن الحمق (١)، سعد بن عبادة (١)، حكيم بن جبلة (١)، خالد بن زيد (١)، عمرو بن ثعلبة (١)، أبي بن كعب (١)، سهل بن حنيف (١)، قيس بن سعد (١)، كتاب أسد الغابة لابن الأثير (١)

صفحة ١٤٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١١٥

زيد ويزيد بن ثابت وزيد بن أرقم وعبادة بن الصامت وخباب ابن الأرت وعبد الله ابنه وعبد الغفار بن القاسم ومحمد بن عمرو بن حزم ونعمان بن عجلان الزرقى وسعد بن معاذ وتميم مولى خراش ابن الصمة وأبو ساسان وأبو عمرة ومالك بن نويرة وبلال بن رباح والحارث بن قيس والحارث بن هشام وعمر بن أم مكتوم القرشى العامرى وهاشم بن عتبة بن أبي وقاص وأبو سعيد الخدرى وأبو الطفيل عامر بن واثلة وجابر بن عبد الله الأنصارى وغيرهم.

وقال شيخنا الشهيد الثانى أعلى الله مقامه فى شرح الدراية كان عدد الصحاب بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم أربعة عشر الف رجل ومائة رجل (١).

محمد بن أمير المؤمنين عليه السلام ومحمد بن أبى بكر وأويس القرنى ومالك بن الحارث الأشتر النخعى وزيد بن صوحان واخوه صعصعة ومحمد بن أبى حذيفة وجعدة بن هبيرة وسعيد بن قيس الهمدانى وربيع بن خثيم الثورى الكوفى وأعين بن ضبيعة بن ناجية وعبد الرحمن بن صرد التنوخى والطرماع بن عدى وسعيد بن جبير واصبغ بن نباتة ومسلم ابن المجاشعى وجابر بن يزيد الجعفى وميثم التمار وحبيب بن مظاهر وقيل صحابى والحارث بن عبد الله بن الأعور الهمدانى وحبّة بن جوين العرنى الكوفى ورشيد الهجرى ونعيم ابن دجانه الأسدى وسفيان بن أبى ليلى الهمدانى ومحجن وقنبر غلام أمير المؤمنين عليه السلام وعبيد الله بن أبى رافع وصيفى وثابت البناتى وجعيدة الهمدانى وخوات بن جبير وزيد بن كعب بن

(١) راجع شرح الدراية للشهيد الثانى (ص ١٢١ - ص ١٢٢) طبع النجف الأشرف.

(١١٥)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين على بن ابى طالب عليهما السلام (٢)، عمر بن سعد لعنه الله (١)، أبو سعيد الخدرى (١)، سعيد بن جبير (١)، عبيد الله بن أبى رافع (١)، حبيب بن مظاهر الأسدى رضوان الله عليه (١)، سفيان بن أبى ليلى (١)، عبد الغفار بن القاسم (١)، الحارث بن عبد الله (١)، محمد بن أبى حذيفة (١)، عبادة بن الصامت (١)، جابر بن عبد الله (١)، تميم مولى خراش (١)، أعين بن ضبيعة (١)، عامر بن واثلة (١)، جعدة بن هبيرة (١)، مالك بن الحارث (١)، محمد بن أبى بكر (١)، هاشم بن عتبة (١)، يزيد بن ثابت (١)، الطرماع بن عدى (١)، خوات بن جبير (١)، الحارث بن قيس (١)، جابر بن يزيد (١)، زيد بن صوحان (١)، رشيد الهجرى (١)، أبو الطفيل (١)، ربيع بن خثيم (١)، زيد بن أرقم (١)، سعيد بن قيس (١)، سعد بن معاذ (١)، محمد بن عمرو (١)، الموت (١)، الشهادة (١)، مدينة النجف الأشرف (١)

صفحة ١٤٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١١٦

مرحب وابن أبى جعدة وسلمة بن كهيل الحضرمى وسليمان بن مسهر وظالم بن سراق الأزدي وعامر بن شرحبيل وعبد الله بن حجل

وعبد الله بن خباب وعبد الله بن سلمة وعبد الله بن شداد وعبد الله بن الصامت وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعلقمة بن قيس وعلى بن ربيعة الوالبي وعمرو بن محسن وعمرو بن دينار والفاكه بن سعد وكعب ابن عبد الله وكيسان بن كليب ولوط بن يحيى أبو مخنف ومنهال ابن عمر وقدامة السعدي ومخنف بن سليم والمسور بن مخزوم والمسيب بن حزن والمهدي مولى عثمان بن عفان والنعمان بن صهبان والنعمان بن عجلان ونميلة الهمداني وأبو جند بن عمرو وأبو الجوشاء وأبو حبة وأبو زيد وأبو سعيد عقيصا وأبو السفاح العجلي وأبو شمر بن أبرهة أبي الصباح الحميري وأبو ظبيان وأبو قره القاضي وأبو عمرة وأبو عمرو الفارسي وأبو يحيى حكيم بن سعيد الحنفي وأبو الأسود الدؤلي وأبان بن تغلب (ومن تابعي التابعين).

أبو خالد الكابلي وأبو حمزة الثمالي وثوبر بن أبي فاختة وعبد الله ابن شريك وسعد بن طريف وقاسم بن عون وسالم بن أبي حفصة العجلي الكوفي والقاسم بن محمد بن أبي بكر ويحيى بن أم الطويل وإسماعيل بن عبد الخالق وعبد الخالق بن عبد ربه وعبد الله بن أبي يعفور والفضيل بن يسار وليث ابن البختری وبريد بن معاوية العجلي ومحمد ابن مسلم الثقفي وزرارة بن أعين وحرمان اخوه وعبد الملك أخوهما وبكر أخوهم وعبد العزيز بن أحمد بن عيسى الجلودى ومحمد بن قيس أبو نصر الأسدى محمد بن الحسن بن أبي سارة إسماعيل بن الفضل الهاشمي أبو هارون مسمع بن عبد الملك سليمان بن خالد عبد الله (١١٦)

مفاتيح البحث: الخليفة عثمان بن عفان (١)، محمد بن الحسن بن أبي سارة (١)، القاسم بن محمد بن أبي بكر (١)، عبد الله بن أبي يعفور (١)، يحيى بن أم الطويل (١)، إسماعيل بن عبد الخالق (١)، عبد الخالق بن عبد ربه (١)، أبو خالد الكابلي (١)، أبو حمزة الثمالي (١)، أبو عمرو الفارسي (١)، سالم بن أبي حفصة (١)، إسماعيل بن الفضل (١)، النعمان بن صهبان (١)، عبد الله بن خباب (١)، عبد الله بن شداد (١)، نميلة الهمداني (١)، بريد بن معاوية (١)، عبد الله بن سلمة (١)، الفضيل بن يسار (١)، أبو جند بن عمرو (١)، النعمان بن عجلان (١)، زرارة بن أعين (١)، عبد الله بن حجل (١)، سليمان بن خالد (١)، أبو الجوشاء (١)، سليمان بن مسهر (١)، عيسى الجلودى (١)، مسمع بن عبد الملك (١)، أبان بن تغلب (١)، كيسان بن كليب (١)، لوط بن يحيى (١)، سلمة بن كهيل (١)، على بن ربيعة (١)، عامر بن شرحبيل (١)، ظالم بن سراق (١)، علقمة بن قيس (١)، عمرو بن محسن (١)، محمد بن قيس (١)، مسيب بن حزن (١)، عبد العزيز (١)، الشراكة، المشاركة (١)

صفحة ١٤٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١١٧

ابن ميمون القداح عبد المؤمن بن القاسم بن قيس إسماعيل بن أبي خالد حارث بن المغيرة البصري رافع بن زياد الأشجعي عبد الله بن على بن أبي شعبة الحلبي محمد بن على بن النعمان الأحمول هشام بن الحكم هشام بن سالم جميل بن دراج حماد بن عيسى حمزة الطيار أبو الصباح الكنانى سورة بن كليب المعلى بن خنيس يونس بن يعقوب معاوية بن عمار إسحاق بن عمار الصيرفي عبد الله بن سنان أبو بكر الحضرمي عمرو بن عمرو بن حريث منصور بن حازم سعيد الأعرج على بن يقطين صفوان بن مهران عبد الرحمن بن الحجاج محمد بن حكيم نصر بن قابوس نوح بن شعيب البغدادي الحسن بن على بن فضال عبد الجبار بن مبارك صفوان بن محسن محمد بن أبي عمير أحمد بن أبي نصر البنظلي زكريا بن ادم مرزبان بن عمر بن قصي عبد العزيز بن المهدي أبو الصلت الهروي الريان بن الصلت على بن مهزيار الحسن بن سعيد أحمد بن داود إبراهيم بن سليمان المزني إبراهيم بن هاشم الكوفي إبراهيم بن أبي البلاد إسماعيل بن مهران الحسن بن على بن زياد الوشا أيوب بن نوح سيف بن عميرة أحمد ابن عامر أبو الحسن على بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار إلى غير هؤلاء وهم كثيرون.

(الرابع) في ذكر بعض الألقاب التي يكثر دورانها في هذا الفن وبيان معناها وما يراد منها فلربما تفيد مدحا أو قدحا وقد تنفع في معرفة

الطبقة وغير ذلك.

(فمنها) لفظ المولى فكثيرا ما يقولون فى الرجل: انه مولى فلان ومرة انه مولى بنى فلان واخرى مولى ال فلان وقد يقطعونه عن الإضافة فيقولون مولى وربما يقولون: مولى فلان ثم مولى فلان.
(١١٧)

مفاتيح البحث: ميثم بن يحيى التمار النهروانى (١)، إبراهيم بن أبى البلاد (١)، إسحاق بن عمار الصيرفى (١)، على بن إسماعيل بن شعيب (١)، إسماعيل بن أبى خالد (١)، عبد العزيز بن المهتدى (١)، الحسن بن على بن زياد (١)، محمد بن على بن النعمان (١)، نوح بن شعيب البغدادي (١)، إبراهيم بن سليمان (١)، عبد المؤمن بن القاسم (١)، إسماعيل بن مهران (١)، الريان بن الصلت (١)، عبد الله بن سنان (١)، معاوية بن عمار (١)، محمد بن أبى عمير (١)، أحمد بن أبى نصر (١)، عبد الله بن على (١)، صفوان بن مهران (١)، المعلى بن خنيس (١)، هشام بن الحكم (١)، يونس بن يعقوب (١)، أيوب بن نوح (١)، زكريا بن آدم (١)، هشام بن سالم (١)، أحمد بن داود (١)، حماد بن عيسى (١)، حمزة الطيار (١)، سيف بن عميرة (١)، على بن يقطين (١)، ميمون القداح (١)، سورة بن كليب (١)، الحسن بن سعيد (١)، الحسن بن على (١)، جميل بن دراج (١)، منصور بن حازم (١)، سعيد الأعرج (١)، نصر بن قابوس (١)، عمرو بن حريث (١)

صفحة ١٤٩

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١١٨

(فمن الأول): إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى أبو إسحاق مولى أسلم ابن قصى مدنى.

(ومن الثانى): أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار أبو عبد الله مولى بنى أسد وإبراهيم بن عبد الحميد الأسدى مولاهم وإبراهيم بن عربى الأسدى مولاهم.

(ومن الثالث): إبراهيم بن سليمان بن أبى داحه المزنى مولى ال طلحة بن عبيد الله أبو إسحاق وكان وجه أصحابنا البصريين فى الفقه والكلام و الأدب والشعر وإبراهيم بن محمد مولى قريش.

(ومن الرابع): أحمد بن رباح بن أبى نصر السكونى مولى وأيوب ابن الحر الجعفى مولى وإبراهيم بن أبى محمود الخراسانى مولى وأحمد بن أبى بشر السراج كوفى مولى.

(ومن الخامس): ثعلبة بن ميمون مولى بين أسد ثم مولى بنى سلامة منهم وصفوان بن مهران بن المغيرة الأسدى مولاهم ثم مولى بنى كاهل والحسن بن موسى بن سالم الحنات أبو عبد الله مولى بنى أسد ثم بنى والبء (وفى الايضاح) الحنات بالحاء المهملة والنون مولى بنى أسد ثم بنى والبء بكسر اللام وفتح الباء المنقطه تحتها نقطه (١) (ومجمل الكلام) فيه ان له معانى فى اللغة وفى الاصطلاح.

ففى اللغة: له معان كثيرة فإنه يطلق على المالك والعبد والمعنى بالكسر وبالفتح والصاحب والقريب كابن العم ونحوه والجار والحليف والابن والعم والتزيل والشريك والولى والناصر والرب والمنعم عليه والمحب والتابع والصهر.

(١) راجع ايضاح الاشتباه للعلامة الحلى رحمه الله طبع إيران.

(١١٨)

مفاتيح البحث: إبراهيم بن أبى محمود الخراسانى (١)، إبراهيم بن محمد مولى قريش (١)، أحمد بن الحسن بن إسماعيل (١)، إبراهيم بن عبد الحميد (١)، إبراهيم بن سليمان (١)، طلحة بن عبيد الله (١)، رباح بن أبى نصر (١)، إبراهيم بن محمد (١)، صفوان بن مهران (١)، أبو عبد الله (٢)، الحسن بن موسى (١)، ثعلبة بن ميمون (١)، سالم الحنات (١)، بنو أسد (٣)، شعيب بن ميثم (١)، دولة ايران (١)، العلامة الحلى (١)

صفحة ١٥٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١١٩

واما في اصطلاح أهل الرجال: فقد يطلق على غير العربي الخالص ولعله الأكثر كما عن الشهيد الثاني (١) واستظهره (الوحيد) في فوائد التعليقة (٢) فعلى هذا يحمل هذا اللفظ أعنى المولى مع انتفاء القرينة عليه كما صرح به في الفوائد ووجه كثرة الاطلاق وشيوعه فيه فيكون منصرفا إليه ولكن في شرح الدراية "والأغلب مولى العتاقه ثم قال - وقد يطلق المولى على معنى رابع: وهو الملازمة كما قيل: مقسم مولى ابن عباس للزومه إياه وخامس وهو من ليس بعربي فيقال: فلان مولى وفلان عربي صريح وهذا النوع أيضا كثير انتهى (٣).

ومقتضى هذا حمله عند الاطلاق على ما هو الأغلب عنده الذى هو مولى العتاقه أو التوقف لاعترافه بكثرة الاطلاق على الخامس فتكون هذه الكثرة مانعة من الانصراف فيجب التوقف وقد يتأمل في أصل الانصراف على فرض الغلبة والكثرة في بعض المعانى بحيث يجب لأجله الحمل عليه سواء كان هو الخامس الذى يقوله (الوحيد) أم غيره إذ الانصراف الموجب للحمل انما هو الوضعى الابتدائى أو الحاصل بعد الهجر لغيره من المعانى بحيث بلغ حد الوضع الثانوى لا الانصراف الاطلاقى الابتدائى الزائل بعد التروى في الجملة فان ذلك لا يوجب الحمل عليه بل هو وغيره على حد سواء لا يتعين أحدهما الا بمعين

(١) راجع: تعليقه الشهيد الثانى رحمه الله على (خلاصة الأقوال) للعلامة الحلى فى إبراهيم بن أبى البلاد (مخطوطة) (٢) راجع: الفائدة الثانية من التعليقة للوحيد البهبهاني (ص ٩) طبع إيران سنة ١٣٠٦ هج.

(٣) راجع: شرح الدراية للشهيد الثانى (ص ١٣٥) طبع النجف الأشرف. (المحقق)

(١١٩)

مفاتيح البحث: الشهادة (٢)، دولة ايران (١)، مدينة النجف الأشرف (١)، إبراهيم بن أبى البلاد (١)، العلامة الحلى (١)

صفحة ١٥١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٢٠

وليس منه مطلق الغلبة وان أفادت الظن إذ لا- دليل على اعتباره مطلقا إذ غاية ما ثبت اعتبار الظن بالمراد فى باب الألفاظ بواسطة الوضع وعدم نصب القرينة على خلاف الموضوع له اما فيما تعددت حقائقه أو تعددت مجازاته بعد تعذر الحقيقة فلا دليل على تعيين بعضها بمطلق الظن ولو من غلبة ونحوها نعم قد يقال: بأنه من جملة الامارات والقرائن المعينة التنصيص على بعض المعانى فى مورد، فان ذلك قرينة على إرادة ذلك المعنى المنصوص عليه من لفظ المولى مطلقا فى مورد اخر فى كتاب واحد أو متعدد لمصنف واحد أو متعدد وذلك كما فى إبراهيم بن أبى رافع فإنهم ذكروا: انه كان للعباس بن عبد المطلب ثم وهبه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما بشر النبي صلى الله عليه وآله وسلم باسلام العباس أعتقه فان ذلك قرينة على إرادة العتيق من المولى مع احتمال إرادة معنى اخر من لفظ المولى كالصاحب والملازم والمملوك وإن كان عتيقا فلا يكون قرينة على الحمل على خصوص العتيق وكيف كان فلا يقيد مطلقه مدحا يعتد به بل حتى لو قلنا بالغلبة والحمل على الغالب الذى هو العربي غير الخالص كما يقول (الوحيد) (١) أو مولى العتاقه كما قال فى (شرح الدراية) (٢) لعدم إفادة ذلك مدحا نعم لو عرف إرادة الملازم أو الصاحب من لفظه أفاد ذلك مدحا فى الجملة حيث يكون مضافا إلى أحدهم أو أمثالهم كما أنه قد يفيد ذما فى الجملة لو أضيف إلى أعدائهم كما فى الحسن أو الحسين بن راشد مولى بنى العباس إذ

(١) راجع التعليقة (ص ٩) على الفائدة الثانية من الفوائد التى فى أول كتاب منهج المقال للاستراىادى.

(٢) راجع: شرح الدراية للشهيد الثاني (ص ١٣٤) طبع النجف الأشرف.

(١٢٠)

مفاتيح البحث: الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (٢)، الحسين بن راشد مولى بنى العباس (١)، الظن (٣)، مدينة النجف الأشرف (١)

صفحة ١٥٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٢١

(الطبع مكتسب من كل مصحوب).

(ومنها) لفظ الغلام فإنه كثيرا ما يقع استعماله في الرجال فيقال:

ان فلانا من غلمان فلان والمراد به المتأدب بمعنى التلميذ كما صرحوا به في كثير من التراجم كما في بكر بن محمد بن حبيب أبي عثمان المازني فإنهم ذكروا فيه: انه من غلمان إسماعيل بن ميثم لكونه تأدب عليه وفي أحمد بن عبد الله الكرخي: انه أحد غلمان يونس بن عبد الرحمن وفي أحمد بن إسماعيل بن عبد الله أبي علي البجلي عربي من أهل قم يلقب سمكة وكان من أهل الفضل والأدب والعلم فإنهم ذكروا فيه: انه من غلمان أحمد بن أبي عبد الله البرقي وممن تأدب عليه وفي عبد العزيز ابن البراج الملقب بالقاضي: انه من غلمان المرتضى رضى الله عنه فإنه ممن تلمذ عليه واخذ منه العلم وفي محمد بن جعفر بن محمد أبي الفتح الهمداني بالذال المعجمة الوادعي المعروف بالمراغي كان وجهها في النحو واللغة ببغداد حسن الحفظ صحيح الرواية فيما تعلمه وكان يتعاطى الكلام وكان أبو الحسن السمسعي أحد غلمانه وفي محمد بن بشر:

كان من عيون أصحابنا وصالحهم ومتكلما جيد الكلام صحيح الاعتقاد وفي (الفهرست) من غلمان أبي سهل النوبختي ويعرف بالحمدوني وينسب إلى آل حمدون وفي المظفر بن محمد بن أحمد أبي الجيش البلخي فإنهم ذكروا: انه كان من غلمان أبي سهل النوبختي فإنه قرأ عليه وفي (الكشفي) الشيخ الجليل محمد بن عمر بن عبد العزيز يكنى أبا عمرو وكان بصيرا بالآخبار والرجال حسن الاعتقاد وكان ثقة عينا فإنهم ذكروا انه كان من غلمان العياشي لأنه صحبه واخذ عنه إلى غير ذلك مما يعثر عليه المتتبع من استعمال الغلام في التلميذ فإنه كثير بل قال بعضهم: لم أجد إلى الان استعمال الغلام في كتب الرجال في غير

(١٢١)

مفاتيح البحث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي (١)، أحمد بن إسماعيل بن عبد الله (١)، أحمد بن عبد الله الكرخي (١)، محمد بن عمر بن عبد العزيز (١)، إسماعيل بن ميثم (١)، محمد بن جعفر بن محمد (١)، ابن البراج (١)، محمد بن أحمد (١)، محمد بن حبيب (١)، عبد العزيز (١)، محمد بن بشر (١)

صفحة ١٥٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٢٢

التلميذ وفي (منتهى المقال) في ترجمة بكر بن محمد بن حبيب قال:

وفي تفسير (مجمع البيان) الغلام للذكر أول ما يبلغ إلى أن قال ثم يستعمل في التلميذ فيقال غلام ثعلب انتهى (١).

ومما ذكرنا يظهر وجه دلالة على المدح في الجملة لو كان من تأدب عليه من أهل الفضل والعلم والصلاح والتقوى سيما لو كانت الصحبة طويلة وهكذا بالعكس أو كان من تلمذ عليه أو صاحبه بخلاف ذلك كما لو تلمذ على رجال العامة وعلى كل حال فالدلالة ضعيفة ومن ذلك يعرف دلالة صاحب على المدح أو القدح.

(ومنها) قولهم أسند عنه وقد اختلفت كلماتهم في إفادة المدح وعدمه فليل بإفاده المدح أحسن من قولهم: لا باس به إذ المراد منه انه روى الشيوخ عنه واعتمدوا عليه فهو كالتوثيق نقله (الوحيد) عن جده (٢) (وفيه) انه لم يثبت رواية الشيوخ عنه معتمدين عليه بل لم يثبت أصل روايتهم عنه، مع أنه لم يثبت وثاقته الشيوخ الذين رروا عنه على فرض روايتهم عنه معتمدين عليه وان بعد اتفاق كونهم بأجمعهم غير ثقات لكنه محتمل وحينئذ فلا يفيد مدحا فضلا عن كونه كالتوثيق بل قد يقال بايمائه إلى عدم الوثوق كما قيل ولعل وجهه لو قرئ الفعل مبنيًا على المجهول انه ربما يشعر بعدم الاعتناء وعدم الاعتداد به وانه ليس ممن يعتنى برواياته بل هو مهجور متروك وساقط من الأعين

(١) راجع: منتهى المقال في الرجال لأبي علي الحائري (ص ٦٨) طبع سنة ١٣٠٢ هـ (٢) راجع: ذلك في الفائدة الثانية من (التعليقة) ص ٧ للوحيد البهبهاني والمراد بجده هو المجلسي الأول التقى فإنه جد الوحيد لاه. (المحقق) (١٢٢)

مفاتيح البحث: كتاب مجمع البيان للطبرسي (١)، محمد بن حبيب (١)، العلامة المجلسي (١)

صفحة ١٥٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٢٣

ولكن قد يتفق الرواية عنه وكما اختلفت الآراء في إفادة هذه الكلمة المدح وعدمه اختلفت في قراءتها فمن قارئ بالمجهول ولعل الأ-كثر عليه والمتعارف على الألسن والأنسب القول بايمائها إلى عدم الوثوق أو احتمالها وقرأ جماعة من المحققين بالمعلوم واختلفوا في مرجع الضمير فليل إلى الإمام عليه السلام كما عن المحقق الشيخ محمد والفاضل صاحب (الحاوي) (١) لكن ينافيه ما ذكره الشيخ في كتاب رجاله في جابر الجعفي حيث قال أعلى الله مقامه جابر بن يزيد أبو عبد الله الجعفي تابعي أسند عنه روى عنهما عليهما السلام (٢) إذ لو كان ضمير أسند إلى الامام فلا معنى لقوله روى عنهما وما ذكره أيضا في رجاله في محمد بن إسحاق بن يسار حيث قال: محمد بن إسحاق بن يسار المدني مولى فاطمة بنت عتبة أسند عنه يكنى أبا بكر صاحب المغازي من سبي (عين التمر) وهو أول سبي دخل المدينة (وقيل) كنيته أبو عبد الله روى عنهما مات سنة إحدى وخمسين ومائة (٣) وعن المحقق الداماد (١) المحقق الشيخ محمد: هو ابن الشيخ حسن صاحب معالم الأصول ابن الشهيد الثاني زين الدين العاملي فان له حواشي على (منهج المقال) في الرجال لإستاذه الميرزا محمد الاسترادي واما الفاضل صاحب (حاوي الأقوال) في الرجال فهو الشيخ عبد النبي بن سعد الجزائري من أساتيد فن الرجال وكتابه (الحاوي) معتبر معتمد عليه وينقل عنه كثيرا الشيخ أبو علي الحائري في كتابه (منتهى المقال) في الرجال كما ينقل عنه كثير من أرباب الفن (٢) راجع: رجال الشيخ الطوسي باب أصحاب الصادق عليه السلام (ص ١٦٣) برقم (٣٠) طبع النجف الأشرف.

(٣) راجع: رجال الشيخ الطوسي رحمه الله باب أصحاب الصادق عليه السلام (ص ٢٨١) برقم (٢٢). (المحقق) (١٢٣)

مفاتيح البحث: أبو عبد الله الجعفي (١)، محمد بن إسحاق بن يسار (٢)، أبو عبد الله (١)، جابر بن يزيد (١)، الموت (١)، التمر (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، مدينة النجف الأشرف (١)، الشيخ الطوسي (٢)، الشهادة (١)

صفحة ١٥٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٢٤

ان الضمير يرجع إلى الإمام عليه السلام ولكن لا سماعا منه بل اخذه من أصحابه الموثوق بهم ومن أصولهم المعتمد عليها فمعنى

(أسند عنه) انه لم يسمع منه بل يسمع من أصحابه الموثوق بهم واخذ منهم وعن أصولهم المعتمد عليها. (وبالجملة) قد اورد الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام جماعة انما روايتهم عنه بالسماع من أصحابه الموثوق بهم والاخذ من أصولهم المعول عليها ذكر كلا منهم وقال: أسند عنه (١) (وفيه) انها قيلت فيمن روى عنه سماعا وشفاهما كمحمد بن مسلم وغيره وقد يقال في مرجع الضمير مع القراءة بالمعلوم انه ابن عقدة ولكن في خصوص رجال الصادق عليه السلام كما احتمله الشيخ أبو علي في كتابه (منتهى المقال) حيث قال وربما يقال إن الكلمة أسند بالمعلوم والضمير للراوى الا ان فاعل أسند ابن عقدة (٢) لان

(١) راجع: اخر الراشحة الرابعة عشرة من الرواشح السماوية للسيد مير داماد (ص ٦٥) طبع إيران سنة ١٣١١ هـ.

(٢) ابن عقدة هو أحمد بن محمد بن سعيد السبيعي الهمداني الحافظ المكنى بابي العباس المعروف بابن عقدة والسبيعي نسبة إلى السبيعي كامير وهو أبو حى من بنى حاشد من همدان وهو السبيعي بن صعب بن معاوية ابن بكر بن مالك بن جشم بن حاشد بن جشم بن خيران بن نوف بن همدان وكان كوفيا زيديا جاروديا حتى مات وانما لقب بالحافظ لما ذكره الشيخ الطوسى فى كتاب رجاله بقوله: سمعت جماعة يحكون أنه قال احفظ مائة وعشرين الف حديث بأسانيدها وأذاكر بثلاثمائة الف حديث له مؤلفات كثيرة منها كتاب أسماء الرجال الذين رووا عن الصادق عليه السلام أربعة آلاف رجل واخرج فيه لكل رجل الحديث الذى رواه ترجم له النجاشى فى كتاب رجاله والشيخ الطوسى فى الفهرست وفى كتاب رجاله باب من لم يرو عنهم عليهم السلام وغيرهم من أرباب المعاجم الرجالية وكان مولده سنة ٢٤٩ هـ وتوفى سنة ٣٣٣ هـ

(١٢٤)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٢)، محمد بن مسلم (١)، دولة ايران (١)، أحمد بن محمد بن سعيد (١)، الشيخ الطوسى (٢)، الموت (١)

صفحة ١٥٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٢٥

الشيخ رحمه الله ذكر فى أول رجاله (انى لم أجد لأصحابنا كتابا جامعا فى هذا المعنى الا مختصرات قد ذكر كل انسان منهم طرفا الا ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق عليه السلام فإنه قد بلغ فى ذلك الغاية ولم يذكر رجال باقى الأئمة عليهم السلام وانا أذكر ما ذكره وأورد من بعد ذلك ما لم يذكره) فيكون المراد أخبر عنه ابن عقدة وليس ذلك بالبعيد وربما يظهر منه وجه عدم وجوده الا فى كلام الشيخ رحمه الله وسبب ذكر الشيخ ذلك فى رجاله دون (الفهرست) وفى أصحاب الصادق عليه السلام من رجاله دون غيره بل وثمرة قوله انى أذكر ما ذكره (ابن عقدة) ثم اورد ما لم يذكره فتأمل جدا انتهى بلفظه (١) مع إضافة بعض ما يصلحه من كلام الشيخ بلفظه فى مقدمته كتابه.

(وحاصله): ان ابن عقدة ذكر رجال الصادق عليه السلام دون غيرهم والشيخ ذكر ما ذكره ابن عقدة وزيادة وهذه الكلمة أعنى أسند عنه لم توجد الا فى كلام الشيخ بل فى رجاله دون (الفهرست) وما يوجد فى غيره كالخلاصة وإنما اخذه من الشيخ على ما ادعاه الشيخ المذكور فى كتابه (منتهى المقال) فيما يتعلق بهذه الكلمة فإذا قال الشيخ: أسند عنه فمراده ان ابن عقدة أسند عنه أى أخبر عن هذا الراوى ومعنى أخبر عنه انه روى عنه أحاديثه ورواياته

(١) راجع: مقدمة منتهى المقال لأبى على الحائرى فى الفائدة (ص ١٢) فى بيان معنى قولهم: (أسند عنه). (المحقق)

(١٢٥)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٣)

صفحة ١٥٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٢٦

التي رواها عن الصادق عليه السلام فإنهم ذكروا في ترجمته فيما يتعلق بأحواله: أنه قال احفظ مائة وعشرين الف حديث بأسانيدها وأذاكر بثلاثمائة الف حديث وان له كتباً منها: كتاب أسماء الرجال الذين رووا عن الصادق عليه السلام أربعة آلاف رجل واخرج فيه لكل رجل الحديث الذي رواه عن الصادق عليه السلام فعلى هذا فجميع أصحاب الصادق عليه السلام الذين بلغ عددهم هذا المبلغ أعني أربعة آلاف كلهم أسند عنه وروى عن كل واحد منهم ما يتعلق به من الحديث والرواية ولكن لا يخفى ان هذا المعنى متجه لو كان هذا اللفظ غير مذكور في غير رجال الصادق عليه السلام لكنه اعترف بوجوده وإن كان نادراً وحينئذ فيرجع الاشكال في معناه اللهم الا أن يكون هذا النادر من رجال الصادق عليه السلام أيضاً كجابر الجعفي وقد ذكره ابن عقدة وقد يقال في تضعيف هذا الوجه في معنى هذه الكلمة أعني أسند عنه ان مقتضى كلام الشيخ حيث ذكر انه يذكر ما ذكره يعني ابن عقدة مع اعترافه بأنه بلغ في ذلك الغاية أن يكون أكثر رجال الصادق عليه السلام ممن أسند عنه والواقع خلافه كما صدر من بعض أهل هذه الاعصار (١) وهو كما ترى في غير محله إذ مقتضى ما ذكره في أحواله أن يكون جميع رجال الصادق عليه السلام ممن أسند عنهم لا أكثرهم كما يقول بل كلهم (ودعواه) بان الواقع خلافه (موقوفة) على الاطلاع على خلاف ما ذكروا في أحواله والواقع خلافه إذ لا سبيل إلى ذلك الا باب النقل وهو ما سمعت اللهم

(١) هو ملا علي الكني.

راجع توضيح المقال في علم الدراية والرجال للمولى علي الكني المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ (ص ٤٢) طبع إيران سنة ١٣٠٢ هـ. (المحقق)

(١٢٦)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٨)، جابر الجعفي (١)، دولة إيران (١)

صفحة ١٥٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٢٧

الا ان يريد ان الذين ذكرهم ابن عقدة لم يذكر فيهم جميعاً هذا اللفظ أعني قولهم أسند عنه بل هو في بعض دون بعض. (الفائدة العاشرة) في بيان الفرق المنحرفة لما في ذلك من الفوائد فإنه وإن كان مجرد الوقف مثلاً غير مانع من القبول للرواية إذ المدار عندنا على العدالة والوثاقة ولو بالمعنى الأعم الممكن اجتماعه مع الوقف وغيره من سائر الفرق بل المدار في القبول عندنا على مطلق المتحرز عن الكذب وان لم يكن ثقة بالمعنى الأعم كما يقوله الشيخ ويدعى عليه الاجماع إذ هو المتحصل من مجموع الأدلة كتاباً وسنة (كما حررناه في محله من الأصول) واما اعتبار ما زاد على ذلك وهو مطلق مظنون الصدور ولو من غير جهة الراوي وصفاته من الوثاقة والضبط بل من جهة امارات اخر خارجة عن الراوي يحصل منها الظن كما ادعاه بعضهم (كشيخ الرسائل) (١) وغيره فلا لعدم الدليل الواضح عليه إذ غاية المتحصل من الأدلة انما هو اعتبار الموثوق ولو بالمعنى الأعم ولم يعلم كون المنشأ هو ظن الصدور حتى يكون هو المدار في الاعتبار لاحتمال الخصوصية في صفات الراوي فلا عبرة بما سواها وبعبارة أخرى بعد أصالة حرمة العمل بالظن كتاباً وسنة واجماعاً فاللازم الاقتصار فيما خرج عنه على المتيقن وليس منه مظنون الصدور بالامارات الخارجة كشهرة وشبهها جزماً فهو باق على ذلك الأصل وحينئذ فلا عبرة به كما لا عبرة بمطلق الظن بالواقع وان لم يكن من اخبار الثقات حتى يكون مطلق الظن بالواقع

(١) يريد بشيخ الرسائل أستاذه الشيخ المرتضى الأنصاري رحمه الله صاحب كتاب (الرسائل) المطبوع. (المحقق)

(١٢٧)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، الكذب، التكذيب (١)، الظن (٢)

صفحة ١٥٩

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٢٨

معتبراً وما دل على اعتبار قول الثقة لا- يدل عليه إذ ليس المنشأ في اعتباره هو حصول الظن من قوله فيكون هو المدار فيكون ذلك دليلاً- خاصاً على اعتبار مطلق الظن فلا يحتاج حينئذ إلى الرجوع إلى دليل الانسداد إذ لا وفاء لتلك الأدلة إلى هذا الحد جزماً ولا أظن أحداً يدعيه والحاصل ان مجرد كون الراوى واقفياً أو غيره لا يمنع من القبول ولكن احراز كون الراوى عدلاً امامياً أو واقفياً أو غيره من سائر الفرق ينفع في باب التراجيح في مقام التعارض والا فلو خلا عن المعارض فلا اشكال في الحجية مع ما في ذلك من الفوائد الأخر كمعرفة الطبقة وغيرها فأول من شد عن الحق من فرق الامامية على ما حكى السيد عن الشيخ المفيد رئيس الطائفة في كتاب العيون والمحاسن :-

(الكيسانية) وهم أصحاب المختار وانما سميت بذلك لان اسمه كان كيسان وقد قيل في ذلك ان أباه حملة وهو صغير ووضع بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام فجعل يمسح بيده على رأسه ويقول:

(كيس كيس) ومنهم من يزعم أن محمد بن علي ابن خولة الحنفية رضى الله عنه لما استعمله على عليه السلام على العراقيين بعد قتل الحسين عليه السلام وأمره بالطلب بثاره سماه (كيسان) لما عرف من قيامه ومذهبه (١) وكيف كان فمقاله هذه الفرقة: ان الامام بعد الحسين عليه السلام هو محمد ابن الحنفية وانه هو المهدي الذي يملأ

(١) راجع: كتاب الفصول المختارة من العيون والمحاسن للسيد المرتضى علم الهدى وقد اختار هذه الفصول من كتاب العيون والمحاسن لإستاذه الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبرى البغدادى راجع ج ١ - (ص ٩١ - ص ٩٢) من الطبعة الأولى في النجف الأشرف. (المحقق)

(١٢٨)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين على بن ابي طالب عليهما السلام (٢)، الإمام الحسين بن علي سيد الشهداء (عليهما السلام) (٢)، محمد بن الحنفية ابن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام (١)، الشيخ المفيد (قدس سره) (٢)، محمد بن علي (١)، الظن (٢)، المنع (١)، مدينة النجف الأشرف (١)، محمد بن محمد بن النعمان (١)

صفحة ١٦٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٢٩

الأرض قسماً وعدلاً وانه حتى لا يموت وقد غاب في جبل رضوى وربما يجتمعون ليالى الجمعة في الجبل ويشغلون بالعبادة حتى أن السيد ابن محمد (الحميري) كان يعتقد ذلك وقال فيه:

الا- ان الأئمة من قريش * * * ولاة الامر أربعة سواء على والثلاثة ن بنيه * * * هم الأسباب ليس بهم خفاء فسبط سبط ايمان وبر * * * وسبط قد حوته كربلاء وسبط لا يدوق الموت حتى * * * يقود الجيش يقدمه اللواء يغيب فلا يرى عنا زمانا * * * برضوى عنده غسل وماء وأقصى تعلقهم في إمامته قول أمير المؤمنين عليه السلام له يوم البصرة: أنت ابني حقا وانه كان صاحب رايته كما كان هو صاحب رايه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان أولى بمقامه وفي انه هو المهدي قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لن تنفضي

الأيام والليالي حتى يبعث الله رجلا من أهل بيتي اسمه اسمي وكنيته كنيتي واسم أبيه اسم أبي يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا وقالوا وكان من أسماء أمير المؤمنين عليه السلام عبد الله لقوله:

انا عبد الله وأخو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي الا كذاب مفترى وتعلقوا في حياته بأنه إذا ثبتت إمامته وانه القائم تعين بقاؤه لثلاث تملأ الأرض من حجة (وحكى عن بعضهم انه كان يقول: إن ابن الحنفية هو الامام بعد أمير المؤمنين عليه السلام دون الحسين عليهما السلام وان الحسن عليه السلام انما دعا في الباطن إليه بأمره والحسين عليه السلام انما ظهر بالسيف باذنه وانهما كانا داعيين إليه وأميرين من قبله (وعن آخرين) انه مات وانتقلت الإمامة إلى ولده ثم منهم إلى بنى العباس (وعن ناس منهم)

(١٢٩)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (٢)، الإمام الحسين بن علي سيد الشهداء (عليهما السلام) (١)، الإمام الحسن بن علي المجتبي عليهما السلام (١)، الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (٣)، مدينة كربلاء المقدسة (١)، بنو عباس (١)، مدينة البصرة (١)، الموت (٢)، الحج (١)، البعث، الإنبعاث (١)

صفحة ١٦١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٣٠

أنه مات وأنه يقوم بعد الموت وأنه المهدي.

(ومن الفرق) البترية ففي التعليقة " البترية - بضم الباء (وقيل) بكسرها منسوبون إلى كثير النوا لأنه كان أبتري اليد (وقيل) إلى المغيرة بن سعيد ولقبه الأبتري وهم والسليمانية والصالحية من الزيدية يقولون بامامة الشيخين واختلفوا في غيرهما واما (الجارودية) فلا يعتقدون إمامتهما وفي بعض الكتب ان الجارودية لا يعتقدون إمامتهما لكن حيث رضى علي عليه السلام بهما لم ينازعهما جريا مجرى الأئمة عليهم السلام في وجوب الطاعة قيل (والسليمانية) قائلون بكفر عثمان وهم منسوبون إلى سليمان بن جرير والجارودية يقال لهم السرحوية منسوبة إلى أبي الجارود زياد بن المنذر السرحوب وهم القائلون بالنص على علي عليه السلام وكفر الثلاثة وكل من أنكره (١) وفي (مجمع البحرين) البترية بضم الموحدة فرق من الزيدية قيل نسبوا إلى المغيرة بن سعد ولقبه الأبتري (وقيل) البترية هم أصحاب كثير النوا والحسن بن صالح ابن حى وسالم بن أبي حفصة والحكم بن عيينة وسلمة بن كهيل وأبي المقدام ثابت الحداد وهم الذين دعوا إلى ولاية علي عليه السلام ثم خلطوها بولاية أبي بكر وعمر ويثبتون لهم الإمامة ويبغضون عثمان وطلحة والزبير وعائشة ويرون الخروج مع ولد علي بن أبي طالب عليه السلام ويثبتون لكل من خرج منهم عند خروجه الإمامة (٢)

(١) راجع التعليقة للوحيد البهبهاني على رجال (منهج المقال) للاسترابادي (ص ٤١٠) طبع إيران.

(٢) راجع مجمع البحرين للشيخ فخر الدين الطريحي النجفي بمادة (بتر) لكن لا يوجد في المطبوع منه جملة ويثبتون لكل من خرج منهم عند خروجه الإمامة وانما توجد في رجال الكشي (المحقق)

(١٣٠)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (٣)، سالم بن أبي حفصة (١)، علي بن أبي طالب (١)، المغيرة بن سعيد (١)، الحكم بن عيينة (١)، زياد بن المنذر (١)، سليمان بن جرير (١)، ثابت الحداد (١)، سلمة بن كهيل (١)، الحسن بن صالح (١)، كثير النوا (٢)، الموت (٢)، الوجوب (١)، كتاب رجال الكشي (١)، دولة ايران (١)

صفحة ١٦٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٣١

ومثله عن الاختيار (١) وفي المجمع أيضا في باب (جرد) هم فرقة من الشيعة ينسبون إلى الزيدية وليسوا منهم نسبوا إلى رئيس لهم من أهل خراسان يقال له: أبو الجارود زياد بن أبي زياد وعن بعض الأفاضل هم فرقتان فرقه زيدية وهم شيعة وفرقة بترية وهم لا يجعلون الإمامة لعلي عليه السلام بالنص بل عندهم هي شوري ويجوزون تقديم المفضول على الفاضل فلا يدخلون في الشيعة انتهى (ومنه البزيعية) ففي التعليقة: انهم فرقة من الخطابية يقولون:

الامام بعد أبي الخطاب بزيع وان كل مؤمن يوحى إليه وان الانسان إذا بلغ الكمال لا يقال له: مات بل رفع إلى الملكوت وادعوا معاينة أمواتهم بكرة وعشية (٢) وعن تاريخ أبي زيد البلخي انهم أصحاب بزيع الحائك أقروا بنبوته وزعموا أن الأئمة كلهم أنبياء وانهم لا يموتون ولكنهم يرفعون وزعم بزيع انه صعد إلى السماء وان الله مسح على رأسه ومج في فيه فان الحكمة تثبت في صدره انتهى (قيل) وكان أبو الخطاب يزعم أن الأئمة أنبياء ثم آلهة والألهة نور من النبوة ونور من الإمامة ولا يخلو العالم من هذه الأنوار وان الصادق عليه السلام هو الله وليس المحسوس الذي يرونه بل إنه لما نزل إلى العالم ليس هذه الصورة الانسانية لئلا ينفر منه ثم تمادى الكفر به إلى أن قال: إن الله تعالى انفصل من الصادق عليه السلام وحل فيه وانه أكمل من الله تعالى.

(ومنهم الناوسية) ففي التعليقة: هم القائلون بالإمامة إلى الصادق عليه السلام الواقفون عليه وقالوا انه حي ولن يموت حتى يظهر

(١) يعني اختيار الكشي راجع (ص ٢٠٢) طبع النجف الأشرف (٢) راجع تعليقة الوحيد البهبهاني (ص ٤١١). (المحقق)

(١٣١)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٢)، الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (١)، زياد بن أبي زياد (١)، أبو الجارود (١)، خراسان (١)، الموت (٢)، مدينة النجف الأشرف (١)، الإختيار، الخيار (١)

صفحة ١٦٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٣٢

ويظهر امره وهو القائم المهدي وفي (الملل والنحل) انهم زعموا ان عليا عليه السلام مات وستشرق الأرض عنه قبل يوم القيامة فيملاً الأرض عدلا (قيل) نسبوا إلى رجل يقال له ناووس (وقيل) إلى قرية يقال لها ذلك انتهى (١) وفي المجمع مثله (٢).

(ومنهم الإسماعيلية) وهم القائلون بالإمامة إلى الصادق عليه السلام ثم من بعده إلى ابنه إسماعيل (ومنهم الفطحية) وهم القائلون بامامة عبد الله بن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام وسموا بذلك لأنه قيل كان أفطح الرأس (وقال بعضهم) انه كان أفطح الرجلين أي عريضهما كذا في المجمع (٣) (وقيل) انهم نسبوا إلى رئيس لهم يقال له:

عبد الله بن فطوح من أهل الكوفة ثم إن عبد الله مات بعد أبيه على ما قيل بسبعين يوما فرجعوا عن القول بإمامته إلى القول بامامة أبي الحسن موسى عليه السلام ورجعوا إلى الخبر المروي (ان الإمامة لا تكون في الأخوين بعد الحسن والحسين) وبقي شذاذ منهم على القول بإمامته وبعد ان مات قالوا بامامة أبي الحسن موسى عليه السلام -

(ومنهم القدرية) وهم كما في التعليقة والمجمع المنسوبون إلى القدر يقولون إن كل أفعالهم مخلوقة لهم وليس لله فيها قضاء ولا قدر (٤) ولا يرون المعاصي والكفر بتقدير الله ومشيته فنسبوا إلى القدر لأنه بدعتهم وضلاتهم وفي الحديث: لا يدخل الجنة قدرى

(١) راجع التعليقة للوحيد (ص ٤١٠).

(٢) راجع: مجمع البحرين بمادة (نوس).

(٣) راجع: مجمع البحرين بمادة (فطح).

(٤) راجع: التعليقة (ص ٤١١). (المحقق)

(١٣٢)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٢)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، يوم القيامة (١)، مدينة الكوفة (١)، عبد الله بن فطيح (١)، الموت (٢)

صفحة ١٦٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٣٣

وهو الذي يقول: لا يكون ما شاء الله ويكون ما شاء إبليس (١) (قلت) وعن الكشي في ترجمته عبد الله بن عباس في حديث طويل ومن القدرية وهم الذين ضاهوا النصارى في دينهم فقالوا لا قدر الخبر (٢) وربما فسر القدرى بالمعتزلى لاسناد أفعالهم إلى قدرتهم. (قلت): لما كان المعتزلى من العدلية لقوله بالقدرة والاختيار دون الجبر كما عليه العدلية من أن أفعال العباد مخلوقة لهم لقدرتهم عليها واختيارهم لها من غير اجبار عليها ولا مشارك فيها فإذا نسبوا إلى القدر لقولهم به فهم يشاركون لأوثنك من هذه الجهة واما من جهة نفي القضاء والقدر بالنسبة إلى الله كما هي مقالة أولئك فغير معلوم موافقتهم لهم فيه بل لعلمهم موافقون للامامية في ثبوت القضاء والقدر لله إذ القول بنفيه مخالف لصريح القرآن حيث يقول الله سبحانه ردا على من قال:

"يد الله مغلولة" فقال "غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء" وقال عز من قائل "يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد" وقال "فاما الانسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن واما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانن إلى غير ذلك مما امتلا منه القرآن بل والسنة القطعية بل الضرورة عليه بل هو مستلزم لعزل الله تعالى عن ملكه وعن سلطانه وكيف كان فتسميتهم بذلك غير مناسب بعدم قولهم به حتى ينسبوا إليه فهي من باب تسمية الشيء باسم ضده كالبصير للأعمى.

(ومنهم المرجئة) ففي المجمع وقد اختلفت في المرجئة (فقيل):

(١) راجع: مجمع البحرين بمادة (قدر).

(٢) راجع: رجال الكشي (ص ٥٥) طبع النجف الأشرف. (المحقق)

(١٣٣)

مفاتيح البحث: عبد الله بن عباس (١)، مسألة القضاء والقدر (٢)، القرآن الكريم (٢)، كتاب رجال الكشي (١)، مدينة النجف الأشرف (١)

صفحة ١٦٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٣٤

هم فرقة من فرق الاسلام يعتقدون انه لا- يضر مع الايمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، سموا مرجئة لاعتقادهم ان الله أرجأ تعذيبهم عن المعاصي أي اخرهم (وعن أبي قتيبة) أنه قال: هم الذين يقولون:

الايان قول بلا عمل لانهم يقدمون القول ويؤخرون العمل (وقال بعض أهل المعرفة بالملل) المرجئة هم الفرقة الجبرية الذين يقولون: ان العبد لا- فعل له وإضافة الفعل إليه بمنزلة اضافته إلى المجازات كجرى النهر ودارت الرحي وانما سميت المجبرة مرجئة لانهم يؤخرون أمر الله ويرتكبون الكبائر (وفي المغرب) نقلا عنه سموا بذلك لارجائهم حكم أهل الكبائر إلى يوم القيامة وفي الأحاديث: المرجئ يقول: من لم يصل ولم يصم ولم يغتسل من جنابه وهدم الكعبة ونكح امه فهو على ايمان جبرئيل وميكائيل وفي الحديث خطابا للشيعه: أنتم أشد تقليدا أم المرجئة؟ (قيل): أراد بهم ما عدا الشيعة من العامة والمعنى انهم اختاروا من عند أنفسهم رجلا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعلوه رئيسا ولم يقولوا بعصمته عن الخطا وأوجبوا طاعته في كل ما يقول ومع ذلك قلدوه في

كل ما قال وأنتم نصبتم رجلا يعنى عليا عليه السلام واعتقدتم عصمته عن الخطأ ومع ذلك خالفتموه في كثير من الأمور وسماهم مرجئة لانهم زعموا ان الله تعالى اخر نصب الإمام ليكون نصبه باختيار الأمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث: القرآن يخاصم به المرجئ والقدرى والزنديق الذى لا يؤمن به وفسر المرجئ بالأشعري والقدرى بالمعتزلى وفي حديث اخر قال: ذكرت المرجئة والقدرية والحرورية فقال عليه السلام لعن الله تلك الملل الكافرة المشركة التى لا تعبد الله على شئ انتهى (١).

(١) راجع: مجمع البحرين للطريحي مادة (رجأ). (المحقق)

(١٣٤)

مفاتيح البحث: الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (٢)، يوم القيامة (١)، القرآن الكريم (١)، الإختيار، الخيار (١)، الغسل (١)

صفحة ١٦٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٣٥

(ومنهم السمطية) وهم القائلون بامامة محمد بن جعفر الملقب بديباجة دون اخويه موسى وعبد الله نسبوا إلى رئيس لهم يقال له: يحيى بن أبى السمط كذا فى التعليقة (١).

(ومنهم المغيرية) فى التعليقة: اتباع المغيرة بن سعيد (لعنه الله) قالوا: إن الله جسم على صورة رجل من نور على رأسه تاج من نور وقلبه منبع الحكمة وربما يظهر من التراجم كونهم من الغلاة (٢).

(ومنهم النصيرية) من الغلاة أيضا أصحاب محمد بن النصير النميرى (لعنه الله) وكان يقول: الرب هو على بن محمد العسكرى وهو نبي من قبله فأباح المحارم وأحل نكاح الرجال هكذا فى التعليقة (٣).

(ومنهم الحرورية) فى منتهى المقال - نقلا عن (التعليقة) - هم الذين تبرؤا من على - عليه السلام - وشهدوا عليه بالكفر، نسبة إلى الحرور موضع بقرب الكوفة كان أول مجمعهم فيه (٤).

(ومنهم العليوية) فى (منتهى المقال) نقلا عن الإختيار (٥) انهم يقولون إن عليا رب وظهر بالعلوية الهاشمية وأظهر انه عبده (١) راجع: التعليقة (ص ٤١٠) (٢) راجع: التعليقة (ص ٤١٠).

(٣) راجع: التعليقة (ص ٤١٠).

(٤) راجع: منتهى المقال لأبى على الحائرى - باب الألقاب (ص ٣٦١) طبع إيران، وراجع التعليقة (ص ٤١١) فقد سماهم فيها (الشراء) لا الحرورية.

(٥) يعنى اختيار الشيخ الطوسى وهو المعروف برجال الكشى راجع (ص ٣٤١) طبع النجف الأشرف فى ترجمة بشار الشعيرى. (المحقق)

(١٣٥)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين على بن ابى طالب عليهما السلام (١)، مدينة الكوفة (١)، المغيرة بن سعيد (١)، على بن محمد (١)، محمد بن جعفر (١)، كتاب رجال الكشى (١)، دولة إيران (١)، مدينة النجف الأشرف (١)، بشار الشعيرى (١)، الشيخ الطوسى (١)، الإختيار، الخيار (١)

صفحة ١٦٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٣٦

وأظهر وليه من عنده ورسوله بالمحمدية ووافق (١) أصحاب أبي الخطاب في أربعة اشخاص على وفاطمة والحسن والحسين - عليهم السلام - وان معنى الاشخاص الثلاثة فاطمة والحسن والحسين - عليهم السلام - تلييس والحقيقة شخص على - عليه السلام - لأنه أول هذه الاشخاص في الإمامة وانكروا شخص محمد صلى الله عليه وآله وسلم وزعموا أن محمدا صلى الله عليه وآله وسلم هو عبد على عليه السلام وعلى هو رب وأقاموا محمدا مقام ما أقامت الخمسة سلمان وجعلوه رسولا لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم فوافقهم في الاباحات والتعطيل والتناسخ والعلياوية سمتها الخمسة عليائيه وزعموا أن بشارا الشعيري لما أنكر ربوبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم وجعلها في على عليه السلام وجعل محمدا صلى الله عليه وآله وسلم عبد على عليه السلام وأنكر رساله سلمان مسخ على صورة طير يقال له علياء يكون في البحر فلذلك سموهم العليائيه وفي ترجمه محمد بن بشير: وزعمت هذه الفرقة والخمسة والعلياوية وأصحاب أبي الخطاب ان كل من انتسب إلى أنه من ال محمد صلى الله عليه وآله وسلم مبطل في نفسه مفتر على الله كاذب وانهم الذين قال الله فيهم: انهم يهود ونصارى في قوله (وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم بذنوبكم بل أنتم بشر ممن خلق) محمد صلى الله عليه وآله وسلم في مذهب الخطاييه وعلى في مذهب العليايويه فهم ممن خلق هذان كاذبون فيما ادعوا من النسب إذ كان محمد صلى الله عليه وآله وسلم عندهم وعلى عليه السلام هو رب لا يلد ولا يولد ولا يستولد الله جل وتعالى عما يصفون

(١) ضمير (وافق) راجع إلى رئيسهم بشار الشعيري.

(١٣٦)

مفاتيح البحث: الإمام الحسين بن على سيد الشهداء (عليهما السلام) (٢)، الإمام أمير المؤمنين على بن ابى طالب عليهما السلام (٥)، الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (٤)، محمد بن بشير (١)، الباطل، الإبطال (١)، الإقامه (١)، بشار الشعيري (١)

صفحة ١٦٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٣٧

ويقولون علوا كبيرا (١).

(ومنهم البيانية) فعن تاريخ أبي زيد البلخي: انهم أقروا بنبوة بيان وهو رجل من سواد الكوفة تأول قول الله تعالى: (هذا بيان للناس) انه هو وكان يقول بالتناسخ والرجعة فقتله خالد بن عبد الله القسري (٢).

(ومنهم الواقفيه) وهم الذين وقفوا على الكاظم عليه السلام كما هو معروف من هذا اللفظ حيثما يطلق وربما يقال لهم: الممطورة أى الكلاب المبتلة من المطر ووجه الاطلاق ظاهر وانما وقفوا على الكاظم عليه السلام بزعم انه القائم المنتظر اما بدعوى حياته وغيبته أو موته وبعثته مع تضليل من بعده بدعوى الإمامة أو باعتقاد انهم خلفاؤه وقضاته إلى زمان ظهوره وفي بعض الأخبار انه كان بدء الواقفيه انه اجتمع ثلاثون ألف دينار عند الأشاعثه زكاه أموالهم وما كان يجب عليهم فيها فحملوها إلى وكيلين لموسى عليه السلام بالكوفة أحدهما حيان السراج واخر كان معه وكان موسى عليه السلام في الحبس فاتخذوا بذلك دورا وعقدوا العقود واشتروا الغلات فلما مات موسى عليه السلام وانتهى الخبر إليهما انكرا موته وأدعا في الشيعة انه لا يموت لأنه القائم فاعتمدت عليهما طائفة من الشيعة وانتشر قولهما في الناس حتى كان عند موتهما أوصيا بدفع المال إلى ورثة موسى

(١) راجع منتهى المقال: - باب الألقاب (ص ٤٦٤) وراجع أيضا رجال الكشي (ص ٣٤١) في ترجمه بشار الشعيري وفي ترجمه محمد بن بشير (ص ٤٠٦) طبع النجف الأشرف.

(٢) نقل ذلك أبو على الحائري في منتهى المقال - باب الألقاب - (ص ٣٦٠) عن تاريخ أبي زيد البلخي. (المحقق)

(١٣٧)

مفاتيح البحث: الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (٣)، مدينة الكوفة (٢)، خالد بن عبد الله (١)، الموت (٣)، الزكاة (١)، كتاب رجال الكشي (١)، مدينة النجف الأشرف (١)، أبو علي الحائري (١)، بشار الشعيري (١)، محمد بن بشير (١)

صفحة ١٦٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٣٨

عليه السلام واستبان للشيعة انما قالوا ذلك حرصا على المال.

هذا وربما أطلق اسم الوقف على من قبله أو من بعده كمن وقف على أمير المؤمنين عليه السلام وعلى الصادق عليه السلام وعلى الحسن العسكري عليه السلام كما وقع في (اكمال الدين واتمام النعمة (١)) لكن مع التقييد بالموقوف عليه كما يقال الواقفة على الصادق عليه السلام وإن كان لهم أسماء اخر كالناووسية للواقفة عليه ومن ذلك قولهم في عنبسة بن مصعب واقفي على أبي عبد الله عليه السلام وهو من أصحاب الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام وكيف كان فالاطلاق ينصرف إلى الأول كما اعترف به (الوحيد) وغيره فلا يحمل مع الاطلاق الا- على من وقف على الكاظم عليه السلام نعم مع القرينة يحمل على من قامت ولعل من جملتها عدم دركه للكاظم عليه السلام وموته قبله أو في زمانه مثل سماعة بن مهران وعلى ابن حيان ويحيى بن القاسم وحكى (الوحيد) عن جده (٢):

ان الواقفة صنفان صنف منهم وقفوا عليه في زمانه بان اعتقدوا كونه قائم ال محمد صلى الله عليه وآله وسلم وذلك لشبهه حصلت لهم مما ورد عنه وعن أبيه صلوات الله عليهما -: انه صاحب الامر ولم يفهموا ان كل واحد منهم صاحب الامر يعني أمر الإمامة ومنهم سماعة ابن مهران لما نقل: انه مات في زمانه وغير معلوم كفر هذا الشخص لأنه عرف امام زمانه ولم يجب عليه معرفة الامام الذي بعده نعم لو سمع

(١) اكمال الدين واتمام النعمة في غيبة الإمام الثاني عشر - عليه السلام - للصدوق ابن بابويه القمي مطبوع بإيران.

(٢) يعني جده لأمه المولى التقى المجلسي الأول - رحمه الله -. (المحقق)

(١٣٨)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام (١)، الإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام (١)، أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله (١)، الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٣)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، معرفة الإمام (١)، يحيى بن القاسم (١)، سماعة بن مهران (١)، عنبسة بن مصعب (١)، الموت (١)، الصلاة (١)، الإمام المهدي المنتظر عليه السلام (١)، دولة ايران (١)، العلامة المجلسي (١)، الشيخ الصدوق (١)

صفحة ١٧٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٣٩

ان الامام الذي بعده فلان ولم يعتقد صار كافرا (انتهى) (١) ثم أيد ما حكاه عن جده من أن سبب اعتقاد الوقف هو الشبهة التي حصلت لهم مما ورد عنهم من أنه صاحب الامر بان الشيعة من فرط حبهم دولة الأئمة صلوات الله عليهم وشدة تمنيمهم إياها وبسبب الشدائد والمحن التي كانت عليهم وعلى أئمتهم صلوات الله عليهم - من القتل والخوف وسائر الأذيات وكذا من بغضهم أعداءهم الذين كانوا يرون الدولة وبسط اليد والتسلط وسائر نعم الدنيا عندهم إلى غير ذلك كانوا دائما مشتاقين إلى دولة قائم آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذي يملأ الأرض قسطا مسلين أنفسهم بظهوره متوقعين لوقوعه عن قريب وهم عليهم السلام كانوا يسألون خاطرهم حتى قيل: إن الشيعة تربي بالآمانى ومما دل على ذلك ما سنذكره في ترجمة يقطين فلاحظ.

ومن ذلك انهم كانوا كثيرا ما يسألونهم عليهم السلام - عن قائمهم فرما قال واحد منهم صلوات الله عليهم فلان يعنى الذى بعده وما كان يظهر مراده من القائم عليه السلام مصلحة وتسلية لخواطهم سيما بالنسبة إلى من علم عدم بقائه إلى ما بعد زمانه كما وقع من الباقر - عليه السلام - بالنسبة إلى جابر فى الصادق - عليه السلام - كما سنذكره فى ترجمة عنبسة وربما كانوا يشيرون إلى مرادهم ومن فرط ميل قلوبهم وزيادة حرصهم ربما كانوا لا يفتنون ولعل عنبسة وبعضا آخر كانوا كذلك (٢) قلت: ذكر - أعلى الله مقامه - فى ترجمة عنبسة عن الكافى فى باب النص على الصادق - عليه السلام - عن أبى الصباح: ان الباقر - عليه السلام - قال - مشيرا إلى الصادق - عليه السلام - هذا من الذين

(١) راجع تعليقه الوحيد البهبانى فى الفائدة الثانية (ص ٨ - ص ٩) (٢) راجع التعليقة (ص ٩) فى الفائدة الثانية. (المحقق) (١٣٩)

مفاتيح البحث: الإمام المهدي المنتظر عليه السلام (١)، أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٣)، القتل (١)، الصلاة (٣)

صفحة ١٧١

رجال الفخاني - الشيخ على الفخاني - الصفحة ١٤٠

قال الله عز وجل: (ونريد ان نمى على الذين استضعفوا) الآية وعن جابر الجعفى عن الباقر عليه السلام قال: سئل عن القائم فقال: هذا والله قائم آل محمد قال عنبسة: فلما قبض دخلت على الصادق - عليه السلام - فأخبرته بذلك فقال: صدق جابر ثم قال لعلكم ترون ان ليس كل إمام هو القائم بعد الامام الذى كان قبله: (إلى اخر ما ذكره فى تلك الترجمة) (١) وهو كما ترى يشير إلى حصول الشبهة لعنبسة من جهة قوله: " هذا والله قائم آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم " ولذا سأل مولانا الصادق - عليه السلام - ولم ترتفع عنه الشبهة حتى كشف له عن المراد بان كلامنا قائم آل محمد يعنى بأمر الإمامة والخلافة لا القائم المعروف الذى يكون فى آخر الزمان (عجل الله فرجه وجعلنى فداه) وكذا يشير إلى ذلك والى ما ذكره جده ما ذكره فى ترجمة أبى جرير القمى كما نبه عليه فيما بعد حيث قال - بعد ما سمعت مما حكيناه عنه -: ومما يشير إلى ما ذكره التأمل أيضا فيما سيدكر فى ترجمة أبى جرير القمى وإبراهيم بن موسى بن جعفر عليه السلام - (٢) وغيرها ومر فى الفائدة الأولى ما ينبه على ذلك فتأمل (انتهى ما ذكره من التأييد؟؟) (٣) وذلك فإنه ذكر فى تلك الترجمة نقلا عن الكافى -

(١) راجع: التعليقة (ص ٢٥٣ فى ترجمة عنبسة بن مصعب.

(٢) راجع: التعليقة (ص ٢٧) فى ترجمة إبراهيم بن موسى بن جعفر - عليه السلام - وانظر الحديث الذى رواه عن أصول الكافى بسنده عن على بن أسباط (ج ١ - ص ٣٨٠) فى باب ان الامام متى يعلم أن الامر قد صار إليه.

(٣) راجع أيضا التعليقة (ص ٩) فى الفائدة الثانية.

(المحقق)

(١٤٠)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن على الباقر عليه السلام (١)، أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، آخر الزمان (١)، جابر الجعفى (١)، التصديق (١)، كتاب أصول الكافى للشيخ الكليني (١)، إبراهيم بن موسى (١)، على بن أسباط (١)، عنبسة بن مصعب (١)

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٤١

في باب ان الامام متى يعلم أن الامر قد صار إليه في الصحيح " عن صفوان بن يحيى عن أبي جرير القمي قال: قلت لأبي الحسن - عليه السلام + جعلت فداك قد عرفت انقطاعي إلى أبيك ثم إليك ثم حلفت له (وحق رسول الله) صلى الله عليه وآله وسلم - وحق فلان وفلان حتى انتهيت إليه بأنه لا يخرج مني ما تخبرني به إلى أحد من الناس وسألته عن أبيه أهو الحي أم ميت؟ فقال عليه السلام قد والله مات إلى أن قال - قلت له أنت امام؟ فقال نعم فقلت جعلت فداك ان شيعتك يروون ان فيه سنة أربعة أنبياء قال قد والله الذي لا اله الا هو هلك، قلت: هلاك غيبه أو موت؟ قال: عليه السلام هلاك موت فقلت: لعلك مني في تقيه فقال سبحان الله قلت: اوصى إليك؟ قال نعم قلت فأشرك معك فيها أحدا؟ قال: لا قلت فأنت امام؟ قال: نعم (١) فانظر إلى هذا الخبر وما تضمنه من الشبهة التي أوقعت هذا السائل في هذه الكيفية من السؤال المستبشع حتى دعت الإمام عليه السلام إلى تكرار القسم منه بالله وذلك ليس الا- لما كان منغرسا في ذهنه بأنه صاحب الامر وانه القائم الموعود به في تلك الأخبار الذي يكون في آخر الزمان الذي له غيبة طويلة ويملا الأرض بعد ظهوره قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا (وكيف كان) فمجرد الرمي بالوقف لعله لا يقدر بل لا بد من التأمل وهل الوقف في حياة الكاظم - عليه السلام - أم قبل زمانه أم بعد موته؟ وهل هو عند التحمل أم الأداء؟ إذ العبرة بالأداء دون التحمل هذا بناء على عدم (هامش) (١) راجع: التعليقه في ترجمه أبي جرير القمي (ص ٣٨٥) وانظر الحديث المذكور في أصول الكافي (ج ١ - ص ٣٠٨) طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.ج. (المحقق) (*)

(١٤١)

مفاتيح البحث: الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)، دولة إيران (١)، كتاب أصول الكافي للشيخ الكليني (١)، مدينة طهران (١)، يوم عرفه (١)، صفوان بن يحيى (١)، آخر الزمان (١)، الموت (١)، الفدية، الفداء (١)، الهلاك (١)

صفحة ١٧٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٤٢

اعتبار الموثقات واما على اعتبارها كما هو الأقرب فلا فرق بين الجمع إذ المدار على وثاقه الراوى ولو بالمعنى الأعم نعم ذاك ينفع - أعنى احراز الوقف أو عدمه في باب الترجيح عند التعارض واما مع عدمه فلا اشكال في حجيته.

(ومن الفرق المفوضه) وهو على ما ذكره (الوحيد) والعلامة (المجلسي) وغيرهما - يقال على معان كثيرة فيها الصحيح والفساد. (أحدها) ما ذكره في آخر التعليقه وهو " ان الله خلق محمدا صلى الله عليه وآله وسلم - وفوض إليه أمر العالم فهو الخلاق للدنيا وما فيها (وقيل) فوض ذلك إلى علي - عليه السلام - وربما يقولون بالتفويض إلى سائر الأئمة - عليهم السلام - كما يظهر من بعض التراجم " انتهى (١).

وقال في الفوائد "؛ وللتفويض معان، بعضها لا تأمل للشيعه في فساده وبعضها لا تأمل لهم في صحته إلى أن قال - (الأول) سيجي ذكره في آخر الكتاب عند ذكر الفرق (الثاني) تفويض الخلق والرزق إليهم ولعله يرجع إلى الأول وورد فساده عن الصادق - عليه السلام - والرضا - عليه السلام - إلى آخر ما ذكر من أقسامه وهي سبعة (٢) (وكيف كان) فهذا المعنى منسوب إلى طائفة فان أرادوا انهم هم الفاعلون لذلك حقيقة فهو الكفر الصريح، وقد دلت الأدلة

(١) راجع: آخر التعليقه (ص ١٤٠) عند التعليق على الفائدة التاسعة التي ذكرها الاسترآبادي في منهج المقال وعند ذكره بعض الفرق التي لم يذكرها صاحب المنهج.

(٢) راجع: التعليقه في الفائدة الثانية (ص ٨).

(المحقق)

(١٤٢)

مفاتيح البحث: الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (١)، العلامة المجلسي (١)

صفحة ١٧٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٤٣

العقلية والنقلية على استحالتها وفي العيون (١) عن الرضا عليه السلام " ان من زعم أن الله تعالى فوض أمر الخلق والرزق إلى حججه فهو مشرك " وان أرادوا ان الله تعالى هو الفاعل وحده لا- شريك له ولكن مقارنا لارادتهم ودعائهم وسؤالهم من الله ذلك كشق القمر واحياء الموتى وقلب العصا وغير ذلك من المعجزات فهو حق لكرامتهم عند الله وزيادة قربهم منه واطهار فضلهم ورفع مقامهم بين خلقه وعباده حتى يصدقوهم وينقادوا لهم ويهتدوا بهداهم ويقتدوا بهم فإنهم الدعاء إلى الله والأدلاء على مرضاة الله ولكن هذا المعنى ليس من التفويض في شئ بل هو العجز الصرف كما قال سبحانه " :عبدا مملوكا لا يقدر على شئ " وانما نشأ هذا وظهر المعجز على يدى حجته لبلوغه أعلى مراتب الاخلاص لجانب الحق.

(الثاني) التفويض في أمر الدين فان أريد انه تعالى فوض إليهم ان يحلوا ما شاءوا ويحرموا ما شاءوا بأرائهم من غير وحى على ما توهمه بعض الأخبار فهو ضروري البطلان خارج عن الشريعة كيف وقد كان - صلى الله عليه وآله وسلم - مقيدا باتباع الوحي كما قال تعالى:

" وما كنت بدعا من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ان اتبع الا ما يوحى إلى " وقال تعالى " : وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى " حتى أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - لربما انتظر الوحي أياما في جواب بعض المسائل لا يجيب من تلقاء نفسه وقد صح عنهم عليهم السلام - : ان لعلمهم طرقا ما تلقوه عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - كابر عن كابر والجامعة والجفر والنقر وما ينزل

(١) يريد: كتاب عيون أخبار الرضا - عليه السلام - المطبوع بإيران تأليف الصدوق ابن بابويه القمي - رحمه الله - (المحقق)

(١٤٣)

مفاتيح البحث: الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، الباطل، الإبطال (١)، الشراكة، المشاركة (١)، كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام (١)، دولة ايران (١)، الشيخ الصدوق (١)

صفحة ١٧٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٤٤

في ليلة القدر وانه لولا- هذا لفذ ما عندنا على أن التفويض انما يعقل فيما لم يرد به من الله تعالى وحى ولا كتاب والاحكام التي تألفت منها الشريعة بل جميع ما هو كائن على ما استفاضت به الاخبار ونطق به الكتاب مفسر ثابت في الكتاب، قال الله تعالى " : ما فرطنا في الكتاب من شئ " وقال تعالى " : ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شئ وقال مولانا أبو جعفر عليه السلام - : ان الله تعالى لم يدع شيئا تحتاج إليه الأمة الا أنزله في كتابه وبينه لرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقال الصادق عليه السلام - : قد ولدني رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وانا اعلم كتاب الله تعالى وفيه بدء الخلق وما هو كائن إلى يوم القيامة وفيه خبر السماء والأرض وخبر الجنة والنار وخبر ما كان وخبر ما هو كائن اعلم ذلك كما انظر إلى كفى ان الله تعالى يقول " : فيه تبيان كل شئ " وان أريد بذلك انه

تعالى لما أكمل نبيه - صلى الله عليه وآله وسلم - بحيث لا يختار الا ما يوافق الحق ولا يخالف مشيئاته فوض إليه تعيين بعض الأمور كزيادة بعض الركعات وتعيين النوافل من الصلاة والصيام وطعمه الجد ونحو ذلك اظهارا لشرفه وكرامته صلى الله عليه وآله وسلم - ثم لما اختار أكد ذلك بالوحي من عنده فلا فساد فيه عقلا ولا نقلا، بل في كثير من الاخبار ما يدل عليه حتى عقد له في الكافي بابا (١) وعن (المرآة) نسبه إلى أكثر

(١) راجع أصول الكافي (ج ١ - ص ٢٦٥) كتاب الحجّة باب التفويض إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وإلى الأئمة - عليهم السلام - في أمر الدين - وانظر شرح هذا الباب من مرآة العقول شرح الفروع والأصول من الكافي للعلامة المحدث المجلسي الثاني، طبع إيران (المحقق) (١٤٤)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (٣)، يوم القيامة (١)، الصلاة (١)، دولة إيران (١)، كتاب أصول الكافي للشيخ الكليني (٢)، العلامة المجلسي (١)

صفحة ١٣٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٤٥

المحققين ولا- اختصاص للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك بل كما يجري فيه فكذا يجري فيهم عليهم السلام إذ الاخبار كما جاءت فيه صلى الله عليه وآله وسلم جاءت فيهم عليهم السلام (الثالث) تفويض أمر الخلق إليهم في السياسة والتأديب والتكميل وأمرهم بطاعتهم بمعنى انه واجب عليهم طاعتهم في كل ما يأمرون وينهون سواء علموا وجه الصحة أم لا بل ولو كان بحسب ظاهر نظرهم عدم الصحة بل الواجب عليهم القبول وتفويض الامر إليهم والتسليم لهم بحيث لا يجدون حرجا فيما قضاوا ويسلمون تسليما كما قال سبحانه وهذا لا كلام ولا شبهة فيه.

(الرابع) تفويض بيان العلوم والاحكام على نحو ما أرادوا ورأوا فيه المصلحة لاختلاف عقول الناس أو للتقية فيفتون بعض الناس بالأحكام الواقعية وبعضهم بالتقية ويسكتون عن جواب آخرين بحسب المصلحة ويجيبون في تفسير الآيات وتأويلها وبيان الحكم والمعارف بحسب ما يحتمله عقل كل سائل وقد جاء في غير واحد من الاخبار "عليكم ان تسألوا وليس علينا أن نجيب" وهذا أيضا لا كلام فيه.

(الخامس) التفويض في الاعطاء والمنع، فان الله تعالى خلق لهم الأرض وما فيها وجعل لهم الأنفال والخمس والصفايا وغيرها، فلهم ان يعطوا ما شأوا ويمنعوا وهذا أيضا كسابقه لا كلام فيه.

(السادس) الاختيار في أن يحكموا في كل واقعة بظاهر الشريعة أو بعلمهم أو ما يلهمهم الله تعالى من الواقع كما دل عليه بعض الأخبار ذكره السيد في رجاله (١) وهو على ظاهره من التخيير المطلق

(١) المراد بالسيد هو السيد محسن الأعرجي الكاظمي ذكر ذلك في عدة الرجال (مخطوط). (المحقق) (١٤٥)

مفاتيح البحث: الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)، النهي (١)، الخمس (١)، التقية (١)

صفحة ١٣٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٤٦

في الحكم في كل واقعة من دون ملاحظة خصوصيات المقام وما فيه من المصالح والمفاسد والحكم المترتبة عليه كالتخيير الابتدائي الثابت بدليله كالقصر والتمام في مواضع التخيير وخصال الكفارة التخييرية ونحوهما مشكل بل محل منع.

(السابع) تفويض تقسيم الأرزاق ولعله مما يطلق عليه ذكره في الفوائد (١) وصحته وفساده يعرف من المعنى الأول ولعله يرجع إليه أو عينه الا ان يعم الأول للخلق والرزق والآجال وغيرها ويخص هذا بخصوص الأرزاق كما هو ظاهره.

(الثامن) ما عليه المعتزلة من أنه جل شأنه لا صنع له ولا دخل له في أفعال العباد سوى ان خلقهم وأقدرهم ثم فوض إليهم أمر الأفعال يفعلون ما يشاؤون على وجه الاستقلال عكس مقالة المجبرة فهم بين افراط وتفريط وهو الذي ينبغي ان ينزل عليه قولهم عليهم السلام "لا جبر ولا تفويض" لمقابلته بالجبر إذ كما أن في الجبر نسبة الرؤوف الرحيم إلى الظلم والعدوان كذلك في هذا التفويض عزل للمحيط القائم على كل نفس بما كسبت من السلطان وقد جاءت الاخبار بدمهم كما جاءت بدم إخوانهم من أهل الجبر ثم جاء ان الحق أمر بين أمرين حيث إن أكثر الناس في تلك الأيام كانوا على تلك المذاهب.

(التاسع) قول الزنادقة وأصحاب الاباحات وهو القول برفع الحظر عن الخلق في الأفعال والإباحة لهم ما شاؤوا من الأعمال حكاه السيد رحمه الله عن الشهيد في بيان الأمر بين الأمرين.

(إذا عرفت هذا) فاعلم أنه ربما رمى بعضهم بالتفويض فلا ينبغي

(١) راجع (ص ٨) من الفائدة الثانية من الفوائد في تعليقه الوحيد البهبهاني. (المحقق)

(١٤٦)

مفاتيح البحث: مدرسة المعتزلة (١)، يوم عرفة (١)، مسألة الجبر والإختيار (الجبر والتفويض) (١)، الظلم (١)، المنع (١)، الشهادة (١)، التكفير، الكفارة (١)

صفحة ١٧٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٤٧

أن يتسرع بمجرد ذلك إلى القدر إذ لعله قائل بالوجه الصحيح فلا بد من التروي والتأمل والرجوع إلى كلامه إن كان إذ ليس النقل كالعيان اللهم الا ان يدعى اشتهاار التفويض في المعاني المنكرة فينزل عليه عند الاطلاق لكنه مع ذلك لا يرفع الاحتمال ولا يمنع من التروي سيما في مثل هذا الرمي الموجب لفساد العقيدة والانحراف في الدين ومثله الرمي بالغلو فتراهم يقولون: كان من الطيارة أو من أهل الارتفاع وأمثالهما، والمراد انه كان غاليا فلا بد من التأمل والتثبت في ذلك فلا يجوز التسرع في الرمي بذلك تقليدا لمن رمى سيما لو كان القدح من القدماء فان الظاهر أن كثيرا من المتقدمين سيما القميين منهم وابن الغضائري كانوا يعتقدون للأئمة منزلة خاصة من الرفعة والجلال ومرتبة معينة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم وما كانوا يجيزون التعدي عنها وكانوا يعدون التعدي ارتفاعا وغلوا على حسب معتقدتهم حتى أنهم جعلوا مثل نفى السهو عنهم غلوا حتى أن الصدوق رحمه الله - قال: سأكتب رسالة في الرد على الغلاة الذين ينفون السهو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - والأئمة عليهم السلام ولكن له الحمد حيث لم يوفقه لكتابة تلك الرسالة كما قال الشيخ البهائي رحمه الله هذا وهو رئيس المحدثين لكن لقصوره رأى ذلك بل ربما جعلوا مطلق التفويض أو الإغراق في شأنهم واجلالهم والمبالغة في تنزيههم عن كثير من النقائص واظهار كثير قدرة لهم وإحاطة العلم بمكونات الغيوب في السماء وذكر علمهم بمكونات السماء والأرض ارتفاعا وغلوا أو مورثا للتهمة به، سيما والغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم يتدلسون فيهم (وبالجملة) فالظاهر أن القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية أيضا كالفرعية فربما كان شئ عند بعضهم فاسدا أو كفرا أو غلوا أو تفويضا أو جبرا

(١٤٧)

مفاتيح البحث: الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)، الشيخ البهائي (١)، الشيخ الصدوق (١)، ابن الغضائري (١)، المنع (١)، الجواز (١)، السهو (١)

صفحة ١٧٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٤٨

أو تشبيها أو غير ذلك وكان عند آخر مما يجب اعتقاده أولا- هذا ولا- ذاك وربما كان منشأ جرحهم للرجل ورميهم إياه بالأمر المذكورة روايته لما يتضمن ذلك: أو نقل الرواية المتضمنة لذلك أو لشئ من المناكير عنه أو دعوى بعض المنحرفين انه منهم، فلا بد من التأمل في جرحهم بأمثال هذه الأمور ومن لحظ مواضع قدحهم في كثير من المشاهير كيونس بن عبد الرحمن ومحمد بن سنان والمفضل بن عمر وأمثالهم عرف الوجه في ذلك وكفاك شاهدا اخراج أحمد بن محمد بن عيسى لأحمد بن محمد بن خالد البرقي من قم، بل غير البرقي كما عن التقى المجلسي من أن ابن عيسى اخراج جماعة من قم بل وغير ابن عيسى من أهل قم كما عن المحقق الشيخ محمد بن الحسن من أن أهل قم كانوا يخرجون الراوي بمجرد توهم الريب فيه فإذا كانت هذه حالتهم وذا ديدنهم فكيف يعول على جرحهم وقدحهم بمجرد بل لا بد من التروي والتأمل والبحث عن سببه وهكذا التصحيح للراوي وتوثيقه فإنه لا يجوز الاخذ به والتعويل عليه بمجرد بل لا بد من الاجتهاد فيه والوقوف على حقيقته أو بطلانه لأصالة حرمة العمل بالظن الا ما خرج بالدليل هذا لو لم يعرف بالتسرع في المدح والقدح كابن الغضائري والافأولى بالمنع كما هو واضح.

(والحاصل) فالتعويل على الغير والاعتماد عليه غير جائز تصحيحا كان أو قدحا سيما فيما يتعلق بالعقائد وأصول الدين كالرمي بالأمر المذكورة وخصوصا في الغلو بل اللانزم الحمل على الصحة مهما أمكن ولا- سيما فيما يرجع إلى التفصيل فان كثيرا من الأجلة والأساطين من علماء المتقدمين والمتأخرين قد نسبوا إلى بعض الأقوال المنكرة والمذاهب الفاسدة بظاها كما نبه على ذلك (الوحيد) وغيره قال في التعليقة في ترجمة

(١٤٨)

مفاتيح البحث: العلامة المجلسي (١)، أحمد بن محمد بن خالد البرقي (١)، ابن الغضائري (١)، أصول الدين (١)، المفضل بن عمر (١)، محمد بن الحسن (١)، أحمد بن محمد (١)، محمد بن سنان (١)، الوقوف (١)، الجواز (١)، الشهادة (١)

صفحة ١٨٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٤٩

أحمد بن محمد بن نوح السيرافي - بعد ما حكاه عن (النجاشي) واستظهره من (الفهرست) وما حكاه عن جده بعد تأييده وبما ذكره الصدوق رحمه الله - في (توحيده) وانه يشهد على ذلك وبعد ترجيحه التوثيق بقوله: وبالجملة التوثيق ثابت والجرح غير معلوم بل ولا ظاهر - قال:

"وفي (المعراج) حكى في (الخلاصة) عن الشيخ رحمه الله - انه كان يذهب إلى مذاهب الوعيدية وهو وشيخه المفيد رحمه الله - إلى أنه لا يقدر على غير مقدور العبد كما هو مذهب الجبائي والسيد المرتضى إلى مذهب البهشية من أن ارادته تعالى عرض لا في محل والشيخ الجليل أبو إسحاق إبراهيم بن نوبخت إلى جواز اللذة العقلية عليه سبحانه وان ماهيته تعالى معلومة كوجوده وان ماهيته الوجود معلوم وان المخالفين يخرجون من النار ولا يدخلون الجنة والصدوق وشيخه ابن الوليد والطبرسي في مجمع البيان إلى جواز السهو عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ومحمد بن أبي عبد الله الأسدي إلى الجبر والتشبيه وغير ذلك مما يطول تعداده والحكم بعدم عدالة هؤلاء لا- يلتزمه أحد يؤمن بالله والذي ظهر لي من كلمات أصحابنا المتقدمين وسيرة أساطين المحدثين ان

المخالفة في غير الأصول الخمسة لا توجب الفسق الا ان يستلزم انكار ضروري الدين كالتجسيم بالحقيقة لا بالتسمية والقول بالرؤية بالانطباع أو الانعكاس واما القول بها لا معها فلا لأنه لا يبعد حملة على إرادة اليقين التام وشدة الانكشاف العلمي واما تجويز السهو عليه صلى الله عليه وآله وسلم واللذة العقلية عليه تعالى مع تفسيرها بإرادة الكمال في ذلك عريض أفردنا له رسالة " انتهى (١) إلى أن قال :- ونسب ابن طاووس

(١) يعنى انتهى كلام صاحب المعراج وهو الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني المتوفى سنة ١١٢١ هج، واسم كتابه (معراج الكمال إلى معرفة الرجال) وهو شرح لفهرست الشيخ الطوسي رحمه الله - الا انه لم يتم وانما خرج منه باب الهمزة وباب الباء والتاء المثناة توجد نسخته المخطوطة في بعض مكاتب النجف الأشرف. (١٤٩)

مفاتيح البحث: الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)، كتاب مجمع البيان للطبرسي (١)، محمد بن أبي عبد الله الأسدي (١)، أحمد بن محمد بن نوح (١)، الشيخ الصدوق (١)، الشهادة (١)، الجواز (٢)، السهو (٢)، مدينة النجف الأشرف (١)، سليمان بن عبد الله (١)، الشيخ الطوسي (١)، الوفاة (١)

صفحة ١٨١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٥٠

ونصير الدين المحقق الطوسي وابن فهد والشهيد الثاني وشيخنا البهائي وجدى العلامة (١) وغيرهم من الأجلة إلى التصوف وغير خفى ان ضرر التصوف انما هو فساد الاعتقاد من القول بالحلول أو الوحدة في الوجود أو الاتحاد أو فساد الأعمال المخالفة للشرع التي يرتكبها كثير من المتصوفة في مقام الرياضة أو العبادة وغير خفى على المطلعين على أحوال هؤلاء الأجلة من كتبهم وغيرها انهم منزهون من كلتا المفسدتين قطعا ونسب جدى (٢) العالم الربانى والمقدس الصمدانى مولانا محمد صالح المازندراني وغيره من الأجلة إلى القول باشتراك اللفظ فيه أيضا ما أشرنا إليه ونسب المحمدون الثلاثة والطبرسي إلى القول بتجويز السهو على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم ونسب الصدوق بل وابن الوليد منكر السهو إلى الغلو (وبالجملة) أكثر الأجلة ليسوا بخالصين عن أمثال ما أشرنا إليه ومن هذا يظهر التأمل في ثبوت الغلو وفساد المذهب بمجرد رمى علماء

(١) جده العلامة هو المولى محمد تقى المجلسى الأول المولود سنة ١٠٠٣ هج، والمتوفى سنة ١٠٧٠ هج.

(٢) عبر صاحب (التعليقة) عن المولى محمد صالح المازندراني بجده لأنه جده لأمه فإنها بنت العالم الربانى آغا نور الدين ابن المولى محمد صالح المازندراني وأم آغا نور الدين بنت المولى محمد تقى المجلسى الأول ولذا يعتبر صاحب (التعليقة) عن المجلسى الأول بالجد وعن المجلسى الثانى - صاحب البحار - بالخال. (المحقق)

(١٥٠)

مفاتيح البحث: الشيخ الصدوق (١)، الضرر (١)، السهو (٢)، العلامة المجلسى (٤)

صفحة ١٨٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٥١

الرجال من دون ظهور الحال وقد أشير إليه مرارا انتهى ما ذكره في (التعليقة) مع اختصار له في الجملة وانما ذكرناه بلفظة على طوله لما فيه من الفوائد وخوفا من فوات بعض ما تضمنه منها فقد ظهر ان الرمى بما يتضمن عيبا فضلا عن فساد العقيدة مما لا ينبغي الاخذ به والتعويل عليه بمجرد بل لا يجوز لما في ذلك من المفسدات الكثيرة العظيمة إذ لعل الرامى قد اشتبه في اجتهاده أو عول على من

يراه أهلا- في ذلك وكان مخطئا في اعتقاده أو وجد في كتابه اخبارا تدل على ذلك وهو برئ منه ولا يقول له أو ادعى بعض أهل تلك المذاهب الفاسدة انه منهم وهو كاذب أو روى اخبارا ربما توهم من كان قاصرا أو ناقصا في الادراك والعلم أن ذلك ارتفاع وغلو وليس كذلك أو كان جملة من الاخبار التي يرويها ويحدث بها ويعترف بمضامينها ويصدق بها من غير تحاش واتقاء من غيره من أهل زمانه بل يتجاهر بها لا تتحملها أغلب العقول فلذا رمى ولقد كان هو السبب في رمي نفسه إذ ما كلما يعلم يقال ولا كلما يقال حضر أهله ولا كلما حضر أهله حان وقته وهذا ميزان لا بد من ملاحظته في سائر موارد.

(الفائدة الحادية عشر) في ذكر جماعة من الممدوحين في زمن الأئمة عليهم السلام بوكالة منهم أو مدح وثناء أو ترحم عليه أو بشارة منهم عليهم السلام له بالجنة أو نحو ذلك مما يفيد مدحهم أو زيادة قريتهم منهم أو رفعة منزلة عندهم وان رمى بعضهم بغلو وشبهة قال الشيخ أعلى الله مقامه في كتابه (الغيبة) (١) على ما حكاه

(١) راجع: كتاب الغيبة للشيخ الطوسي (ص ٢٠٩) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ.

(١٥١)

مفاتيح البحث: السب (١)، الجواز (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفري (١)، مدينة النجف الأشرف (١)، الشيخ الطوسي (١)

صفحة ١٨٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٥٢

عنه الشيخ أبو علي في كتابه (منتهى المقال) (١) والسيد في (عدته في الرجال):

(من الممدوحين حمران بن أعين)، أخبرنا الحسين بن عبيد الله عن أبي جعفر محمد بن سفيان البزوفري عن أحمد بن إدريس عن أحمد ابن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام - وذكرنا (حمران بن أعين) فقال لا يرتد والله ابدأ، ثم أطرق هنيئة ثم قال: أجل لا يرتد والله ابدأ.

(ومنهم) المفضل بن عمر (٢) بهذا الاسناد عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن الحسين بن أحمد المنقري؟؟ عن أسد بن أبي العلاء عن هشام بن احمر قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أريد ان أسأله عن المفضل ابن عمر وهو في ضيعة له في يوم شديد الحر والعرق يسيل على صدره فابتدأني فقال: نعم والله الذي لا اله الا هو الرجل المفضل بن عمر الجعفي نعم والله الذي لا اله الا هو الرجل المفضل بن عمر الجعفي حتى أحصيت عليه بضعا وثلاثين مرة يكررها وقال انما هو والد بعد والد وروى عن هشام بن احمر قال حملت إلى أبي إبراهيم عليه السلام إلى المدينة أموالا فقال عليه السلام ردها وادفعها إلى المفضل بن عمر فرددتها إلى جعفي فحططتها على باب المفضل وروى عن موسى بن بكر قال:

(١) راجع منتهى المقال في ترجمه حمران بن أعين والفائدة الثانية من خاتمة الكتاب (ص ٣٧٠).

(٢) راجع: كتاب الغيبة للشيخ الطوسي (ص ٢١٠).

(المحقق)

(١٥٢)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام (١)، النبي إبراهيم (ع) (١)، الحسين بن أحمد المنقري (١)، الحسين بن عبيد الله (١)، الحسن بن علي بن فضال (١)، أحمد بن محمد بن عيسى (١)، محمد بن أبي عمير (١)، عبد الله بن بكير (١)، أحمد بن إدريس (٢)، الحسين بن سعيد (١)، محمد بن سفيان (١)، محمد بن عيسى (١)، المفضل بن عمر (٤)، موسى بن بكر (١)، الضياع (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفري (١)، الشيخ الطوسي (١)

صفحة ١٨٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٥٣

كنت في خدمة أبي الحسن عليه السلام فلم أكن أرى شيئا يصل إليه الا من ناحية المفضل وربما رأيت الرجل يجيء بالشئ فلا يقبله منه ويقول أرسله إلى المفضل وروى (الكشي) في ترجمة المفضل بن عمر على ما حكاه السيد في رجاله عنه " - عن محمد بن سنان عن بشير النبال، قال: قال أبو عبد الله - عليه السلام - لمحمد بن كثير الثقفي - وهو من أصحاب المفضل بن عمر أيضا ما تقول في المفضل بن عمر؟ قال:

ما عسيت ان أقول فيه لو رأيت في عنقه صليبا وفي وسطه كسحا لعلمت انه على الحق بعد ما سمعتك تقول فيه ما تقول، قال: رحمه الله لكن حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة اتيانى فشتماه عندي فقلت لهما:

لا- تفعل- فاني أهواه فلم يقبل- فسألتهما و أخبرتهما ان الكف عنه حاجتي فلم يفعلا فلا غفر الله لهما، اما إنى لو كرمت عليهما لكرم عليهما من يكرم على ولقد كان كثير عزة في مودته لها أصدق منهما في مدتهما لى حيث يقول:

لقد علمت بالغيب ان لا أحبها * * إذا أنا لم يكرم على كريمها " (١) (قلت) انظر إلى هذه الأخبار وما تضمنته من الدلالة على فضله وعلو شأنه وزيادة قدره ومحلته من ساداته وتنزيهه من كل عيب فضلا عن الغلو الذي يرمى به ومثلها غيرها من الأخبار الدالة على زيادة فضله عندهم مثل ما عن (الكافي) في باب الصبر في الصحيح " عن يونس ابن يعقوب قال أمرنى أبو عبد الله عليه السلام - ان آتى المفضل وأعزبه بإسماعيل وقال إقرأ المفضل السلام وقل له: إنا أصبنا بإسماعيل (١) راجع: رجال الكشي (ص ٢٧٢ - ص ٢٧٣) طبع النجف الأشرف. (المحقق) (١٥٣)

مفاتيح البحث: الإمام الحسن بن على المجتبى عليهما السلام (١)، محمد بن كثير الثقفي (١)، أبو عبد الله (٢)، عامر بن جذاعة (١)، حجر بن زائدة (١)، المفضل بن عمر (٢)، محمد بن سنان (١)، الصبر (١)، كتاب رجال الكشي (١)، مدينة النجف الأشرف (١)

صفحة ١٨٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٥٤

فصبرنا فاصبر كما صبرنا " (١) (الحديث) إلى غير ذلك مما يدل على علو قدره ويكفيك في الدلالة على وثاقته بل وجلالته عندهم كونه من وكلاء الصادق والكاظم عليهما السلام مدة مديدة بل ولا يقبلون ما يأتي من الأموال الا على يده كما سمعت ما في خبر هشام وموسى بن بكر فإذا كان وكلا بل وبهذه المنزلة من الوكالة بل ومن البوابين كما عن الكفعمي) انه عدده من البوابين فكيف يكون مع ذلك فاسد العقيدة والمذهب وانه خطابى وغال لا يعأ به ولا يعول عليه كما عن (الخلاصة) (٢) وقبله (ابن الغضائرى) ولعله اخذه منه تقليدا وما عن (النجاشى) من التضعيف له بذلك (٣) فمعارض بتعديل المفيد في (الارشاد) حيث قال " : انه من شيوخ أصحاب أبي عبد الله عليه السلام - وخاصة وبطانته وثقاته الفقهاء الصالحين (٤) والشيخ في (الغيبة) (والوحيد) ومن تبعه والاخبار فيه وإن كانت متعارضة الا ان اخبار المدح أرجح فلتطرح اخبار الذم حتى لو سلمت في نفسها سنداً ودلالة أو تحمل على أول امره كما قال في (التعليقة) وقبله مولانا عناية الله (٥) والشاهد خبر حماد بن عثمان، قال: سمعت

(١) راجع أصول الكافي (ج ٢ - ص ٩٢) طبع إيران سنة ١٣٨١ هـ، الحديث السادس عشر.

(٢) راجع الخلاصة للعلامة الحلبي - القسم الثاني - (ص ٢٥٨) طبع النجف الأشرف.

(٣) راجع: رجال النجاشى (ص ٣٢٦) طبع إيران.

(٤) راجع: ارشاد الشيخ المفيد - رحمه الله - باب ذكر الإمام موسى بن جعفر - عليه السلام - .

(٥) هو المولى عناية الله القهبائي ذكره في (مجمع الرجال) (المحقق)

(١٥٤)

مفاتيح البحث: الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، ابن الغضائري (١)، حماد بن عثمان (١)، الصدوق (١)، كتاب الإرشاد للشيخ المفيد (١)، كتاب رجال النجاشي (١)، دولة إيران (٢)، كتاب أصول الكافي للشيخ الكليني (١)، مدينة النجف الأشرف (١)، العلامة الحلي (١)

صفحة ١٨٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٥٥

أبا عبد الله عليه السلام يقول للمفضل بن عمر يا كافر يا مشرك مالك ولا بني يعني إسماعيل وكان منقطعاً إليه يقول فيه مع الخطابية ثم رجع بعده (١) كما اعترف بذلك غير واحد ومنهم ابن طاووس حيث قال ورد في مدحه وذمه آثار وقال حماد بن عثمان انه رجع عنه بعد (انتهى المحكي عنه) وحينئذ فاحتمال (الكشي) استقامته أولاً ثم صيرورته خطايا (٢) لعله خطأ ومما ينادى بذلك الصحيح المذكور عن الكافي عن يونس بن يعقوب المتضمن لقراءة الامام السلام عليه فإنه بعد موت إسماعيل واخبار الدم أكثرها في حياته واما كونه غالباً فشيء يقطع بفساده كما اعترف به في (منتهى المقال) (٣) وغيره.

(ومنهم) المعلى بن خنيس وكان من قوام أبي عبد الله عليه السلام وانما قتله داود بن علي بسببه وكان محموداً عنده ومضى علي منهاجه وأمره مشهور فروى عن أبي بصير قال: لما قتل داود بن علي المعلى ابن خنيس وصلبه عظم ذلك علي أبي عبد الله عليه السلام واشتد عليه وقال له يا داود علي ما قتلت مولاي وقيمي في مالي وعلي عيالي؟ والله انه لأوجه عند الله منك، والحديث طويل (وفي خبر آخر) أنه قال:

اما والله لقد دخل الجنة (٤).

(ومنهم) نصر بن قابوس اللخمي فروى: انه كان وكيلاً لأبي عبد الله عليه السلام عشرين سنة ولم يعلم أنه وكيل وكان (راجع) رجال الكشي (ص ٢٧٢).

(٢) راجع: الكشي (ص ٢٧٤).

(٣) راجع منتهى المقال - في ترجمة المفضل بن عمر - (٤) راجع كتاب الغيبة للشيخ الطوسي (ص ٢١٠). (المحقق)

(١٥٥)

مفاتيح البحث: أبو بصير (١)، نصر بن قابوس اللخمي (١)، المعلى بن خنيس (١)، يونس بن يعقوب (١)، حماد بن عثمان (١)، داود بن علي (٢)، القتل (٢)، كتاب رجال الكشي (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفري (١)، الشيخ الطوسي (١)، المفضل بن عمر (١)

صفحة ١٨٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٥٦

خيرا فاضلاً (١).

(ومنهم) عبد الرحمن بن الحجاج وكان وكيلاً لأبي عبد الله (ع) ومات في عصر الرضا علي ولائه (٢).

(قلت) وعن أبي القاسم نصر بن الصباح أنه قال: عبد الرحمن ابن الحجاج شهد له أبو الحسن عليه السلام - بالجنة وكان أبو عبد الله

(ع) يقول لعبد الرحمن يا عبد الرحمن كلم أهل المدينة فاني أحب ان يرى في رجال الشيعة مثلك (٣) وفي (الكافي) عدة من أصحابنا عن سهل ابن زياد عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عمرو الزيات؟؟
عن أبي عبد الله عليه السلام من مات في المدينة بعثه الله من الآمين يوم القيامة منهم يحيى بن حبيب وأبو عبيدة الحذاء وعبد الرحمن بن الحجاج، (٤) قال الشيخ رحمه الله -.

(ومنهم) عبد الله بن جندب البجلي وكان وكيلا لأبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام وكان عابدا رفيع المنزلة لديهما على ما روى في الاخبار (٥).

(ومنهم) ما رواه أبو طالب القمي قال: دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام - في آخر عمره فسمعتة يقول جزى الله صفوان ابن يحيى ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم وسعد بن سعد عن خيرا فقد وفوا لي وكان زكريا بن آدم ممن تولاهم وخرج فيه عن أبي جعفر

(١) - (٢) راجع المصدر نفسه.

(٣) روى هذا الحديث الكشي في رجاله في ترجمته (ص ٣٧٢) (٤) راجع الكافي (ج ٤ - ص ٥٥٨) الحديث الثالث طبع إيران طهران سنة ١٣٧٧ هـ.

(٥) راجع كتاب الغيبة للشيخ الطوسي (ص ٢١٠) (المحقق)

(١٥٦)

مفاتيح البحث: الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، الإمام الحسن بن علي المجتبي عليهما السلام (١)، يوم القيامة (١)، محمد بن عمرو الزيات (١)، أحمد بن محمد بن عيسى (١)، أبو طالب القمي (١)، عبد الله بن جندب (١)، أبو عبد الله (١)، يحيى بن حبيب (١)، زكريا بن آدم (٢)، محمد بن سنان (١)، سعد بن سعد (١)، الشهادة (١)، الموت (١)، البعث، الإنبعاث (١)، كتاب رجال الكشي (١)، دولة إيران (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفري (١)، مدينة طهران (١)، الشيخ الطوسي (١)

صفحة ١٨٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٥٧

عليه السلام ذكرت ما جرى من قضاء الله في الرجل المتوفى رحمه الله يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا فقد عاش أيام حياته عارفا بالحق قائلا به صابرا محتسبا للحق قائما بما يجب لله ورسوله عليه وقد مضى رحمه الله غير ناكث ولا مبدل فجزاه الله اجر نيته وأعطاه جزاء سعيه (١).

(واما محمد بن سنان) فإنه روى عن علي بن الحسين بن داود قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يذكر محمد بن سنان بخير ويقول:

رضي الله عنه برضائي عنه، فما خالفني ولا خالف أبي قط (٢).

(قلت) قد اختلف علماؤنا في شان هذا الرجل فان (المفيد) وان ضعفه في رسالته المعمولة في الرد على الصدوق رحمه الله في أن رمضان لا ينقص حيث قال ما هذا لفظه علي ما في التعليقة: "فمن ذلك يعني ما دل على أنه لا ينقص حديث رواه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن سنان عن حذيفة بن منصور عن أبي عبد الله عليه السلام قال (شهر رمضان ثلاثون يوما لا ينقص ابدا) وهذا حيث شاذ نادر غير معتمد عليه في طريقه محمد بن سنان وهو مطعون فيه لا تختلف العصابة في تهمة وضعفه وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين لكنه صرح في (ارشاده) بكونه من الخاصة للكاظم (ع) حيث قال: ممن روى النص على الرضا (ع) عن أبيه من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقہ من شيعته محمد بن سنان انتهى (٣) هذا مع أنه لم يعلم السابق منهما من اللاحق والشيخ

الطوسي وان ضعفه في رجاله في باب أصحاب

(١) و (٢) راجع: المصدر المذكور (ص ٢١١) (٣) راجع: التعليقة في ترجمه محمد بن سنان. (المحقق) (١٥٧)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام (١)، الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، شهر رمضان المبارك (٢)، الشيخ الصدوق (١)، الحسين بن داود (١)، حذيفة بن منصور (١)، محمد بن الحسين (١)، الشيخ الطوسي (١)، محمد بن سنان (٦)، الموت (١)، البعث، الإنبعث (١)، الوفاة (١)

صفحة ١٨٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٥٨

الرضا عليه السلام (١) لكنه في كتاب (الغيبه) شهد بفضلله وجلالته فإنه جعله من الوكلاء والقوام الذين ما غيروا وما بدلوا وما خانوا أصلا وماتوا على مناهجهم والعلامة وان ضعفه في (الخلاصة) (٢) حيث قال بعدما ذكر اختلاف العلماء في شأنه وحكى عن الشيخ ضعفه وكذا (النجاشي) (٣) و (ابن الغضائري) قال: إنه غال لا يلتفت إليه وروى (الكشي) فيه قدحا عظيما وأثنى عليه أيضا قال: والوجه عندى التوقف فيما يرويه فان الفضل بن شاذان قال في بعض كتبه: ان

(١) وذكره أيضا الشيخ في (الفهرست) ص ١٦٩ برقم (٦٢٠) من طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ فإنه قال: له كتب وقد طعن عليه وضعفه وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها وله كتاب النوادر وكجميع ما رواه الا ما كان فيها من تخليط أو غلو.. وكذلك أيضا ضعفه في (الاستبصار) بعد ان ذكر خبرا عن محمد ابن سنان في مهر السنه وبيان بعض احكامها قال: "ومحمد بن سنان مطعون عليه ضعيف جدا وما يختص بروايته ولا يشركه فيه غيره لا يعمل عليه ومثله ما ذكره في (التهذيب).

(٢) وضعفه أيضا في ذكره لطرق الصدوق ابن بابويه فإنه ذكر طريقه إلى أبي النمير مولى الحرث بن المغيرة النصرى فقال: "في طريقه محمد بن سنان وهو عندى ضعيف ومثله ذكر في طريقه إلى المفضل بن عمر، انظر الفائدة الثامنة من الفوائد الملحقة باخر الخلاصة (ص ٢٧٧) طبع النجف الأشرف.

(٣) راجع: رجال النجاشي (ص ٢٥١ - ٢٥٢) وراجع أيضا تضعيفه (ص ٣٣٢) في ترجمه مياح المدائني طبع إيران (المحقق) (١٥٨)

مفاتيح البحث: الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، كتاب الغيبه للشيخ محمد رضا الجعفرى (١)، ابن الغضائري (١)، الفضل بن شاذان (١)، الشهادة (١)، كتاب رجال النجاشي (١)، دولة ايران (١)، مدينة النجف الأشرف (٢)، مياح المدائني (١)، الشيخ الصدوق (١)، الحسين بن سعيد (١)، محمد بن سنان (٢)

صفحة ١٩٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٥٩

من الكذابين المشهورين ابن سنان وليس بعبد الله (١) ودفع أيوب بن نوح إلى حمدويه دفتره فيه أحاديث محمد بن سنان فقال لنا: ان شتم ان تكتبوا ذلك فافعلوا فاني كتبت عن محمد بن سنان ولكنى لا اروي لكم عنه شيئا فإنه قال قبل موته: كلما حدثتكم به لم يكن لى سماعا ولا رواية وانما وجدته (٢) ونقل عنه أشياء رديه انتهى (٣) لكنه في (المختلف) الذي هو اخر كتبه كما صرح به في (منتهى المقال) رجح العمل بروايته فإنه صرح في كتاب الرضاع - على ما في (التعليقة) بصحة رواية الفضيل بن يسار عن الباقر عليه السلام وقال: لا يقال في طريقها محمد بن سنان وفيه قول لأننا نقول بينا رجحان العمل برواية محمد بن سنان وقد بينا ذلك في كتاب الرجال

والظاهر أنه في غير (الخلاصة) والذي يظهر سلامته من القدح في نفسه وفي رواياته بل هو معتمد عليه كما عن (الوجيزة) (٤) بل الظاهر أنه من أهل الاسرار كما عن العلامة المجلسي على ما في (التعليقة) حيث قال: وقال جدى العلامة المجلسي رحمه الله (٥) في ترجمته: وثقه المفيد وضعفه الباقر ونسبوه إلى الغلو وروى (الكشي) اخباره في غلوه ولا نجد فيها

(١) راجع: رجال الكشي (ص ٤٢٨).

(٢) راجع: المصدر نفسه ص ٤٢٧.

(٣) راجع: خلاصة الرجال للعلامة (ص ٢٥١) في القسم الثاني طبع النجف الأشرف (٤) راجع: الوجيزة للمجلسي (ص ٦٤) الملحقة بآخر رجال العلامة (الخلاصة) المطبوعة بإيران سنة ١٣١٢ هـ.

(٥) يريد بالعلامة المجلسي المولى التقى فإنه ذكر ذلك في شرحه لمشيخة من لا يحضره الفقيه (مخطوط) (المحقق) (١٥٩)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام (١)، الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، العلامة المجلسي (٣)، الفضيل بن يسار (١)، أيوب بن نوح (١)، محمد بن سنان (٤)، الموت (١)، كتاب رجال الكشي (١)، كتاب فقيه من لا يحضره الفقيه (١)، دولة إيران (١)، مدينة النجف الأشرف (١)

صفحة ١٩١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٦٠

غلوا بل الذي يظهر منها انه كان من أصحاب الاسرار فلنقل ما رووه فيه لتعلم ان أكثر ما يرمون الاجلاء به من أمثال هذه فروى (الكشي) ثم شرع في نقل رواياته عن اخرها ثم قال: فانظر أيها الأخ في الله بعين الانصاف في هذه الأخبار فإنها ليست الا معجزاته. ولا شك ان الأئمة من حين الولادة يتكلمون انتهى ما حكاه عن جده فيما يتعلق بالقدح في نفسه من حيث الغلو والارتفاع ثم انتقل إلى دفع القدح فيه من جهة رواياته (١) كما سننبه عليه إن شاء الله ومثل العلامة المجلسي في تنزيهه من القدح فيه السيد الشريف نعمه الله الجزائري قال في (كنز الطالب) - علي ما حكاه السيد في عدته (٢) التحقيق ان الطعن انما جاء إليه من طريقين:

(الأول) ما روى الكشي وذكر كلام أيوب بن نوح المتقدم.

(الثاني) ما ذكره بعضهم من اشتغال أحاديثه على الغلو وارتفاع القول والجواب (اما عن الأول) فبعدم صحته وعلى تقديرها فلعل فيه دلالة على كمال ورعه حيث إنه لم يرض ان يروى عنه ما رواه بطريق الوجدان في الكتب مع أن ذلك من جملة الطرق المذكورة في تحمل الأحاديث سيما في الكتب المتواترة كما كانت في اعصار أصحاب الأئمة عليهم السلام (واما عن الثاني) فهو ان من مارس الاخبار وتصفح الآثار لا يشك في أنه قد كان لكل واحد من الأئمة عليهم السلام خواص من شيعته يطلعونهم على عجائب أمورهم وغرائب اخبارهم ولم يطلعوا سواهم عليها لعدم اتساع صدورهم لتحمل مثل تلك الأمور النادرة

(١) راجع: التعليقة (ص ٢٩٨) في ترجمه محمد بن سنان.

(٢) راجع: عدة الرجال للسيد المحسن الأعرجي عند ذكره رجلا من الغلاة. (المحقق)

(١٦٠)

مفاتيح البحث: العلامة المجلسي (١)، أيوب بن نوح (١)، الطعن (١)، محمد بن سنان (١)

صفحة ١٩٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٦١

فإذا حدث أولئك الخواص بتلك الأحاديث التي لم يشاركوا في روايتها بادر طوائف من الشيعة إلى تكذيبهم والرد عليهم ونسبتهم إلى الغلو وارتفاع القول كما وقع في شان سلمان وأبي ذر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله فكيف الظن بغيره قال ولا شك ان محمد بن سنان كان من أخص خواص الامامين الطاهرين الرضا والجواد عليهما السلام ويؤيده ما روى عن الحسين بن شعيب عن محمد بن سنان قال دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام فقال: يا محمد كيف أنت إذا لعنتك وبرئت منك وجعلتك محنة للعالمين اهدى بك من أشاء وأضل من أشاء؟ قال: قلت: تفعل بعبدك ما تشاء انك على كل شئ قدير ثم قال: يا محمد أنت عبد أخلصت لله واني ناجيت الله فيك فأبى الا ان يضل بك كثيرا ويهدى بك كثيرا ونحو هذا قال: والحاصل ان ما به طعن عليه بعينه هو الثناء عليه ثم ذكر ما حاصله: ان طريقة المشايخ استمرت على أنهم إذا عثروا على رواية من أحدهم على خلاف ما عندهم أو على مذهب يخالف ما ذهبوا إليه انهم يستيحيون تخطئته ونسبته إلى الخلط والخبط بل نقصان الايمان لثلاثا يتبعه الناس في ذلك الخطأ كما وقع للسيد المرتضى مع الصدوق رحمه الله في سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولصاحب المدارك مع المولى الصالح العالم عبد الله التستري (١) حيث زار علماء النجف الأشرف

(١) المولى الصالح عبد الله التستري هو المولى عز الدين بن الحسن التستري الأصفهاني المتوفى ليلة الأحد (٢٦) المحرم سنة ١٠٢١ هـ وهو أستاذ المولى محمد تقى المجلسى الأول، والسيد مصطفى التفریشى والمولى عناية الله القهبائى والأمير فيض الله التفریشى وغيرهم.

(١٦١)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن على الجواد عليهما السلام (١)، الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)، مدينة النجف الأشرف (١)، الشيخ الصدوق (١)، محمد بن سنان (٢)، الضلال (١)، القتل (١)، الظن (١)، الزيارة (١)، السهو (١)، العلامة المجلسى (١)، الوفاة (١)

صفحة ١٩٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٦٢

عند وفوده ولم يزد له لمنعه من العمل باخبار الآحاد حتى قال: إنه مبدع ومن زار ذا بدعة فكانما سعى في خراب الدين وخاصة محمد بن سنان واضرابه فقد روى من الاخبار الغريبة والاسرار العجيبة ما يتعلق به الغلاة والمفوضة في ترويج مذاهبهم الفاسدة ولم ينتهبوا لتأويلها انتهى ما حكاه السيد عنه ولقد أجاد وأفاد واتى بما هو فوق المراد ولا عجب فإنه الأهل والمحل ومثله في التنزيه له السيد الزاهد ابن طاووس في كتاب (فلاح السائل) فإنه قال: سمعت من يذكر طعنا على محمد بن سنان ولعله لم يقف الا على الطعن عليه ولم يقف على تزكيته والثناء عليه وكذلك يحتمل أكثر الطعون هذا مع جلالته في الشيعة وعلو شأنه ورياسته وعظم قدره ولقائه من الأئمة ثلاثه وروايته عنهم عليهم السلام وكونه بالمحل الرفيع منهم الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام مع معجز أبي جعفر عليه السلام فيما رواه محمد بن الحسين بن أبى الخطاب ان محمد بن سنان كان ضرير البصر فتمسح بابى جعفر الثاني عليه السلام فعاد إليه بصره بعد ما كان افتقده انتهى ما حكاه عنه السيد في عدة الرجال (١).

(قلت) فمحمد بن سنان شبيهه فطرس وأبو جعفر عليه السلام شبيهه صاحب فطرس يعنى الحسين عليه السلام حين تمسح بمهده الملك فطرس وجبر جناحه بل قيل إنه كان يسمى شبيهه فطرس لكونه تمسح بالجواد عليه السلام فعاد إليه بصره بعدما افتقده ومثل هذا غيره من الأخبار الدالة على فضله وزيادة قربيه ومحل من ساداته كدعاء

(١) راجع: فلاح السائل لرضى الدين أبى القاسم على بن موسى ابن جعفر بن محمد بن طاووس الحسنى الحسينى المتوفى سنة ٦٤٤ هـ (ص ١٠) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ

(١٦٢)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام (٢)، الإمام الحسين بن علي سيد الشهداء (عليهما السلام) (١)، الإمام محمد بن علي الجواد عليهما السلام (٢)، محمد بن الحسين بن أبي الخطاب (١)، محمد بن سنان (٤)، الطعن (١)، الثناء (١)، الزيارة (١)، مدينة النجف الأشرف (١)، جعفر بن محمد (١)، الوفاة (١)

صفحة ١٩٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٦٣

الجواد عليه السلام له في خبر علي بن الحسين بن داود المتقدم بقوله:

رضى الله عنه برضائي عنه وقوله: فما خالفني وما خالف أبي قط ودعائه له مع جملة من الأعيان كصفوان بن يحيى وزكريا بن ادم بقوله:

جزى الله صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان وزكريا بن ادم وسعد بن سعد عني خيرا في خبر أبي طالب القمي المتقدم إلى غير ذلك من الاخبار بل في بعضها ما يدل على أن له المحل الرفيع الاعلى عندهم مثل ما رواه حمدويه عن الحسن بن موسى عنه من أن أبا الحسن موسى عليه السلام حين نعى إليه نفسه وأخبره بظلم ولده الرضا عليه السلام من بعده وجحد إمامته فقال له ابن سنان لئن مد الله في عمري لأسلمن إليه حقه ولأقرن له بالإمامة (إلى آخر ما قال) قال له: يا محمد يمد الله في عمرك وتدعو إلى إمامته وامامة من يقوم مقامه من بعده قال محمد: فقلت جعلت فداك ومن ذاك؟ قال: محمد ابنه قلت:

بالرضا والتسليم فقال: كذلك وقد وجدتك أبين من البرق في الليلة الظلماء قال: يا محمد ان المفضل انسى ومستراحي وأنت انسهما ومستراحمهما حرام على النار ان تمسك ابدا (١) فانظر إلى ما تضمنه هذا الخبر الشريف من الدلالة على عظم هذا عندهم فالعجب كل العجب ممن ذم وقدح كما حكى عن السيد السعيد رضى الدين بن طاووس حيث قال: انى لأعجب ممن ذم أليسوا رأوا اخبار مدحه عن الأئمة الثلاثة عليهم السلام -

(١) انظر الرواية: في رجال الكشي (ص ٤٢٩) في ترجمة محمد ابن سنان وذكر مثلها الكليني في أصول الكافي ج ١ ص ٣١٩ في كتاب الحجج باب الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا عليه السلام بسند اخر طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ (١٦٣)

مفاتيح البحث: الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (٢)، الإمام محمد بن علي الجواد عليهما السلام (١)، صفوان بن يحيى (٢)، الحسين بن داود (١)، زكريا بن آدم (٢)، الحسن بن موسى (١)، محمد بن سنان (١)، سعد بن سعد (١)، الفدية، الفداء (١)، كتاب رجال الكشي (١)، دولة ايران (١)، كتاب أصول الكافي للشيخ الكليني (١)، مدينة طهران (١)

صفحة ١٩٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٦٤

(قلت) ولكن يظهر من جملة من اخباره انه ممن يذيع وليس له ملكة التماسك والكتمان لما يلقي إليه من سر، بل كان متسرعا مهتكا في أمر أهل البيت عليهم السلام مثل ما عن الكشي عن حمدويه عن سهل عن محمد بن مرزبان عنه قال شكوت إلى الرضا عليه السلام وجع العين فاخذ قرطاسا فكتب إلى أبي جعفر عليه السلام ودفع الكتاب إلى الخادم وأمرني ان اذهب معه وقال: اكنم فاتيناه وخادم قد حملة قال: ففتح الخادم الكتاب بين يدي أبي جعفر عليه السلام فجعل أبو جعفر (ع) ينظر إلى السماء ويقول: ناج ففعل ذلك مرارا فذهب كل وجع في عيني وأبصرت بصرا لا يبصره أحد وقلت له: جعلك الله شيخا على هذه الأمة كما جعل عيسى ابن

مريم شيخا على بنى إسرائيل ثم قلت له: يا شبيهه صاحب فطرس (يعنى (١) الحسين عليه السلام حين تمسح بمهده الملك فطرس وجبر جناحه قال: وانصرف وقد امرنى الرضا عليه السلام ان اكنم فما زلت صحيح النظر حتى أذعت ما كان من أبى جعفر عليه السلام فى أمر عينى فعاودنى الوجع (٢) وسأله ابن مرزبان عن حديث فطرس فقصه عليه وعن شاذويه بن الحسين بن داود القمى قال: دخلت على أبى جعفر عليه السلام وباهلى جبل فقلت: جعلت فداك ادع الله ان يرزقنى ولدا ذكرا فأطرق مليا ثم رفع رأسه فقال: اذهب فان الله تعالى يرزقك غلاما ذكرا ثلاث مرات قال: فقدمت مكة فصرت إلى المسجد فاتى محمد بن الحسن بن (١) هذا التفسير من شيخنا صاحب الكتاب وليس جزء من الرواية فلاحظ.

(٢) راجع: رجال الكشى (ص ٤٨٧) فى ترجمة محمد بن سنان (١٦٤)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن على الباقر عليه السلام (٥)، أهل بيت النبى صلى الله عليه وآله (١)، الإمام الحسين بن على سيد الشهداء (عليهما السلام) (١)، الإمام على بن موسى الرضا عليهما السلام (٢)، مدينة مكة المكرمة (١)، الحسين بن داود (١)، محمد بن مرزبان (١)، محمد بن الحسن (١)، الفديّة، الفداء (١)، السجود (١)، الکتان (١)، كتاب رجال الكشى (١)، محمد بن سنان (١)

صفحة ١٩٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٦٥

صباح برسالة من جماعة من أصحابنا منهم صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان وابن أبى عمير فاتيهم فسألونى فخيرتهم بما قال فقالوا لى: فهمت عنه ذكرا وزكى فقلت ذكرا قد فهمت قال ابن سنان: اما أنت فسترزق ولدا ذكرا اما انه يموت على المكان أو يكون ميتا فقال أصحابنا لمحمد بن سنان: أسأت قد علمنا الذى علمت فاتى غلام فى المسجد فقال: أدرك فقد مات أهلك فذهبت مسرعا ووجدتها على شرف الموت ثم لم تلبث ان ولدت غلاما ذكرا ميتا (١) فانظر إلى تسرعه وعجلته وعدم تماسكه وكتمانه لما يلقى إليه من سر حتى أعاب عليه أصحابه ومن ساواه فى علم المولود فهذا هو السد فى رمية بالغلو والارتفاع فى القول إذ لو كان متماسكا كاتما لسره لا يحدث الا بالأمر المسلمة عند الناس والمعروفة فيما بينهم والمألوفة لهم لم يكن له راد منهم ولا خارجا عنهم بالخلاف لهم لكنه أذاع بشئ مما أوتى من بعض الاسرار فجاءه الكلام من ها هنا وها هنا ولعله لا يرى فى ذلك غرابه ولا فى اظهاره وحشة لشدة انسه بها حتى صارت عنده مانوسة ولديه كغيرها مألوفة فلا يستوحش من التحدث والتحديث بها ولا هو يجد نفرة من ذكرها ونشرها والاعلان بها بل حسب بواسطة الانس بها انها من المألوفات التى لا ينكر على من ذكرها ولا يتنفر منها أو لعل الإمام عليه السلام قد اذن له بذلك من باب المحنة والفتنة لغيره حتى يميز الخبيث من الطيب كما يقضى به خير الحسين ابن شعيب المتقدم عن مولانا الجواد عليه السلام حيث قال فيه: وجعلتك محنة للعالمين اهدى بك من أشاء وأضل من أشاء الذى هو منكر بظاهره لا يطيقه الضعفاء الذى منه ومن أمثاله جاءه الرمى بارتفاع القول لكن لا يضره بعد

(١) راجع: رجال الكشى (ص ٤٨٦) (١٦٥)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن على الجواد عليهما السلام (١)، صفوان بن يحيى (١)، ابن أبى عمير (١)، محمد بن سنان (١)، الموت (٣)، السجود (١)، الضرر (١)، كتاب رجال الكشى (١)

صفحة ١٩٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٦٦

اذن مولاه أو لعله لم يمنعه بعد علمه به والا لامتنع وارتدع كما يقضى به قوله عليه السلام في خبر علي بن الحسين بن داود المتقدم رضى الله عنه برضائي عنه فما خالفنى وما خالف أبى قط وكيف كان فهو سالم مما طعن به ورمى من الغلو وشبهه مما يوجب فسادا في العقيدة كما سمعت ما عن الشريف (نعمه الله الجزائرى) من التنزيه له من ذلك بل جعله من أخص خواص الامامين الطاهرين الرضا والجواد عليهما السلام والعلامة المجلسى حتى جعله من أصحاب الاسرار وقبلة والده التقى ومثلهما الشيخ سليمان (١) وكذا الفاضل الشيخ عبد النبى (٢) والسيد رضى الدين بن طاووس حتى تعجب ممن ذمه كما سمعت وقبلهم شيخ الطائفة وعميدها الشيخ الطوسى فإنه جعله في (غيبته) من الوكلاء والقوام الذين ما غيروا وما بدلوا وما خانوا وماتوا على منهاجهم كما تقدم وقبله شيخه الشيخ المفيد فإنه عدده من خاصة الكاظم عليه السلام وثقاته وأهل العلم والورع والفقهاء من شيعته كما سمعت رجوع العلامة عن تضعيفه في (الخلاصة) إلى الحكم بصحته صريحا في (المختلف) الذى هو اخر كتبه وبقي تضعيف ابن الغضائرى والنجاشى فاما ابن الغضائرى فلا عبرة بتضعيفه لتسرعه واما النجاشى فلم يظهر منه تضعيف أصلا فإنه بعد ذكر الترجمة والنسبة وانه

(١) الشيخ سليمان هو ابن عبد الله البحرانى صاحب كتاب (بلغة المحدثين، و (معراج الكمال إلى معرفة الرجال) المتوفى سنة ١١٢١ هـ (٢) هو الشيخ عبد النبى بن سعد الدين الجزائرى الغروى الحائرى صاحب كتاب (حاوى الأقوال فى معرفة الرجال) المتوفى يوم الخميس (١٨ - جمادى الأولى سنة ١٠٢١ هـ) وكانت وفاته فى قرية بين أصفهان وشيراز وقبره الان فى شيراز (١٦٦)

مفاتيح البحث: الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، العلامة المجلسى (١)، الشيخ المفيد (قدس سره) (١)، الحسين بن داود (١)، ابن الغضائرى (٢)، الشيخ الطوسى (١)، الطهارة (١)، شهر جمادى الأولى (١)، مدينة إصفهان (١)، الوفاة (٢)

صفحة ١٩٨

رجال الخاقانى - الشيخ على الخاقانى - الصفحة ١٦٧

من ولد زاهر مولى عمرو بن الحمق الخزاعى وانه توفى أبوه الحسن وهو طفل وكفله جده سنان حكى عن (ابن عقدة) تضعيفه فقال: وقال أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد انه روى عن الرضا عليه السلام قال وله مسائل عنه معروفة وهو رجل ضعيف جدا لا يعول عليه ولا يلتفت إلى ما تفرد به ثم قال وقد ذكر أبو عمرو فى رجاله:

قال أبو الحسن على بن محمد بن قتيبة النيشابورى قال: قال أبو محمد الفضل بن شاذان لا أحل لكم ان ترووا أحاديث محمد بن سنان وذكر أيضا انه وجد بخط أبى عبد الله الشاذانى سمعت القاضى يقول: إن عبد الله بن محمد بن عيسى الملقب ببنان قال: كنت مع صفوان بن يحيى بالكوفة فى منزل إذ دخل علينا محمد بن سنان فقال صفوان: ان هذا ابن سنان لقد هم ان يطير غير مرة فقصصناه حتى ثبت معنا وهذا يدل على اضطراب كان وزال ثم اخذ فى تعداد كتبه وطريقه إليها وهذا كما ترى ليس به فيه تضعيف كابن عقدة الذى حكى عنه تضعيفه صريحا بل قد يقال بدلالة كلامه الأخير أعنى قوله: وهذا يدل على اضطراب كان وزال على تنزيهه مما قيل فيه أو الميل إلى تبرئته منه ان جعلنا هذا القول له كما هو غير بعيد لتضمن كلام صفوان شهادة بالبراءة مما روى به من الطيران الذى هو كناية عن الغلو والارتفاع فى القول فإنه الخبير والمصدق فيه واما لو جعلناه من كلام غيره وهو المخبر عن صفوان أو غيره على احتمال فلم يظهر من كلامه تضعيف ولا تنزيه بل هو متأمل متوقف كما اعترف به فى (منتهى المقال) لكنه استظهر تأمل (النجاشى) فى تضعيفه مع حكمه ظاهرا بان هذا القول الأخير له وهو كما ترى محل منع لما عرفت من أن شهادة مثل صفوان بالبراءة تفيده الوثوق بها وان احتمال انه مع الشهادة فالنجاشى متأمل أيضا

(١٦٧)

مفاتيح البحث: الإمام على بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، مدينة الكوفة (١)، على بن محمد بن قتيبة النيشابورى (١)، يوم عرفة

(١)، عبد الله بن محمد بن عيسى (١)، أحمد بن محمد بن سعيد (١)، صفوان بن يحيى (١)، الفضل بن شاذان (١)، عمرو بن الحمق (١)، محمد بن سنان (٢)، الشهادة (٢)، المنع (١)

صفحة ١٩٩

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٦٨

وكيف كان فلا ينبغي ان يعد النجاشي من المضعفين هذا مع أن الاخبار المروية عنه في (الكافي) وتوحيد ابن بابويه وغيرهما الدالة على عدم غلوه وصحة عقيدته من الكثرة بمكان بل جملة منها دالة على عظم منزلته عندهم وانه من أصحاب الاسرار كما اعترف به العلامة المجلسي أعلى الله مقامه وغيره وبعد هذا فالقول بضعفه أو رميه بالغلو وشبهه مما لا وجه له أصلا.

هذا فيما يتعلق بالطعن فيه من جهة نفسه وقد عرفت براءته منه واما القدر فيه من جهة رواياته فاعلم أن القدر في رواياته اما من جهة ما عن الفضل بن شاذان من أنه من الكذابين المشهورين ابن سنان أو من قوله: لا أحل لكم ان ترووا أحاديث محمد بن سنان عنى ما دمت حيا واذن في الرواية بعد موته واما من جهة ان اخباره بعنوان الوجداء كما عن أيوب بن نوح من أنه دفع إلى حمدويه دفتره فيه أحاديث محمد بن سنان فقال: ان شئت ان تكتبوا ذلك فافعلوا فاني كتبت عن محمد بن سنان ولكني لا اروي لكم عنه شيئا فإنه قال قبل موته: كلما حدثتكم به لم يكن لى سماعا ولا رواية وانما وجدته فإن كان الأول فغير معلوم ثبوته عن الفضل أولا بل الظاهر عدم ثبوته إذ لا يخفى امره وحاله على معاصريه ومعاصريه ومن كان في زمانه فلو كان هو كذلك لرفضه الناس وتركوه وهجروه وتنفروا منه وتباعدوا عنه ولم يأخذوا منه ولا روى عنه حتى كان معروفا بذلك مع أن كثيرا من العدول والثقات روى عنه كمحمد بن عيسى العبدى ويونس (١) ومحمد

(١) يونس هذا هو ابن عبد الرحمن مولى على بن يقطين المكنى بابي محمد ترجم له النجاشي والشيخ في الفهرست وكتاب الرجال في باب أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام والعلامة في الخلاصة - (١٦٨)

مفاتيح البحث: العلامة المجلسي (١)، يوم عرفة (١)، الفضل بن شاذان (١)، أيوب بن نوح (١)، محمد بن عيسى (١)، محمد بن سنان (١)، الموت (٢)، الإمام على بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، على بن يقطين (١)

صفحة ٢٠٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٦٩

ابن الحسين بن أبي الخطاب والحسن والحسين ابني سعيد الأهوازيين والحسن ابن سعيد وأيوب بن نوح وعلى بن الحكم والحسن بن محبوب لكن على ندره كما عن (تمييز المشتركات) وغيرهم من العدول والثقات من أهل العلم والفضل والورع بل هو وأبوه أيضا روى عنه كما ذكر ذلك الكشي وغيره بل في (التعليق): ولذا اجتمعت الأجله الثقات على الرواية عنه جماعة بعد جماعة حتى وصلت إلى المحدثين الثلاثة ومن عاصروهم وكتبهم مشحونة منها من دون طعن منهم (١) مع أنه لو كان كذلك وانه مشهور بالكذب ومعروف به لظهر من الأئمة عليهم السلام الردع له والانكار عليه بل والطرده له وابعاده منهم وليس في اخباره ما يشير إلى ذلك أصلا بل بجلوه غاية التبجيل وعظموه غاية التعظيم ودعوا له واثنوا عليه وبشروه أحسن البشارة وانه حرام على النار ان تمسك ابدا وانك في شيعتنا أبين من البرق في الليلة الظلماء واني وجدتك كذلك في صحيفة أمير المؤمنين عليه السلام كما تقدم فيما رواه حمدويه إلى غير ذلك مما لا يناسب كونه كذابا فضلا عن كونه مشهورا بالكذب فظهر ان قول الفضل بن شاذان انه من الكذابين المشهورين ليس على ظاهره عنده لو ثبت عنه ولعل مراده انه كذاب على المشهور ومن ذلك يظهر الوجه في قول الفضل: لا أحل لكم ان ترووا عنى

أحاديث محمد بن سنان إذ لو كان المنع لعيب

- في القسم الأول منه وقال: مات سنة ٢٠٨ هـ وترجم له الكشي في رجاله وترجم له أيضا ابن النديم في فهرسته وقال عند تعداد فقهاء الشيعة ما لفظه: علامة زمانه كثير التصنيف والتأليف على مذاهب الشيعة ثم عد كتبه.

(١) راجع التعليقة للوحيد في ترجمة محمد بن سنان

(١٦٩)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (١)، كتاب الثقات لابن حبان (١)، الحسين بن أبي الخطاب (١)، الفضل بن شاذان (١)، أيوب بن نوح (١)، الحسن بن محبوب (١)، علي بن الحكم (١)، محمد بن سنان (٢)، ابن النديم (١)، الموت (١)

صفحة ٢٠١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٧٠

في نفس الروايات لم يكن وجه للتفصيل بين الحياة والموت والاذن منه بعد الموت بل كان اللازم المنع مطلقا فتبين ان المنع في حال الحياة لمانع اخر والظاهر ما استظهره الوحيد في التعليقة حيث قال أعلى الله مقامه وزاد اكرامه ووقفنا لاعلى خدمته في الدنيا والآخرة والظاهر أن منع الفضل من الرواية في حال الحياة للتقية من الجهال والعوام بل الخواص المعاندين لمحمد ولعله لما في اخباره من أمور لا يفهمونها ولا يتحملونها كما يشير إليه قوله: " من أراد المضمثلات أى الدواهي المشكلات فإلى ومن أراد الحلال والحرام فعليه بالشيخ يعنى صفوان بن يحيى (" الخ) (١) واما كون رواياته كلها أو جلها بعنوان الوجادة فالجواب عنه أولا بعدم صحته وعلى تقديرها فلعل فيه دلالة على كمال ورعه حيث إنه لم يرض ان يروى عنه ما رواه بطريق الوجدان في الكتب مع أن ذلك من جملة الطرق المذكورة في تحمل الأحاديث سيما في الكتب المتواترة كما كانت في اعصار أصحاب الأئمة عليهم السلام مضافا إلى أنه ليس في كلام ابن سنان ما يقضى بالمنع من التحمل للرواية بطريق الوجادة وانما افد بيان طريق تحمله وهو انه الوجادة دون السماع وغيره من سائر الطرق واما غيره ممن يريد التحمل فأمره راجع إليه يعمل فيه على ما يقتضيه عمله والذي يظهر ان الوجادة لا باس بها ولا- ضرر فإنها إحدى الطرق كما عليه الكثير ان الأكثر وان نسب إلى ظاهر كثير من القدماء المنع لكن الوجه خلافه بل الوجه جواز الرواية بطريق الوجادة فيقول: وجدت أو رأيت بخطه ونحوهما مما لا- تدليس فيه بل العمل بها جائز مع القطع بنسبة الكتاب إلى صاحبه وكونه مصححا عليه

(١) ذكر ذلك الكشي في رجاله (ص ٢٨٤) في ترجمة محمد ابن سنان.

(١٧٠)

مفاتيح البحث: صفوان بن يحيى (١)، المنع (١)، الجواز (١)، التقية (١)، كتاب رجال الكشي (١)

صفحة ٢٠٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٧١

والامن من التزوير للسيرة والطريقة وعمل الناس كلا وطرا في جميع الأعصار والا لبطلت الكتب والصحف في جميع الفنون والعلوم والضرورة على خلافه مع أنه لو كان في التحمل بطريق الوجادة عيب ومنع لم يصح من (الفضل) الاذن في الرواية بعد الموت لوجود المانع في الحالين فتبين بواسطة الاذن عدم قادية الوجادة أو ان تلك الروايات ليست منها ولعله الأقرب وليس في ذلك منافاة لقول محمد: كلما حدثكم به لم يكن سماعا وانما وجدته إذ الغرض لمحمد نفي الطريق الاعلى من التحمل الذي هو السماع ولا ينافي

ذلك أن يكون قد أجزى بما وجد فيحتمل كونه مجازاً برواية ما وجد ولا ينافي ذلك الحصر بالوجدان إذ ليس الغرض نفى ما سواه وان أمكن اجتماعه معه كالأجزاء وغيرها من غير السماع الذي كان الغرض نفيه (والحاصل) فلا ينبغي القدح والظعن في محمد بن سنان لا في نفسه من جهة الغلو وشبهه ولا في رواياته أصلاً وكنيةً وان ادعى كون المشهور ضعفه لما عرفت مفصلاً (ورب مشهور لا أصل له) مع أن الشهرة غير ثابتة فان أساطين هذا الفن كالشيوخين والعلامة والسيد ابن طاووس والفضل بن شاذان والكشي والوحيد البهبهاني والعلامة المجلسي والفاضل الشيخ عبد النبي وشيخنا الشيخ سليمان ونظرائهم وأمثالهم قد سمعت كلماتهم ما بين مباح له على الاطلاق بل جاعل له في أعلى مراتب الكمال وهم الأكثر ممن عددنا وما بين راجع عن تضعيفه كالعلامة وغيره وما بين غير معلوم التضعيف كالنجاشي ومثله الكشي فلم يبق الا القليل كابن الغضائري وقد عرفت انه لتسرع غير معتبر تضعيفه بما يعود إلى فسق الجوارح فضلاً عما يوجب فساداً في العقيدة فأين الشهرة المدعاة ولا يبعد ان المنشأ فيها انما هو قول الفضل بن شاذان انه من الكذابين المشهورين محمد بن سنان

(١٧١)

مفاتيح البحث: السيد ابن طاووس (١)، العلامة المجلسي (١)، يوم عرفه (٢)، ابن الغضائري (١)، الفضل بن شاذان (٢)، محمد بن سنان (٢)، الموت (١)

صفحة ٢٠٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٧٢

الذي قد عرفت عدم ثبوته على ظاهره عن الفضل بن شاذان هذا مع احتمال كون هذا القول من الفضل بن شاذان لو ثبت في غير محمد بن سنان الذي كلامنا فيه فان محمد بن سنان مشترك على ما استظهره بعض المحققين من متأخري المتأخرين من رجال الشيخ بين ثلاثة منهم محمد بن سنان بن طريف الهاشمي واخوه عبد الله كما في رجال الشيخ فعمل القول من الفضل بن شاذان في حقه لا الذي نحن فيه الذي هو محمد بن سنان أبو جعفر الزاهري من ولد زاهر مولى عمرو بن الحمق الخزاعي كما في رجال النجاشي وغيره ويؤيد هذا الاحتمال ويقويه تفصيل (الفضل) في الرواية عنه بين الحياة فالمنع منها والاذن فيها بعد الممات إذ لو كان من الكذابين لم يكن وجه للتفصيل كما هو واضح فيقرب كون هذا الذي وصفه بأنه من الكذابين غير الذي نحن فيه هذا لو ثبتت تلك الحكاية عنه وإرادة ظاهرها والحاصل فالحق الحقيق بالاتباع وان فرض قلته الاتباع ان الرجل من اقران صفوان بن يحيى وزكريا ابن ادم وأمثالهما كما جعله الإمام عليه السلام كذلك وقرنه بهم بقوله "جزى الله صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان وزكريا بن ادم وسعد بن سعد عنى خيراً وأنت إذا أحطت خبراً بما ذكرنا في شأن هذا الرجل والمفضل بن عمر وأمعت النظر وتأملت غاية التأمل يظهر لك حال غيرهما ممن طعن فيه من الاجلاء كيونس بن عبد الرحمن وغيره فعليك بالتروى والتأمل فيما ذكرنا وبيننا ولا تعبا بطعن من طعن هذا فيما يتعلق بمحمد بن سنان من الممدوحين قال الشيخ أعلى الله مقامه - في كتاب (الغيبة):

(ومنهم) عبد العزيز بن المهدي القمي الأشعري خرج فيه عن أبي جعفر عليه السلام " - فقبضت والحمد لله وقد عرفت الوجوه

(١٧٢)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام (١)، كتاب رجال النجاشي (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفري (١)، يوم عرفه (٢)، عبد العزيز بن المهدي (١)، محمد بن سنان بن طريف (١)، صفوان بن يحيى (٢)، الفضل بن شاذان (٣)، زكريا بن آدم (١)، عمرو بن الحمق (١)، المفضل بن عمر (١)، محمد بن سنان (٣)، سعد بن سعد (١)، الموت (١)

صفحة ٢٠٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٧٣

التي صارت إليك منها، غفر الله لك ولهم الذنوب ورحمنا وإياكم " وخرج فيه " غفر الله لك ذنبك ورحمنا وإياك ورضى عنك برضائي عنك " (١).

(ومنهم) علي بن مهزيار الأهوازي وكان محمودا " أخبرني جماعة عن التلعكبري عن أحمد بن علي الرازي عن الحسين بن علي عن أبي الحسن البلخي، عن أحمد بن مابنداد الإسكافي عن العلاء المذارى عن الحسن بن شمون قال: قرأت هذه الرسالة علي بن مهزيار عن أبي جعفر الثاني عليه السلام " - بسم الله الرحمن الرحيم، يا علي أحسن الله جزاك وأسكنك جنته ومنعك من الخزي في الدنيا والآخرة وحشرك الله معنا يا علي قد بلوتك وخبرتكم في النصيحة والطاعة والخدمة والتوقير والقيام بما يجب عليك فلو قلت اني لم أر مثلك لرجوت ان أكون صادقا فجزاك الله جنات الفردوس نزلا- فما خفي علي مقامك ولا خدمتك في الحر والبرد في الليل والنهار فاسأل الله إذا جمع الخلائق يوم القيامة - ان يحبوك برحمته تغتبط بها انه سمع الدعاء " (٢).

(ومنهم) أيوب بن نوح بن دراج ذكر عمرو بن سعيد المدائني وكان فطحيًا قال: كنت عند أبي الحسن العسكري عليه السلام إذ دخل أيوب بن نوح ووقف قدامه فأمره بشيء ثم انصرف والتفت إلى أبو الحسن عليه السلام وقال: يا عمرو ان أحببت ان تنظر إلى رجل من أهل الجنة فانظر إلى هذا (٣).

(ومنهم) علي بن جعفر الهمامي وكان فاضلا مرضيا من وكلاء

(١) راجع: كتاب الغيبة (ص ٢٢١) طبع النجف الأشرف.

(٢) راجع المصدر نفسه (ص ٢١١ - ص ٢١٢).

(٣) راجع: المصدر نفسه (ص ٢١٢) (المحقق).

(١٧٣)

مفاتيح البحث: الإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام (١)، الإمام الحسن بن علي المجتبي عليهما السلام (١)، يوم القيامة (١)، عمرو بن سعيد المدائني (١)، أحمد بن علي الرازي (١)، علي بن جعفر الهمامي (١)، علي بن مهزيار (٢)، أيوب بن نوح (٢)، الحسين بن علي (١)، الحسن بن شمون (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفري (١)، مدينة النجف الأشرف (١)

صفحة ٢٠٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٧٤

أبي الحسن وأبي محمد عليهما السلام روى أحمد بن علي الرازي عن علي بن مخلد الأيادي قال: حدثني أبو جعفر العمري رضي الله عنه - قال حج أبو طاهر بن بلال فنظر إلى علي بن جعفر وهو ينفق النفقات العظيمة فلما انصرف كتب بذلك إلى أبي محمد عليه السلام فوقع في رقته " : قد كنا امرنا به بمائة ألف دينار ثم امرنا له بمثلها فأبى قبولها ابقاء علينا ما للناس والدخول في امرنا فيما لم ندخلهم فيه " قال :- ودخل علي أبي الحسن العسكري عليه السلام فامر له بثلاثين ألف دينار (١).

(ومنهم) أبو علي بن راشد أخبرني ابن أبي جيد عن محمد ابن الحسن بن الوليد عن الصفار عن محمد بن عيسى قال كتب أبو الحسن العسكري عليه السلام إلى الموالى ببغداد والمدائن والسواد وما يليها " قد أقيمت أبا علي بن راشد مقام علي بن الحسين بن عبد ربه ومن قبله من وكلائى وقد أوجبت في طاعته طاعتي " وفي عصيانه الخروج إلى عصياني وقد كتبت بخطي " (٢).

(وروى) محمد بن يعقوب رفعه إلى محمد بن الفرغ قال: كتبت إليه أسأله عن أبي علي بن راشد وعن عيسى بن جعفر وعن ابن بنداد (٣) فكتب إلى ذكرت ابن راشد رحمه الله - فإنه عاش سعيدا ومات شهيدا ودعا لابن بنداد والعاصمي وابن بنداد بالعمود وقتل

(١) راجع: المصدر نفسه (ص ٢١٢).

(٢) راجع المصدر نفسه (٢١٢).

(٣) في كتاب الغيبة ورجال الكشي وغيرهما (ابن بند) بدل (ابن بنداد).

(المحقق)

(١٧٤)

مفاتيح البحث: الإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام (٢)، علي بن الحسين بن عبد ربه (١)، أحمد بن علي الرازي (١)، أبو علي بن راشد (١)، الحسن بن الوليد (١)، ابن أبي جيد (١)، علي بن راشد (٢)، محمد بن عيسى (١)، محمد بن يعقوب (١)، محمد بن الفرغ (١)، علي بن جعفر (١)، الطهارة (١)، الحج (١)، القتل (١)، كتاب رجال الكشي (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفري (١)

صفحة ٢٠٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٧٥

وابن عاصم (١) ضرب بالسياط على الجسر ثلاثمائة سوط ورمى به في دجلة.

فهؤلاء المحمودون وتركنا ذكر استقصائهم لانهم معروفون مذكورون في الكتب " انتهى (٢).

واما الممدوحون في زمن الغيبة فقال الشيخ أعلى الله مقامه (فاما السفراء) المحمدون في زمان الغيبة.

(فأولهم) من نصبه أبو الحسن علي بن محمد العسكري عليه السلام وأبو محمد الحسن بن علي بن محمد ابنه عليه السلام وهو الشيخ الموثوق به أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري رضي الله عنه - (٣) وكان أسديا ويقال له: السمان لأنه كان يتجر في السمن تغطئه على الامر " ثم روى الشيخ في الصحيح " عن عبد الله بن جعفر الحميري عن أبي علي احمد ابن إسحاق بن سعد عن أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام أنه قال " العمري وابنه ثقتان فما أديا إليك فعني يؤديان وما قال لك فعني يقولان فاسمع لهما وأطعهما فإنهما الثقتان المأمونان " (٤).

(الثاني) أبو جعفر محمد بن عثمان قال الشيخ رحمه الله " اخبرني جماعة عن هارون بن موسى عن محمد بن همام قال: قال لي عبد الله بن جعفر الحميري لما مضى أبو عمرو رضي الله عنه اتتنا

(١) ابن عاصم هو العاصمي نفسه واسمه عيسى بن جعفر بن عاصم كما ذكره العلامة في الخلاصة في باب الكنى من القسم الأول ونسبته إلى جده عاصم فلاحظ.

(٢) راجع كتاب الغيبة (ص ٢١٢ - ص ٢١٣).

(٣) العمري بفتح العين المهملة وسكون الميم - نسبه إلى جده عمرو.

(٤) راجع كتاب الغيبة (ص ٢١٩) (المحقق)

(١٧٥)

مفاتيح البحث: الإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام (١)، الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (١)، عثمان بن سعيد العمري السمان (١)، عبد الله بن جعفر الطيار بن أبي طالب عليه السلام (٢)، عصر الغيبة (١)، الحسن بن علي بن محمد (١)، هارون بن موسى (١)، محمد بن تمام (١)، محمد بن عثمان (١)، علي بن محمد (١)، الضرب (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفري (٢)، عيسى بن جعفر بن عاصم (١)

صفحة ٢٠٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٧٦

الكتب بالخط الذي كنا نكتب به بإقامة أبي جعفر رضى الله عنه مقامه " ثم قال الشيخ رحمه الله " -: وبالجملة كان لا يختلف في عدالته، ولا يرتاب بأمانته والتوقيعات تخرج على يده إلى الشيعة في المهمات طول حياته (" ١) ثم قال " : وأخبرني جماعة عن أبي محمد هارون بن موسى قال أخبرني أبو علي محمد بن همام رضى الله عنه وأرضاه ان أبا جعفر محمد بن عثمان العمري رضى الله عنه جمعنا قبل موته، وكنا وجوه الشيعة وشيوخها فقال لنا ان حدث على حدث الموت فالامر إلى أبي القاسم الحسين بن روح النوبختي فقد امرت ان اجعله في موضعي بعدى فارجعوا إليه وعولوا في أموركم عليه (" ٢) وقال أبو نصر هبة الله وجدت بخط أبي غالب الزراري رحمه الله وغفر له ان أبا جعفر محمد بن عثمان رضى الله عنه مات في آخر جمادى الأولى سنة خمس وثلاثمائة وذكر أبو نصر هبة الله بن محمد بن أحمد ان أبا جعفر العمري رضى الله عنه مات سنة أربع وثلاثمائة وانه كان يتولى هذا الامر نحو من خمسين سنة (٣) قال ابن نوح وقال لى أبو نصر مات أبو القاسم الحسين بن روح رضى الله عنه في شعبان سنة ست وعشرين وثلاثمائة (٤) وأخبرني محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله عن أبي عبد الله أحمد بن محمد الصفواني قال: اوصى الشيخ أبو القاسم رضى الله عنه إلى أبي الحسن علي بن محمد السمرى رضى الله عنه فقام بما كان إلى

(١) راجع المصدر نفسه (ص ٢٢١).

(٢) راجع المصدر نفسه (ص ٢٢٦).

(٣) راجع المصدر نفسه (ص ٢٢٣).

(٤) راجع المصدر نفسه (ص ٢٣٨). (المحقق)

(١٧٦)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام (١)، الحسين بن روح النوبختي (٢)، شهر جمادى الأولى (١)، علي بن محمد السمرى (١)، محمد بن عثمان العمري (١)، شهر شعبان المعظم (١)، الحسين بن عبيد الله (١)، هارون بن موسى (١)، محمد بن النعمان (١)، محمد بن تمام (١)، محمد بن عثمان (١)، محمد بن أحمد (١)، الموت (٤)

صفحة ٢٠٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٧٧

أبي القاسم فلما حضرته الوفاة حضرت الشيعة عنده وسألته عن الموكل بعده ومن يقوم مقامه فلم يظهر شيئا من ذلك وذكر انه لم يؤمر بان يوصى إلى أحد بعده في هذا الشأن وتوفى رضى الله عنه - في النصف من شعبان سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة (١) وروى إبراهيم بن هشام قال كنت في مدينة السلام في السنة التي توفى فيها علي بن محمد السمرى فحضرته قبل وفاته بأيام فاخرج إلى الناس توقيعاً نسخته " بسم الله الرحمن الرحيم، يا علي بن محمد السمرى أعظم الله اجر اخوتك فيك فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام فاجمع امرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك فقد وقعت الغيبة التامة فلا ظهور الا بعد اذن الله تعالى ذكره - وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلب وامتلاء الأرض جوراً وسيأتى بعدى من شيعتى من يدعى المشاهدة الا فمن يدعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال: فانتسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو وجود بنفسه فقيل له: من وصيك؟ فقال: لله أمر هو بالغه، وقبض رحمه الله - وهو آخر كلام سمع منه رضى الله عنه وأرضاه (٢) فكانت الغيبة الصغرى أربعاً وسبعين سنة ثم وقعت بعد ذلك الغيبة الكبرى التي نحن فيها نسأل الله جل شانته ونضرع إليه ان يعجل فرجه وفرجنا به ولعل ما نفاه - عليه السلام من دعوى

(١) الذى ذكره الشيخ الطوسى فى كتاب الغيبة (ص ٢٤٢) ان وفاة أبى الحسن السمرى سنة ٣٢٩ هـ، وقد رواه عن جماعة عن أبى

جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه عن أبي الحسن صالح بن شعيب الطالقاني رحمه الله - .

(٢) راجع كتاب الغيبة (ص ٢٤٢ - ٢٤٣) (المحقق)

(١٧٧)

مفاتيح البحث: النصف من شعبان (١)، علي بن محمد السمرى (١)، الغيبة الصغرى (١)، الغيبة الكبرى (١)، علي بن محمد (١)، الجود

(١)، الفرغ (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفرى (٢)، علي بن الحسين بن موسى بن بابويه (١)، الشيخ الطوسى (١)

صفحة ٢٠٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٧٨

المشاهدة وان المدعى كذاب مفتر انما هو دعوى المشاهدة متى شاء على الاستمرار كما كان للأبواب الأربعة مخافة الانتحال لجمع الأموال لا ما قد يقع لبعض الصلحاء الأبرار أو المتحيرين فى القفار من المشاهدة بعض الأحيان مع المعرفة له صلوات الله عليه وعلى ابائه أو بدونها.

قال الشيخ رحمه الله وقد كان فى زمن السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل.

(منهم) أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدى رحمه الله أخبرنا أبو الحسين بن أبى جيد القمى عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن يحيى العطار عن محمد بن أحمد بن يحيى عن صالح بن أبى صالح قال: سألتى بعض الناس فى قبض شئ فامتنعت من ذلك وكنت استطلع الرى فأتانى الجواب: بالرى محمد بن جعفر العربى فليدفع إليه فإنه من ثقاتنا (١).

(وروى) محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن محمد بن شاذان النيشابورى قال: اجتمع عندى خمسمائة درهم تنقص عشرين درهما فلم أحب ان تنقص هذا المقدار فوزنت من عندى عشرين درهما ودفعتها إلى الأسدى ولم اكتب بخبر نقصانها وانى أتممتها من مالى فورد الجواب: قد وصلت الخمسمائة التى لك فيها عشرون ومات الأسدى على ظاهر العدالة ولم يتغير ولم يطعن عليه فى شهر ربيع الأول سنة اثنتى عشرة وثلاثمائة (٢).

(ومنهم) أحمد بن إسحاق وجماعة خرج التوقيع فى مدحهم (روى) أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى عن أبى محمد الرازى قال: كنت وأحمد بن أبى عبد الله بالعسكر

(١) راجع: كتاب الغيبة (ص ٢٥٧).

(٢) راجع المصدر نفسه (ص ٢٥٨).

(١٧٨)

مفاتيح البحث: أبو الحسين بن أبى جيد القمى (١)، أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدى (١)، أحمد بن أبى عبد الله (١)، محمد بن

الحسن بن الوليد (١)، محمد بن أحمد بن يحيى (١)، محمد بن يحيى العطار (١)، صالح بن أبى صالح (١)، شهر ربيع الأول (١)،

أحمد بن إسحاق (١)، أحمد بن إدريس (١)، محمد بن عيسى (١)، محمد بن يعقوب (١)، محمد بن أحمد (١)، علي بن محمد (١)،

محمد بن جعفر (١)، الصلاة (١)، الجماعة (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفرى (١)

صفحة ٢١٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٧٩

فورد علينا رسول من قبل الرجل (١) فقال: أحمد بن إسحاق الأشعري وإبراهيم بن محمد الهمداني وأحمد بن حمزة بن اليسع ثقات

(٢).

(واما المذمومون) الذين ادعوا البايبة لعنهم الله فهم على ما ذكر الشيخ رحمه الله على ما حكى عنه العلامة في (الخلاصة) (٣) وغيره جماعة.

(أولهم المعروف بالشريعي) وهو أبو محمد الحسن كان من أصحاب أبي الحسن علي بن محمد ثم الحسن بن علي عليهما السلام ادعى هذا المقام وكذب على الله تعالى وعلى حججه ونسب إليهم مالا- يلقى بهم فلعنته الشيعة وتبرأت منه وخرج توقيع الإمام عليه السلام بلعنه والبراءة منه ثم ظهر منه القول بالكفر والالحاد (٤).

(ثم محمد بن نصير النميري) كان من أصحاب أبي محمد الحسن فلما توفي عليه السلام ادعى مقام أبي جعفر محمد بن عثمان وانه صاحب امام الزمان وادعى انه بابه ففضحه الله تعالى بما ظهر منه من الالحاد والجهل وكان ذلك بعد الشريعي (٥).

(ثم أحمد بن هلال الكرخي) من أصحاب الحسن عليه السلام فلما توفي عليه السلام وقد اجتمعت الشيعة على محمد بن عثمان بنص الإمام عليه السلام وقف هو فقالوا له: انا سمعنا النص عليه فقال: أنتم وما سمعتم فلعنوه وتبرؤا منه ثم ظهر التوقيع على يد (١) الرجل هو الإمام القائم عليه السلام عبر عنه بهذا اللفظ تقياً.

(٢) راجع: كتاب الغيبة (ص ٢٥٨).

(٣) راجع: الفائدة السادسة في خاتمة الخلاصة (ص ٢٧٣) (٤) راجع: كتاب الغيبة (ص ٢٤٤).

(٥) راجع المصدر نفسه (ص ٢٤٤).

(١٧٩)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (١)، الإمام الحسن بن علي المجتبي عليهما السلام (١)، إبراهيم بن محمد الهمداني (١)، أحمد بن إسحاق الأشعري (١)، أحمد بن حمزة بن اليسع (١)، محمد بن نصير النميري (١)، أحمد بن هلال (١)، محمد بن عثمان (٢)، علي بن محمد (١)، الجهل (١)، الإمام المهدي المنتظر عليه السلام (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفري (٢)

صفحة ٢١١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٨٠

أبي القاسم بن روح بلعنه والبراءة منه (١).

(ومنهم أبو طاهر محمد بن علي بن بلال) وحديثه مع العمري معروف وامساكه للأموال التي كانت عنده وادعاؤه انه هو الوكيل حتى تبرأت الجماعة منه ولعنوه وخرج فيه من صاحب الامر عليه السلام ما خرج (٢).

(ومنهم الحسين بن منصور الحلاج) وقد ذكر الشيخ له أقاصيص (٣) (ومنهم ابن أبي العزاقر) وهو محمد بن علي الشلمغاني وهو من كبار الملاعين وقد ذم ولعن وقد ذكر الشيخ له أقاصيص قتل اللعين سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة واستراحت الشيعة منه (٤) (ومنهم أبو دلف المجنون) محمد بن المظفر الكاتب وكان ادعى لأبي بكر البغدادي محمد بن أحمد بن عثمان ابن اخي الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان البايبة روى الشيخ الطوسي عن المفيد محمد بن محمد ابن النعمان عن أبي الحسن علي بن بلال المهلي؟؟ قال سمعت أبا القاسم جعفر بن محمد بن قولويه يقول: اما أبو دلف الكاتب لاحاطه الله فكنا نعرفه ملحدا ثم أظهر الغلو ثم جن وسلسل ثم صار مفوضا وما عرفناه قط إذا حضر في مشهد الا استخف به ولا عرفته الشيعة الا مدة يسيرة والجماعة تبرأ منه وممن يؤما إليه ويتنمس به وقد كنا

(١) راجع: كتاب الغيبة (ص ٢٤٥) (٢) راجع المصدر نفسه (ص ٢٤٥) (٣) راجع: المصدر نفسه (ص ٢٤٤).

(٤) راجع: المصدر نفسه (ص ٢٤٨)

(١٨٠)

مفاتيح البحث: محمد بن علي السلمغاني (١)، محمد بن أحمد بن عثمان (١)، محمد بن علي بن بلال (١)، أبو دلف الكاتب (١)، محمد بن قولويه (١)، الحسين بن منصور (١)، الشيخ الطوسي (١)، علي بن بلال (١)، محمد بن المظفر (١)، محمد بن عثمان (١)، محمد بن محمد (١)، الشهادة (١)، القتل (١)، الطهارة (١)، الجماعة (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفرى (١)

صفحة ٢١٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٨١

وجهنا إلى أبي بكر البغدادي لما ادعى له هذا ما ادعاه فأنكر ذلك فحلف عليه فقبلنا ذلك منه فلما دخل بغداد مال إليه وعدل عن الطائفة وأوصى إليه لم نشك انه على مذهبه فلعناه وبرئنا منه لان عندنا ان كل من ادعى هذا الامر بعد السمري فهو كافر متمس ضال مضل (١) (الفائدة الثانية عشرة) كثيرا ما يروى المتقدمون من علمائنا رضى الله عنهم عن جماعة من مشايخهم الذين يظهر من حالهم الاعتناء بشأنهم وليس لهم ذكر في كتب الرجال والبناء على الظاهر يقتضى ادخالهم فى المجهولين بل فى ترك التعرض لذكرهم فى كتب الرجال اشعار بعدم الاعتماد عليهم بل وعدم الاعتداد بهم ويشكل بان قرائن الأحوال شاهدة ببعده اتخاذ أولئك الاجلاء الرجل الضعيف أو المجهول شيئا يكثر الرواية عنه ويظهرون الاعتناء به ولذا تراهم يقدحون فى جملة من الرواة بأنهم يروون عن الضعفاء والمجاهيل بل أهل قم كانوا يخرجون الراوى ويطردونه عن قم لذلك ولاجله اخرج رئيسهم أحمد بن محمد بن عيسى البرقى عنها لكونه يروى عن الضعفاء ويعتمد المراسيل وحينئذ فرواية الجليل عن شخص فضلا عن الاجلاء مما يشهد بحسن حاله بل ربما يشير إلى الوثاقة والاعتماد كما نصوا عليه فى امارات المدح والاعتماد وهو شاهد صدق على ما ذكرنا من الاعتبار ولأجل ذلك رجحنا كثيرنا حسن حال محمد بن سنان وذلك لروية جملة من العدول والثقات من أهل العلم والفضل عنه كيونس

(١) راجع كتاب الغيبة (ص ٢٥٤) وفيه (ينمس) (ومنمس) بدون (تاء) يقال: نمس عليه الامر بتشديد الميم لبسه عليه

(١٨١)

مفاتيح البحث: أحمد بن محمد بن عيسى (١)، مدينة بغداد (١)، محمد بن سنان (١)، الشهادة (٣)، التصديق (١)، الضلال (١)، كتاب الغيبة للشيخ محمد رضا الجعفرى (١)

صفحة ٢١٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٨٢

ابن عبد الرحمن ومحمد بن عيسى العبيدى ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب والحسن ابني سعيد الأهوازيين وأيوب بن نوح والفضل بن شاذان وأبيه وغيرهم (والحاصل) فرواية الجليل - فضلا عن الاجلاء وفضلا عن اتخاذهم له شيئا يأخذون عنه ويستندون إليه - من أعظم الامارات الدالة على حسن حاله ولذا ذكر النجاشى على ما فى (المنتقى) ان جعفر بن محمد بن مالك بن عيسى بن سابور كان ضعيفا فى الحديث ثم قال ولا أدرى كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو على بن همام وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزرارى رحمهما الله - (١) فانظر إلى تعجب هذا الجليل من مجرد رواية هذين الجليلين عن هذا الشخص الذى يزعم ضعفه فيدل على أن ذلك كان من رويتهم ودينتهم وحينئذ فقد يعرف بهذا الطريق حال جملة من الرواة وان لم يذكروا فى كتب الرجال.

ومن ذلك رواية الشيخ عن أبي الحسين بن أبي جيد فإنه غير مذكور فى كتب الرجال على ما فى (المنتقى) والشيخ رحمه الله يؤثر الرواية عنه غالبا لأنه أدرك محمد بن الحسن بن الوليد فهو يروى عنه بغير واسطة والمفيد وجماعة يروون عنه بالواسطة وانما آثر طريق ابن أبي جيد لأنه أعلى (٢):

ومن ذلك أيضا رواية المفيد عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد

(١) راجع رجال النجاشي (ص ٩٤)، والمنتقى في الفائدة التاسعة ج ١ - ص ٣٦) للشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ.

(٢) راجع المنتقى (ج ١ - ص ٣٦ - ص ٣٧) (المحقق) (١٨٢)

مفاتيح البحث: أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد (١)، محمد بن الحسن بن الوليد (١)، محمد بن عيسى العبيدي (١)، جعفر بن محمد بن مالك (١)، الفضل بن شاذان (١)، أيوب بن نوح (١)، محمد بن الحسين (١)، الجماعة (١)، كتاب رجال النجاشي (١)، دولة إيران (١)، الشهادة (١)

صفحة ٢١٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٨٣

والشيخ يروي عن جماعة منهم المفيد عنه كثيرا أيضا (١) مع أنه لم ينص على توثيقه كما يقضى به ذكره في (الحاوي) (٢) في خاتمة قسم الثقات التي عقدها لمن لم ينص على توثيقه ولكن يستفاد من قرائن آخر كرواية الأجله عنه وكونه من مشايخ الإجازة أو كونه من مشايخ المفيد كما عن (الأمانى).

ومن هذا الباب أيضا رواية الصدوق رحمه الله - عن محمد بن علي ماجيلويه وأحمد بن محمد بن يحيى العطار وللشيخ رحمه الله أيضا روايات كثيرة عن أحمد هذا لكن بواسطة ابن أبي جيد والحسين ابن عبيد الله الغضائري (٣) وهو ممن لم ينص على توثيقه كما يقضى به ما عن (الحاوي) حيث ذكره في خاتمة قسم الثقات التي عقدها لمن لم ينص على توثيقه ولكن يستفاد من قرائن آخر، كرواية الأجله عنه وكونه من مشايخ الإجازة كما عن (الوجيزة) (٤) وكذا محمد بن علي ماجيلويه فإنه لم ينص على تعديله أيضا كما يقضى به ما عن (الحاوي) أيضا من ذكره في الباب الذي عقده لمن لم ينص على تعديله وانما استفيد توثيقه من امارات آخر كاستظهار كونه من مشايخ الصدوق رحمه الله لكثرة روايته عنه مترضيا عنه ومترحما عليه إلى غير ذلك من الموارد التي يستفاد منها حسن حال المروى عنه بمجرد رواية الجليل عنه فضلا

(١) راجع المصدر نفسه (ص ٣٧).

(٢) حاوي الأقوال في معرفة الرجال للشيخ عبد النبي بن سعد الدين الجزائري (مخطوط).

(٣) راجع المنتقى (ج ١ - ص ٣٧).

(٤) راجع الوجيزة للمجلسي الثاني (ص ١٤٥) وهي ملحقة بآخر (الخلاصة) طبع إيران سنة ١٣١٢ هـ. (المحقق) (١٨٣)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (٢)، أحمد بن محمد بن يحيى العطار (١)، الشيخ الصدوق (٢)، ابن أبي جيد (١)، محمد بن علي (٢)، دولة إيران (١)

صفحة ٢١٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٨٤

عن الاجلاء وفضلا عن اكنار الرواية عنه أو كونه من شيوخهم أو من مشايخ الإجازة أو مترضيا عنه.

ومن ذلك رواية علي بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم بن هاشم فإنه مع اكنار رواية ابنه الجليل عنه انه من شيوخ الإجازة هذا ولكن الرواية

المشتملة على أمثال هؤلاء لم تصل إلى حد القبول بحيث يثبت بها أحد الاحكام لعدم حصول الشرط في القبول بمجرد ذلك إذ هو على المختار الوثاقة ولو بالمعنى الأعم أعنى كونه ثقة في دينه بل يكفى عندي مجرد تحرزه عن الكذب كما يراه (الشيخ) مدعيا عليه الاجماع إذ هو المتحصل من مجموع الأدلة كتابا وسنة واجماعا وهو لا يتحقق بمجرد ما سمعت من رواية الأجله أو كون الراوى عنه كالصديق عنه و مترحما عليه إلى غير ذلك مما يفيد مدحا وحسنا اما بلوغه إلى حد يكون حجة فلا حتى لو كان الراوى ممن قبل فيه انه لا- يروى أو لا- يرسل الا- عن ثقة كابن أبي عمير والبنظى إذ غايته انه توثيق لمجهول وهو غير كاف (نعم) هو مفيد للمدح وحسن حال المروى عنه كما أن في جملة من تلك الأمور نوع اشعار بالوثاقة أو ظهور بها سيما في مثل كونه من مشايخ الإجازة لما عرفت من أحوالهم وذكر في شأنهم (والحاصل) فالمدار في الحجية على حصول شرطها فلا بد من احرازه وحينئذ فالحكم في أمثال هذه الروايات أعنى المشتملة على أمثال هؤلاء على ما يقتضيه الظاهر من جهة ثبوت الحكم به لعدم احراز شرطه (نعم) لو قلنا باعتبار الحسن مطلقا كما قيل به أو قلنا باعتبار مظنون الصدور مطلقا كما هو صحيح القدماء كان ذلك مقيدا وكان حجة لكن الانصاف عدم وضوح الدليل عليه فليكن كغيره مما لم يقم عليه الدليل (١٨٤)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، على بن إبراهيم (١)، ابن أبي عمير (١)، الكذب، التكذيب (١)، الحج (١)

صفحة ٢١٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٨٥

المعتبر اللهم الا- ان يقال بدلالة منطوق آية النبأ عليه بناء على تناول التبين لموارد الظن وعدم اختصاصه بالعلم كما يقضى به معناه ومدلوله إذ هو الظهور والوضوح كما نص عليه في (مجمع البحرين) (١) ويقضى به العرف لا مطلق الرجحان بل وصول الخبر لأي حد يطمأن به ويعولون عليه العقلاء ويعدون ذلك من التبين والظهور الذي لا يقدر فيه مجرد احتمال الخلاف وان ضعف بل لا يعتنون به أصلا ويؤيده مساواة ذلك للموثقات لعدم حصول العلم معها.

ومن هذا الباب أعنى من حيث عدم القبول وعدم الاعتبار ما لو كان الراوى أو المروى عنه مشتركا بين الثقة وغيره ولم يتميز ويعرف كونه الثقة ولكن لا بد من التأمل والتروى والبحث عن حاله ولا يقنع بمجرد القول فيه بالاشتراك فيحكم بسقوط الخبر لحصول الوهم كثيرا في ذلك كما نبه عليه غير واحد من أهل هذا الشأن قال في (المنتقى) " توهم جماعة من متأخري الأصحاب الاشتراك في أسماء ليست بمشتركة فينبغي التنبيه لذلك وعدم التعويل في الحكم بالاشتراك على مجرد اثباته في كلامهم بل يراجع كلام المتقدمين فيه ويكون الاعتماد على ما يقتضيه إذا عرفت هذا فاعلم أن من جملة ما وقع فيه التوهم وهو من أهمه حكم العلامة في (الخلاصة) باشتراك إسماعيل الأشعري وبكر بن محمد الأزدي وحماد بن عثمان وعلى بن الحكم والحال ان كل واحد من هذه الأسماء خاص برجل واحد من غير مربة وان احتاجت المعرفة بذلك في بعضها إلى مزيد تأمل والسبب الغالب في هذا الوهم ان السيد (١) راجع مجمع البحرين للطريحي بمادة (بين) (المحقق)

(١٨٥)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، حماد بن عثمان (١)، على بن الحكم (١)، بكر بن محمد (١)، الظن (١)

صفحة ٢١٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٨٦

جمال الدين بن طاووس رحمه الله يحكى في كتابه (١) عبارات المتقدمين من مصنفى الرجال ويتصرف فيها بالاختصار فيتفق في

كلام أحدهم وصف رجل بأمر مغاير لما وصفه به الآخر لكن لا على وجه منع الجمع فيخيل من ذلك التعدد وبعد مراجعة أصل الكتاب وانعام النظر في تنممة الكلام مع معونة القرائن الحالية التي ترشد إليها كثرة الممارسة يندفع ذلك التوهم رأسا وقد أشرنا إلى أن العلامة لا يتجاوز في المراجعة كتاب السيد غالبا فصار ذلك سببا لوقوع هذا الخلل وغيره في كتابه، ولذلك

(١) مراده بكتاب السيد جمال الدين بن طاووس هو (حل الاشكال في معرفة الرجال) الذي جمع فيه الأصول الخمسة الرجالية النجاشي والفهرست ورجال الشيخ ورجال الضعفاء لابن الغضائري وكتاب الاختيار من كتاب أبي عمرو الكشي وكان السيد احمد جمال الدين بن طاووس قد حرر كتاب الاختيار وهذب اخباره متنا وسندا ووزعها في طي الكتاب حسبما رتب فيه تراجم الرجال كل في ترجمته ولما ظفر صاحب (المعالم) الشيخ حسن بن الشهيد الثاني المتوفى سنة ١٠١١ هـ بهذا الكتاب للسيد ابن طاووس وراه مشرفا على التلف انتزع منه ما حرره السيد ابن طاووس ووزعه في أبواب كتابه من خصوص كتاب (الاختيار) من كتاب (الكشي) وسماه بالتحريير الطاووسي وتوجد نسخة التحريير الطاووسي في الخزائن الرضوية بخراسان كما ذكر في فهرسها وهي بخط الشيخ موسى بن علي بن محمد الجبجي تاريخ كتابتها سنة ١٠١١ هـ وهي سنة وفاة المؤلف صاحب (المعالم) ولعل الكاتب من تلاميذه ذكر ذلك كله شيخنا الامام الطهراني في (ج ٣ - ص ٣٨٥ - ص ٣٨٦) من كتابه (الذريعة) طبع النجف الأشرف تحت عنوان (التحريير الطاووسي) فراجع. (المحقق)

(١٨٦)

مفاتيح البحث: جمال الدين (٣)، المنع (١)، الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني صاحب المعالم (١)، كتاب تراجم الرجال للسيد أحمد الحسيني (١)، السيد ابن طاووس (٢)، مدينة النجف الأشرف (١)، ابن الغضائري (١)، موسى بن علي (١)، خراسان (١)، الوفاة (٢)

صفحة ٢١٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٨٧

شواهد كثيرة معرفتها في خلال التصفح للكتابين (١). انتهى ما قاله أعلى الله مقامه في الفائدة السابعة من فوائده التي ذكرها في مقدمته كتابه (منتقى الجمان).

(قلت) الخطأ في مثل المقام غير عزيز والمحكي عن جماعة موافقة (المنتقى) في الاتحاد بالنسبة إلى بكر بن محمد الأزدي فإنه حكى عن ظاهر الكشي والنجاشي وعن الحاوي وعن صريح المجمع والفوائد النجفية (٢) ولكن المحكي عن والده الشهيد الثاني موافقة (العلامة) في التعدد وكذا حكم جماعة بالاتحاد في علي بن الحكم كالمنتقى أيضا - كالوحيد البهبهاني في (التعليق) لامارات ذكرها ثم قال: "ومصط وبلغه أيضا حكما بالاتحاد وكذا (الوجيزة) وقال فيها: ظن الاشتراك خطأ" (٣) وقال في (منتهى المقال): "وفي الفوائد النجفية دعوى

(١) راجع المنتقى في الفائدة السابعة أول الكتاب - ج ١ ص ٣٤ - ٣٥).

(٢) الحاوي هو للشيخ عبد النبي بن سعد الدين الجزائري والمجمع هو للمولى عناية الله القهبائي والفوائد النجفية هي للشيخ سليمان ابن الشيخ عبد الله البحراني السري الماحوزي المولود ليلة النصف من شهر رمضان سنة ١٠٧٥ هـ والمتوفى (١٧) شهر رجب سنة ١١٢١ هـ وهو صاحب كتاب بلغة المحدثين وكتاب المعراج وكلاهما في الرجال وقد نقل عن الفوائد النجفية كثيرا الشيخ أبو علي الحائري في كتابه (منتهى المقال) في الرجال فراجع.

(٣) راجع التعليق للوحيد البهبهاني في ترجمة علي بن الحكم (ص ٢٣١ - ص ٢٣٢) ويرمز بقوله (مصط) إلى المسير مصطفى التفرشي صاحب كتاب (نقد الرجال) راجع (ص ٢٣٤) من النقد -

(١٨٧)

مفاتيح البحث: كتاب منتقى الجمان للشيخ حسن صاحب المعالم (١)، علي بن الحكم (٢)، بكر بن محمد (١)، الشهادة (١)، الظن (١)، شهر رجب المرجب (١)، شهر رمضان المبارك (١)، أبو علي الحائري (١)

صفحة ٢١٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٨٨

الاشتراك توهم أصله العلامة في (الخلاصة) واقتفاه من تأخر عنه انتهى (١) (الفائدة الثالثة عشرة) لا بد من التأمل في اخذ الروايات من الكتب الأربعة وغيرها من جهة الاسناد والتمن اما من جهة الاسناد فمن جهة التعليق وعدمه ومن جهة قلة الوسائط وكثرتها اما من جهة التعليق فإنه قد يترائى أو يظهر التعليق والانقطاع وبعد التروى والتأمل في الطبقة وغيرها من الامارات يتبين الحال ويظهر كون ذلك من الغفلة وذلك حيث يكون ذلك الراوى الذى يروى عنه ذلك الشيخ فى ذلك الكتاب ليس ممن أدركه ولا هو فى زمانه فلا محالة يكون الاسناد على هذا التقدير منقطعاً فلا بد من التماس طريق ذلك الشيخ إلى ذلك الراوى اما من مشيخته التى أعدها لذلك كالشيخ الطوسى والشيخ ابن بابويه فى كتابه (من لا يحضره الفقيه) التى ذكرها فى اخره وان لم يكن له مشيخة فى اخره التمسنا طرقه إلى أهل الأصول التى يأخذ الروايات عنها (كالفهرست) مثلاً أو طرقه إلى المشايخ المعروفين (كالكلينى) وغيره لو كانت تلك الرواية من مرويات ذلك الشيخ أو ينظر إلى ما سبق على ذلك الطريق الذى يترائى منه الانقطاع فإنه قد تكون الواسطة مذكورة فيما تقدم وانما

- فى ترجمه على بن الحكم وراجع (الوجيزة) للعلامة المجلسى الثانى الملحقه باخر خلاصه العلامة الحلّى طبع إيران (ص ١٥٨).

(١) راجع: منتهى المقال لأبى علي الحائري - فى ترجمه على بن الحكم (ص ٢١٥).

(١٨٨)

مفاتيح البحث: الغفلة (١)، دولة ايران (١)، العلامة المجلسى (١)، العلامة الحلّى (١)، علي بن الحكم (١)

صفحة ٢٢٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٨٩

تركها فى الطريق اللاحق إحالة على السابق قصدا للاختصار وهذا انما يكون بعد التروى والتأمل التام فى الطبقة وغيرها من الامارات الكاشفة عن ذلك وعلى ذلك نبه فى (المنتقى) حيث قال - أعلى الله مقامه وزاد اكرامه بعد كلام تضمن الفرق بين المشايخ الثلاثة فى كتبهم الأربعة من جهة ذكر الأسانيد بتمامها والتعليق وعدمه قال " : إذا عرفت هذا فاعلم أنه اتفق لبعض الأصحاب توهم الانقطاع فى جملة من أسانيد (الكافى) لغفلتهم عن ملاحظة بنائه لكثير منها على طرق سابقة وهى طريقة معروفة بين القدماء والعجب أن الشيخ رحمه الله ربما غفل عن مراعاتها فورد الاسناد من (الكافى) بصورته ووصله بطريقه عن الكلينى من غير ذكر الواسطة المتروكة فيصير الاسناد فى روايه الشيخ له منقطعاً ولكن مراجعته (الكافى) تفيد وصله ومنشأ التوهم الذى أشرنا إليه فقد الممارسة المطلعة على التزام تلك الطريقة فيتوقف عن القطع بالبناء المذكور ليتحقق به الاتصال ويتنفي معه احتمال الانقطاع وسيرد عليك فى تضاعيف الطرق اغلاط كثيرة نشأت من اغفال هذا الاعتبار عند انتزاع الاخبار من كتب السلف وايرادها فى الكتب المتأخرة فكان أحدهم يأتي بأول الاسناد صحيحاً لتقرره عنده ووضوحه وينتهى فيه إلى مصنف الكتاب الذى يريد الاخذ منه ثم يصل الاسناد الموجود فى ذلك الكتاب بما أثبتته هو أولاً- فإذا كان اسناد الكتاب مبنياً على اسناد سابق ولم يراعه عند انتزاعه حصل الانقطاع فى أثناء الطريق ومن رأيت من أصحابنا من تنبه لهذا بل شأنهم الاخذ بصورة السند المذكور فى الكتب ولكن كثرة الممارسة والعرفان بطبقات الرجال يطلع على هذا الخلل ويكشفه وأكثر مواقع فى انتزاع الشيخ رحمه الله وخصوصاً روايته عن موسى بن القاسم فى كتاب الحج ثم إنه

ربما كانت

(١٨٩)

مفاتيح البحث: يوم عرفة (١)، موسى بن القاسم (١)، الحج (١)

صفحة ٢٢١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٩٠

تلك الوساطة الساقطة معروفة بقرائن تفيد العلم لها فلا ينافى سقوطها صحة الحديث إذا كان جامعا للشرائط فنورده وننبه على الخلل الواقع فيه وربما لم يتيسر السبيل إلى العلم بها فلا نتعرض للحديث لكونه خارجا عن موضوع الكتاب الا أن يكون معروفا بالصحة في كلام الأصحاب فربما ذكرناه لننبه على الوجه المنافي للصحة فيه انتهى كلامه رفع مقامه (١).

(وأنت خير) بان معرفة الاتصال والانقطاع أمر لا يخفى بعد معرفة الطبقة والرجوع إلى المشيخة التي أعدت لذلك وبها تعرف الوساطة أو الوسائط المتروكة وما رواه الشيخ في (التهذيبي) عن موسى بن القاسم فطريقه إليه معروف ذكره في المشيخة (٢) وهو صحيح كما في (الخلاصة) فإنه هكذا على ما في (الوسائل) وما ذكرته عن موسى ابن القاسم بن معاوية بن وهب فقد اخبرني به الشيخ أبو عبد الله عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد الله عن الفضل ابن عامر وأحمد بن محمد بن عيسى عن موسى بن القسم وفي (الفهرست) في ترجمة موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب الجلي له ثلاثون كتابا مثل كتب الحسين بن سعيد مستوفاه حسنة وزيادة كتاب الجامع أخبرنا بها جماعة عن أبي جعفر بن بابويه عن محمد بن الحسن عنه وأخبرنا بها ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن الصفار عن الفضل بن عامر

(١) راجع: المنتقى في الفائدة الثالثة (ج ١ - ص ٢٢ - ص ٢٣) (٢) راجع المشيختين المذكورتين في اخر التهذيب والاستبصار.

(١٩٠)

مفاتيح البحث: موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب (١)، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (١)، الشيخ أبو عبد الله (١)، أحمد بن محمد بن عيسى (١)، محمد بن الحسن الصفار (٢)، معاوية بن وهب (١)، ابن أبي جيد (١)، سعد بن عبد الله (١)، الحسين بن سعيد (١)، الفضل بن عامر (١)، محمد بن الحسن (٢)

صفحة ٢٢٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٩١

وأحمد بن محمد بن موسى بن القاسم عن رجاله (١) ولم أعر على ما نبه عليه في (المنتقى) مما يوهم الانقطاع وعدم الاتصال بالنسبة إلى موسى ابن القاسم في كتاب الحج من الكافي والتهذيبي وان أكثر الشيخ الرواية عنه لكن الظاهر أن الرواية عنه بطريقه الذي سمعته لا بطريق الكافي الذي بناه على الطريق السابق إذ لم أعر عليه كذلك بل روايته عن موسى ابن القاسم كروايته عن غيره من الرواة بطريقه إليهم كسعد بن عبد الله والحسين بن سعيد وغيرهما (نعم) روى في الكافي في الحج في باب من بدا بالمرؤة قبل الصفا أو سها في السعي بينهما رواية في طريقها معاوية ابن عمار وذكر بعدها باب الاستراحة في السعي والركوب فيه وذكر في أوله رواية ليس في طريقها معاوية ثم قال متصلا بها: معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام وذكر الحديث والظاهر أن هذا مما نبه عليه في (المنتقى) من أن البناء على السابق طريقه معروفة بين القدماء والشيخ رحمه الله في التهذيب في باب ان المشى أفضل من الركوب ما بين الصفا والمرؤة روى في أوله رواية عن محمد بن يعقوب ليس في طريقها معاوية بن عمار ثم بعدها بلا فصل قال: معاوية ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام وذكر الرواية بعينها فيحتمل ان ذلك بطريقه إلى معاوية ويحتمل انه مما نبه عليه في

(المنتقى) فكان على الشيخ ان ينبه عليه سيما مع عدم تقدمها منه بهذا الطريق أعنى بطريق الكافي إلى معاوية لكن الظاهر بل المتعين هو الأول أعنى بطريقه الذى سمعت إلى معاوية بن عمار وليس هو مأخوذاً من الكافي (١) راجع: فهرست الشيخ الطوسى (ص ١٩٠) برقم (٧١٧) طبع النجف الأشرف. (١٩١)

مفاتيح البحث: معاوية بن عمار (٢)، موسى بن القاسم (١)، سعد بن عبد الله (١)، الحسين بن سعيد (١)، أحمد بن محمد (١)، الحج (٢)، مدينة النجف الأشرف (١)، الشيخ الطوسى (١)

صفحة ٢٢٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٩٢

الذى هو مبنى على السابق حتى يحتاج إلى التنبية وإلا يكون الاسناد منقطعاً كما يقول الشيخ فى (المنتقى) إذ من البعيد جداً أن يكون الشيخ الطوسى عند انتزاعه هذا الخبر من الكافي - عول على بناء الشيخ الكلينى فى التعويل على الاسناد السابق من دون ان ينبه على ذلك وغفل عن كون ذلك موجبا بظاهره للانقطاع فى الاسناد حتى يحتاج إلى التنبية عليه كما يقول الشيخ فى (المنتقى) وفى بعض الحواشى على التهذيب المنسوبة إليه حيث قال - فى هذا الرواية من هذا الباب من الحج ما هذا لفظه " هكذا روى هذا الحديث فى الكافي والمعلوم من عادته فى مثله البناء على اسناد سابق متصل بالراوى الذى ابتداءً السند به وغالبا ما يكون قبله بغير فصل له ولكنه هاهنا رحمه الله روى قبله حديثاً لا- اتصال له بمعاوية وقبله من غير فصل حديث روى خبراً عن على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبى عمير عن صفوان بن يحيى عن معاوية بن عمار والظاهر أن البناء عليه وقد كان يجب على الشيخ رحمه الله التنبية لذلك لاقتضاء القاعدة التى قررها فى بيان الطرق خلاف هذا فلينظر " انتهى.

(قلت) كان يجب على الشيخ رحمه الله التنبية على ذلك لو كان طريقه إلى معاوية هو طريق الكلينى الملحوظ فيه البناء على الاسناد السابق؟؟ لكنه غير معلوم بل لعل الظاهر أن الطريق إليه ما ذكره فى المشيخة (والفهرست) والله أعلم. هذا من جهة التعليق وعدمه وهناك جهة أخرى هى أيضاً محل للاشتباه والغفلة أيضاً راجعة إلى الاسناد وهى ناشئة من العجلة والتسرع وعدم التروى والتأمل فى ملاحظة الطريق فربما يحكم بقله الوسائط أو كثرتها وليس الامر كذلك بعد التأمل وملاحظة الطبقة وغيرها من الامارات الكاشفة عن ذلك التى منها ملاحظة نسخة الأصل المصححة أو المقروءة (١٩٢)

مفاتيح البحث: معاوية بن عمار (١)، صفوان بن يحيى (١)، ابن أبى عمير (١)، الشيخ الطوسى (١)، الحج (١)

صفحة ٢٢٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٩٣

على الشيخ أو المسموعة منه أو التى أجاز روايتها إلى غير ذلك من الامارات التى تسكن بها نفوس العقلاء وتطمئن بها فيتبع ما إفادته من قلة الوسائط وكثرتها وعلى هذا نبه فى (المنتقى) أيضاً حيث قال - أعلى الله مقامه بعد الذى نقلناه متصلاً به " :- ثم اعلم أنه كما كثر الغلط فى الأسانيد على الوجه الذى قررناه فقد كثر أيضاً بصد ذلك وهو زيادة بعض الرجال فيها على وجه تزايد به طبقات الرواية لها ولم أر أيضاً من تفتن له ومنشأ هذا الغلط انه يتفق فى كثير من الطرق تعدد الرواة للحديث فى بعض الطبقات فيعطف بعضهم على بعض (بالواو) وحيث إن الغالب فى الطرق هو الوحدة ووقوع كلمة (عن) فى الكتابة بين أسماء الرجال فمع الاعجال يسبق إلى الذهن ما هو الغالب فتوضع كلمة (عن) فى الكتابة موضع (واو) العطف وقد رأيت فى نسخة التهذيب التى عندى بخط الشيخ - رحمه الله

عدة مواضع سبق فيها القلم إلى إثبات كلمة (عن) في موضع (الواو) ثم وصل بين طرفي (العين) وجعلها على صورتها (واوا) والتبس ذلك على بعض النساخ فكتبها بالصورة الأصلية في بعض مواضع الاصلاح وفشا ذلك في النسخ المتجددة، ولما راجعت خط الشيخ فيه تبينت الحال وظاهر ان ابدال (الواو) بعن يقتضى الزيادة التي ذكرناها فإذا كان الرجل ضعيفا ضاع به الاسناد فلا بد من استفراغ الوسع في ملاحظة أمثال هذا وعدم القناعه بظواهر الأمور ومن المواضع التي اتفق فيها هذا الغلط مكررا رواية الشيخ عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن أبي نجران وعلى بن حديد والحسين بن سعيد فقد وقع بخط الشيخ - رحمه الله في عدة مواضع منها ابدال أحد (واوى) العطف بكلمة (عن) مع أن ذلك ليس بموضع شك أو احتمال لكثرة تكرار هذا الاسناد في كتب

(١٩٣)

مفاتيح البحث: أحمد بن محمد بن عيسى (١)، الحسين بن سعيد (١)، على بن حديد (١)، الوسعة (١)، القناعه (١)

صفحة ٢٢٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٩٤

الحديث والرجال ثم قال -: وقد اجتمع الغلط بالنقيصه وغلط الزيادة الواقع في رواية سعد عن الجماعة المذكورين بخط الشيخ رحمه الله وفي إسناد حديث زرارة عن أبي جعفر عليه السلام فيمن صلى بالكوفة ركعتين ثم ذكر وهو بمكة أو غيرها أنه قال يصلى ركعتين فان الشيخ رواه باسناده عن سعد بن عبد الله عن ابن أبي نجران عن الحسين بن سعيد عن حماد مع أن سعدا انما يروى عن ابن أبي نجران بواسطة أحمد بن محمد بن عيسى وابن أبي نجران يروى عن حماد بغير واسطة كرواية الحسين بن سعيد عنه ونظائر هذا كثيرة وسنوضحها في محالها إن شاء الله انتهى ما قاله في الفائدة الثالثة (١).

هذا ما يعود إلى جهة الاسناد.

واما المتن فلا بد فيه أيضا من التأمل وعدم التسرع بالأخذ من أى نسخة كانت لوقوع الاختلاف فيها كثيرا بالزيادة والنقصان والتغيير والتبديل فترى في بعضها (الواو) وفي أخرى (أو) مكانها أو الفاء أو ثم وعلى حسب ذلك يختلف المعنى هذا في الرواية الواحدة ذات الطريق الواحد أو الطرق المتعددة لكن الراوى عن الامام واحد وهكذا المتعددة لتعد الطريق حتى الراوى عن الامام أو كان الطريق متحدا لكن الراوى الأخير متعدد فقد نرى الزيادة في طريق الشيخ دون غيره أو بالعكس وهكذا ما يختلف به المعنى (كالواو) وغيره مثلا فاللازم في الأول الرجوع إلى النسخة المعتمدة اما نسخة الأصل التي عليها معول الشيخ واعتماده أو المصححة عليها أو المحفوظة بقرائن الصحة التي يركن إليها العقلاء وتطمئن بها فسوهم فان ذلك كاف إذ لا سبيل إلى العلم

(١) راجع: المنتقى (ج ١ - ص ٢٣ - ص ٢٤) (المحقق)

(١٩٤)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن على الباقر عليه السلام (١)، مدينة مكة المكرمة (١)، مدينة الكوفة (١)، أحمد بن محمد بن عيسى (١)، ابن أبي نجران (٣)، سعد بن عبد الله (١)، الحسين بن سعيد (١)، الركوع، الركعة (١)، الصلاة (١)، الجماعة (١)

صفحة ٢٢٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٩٥

بالصحة ومطابقة الواقع واللازم في الثانى تقديم ما هو الأضبط فيقدم الكافى على التهذيبيين وبعده الفقيه على الظاهر والله أعلم.

(الفائدة الرابعة عشرة) قال فى (المنتقى) ربما عدل الشيخ - رحمه الله فى كتابيه عن السند المتضح إلى غيره لكونه أعلى ولعدم

تفاوت الحال عنده من وجوه شتى يطول الكلام بشرحها ووقوع هذا العدول في الطرق الاجمالية غير ضائر بعد اعطاء القاعدة التي يهتدى بملاحظتها إلى الطريق الواضح في الفهرست واما وقوعه في الطرق المفصلة وذلك حيث يورد تمام اسناد الحديث فموجب للاشكال إذا كان لغير من إليه الطريق من سائر رجال السند أو بعضهم كتب فإنه يحتمل حينئذ اخذ الحديث من كتب هذا أو ذاك إلى آخر رجال السند الذين لهم تصنيف فبتقدير وجود الطريق الواضح يكون باب الاطلاع عليه منسدا، وربما أفاد تتبع العلم بالمأخذ في كثير من الصور.

إذا عرفت هذا فاعلم أن من هذا الباب رواية الشيخ عن الحسين بن سعيد بالطريق المشتمل على الحسين بن الحسن بن ابان فان حال الحسين هذا ليس بذلك المتضح لان الشيخ ذكره في كتاب الرجال مرتين أحدهما في أصحاب أبي محمد العسكري عليه السلام والثانية في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام ولم يتعرض له في الموضوعين بمدح ولا غيره، كما هو الغالب من طريقته وصورة كلامه في الموضوع الأول هكذا: "الحسين بن الحسن بن ابان أدركه ولم اعلم أنه روى عنه وذكر ابن قولويه انه قرابة الصفار وسعد بن عبد الله (١٩٥)

مفاتيح البحث: الإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام (١)، يوم عرفة (١)، الحسين بن الحسن بن أبان (٢)، سعد بن عبد الله (١)، ابن قولويه (١)

صفحة ٢٢٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ١٩٦

وهو أقدم منهما لأنه روى عن الحسين بن سعيد وهما لم يرويا عنه (" ١) وقال في الموضوع الآخر: "الحسين بن الحسن بن ابان روى عن الحسين بن سعيد كتبه كلها روى عنه ابن الوليد (" ٢) ولم يتعرض له النجاشي في كتابه الا عند حكايته لرواية كتب الحسين بن سعيد (٣) ولم يذكر من حاله شيئا ثم إن كون الحديث المروي عنه مأخوذا من كتب الحسين بن سعيد فيقول في تصحيحه على الطريق الصحيح الواضح إليه انما يظهر مع تعليق السند والابتداء باسم الحسين بن سعيد على ما هي قاعدة الشيخ رحمه الله - واما مع ذكر الاسناد بتمامه فيحتمل كون الاخذ من كتب غيره فلا يعلم رواية الحديث عنه بالطريق الصحيح ولكن قرائن الحال تشهد بان كل رواية يروها الشيخ عن الحسين بن ابان عن الحسين بن سعيد فهي من كتب الحسين بن سعيد إذ لا يعهد لابن ابان رواية لغير كتب ابن سعيد ومحمد بن أورمة وحيث إن كتب ابن أورمة متروكة بين الأصحاب فالطريق خالية من روايته عنه وليس لابن ابان كتب يحتمل الاخذ منها ولا في باقي الوسائط من يحتمل في نظر الممارس أن يكون الاخذ من كتبه ولان الشيخ يتفق له كثيرا رواية حديث في أحد الكتابين متصل الاسناد بطريق ابن ابان ويرويه بعينه في الكتاب الآخر معلقا مبدوء بالحسين بن سعيد أو متصلا بطريق آخر

(١) راجع رجال الشيخ الطوسي (ص ٤٣٠) برقم (٨) باب أصحاب العسكري عليه السلام -

(٢) راجع المصدر نفسه (ص ٤٦٩) برقم (٤٤) باب من لو يرو عليهم السلام -

(٣) راجع رجال النجاشي (ص ٤٦) في ترجمة الحسين بن سعيد بن حماد. (المحقق)

(١٩٦)

مفاتيح البحث: الحسين بن الحسن بن أبان (١)، الحسين بن أبان (١)، الحسين بن سعيد (٦)، محمد بن أورمة (١)، الشهادة (١)، الإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام (١)، كتاب رجال النجاشي (١)، الشيخ الطوسي (١)، سعيد بن حماد (١)

صفحة ٢٢٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٩٧

من طريقه إليه بل ربما وقع ذلك في الكتاب الواحد حيث تكرر ذلك الحديث لغرض أو اتفاقاً ونحن نبين ذلك في مواضعه ولا ريب ان مثل هذه القرائن يفيد القطع بالحكم وله نظائر يعرفها الماهر وانتهى ما ذكره في الفائدة العاشرة (١) (وأقول) عدم معرفة الطريق الواضح مع ذكر الاسناد بتمامه حيث يكون لكل من رجال السند كتاب يحتمل اخذ الحديث منه غير ضار بعد امكان معرفة الطريق بالرجوع إلى ما ذكر في أحوالهم كل في باب وفي ترجمته فان عرف الطريق الواضح بذاك فهو والا فقد يمكن تحصيله بوجه آخر كالرجوع إلى طرق (الفهرست) أو الرجوع إلى طرق الكليني أو الشيخ أبي جعفر بن بابويه إلى أحد رجال السند المفروض أو كان لهم طريق إليه وحينئذ فلا يكون باب العلم بالطريق الواضح لو كان منسداً مع ذكر الاسناد بتمامه كما ذكره في (المنتقى) بل يمكن اصابته والعتور عليه بما سمعت وغيره من الامارات والدلائل الكاشفة عنه كما لو علق السند وكان الابتداء بصاحب الطريق متضحاً لانحصار الامر ظاهراً بصاحب الكتاب الذي ابتدا به ولا كذلك مع ذكر الاسناد بتمامه لعدم الانحصار ظاهراً، لاحتمال اخذ الحديث من كل واحد من رجال السند ممن له كتاب دون الآخر، الا انه يمكن الاستعلام بالرجوع إلى الامارات والدلائل الموضحة لذلك كما اعترف به بالنسبة إلى طريق الشيخ إلى الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد فإنه استظهر بواسطة قرائن الحال ان كل رواية يرويها الشيخ عن الحسين

(١) راجع المنتقى (ج ١ - ص ٣٨ - ص ٣٩) (المحقق)

(١٩٧)

مفاتيح البحث: الحسين بن الحسن بن أبان (١)، الحسين بن سعيد (١)

صفحة ٢٢٩

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٩٨

ابن ابان عن الحسن بن سعيد فهي من كتب الحسين بن سعيد وذلك بواسطة ضميمه انه لم يعهد لابن ابان رواية لغير كتب ابن سعيد ومحمد بن أورمه وحيث إن كتب ابن أورمه متروكة بين الأصحاب فالطريق خالية من روايته عنه وليس لابن ابان كتب يحتمل الاخذ منها ولا في باقى الوسائط من يحتمل في نظر الممارس أن يكون الاخذ من كتبه فينحصر الامر حينئذ في كتب ابن سعيد والحاصل فباب معرفة الطريق الواضح مع تعدد الكتاب الذي يحتمل اخذ ذلك الحديث منه لا ينسد وان لم يتعين ويتشخص ذلك الكتاب المأخوذ منه الا ان الطريق المتضح قد يعرف وهو كاف إذ المدار على صحة الخبر وهو بذلك حاصل مع أنه قد يتشخص نفس الكتاب الذي اخذ ذلك الحديث منه وان تعددت رواة أهل الكتب التي يحتمل اخذ ذلك الحديث من كل منها كما اعترف به بالنسبة إلى رواية الشيخ عن الحسين بن ابان عن الحسين بن سعيد فإنه عين بواسطة امارته وقرائن الأحوال التي استفادها كون تلك الرواية من خصوص كتب الحسين بن سعيد دون غيره مع ذكر الاسناد بتمامه وعدم التعليق ولكن لما كان الطريق مشتملاً على خصوص الحسين بن سعيد دون غيره كان ذلك قرينة على اخذ الحديث من كتبه والا كان اللازم ذكر من يؤخذ الحديث منه أو من كتبه وحينئذ فإذا كان التعيين ممكناً ميسوراً لاماراته فلا ينحصر في مورد لعدم انحصار اماراته بل يدور الامر مدارها مع أنه يمكن ان يقال إنه مع ذكر الاسناد بتمامه وتعدد الكتب فالمتعين هو الأول مما يحتمل الاخذ منه فلو روى الشيخ عن المفيد عن الشيخ أبي جعفر بن بابويه (الخ) حكماً بان تلك الرواية مأخوذة من كتاب ابن بابويه لان كتب الشيخ ابن بابويه وجميع رواياته يرويها عنه الشيخ المفيد والشيخ الطوسي يرويها عنه بواسطة المفيد فإذا وقع في الطريق

(١٩٨)

مفاتيح البحث: الحسين بن أبان (١)، الحسين بن سعيد (٤)، محمد بن أورمه (١)، الحسن بن سعيد (١)، الشيخ الطوسي (١)

صفحة ٢٣٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ١٩٩

كانت الرواية مأخوذة من كتابه إذ الغرض من ذكره التنبيه على ذلك وكذا لو كان في الطريق الشيخ الكليني فان الشيخ المفيد يروي كتب الكليني بواسطة الشيخ أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه والشيخ الطوسي يرويها بواسطة شيخه المفيد فإذا وقع الكليني في الطريق كانت الرواية مأخوذة من كتابه وهذا في كل مورد يذكر الاسناد بتمامه والمقدم ذو كتاب يحتمل الاخذ منه فان الظاهر بل المتعين ان تلك الرواية مأخوذة من ذلك الكتاب سيما إذا كان من المعترين كالمشايخ الثلاثة.

(الفائدة الخامسة عشرة") اعلم أن المعتر حال الراوي وقت الأداء لا وقت التحمل فلو تحمل الحديث طفلاً أو فاسقاً أو غير امامي بناء على عدم اعتباره ثم أداه في وقت جمع فيه الشرائط قبل ولو كان في وقت غير امامي أو فاسقاً ثم تاب أو رجع إلى الحق ولم يعلم أن الرواية عنه هل وقعت قبل التوبة أو بعدها لم تقبل حتى يظهر لنا وقوعها بعد التوبة ومن هنا لم يقبل خبر المجهول الحال لعدم احراز شرط القبول.

(فان قلت): ان كثيرا من الرواة كعلي بن أسباط والحسين بن بشار وغيرهما كانوا أولاً من غير الامامية ثم تابوا ورجعوا إلى الحق والأصحاب يعتمدون على حديثهم ويثقون بهم من غير فرق بينهم وبين ثقات الامامية الذين لم يزالوا على الحق مع أن تاريخ الرواية عنهم غير مضبوط ليعلم انه هل كان بعد الرجوع أو قبله بل بعض الرواة ماتوا على مذاهبهم الفاسدة من الوقف وكانوا شديدي التصلب فيه ولم ينقل رجوعهم إلى الحق في وقت من الأوقات أصلاً والأصحاب يعتمدون (١٩٩)

مفاتيح البحث: الشيخ المفيد (قدس سره) (١)، محمد بن قولويه (١)، علي بن أسباط (١)، الشيخ الطوسي (١)

صفحة ٢٣١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٠٠

عليهم ويقبلون أحاديثهم كما قبلوا حديث علي بن محمد بن رباح وقالوا انه صحيح الرواية ثبت معتمد على ما يرويه وكما قيل (المحقق في المعتر) رواية علي بن أبي حمزة عن الصادق عليه السلام معللاً ذلك بان تغيره انما كان في زمن الكاظم عليه السلام فلا يقدر فيما قبله وكما حكم العلامة في (المنتهى) بصحة حديث إسحاق بن جرير وهؤلاء الثلاثة من رؤساء الواقفية.

(قلت) الاستفادة من تصفح كتب علمائنا في السير والجرح والتعديل ان أصحابنا الإمامية رضى الله عنهم كان اجتنابهم عن مخالطة من كان من الشيعة على الحق أولاً ثم أنكر امامة بعض الأئمة عليهم السلام في اقصى المراتب وكانوا يحترزون عن مجالستهم والتكلم معهم فضلاً عن اخذ الحديث عنهم بل كان تظاهرهم بالعداوة لهم أشد من تظاهرهم بها للامة فإنهم كانوا يتاقون العامة ويجالسونهم وينقلون عنهم ويظهرون انهم منهم خوفاً من شوكتهم لان حكام الضلال كانوا منهم واما هؤلاء المخذلون فلم يكن لأصحابنا الإمامية ضرورة داعية إلى أن يسلكوا معهم على ذلك المنوال وسيما الواقفية فان الامامية كانوا في غاية الاجتناب لهم والتباعد عنهم حتى أنهم كانوا يسمونهم بالممطورة أي الكلاب التي أصابها المطر وأئمتنا عليهم السلام لم يزالوا ينهاون شيعتهم عن مخالطتهم ومجالستهم ويأمرونهم بالدعاء عليهم في الصلوات ويعلمون انهم كفار مشركون زنادقة وانهم شر من النواصب وان من خالطهم وجالسهم فهو منهم وكتب أصحابنا مملوءة بذلك كما يظهر لمن تصفح كتاب الكشي وغيره فإذا قبل علماءنا سيما المتأخرين منهم رواية رواها رجل من ثقات أصحابنا عن أحد هؤلاء وعولوا عليها وقالوا بصحتها - مع علمهم بحالة - فقبولهم لها وقولهم بصحتها لا بد من ابتناؤه

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، علي بن أبي حمزة البطائني (١)، علي بن محمد بن رباح (١)، إسحاق بن جرير (١)، الضلال (١)

صفحة ٢٢٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٠١

علي وجه صحيح لا يتطرق به القدرح إليهم ولا إلى ذلك الرجل الثقة الراوي عن هذا حاله كان يكون سماعه منه قبل عدوله عن الحق وقوله بالوقف أو بعد توبته ورجوعه إلى الحق أو ان النقل انما وقع من أصله الذي الفه واشتهر عنه قبل الوقف أو من كتابه الذي الفه بعد الوقف ولكنه اخذ ذلك الكتاب عن شيوخ أصحابنا الذين عليهم الاعتماد ككتب علي بن الحسن الطاطري فإنه وإن كان من أشد الواقفية عنادا للامامية الا ان الشيخ رحمه الله شهد له في الفهرست (١) بأنه روى كتبه عن الرجال الموثوق بهم وبروايتهم إلى غير ذلك من المحامل الصحيحة والظاهر أن قبول (المحقق) طاب ثراه رواية علي ابن أبي حمزة مع شدة تعصبه في مذهبه الفاسد مبني على ما هو الظاهر من كونها منقولة من أصله وتعليه رحمه الله مشعر بذلك فان الرجل من أصحاب الأصول وكذلك قول (العلامة) بصحة برواية إسحاق ابن جرير عن الصادق عليه السلام (٢) فإنه ثقة من أصحاب الأصول أيضا وتأليف أمثال هؤلاء أصولهم قبل الوقف لأنه وقع في زمن الصادق عليه السلام فقد بلغنا عن مشايخنا قدس الله أرواحهم انه قد كان من داب أصحاب الأصول انهم إذا سمعوا من أحد الأئمة عليهم السلام حديثا بادروا إلى اثباته في أصولهم كيلا يعرض لهم النسيان لبعضه أو كله بتمادي الأيام وتوالي الشهور والأعوام والله أعلم بحقائق الأمور

(١) راجع: ترجمته في الفهرست (ص ١١٨ برقم ٣٩٢).

(٢) ولكن العلامة بعد ان ذكره القسم الثاني من (الخلاصة).

قال: كان ثقة روى عن أبي عبد الله عليه السلام وكان واقفيا والأقوى عندى التوقف في رواية ينفرد بها وانما حكم بصحة روايته في (المنتهى).

(٢٠١)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، علي بن الحسن الطاطري (١)، ابن أبي حمزة (١)، الشهادة (١)

صفحة ٢٢٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٠٢

هكذا أجاب شيخنا (١) البهائي في كتابه (مشرق الشمس) أعلى الله مقامه الا انه كما ترى يقضى بظاهره بعدم اعتبار الموثق من الاخبار إذ لو كان معتبرا لما احتيج إلى احراز كون الرواية عنه انما كانت قبل الوقف أو بعد رجوعه إلى الحق أو كون أصله أو كتابه الذي أخذت الرواية منه مأخوذا عن شيوخ أصحابنا الذين عليهم الاعتماد والمعول إذ الموثق في نفسه حجة وان لم يعلم من أين اخذ نعم لا بد من احراز الوثيقة لراوى ذلك الخبر وبعد احراز وثاقته كان معتبرا وحجة من غير فرق بين كونه قبل الوقف أو بعده أو معه وهكذا أصله وكتابه الذي تؤخذ الرواية منه وقد عرفت غير مرة ان الموثق حجة كالصحيح واما ما ذكر أعلى الله مقامه من تحاشي الشيعة عنهم وتجنبهم جدا فليس على اطلاقه أعنى حتى من جهة اخذ الرواية عنه لو كان ثقة في دينه ولا خصوصية للواقفية في ذلك بل هم والفتحية وغيرهم من سائر الفرق المنحرفين على حد سواء في القبول مع الوثيقة والعدم مع الغرض من أمر الأئمة عليهم السلام بالتجنب عنهم اظهار الانكار عليهم حفظا للعوام وجهال الشيعة وضعفائهم من عقائدهم ومذاهبهم الفاسدة خوفا من الانحراف عليهم وحصول الشبهة لهم فلذا امروا بالتجنب لهم حتى يعرفوا بذلك من بين الشيعة فيظهروا البراءة منهم كغيرهم من سائر

المنحرفين عن الحق.

(١) راجع: أول هذه الفائدة إلى هنا في مشرق الشمسيين (ص ٧ ص ٨) طبع إيران.

(٢٠٢)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الحج (٢)، دولة إيران (١)

صفحة ٢٢٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٠٣

(الفائدة السادسة عشرة) اعلم أنه قد يدخل في بعض الأسانيد من لم يصرح فيه بتعديل وتوثيق ولا بجرح وتضعيف غير أن بعض الأعاظم من علمائنا يظهر منه الاعتناء بشأنه ويكثر الرواية عنه أو يترحم عليه أو يترضى عنه كما اتفق للصدوق رحمه الله ذلك في بعض من يروى عنه ولم يكن حاله معروفا من غير هذه الجهة أو يقدر في سند روايته من غير جهته وهو في طريقها ولا اشكال ولا ريب في إفادة ذلك مدحا يعتد به بل ربما يبلغ هذا وأمثاله حد التوثيق فيكون الخبر من جهة ذلك الراوى صحيحا كما لو زكاه العدلان أو العدل الواحد بل قد تتكرر الامارات وتتراكم الظنون فيحصل من ذلك ظن بعدالته كما صرح به الشيخ البهائي في كتابه (مشرق الشمسيين) حيث قال أعلى الله مقامه قد يدخل في أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قدح غير أن أعظم علمائنا المتقدمين قدس الله أرواحهم قد اعتنوا بشأنه وأكثروا الرواية عنه وأعيان مشايخنا المتأخرين طاب ثراهم قد حكموا بصحة روايات هو في سندها والظاهر أن هذا القدر كاف في حصول الظن بعدالته انتهى (١).

(قلت) فإن لم يحصل الظن بعدالته فيحصل الظن بوثاقته من جهة الخبر أعنى كونه موثوقا بصدقه ضابطا في النقل متحرزا عن الكذب وذلك كاف في الخبر إذ الشرط في قبوله عندنا هو هذا والغرض انه لا يقطع النظر عن الراوى بمجرد عدم النص عليه بجرح أو تعديل (١) راجع: مشرق الشمسيين (ص ١٠)

(٢٠٣)

مفاتيح البحث: الشيخ البهائي (١)، الشيخ الصدوق (١)، الظن (٤)

صفحة ٢٢٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٠٤

بل لا بد من الفحص عن حاله وتطلب الامارات الدالة عليه فلربما تبلغ حد القبول وان لم تبلغ حد التعديل والتوثيق ومن ذلك أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد قان المذكور في كتب الرجال توثيق أبيه واما هو ففي (مشرق الشمسيين) انه غير مذكور بجرح ولا تعديل ومثله عن الحاوي فإنه ذكره في خاتمة قسم الثقات التي عقدها لمن لم ينص على توثيقه بل يستفاد من قرائن اخر لكنه من مشايخ الإجازة ومن مشايخ المفيد والواسطة بينه وبين أبيه وحكم العلامة بصحة حديثه في المختلف وكذا في طريق الشيخ إلى الحسن بن محبوب وهو فيه وعن الوجيزة انه أستاذ المفيد ويعد حديثه صحيحا لكونه من مشايخ المعبرين وقد صحح العلامة كثيرا من الروايات وهو في الطريق بحيث لا يحتمل الغفلة ولم ادر إلى الان ولم اسمع من أحد يتأمل في توثيقه انتهى (٢).

قلت: فمثل هذا الشيخ الجليل وان لم ينص على تعديله كما ذكروا ولكن فيما ذكروا مما يتعلق بأحواله مما سمعت وغيره غنى عن ذلك فلا حاجة إلى التصريح بتعديله إذ في تصحيح العلامة والشهيد الثاني بعض الروايات التي هو في طريقها كفاية مع أنه من مشايخ الإجازة كما نص عليه غير واحد مع أنه من المشايخ المعبرين ومن مشايخ المفيد إلى غير ذلك من الامارات التي يكفى بعضها ومثل أحمد بن محمد بن يحيى العطار فان الصدوق رحمه الله يروى عنه كثيرا وهو من مشايخه والواسطة

(١) راجع: الوجيزة (ص ١٤٤) طبع إيران.

(٢) راجع: الوسيط (أو المتوسط) للميرزا محمد الاسترآبادي (مخطوط) في ترجمة أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد.
(٢٠٤)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، أحمد بن محمد بن يحيى العطار (١)، محمد بن الحسن بن الوليد (١)، الشيخ الصدوق (١)، الحسن بن محبوب (١)، الغفلة (١)، الغنى (١)، دولة إيران (١)، أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد (١)

صفحة ٢٣٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٠٥

بينه وبين سعد بن عبد الله ومثل أبي الحسين علي بن أبي جيد فان الشيخ رحمه الله يكثر الرواية عنه سيما في (الاستبصار) وسنده أعلى من سند المفيد لأنه يروى عن محمد بن الحسن بن الوليد بغير واسطة وهو من مشايخ النجاشي أيضا قال الشيخ البهائي في (مشرق الشمسيين):

فهؤلاء وأمثالهم من مشايخ الأصحاب لنا ظن بحسن حالهم وعدالتهم وقد عددت حديثهم في (الحبر المتين) وفي هذا الكتاب في الصحيح جريا على منوال مشايخنا المتأخرين ونرجو من الله سبحانه أن يكون اعتقادنا فيهم مطابقا للواقع وهو ولي الإعانة والتوفيق انتهى (١):

(واعلم) انه قد يعبر عن بعض الرواة باسم مشترك يوجب الالتباس على بعض الناس ولكن كثرة الممارسة تكشف في الأغلب عن حقيقة الحال ولذلك موارد كثيرة والمرجع في ذلك إلى المميزات وهي معتبرة وان أفادت الظن لما عرفت فيما تقدم من كفايته. واعلم أنه قد يختلف كلام علماء الرجال في ترجمة الرجل الواحد فيظن بسبب ذلك اشتراكه وقد وقع في ذلك جماعة وقد يكون الرجف متعددا فيظن انه واحد وقد وقع في ذلك آخرون فلا بد من امعان النظر في ذلك والتأمل وعدم التسرع والله ولي التوفيق كما أنه قد يلتبس على جملة توثيق الرجل بتوثيق غيره كما وقع للعلامة طاب ثراه في ترجمة حمزة بن بزيع علي ما ذكر الشيخ البهائي أعلى الله مقامه حيث وصفه العلامة في (الخلاصة) بأنه من صالحى هذه الطائفة وثاقهم كثير العمل نظرا إلى ما يوهمه كلام النجاشي والحال ان هذه الأوصاف في كلام النجاشي أوصاف محمد بن إسماعيل

(١) راجع: (ص ١٠ - ص ١١) من مشرق الشمسيين.

(٢٠٥)

مفاتيح البحث: الشيخ البهائي (٢)، يوم عرفة (١)، محمد بن الحسن بن الوليد (١)، علي بن أبي جيد (١)، سعد بن عبد الله (١)، محمد بن إسماعيل (١)، حمزة بن بزيع (١)، الظن (٢)

صفحة ٢٣٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٠٦

ابن بزيع لا- أوصاف عمه حمزة وقد يشتهر توثيق الابن بتوثيق الأب وبالعكس لاجمال في العبارة وهو كثير فلا بد من التأمل والتروى في الجميع ومن الله التأييد والتسديد (١).

(١) راجع: المصدر نفسه (ص ١١).

(٢٠٦)

صفحة ٢٣٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٠٧

والى هنا ينتهى شيخنا المصنف طاب ثراه من الفوائد الست عشرة التى قدم بها الكتاب وفيما يلى تعليقاته على الفوائد للوحيد البهبهاني قدس الله سره -

(٢٠٧)

صفحة ٢٣٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٠٩

(قوله أعلى الله مقامه) لما زعموا من قطعية صدور الأحاديث.

لا يخفى ان دعوى قطعية صدور الأحاديث واضحة الفساد إن كان المراد ما هو المنصرف والمتبادر من القطع الذى هو اليقين الجازم المانع من النقيض لكثرة الدواعى والأسباب المانعة من حصوله لاحتمال الخطا والغفلة والنسيان بل وتعمد الكذب فى أصل كتابة الاخبار بل وفيما بعد ذلك فى كل عصر وزمان مضافا إلى احتمال الدس فى تلك الاعصار السابقة بل وفى كل عصر وزمان من أهل الضلال والعناد المتصددين لذلك وخصوصا فى اعصار الأئمة عليهم السلام كما دلت عليه جملة من الاخبار فى النبوى المعروف (ستكثر بعدى القالة على) وفى المروى عن الصادق عليه السلام (ان لكل رجل منا رجلا يكذب عليه) وفى اخر عنه عليه السلام انا أهل بيت صادقون لا تخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه وفى اخر:

ان المغيرة بن سعيد لعنه الله دس فى كتب أصحاب أبى أحاديث لم يحدث بها أبى فاتقوا الله تعالى ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم (١).

وعن يونس أنه قال: وافيت العراق فوجدت قطعة من أصحاب أبى جعفر عليه السلام وأصحاب أبى عبد الله عليه السلام متوافرين فسمعت منهم واخذت كتبهم وعرضتها من بعد على أبى الحسن الرضا

(١) راجع: رجال الكشى (ص ١٩٥) طبع النجف الأشرف فى ترجمة المغيرة بن سعيد.

(٢٠٩)

مفاتيح البحث: السنة النبوية الشريفة (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، دولة العراق (١)، المغيرة بن سعيد (٢)،

الكذب، التكذيب (١)، النسيان (١)، الضلال (١)، كتاب رجال الكشى (١)، مدينة النجف الأشرف (١)

صفحة ٢٤٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢١٠

عليه السلام فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أحاديث أبى عبد الله عليه السلام وقال: ان أبا الخطاب كذب على أبى عبد الله عليه السلام لعن الله أبا الخطاب وكذلك أصحاب أبى الخطاب يدسون من هذه الأحاديث إلى يومنا هذا فى كتب أصحاب أبى عبد الله عليه السلام فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن (١) إلى غير ذلك من الاخبار القاضية بحصول الدس فكيف تدعى القطعية للاخبار مع أن اختلافها فى زمن صدورها وسؤال الرواة بعد تحيرهم عن الحق منها يقضى بعدم كونها قطعية أيضا وإن كان التحير فى جملة منها من جهة الواقع لا من جهة الصدور كما يكشف عنه الترجيح بمثل الشهرة والنقية ولكن فى جملة منها التحير من جهة الصدور كما يقضى به ويكشف عنه اخبار التراجيح من جهة الصدور كالأعدلية والأوثقية ونحوهما.

(والحاصل) فدعوى القطعية مما لا ينبغي التفوه به وكيف تدعى القطعية مع نسخ الاخبار ونقلها في كل عصر وزمان مع ما ترى من الخلل بالزيادة والنقصان والتغيير والتبديل اللا-زمني عادة وغالبا للنسخ والنقل كما تقضى به وتشهد له الملاحظة فكم نرى الخبر الواحد المروى في الكتب الأربعة فضلا عن غيرها مختلف المتن بالزيادة في بعضها والنقصان في اخر فتري في بعضها (الواو) وفي الاخر (أو) مكانه وفي الثالث (الفاء) مكانهما مثلا وفي الرابع زيادة فقرة متكفلة بحكم اخر أو منافية لسابقها. هذا من جهة المتن وفي الطريق مثله لكثرة الاشتراك في الرواء اسما أو لقبا أو كنية أو صفة أو نسبا أو مكانا إلى غير ذلك والمميزات ظنية وهكذا كلما زادت الوسائط زاد احتمال الخلل وكذا في كيفية (١) راجع: رجال الكشي (ص ١٩٥) أيضا. (٢١٠)

مفاتيح البحث: القرآن الكريم (١)، الكذب، التكذيب (١)، كتاب رجال الكشي (١)

صفحة ٢٤١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢١١

النقل باللفظ أو المعنى فان احتمال الخطا في النقل بالمعنى أكثر منه في اللفظ إلى غير ذلك مما يوجب عدم الطمأنينة بالصدور فضلا عن القطعية فدعواها ليست الا مكابرة صرفة نعم دعوى الظنية بل والاطمئنان بها في الجملة في محلها خصوصا الكتب الأربعة حقيقة. واما القطعية فواضحة الفساد قطعاً وان ذكروا كثيرا من الامارات التي يدعى إفادتها القطع بالصدور لكن التأمل الصادق فيها يقضى بعدم إفادتها أزيد من الظن أو الاطمئنان بها في الجملة فمن جملة تلك الامارات ما ذكره في اخر (الوسائل) في الفائدة السادسة من شهادة أرباب الكتب الأربعة وغيرهم بالنسبة إلى غيرها من الكتب التي ذكرها سابقا بصحة أحاديثها وثبوتها عن أهل العصمة عليهم السلام ثم قال بعد ذكر ما قاله الشيخ الجليل ثقة الاسلام في أول كتابه (الكافي) من بيان الداعي إلى تأليفه ذلك الكتاب وهو سؤال بعض الاخوان منه ذلك وانه قد أشكلت عليه أمور لا يعرف حقائقها لاختلاف الرواية فيها وانه لا يجد بحضرته من يذاكره ممن يثق بعلمه فيها وانه يحب أن يكون عنده كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين ما يكتفى به المتعلم ويرجع إليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام إلى أن قال: وقد يسر الله وله الحمد تأليف ما سألت وارجو أن يكون بحيث توخيت (إلى اخر ما نقل عنه) ثم قال: وهو صريح أيضا في الشهادة بصحة أحاديث كتابه من وجوه منها قوله بالآثار الصحيحة ومعلوم انه لم يذكر فيه قاعدة يميز بها الصحيح من غيره لو كان فيه غير صحيح ولا كان اصطلاح المتأخرين موجودا في زمانه قطعاً كما يأتي فعلم أن كل ما فيه صحيح باصطلاح القدماء بمعنى الثابت عن المعصوم عليه السلام بالقرائن القطعية (٢١١)

مفاتيح البحث: الصدق (١)، الشهادة (١)، الظن (١)

صفحة ٢٤٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢١٢

والتواتر إلى اخر ما ذكر من الوجوه مدعيا شهادتها بمثل ذلك وبمثله قال سابقا بعد ذكر ما قاله في أول (الفقيه) من شهادته بصحة أحاديثه وانه لا يورد فيه الا ما يجزم بصحته وانه حجة بينه وبين ربه الا انه لا يخفى عليك غرابه ما ادعاه إذ غاية ما تفيد الحجية انما هو وجوب القبول والعمل وانه لا عذر في تركه وهو أعم من القطعية قطعاً ومثله الصحة في الاصطلاحين كما لا يخفى على العارف بهما.

(ودعوى) ان الصحة عند القدماء هي الثابت عن المعصوم عليه السلام بالقرائن القطعية أو التواتر كما ادعاه (في محل المنع) لتصريح جماعة من الأعيان (كالاغا في فوائده الأصولية والرجالية والسيد محسن في (محصوله) والشيخ حسن في الفائدة الأولى من فوائده الاثنتي عشرة من كتابه (منتقى الجمان) وغيرهم بأنها عبارة عن الموثوق بصدوره والمطمئن به من الاخبار بل هو رحمه الله بنقله فيما بعد هذا بيسير عن الشيخ بهاء الدين محمد العاملي (في مشرق الشمسين) حيث قال:

وقال الشيخ بهاء الدين محمد العاملي في (مشرف الشمسين) بعد ذكر تقسيم الحديث إلى الأقسام الأربعة المشهورة وهذا الاصطلاح لم يكن معروفا بين قدمائنا كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم بل المتعارف بينهم اطلاق الصحيح على ما اعتضد بما يقتضى اعتمادهم عليه أو اقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه وذلك بأمر (١) ثم ذكرها وليس فيها ما يوجب القطع الذي ادعاه بل غاية ما تفيد الوثوق والاطمئنان كما هو المدعى للشيخ البهائي فان منها وجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين اجمعوا على تصديقهم كزرارة ومحمد بن مسلم والفضيل بن يسار أو على تصحيح ما يصح عنهم كصفوان بن يحيى (١) راجع: مشرق الشمسين (ص ٣)

(٢١٢)

مفاتيح البحث: كتاب منتقى الجمان للشيخ حسن صاحب المعالم (١)، الشيخ البهائي (١)، صفوان بن يحيى (١)، الفضيل بن يسار (١)، محمد العاملي (٢)، محمد بن مسلم (١)، الحج (١)، الشهادة (١)، الجماعة (١)

صفحة ٢٤٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢١٣

ويونس بن عبد الرحمن ومنها اخذه من أحد الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها والاعتماد عليها سواء كان مؤلفوها من الفرقة الناجية الامامية ككتاب الصلاة لحريز بن عبد الله السجستاني وكتب ابن سعيد علي ابن مهزيار أو من غير الامامية ككتاب حفص بن غياث القاضي إلى اخر ما قال الشيخ البهائي (١) (في مشرق الشمسين) ونقله هو عنه إذ هو كما ترى لا يوجب القطع ولا يفيد ثم قال الشيخ البهائي بعد الفراغ منها وقد جرى رئيس المحدثين ثقة الاسلام محمد بن بابويه قدس الله روحه على متعارف القدماء فحكم بصحة جميع أحاديثه وقد سلك ذلك المنوال جماعة من اعلام علماء الرجال لما لاح لهم من القرائن الموجبة للوثوق والاعتماد عليهم انتهى ما ذكره في الكتاب المذكور (٢) ونقله هو عنه فليت شعري كيف يدعى ان الصحيح عند القدماء هو الثابت عن المعصوم بالطريق القطعي كما تقدم وهذا الشيخ الجليل وغيره يدعى خلافه كما سمعت فما أدري من أين اخذه وعمن نقله ولكن (حبك للشئ يعمي ويصم) (٣) ومثل الكليني والصدوق أعلى الله مقامهما في شهادتهما بالصحة المزبورة التي قد عرفت انها لا تفيد أزيد من الظن بالصدور أو الوثوق به في الجملة شهادة الشيخ الطوسي رحمه الله في كتاب (العدة وفي الاستبصار) على ما حكاه عنه ملخصا من أن أحاديث كتب أصحابنا المشهورة بينهم ثلاثة أقسام:

(منها) ما يكون الخبر متواترا.

(١) راجع: المصدر نفسه (ص ٣).

(٢) راجع: المصدر نفسه: (ص ٤).

(٣) تنسب هذه الجملة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم - برواية الخاصة والعامّة.

(٢١٣)

مفاتيح البحث: الشيخ البهائي (٢)، يوم عرفة (١)، حريز بن عبد الله (١)، ابن مهزيار (١)، الشيخ الطوسي (١)، حفص بن غياث (١)، الشهادة (١)، الصلاة (١)، الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)

صفحة ٢٤٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢١٤

(منها) ما يكون مقترنا بقريته موجبة للقطع بمضمون الخبر.

(منها) ما لا يوجب فيه هذا ولا ذاك ولكن دلت القرائن على وجوب العمل به وان القسم الثالث ينقسم إلى أقسام:

(منها) خبر اجمعوا على نقله ولم ينقلوا له معارضا.

(ومنها) ما انعقد اجماعهم على صحته وان كل خبر عمل به في كتابي الاخبار (١) وغيرهما لا يخلو من الأقسام الأربعة وهذا كما ترى لا يفيد مدعاه من القطعية إذ من الأقسام ما دلت القرائن على وجوب العمل به وهو أعم منها كما لا يخفى وكذا ما انعقد اجماعهم على صحته إذ الصحة بالمعنى القديم ما عرفت.

(ثم قال): وذكر في مواضع من كلامه أيضا ان كل حديث عمل به فهو مأخوذ من الأصول والكتب المعتمدة (قلنا هذا مسلم ولكن أين هذا والقطعية).

(ثم قال): وكثيرا ما يقول في (التهذيب) في الاخبار التي يتعرض لتأويلها ولا يعمل بها: هذا من اخبار الآحاد التي لا تفيد علما ولا عملا.

(قلنا): مراده من تلك الاخبار التي هي غير جامعة لشرائط الحجية لا- جميع اخبار الآحاد والا فهو قائل بحجية خبر العدل ويدعى

الاجماع عليه بل عنده العدالة بالمعنى الأعم ولذا يدعى الاجماع على العمل

(١) المراد بكتابي الاخبار هما التهذيب والاستبصار للشيخ الطوسي رحمه الله -

(٢١٤)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الوجوب (٢)، الشيخ الطوسي (١)

صفحة ٢٤٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢١٥

باخبار الطاطريين (١) وبنى فضال (٢) فقله " لا تفيد علما ولا عملا " قيد احترازي.

- ثم قال :- فعلم أن كل حديث عمل به فهو محفوف بقرائن تفيد العلم أو توجب العمل.

(قلنا) ونحن لا ندعى الا هذا لعدم الانحصار بالقرائن الموجبة للعلم، بل المدار على ما يوجب العمل وهو أعم منها (ثم نقول) هب ان أرباب الكتب الأربعة أو غيرهم يدعون قطعية الأحاديث التي يروونها في كتبهم الا- ان ذلك لا يوجب كونها قطعية في نفسها أو بالنسبة إلى من عاصروهم فضلا عن ثبوته بالنسبة إلينا ومن قارب عصرنا لبعده العهد وكثرة الدواعي والأسباب المانعة من حصول

(١) الطاطري هو لقب جماعة منهم علي بن الحسن ومحمد بن خلف ويوسف بن إبراهيم وغيرهم ويطلق أيضا على سعد بن محمد عم علي بن الحسن وإذا قيد بالجرمي تعين علي بن الحسن والطاطري بطائين مهملتين بينهما الف ثم راء وياء نسبة إلى بيع الثياب الطاطرية المنسوبة إلى طاطري قال الحموي في معجم البلدان بمادة (طاطري) ما نصه: " لا أدري أين هي " ثم قال: وفي كتاب الشام: أنبأنا أبو علي الحداد أنبأنا أبو بكر بن ريذة أنبأنا سليمان بن أحمد كل من يبيع الكرايس بدمشق يسمى الطاطري ذكر ذلك في ترجمة مروان بن محمد الطاطري أحد أعيان المحدثين.

(٢) بنو فضال هم علي بن الحسن بن علي بن فضال وأخواه احمد ومحمد وأبوهم الحسن بن علي بن فضال وقال السيد المصطفى

التفريشي في باب الكنى والألقاب من كتابه (نقد الرجال): ومن بين الثلاثة الأخيرة اطلاق ابن فضال في الأخير أشهر. (المحقق)

(٢١٥)

مفاتيح البحث: كتاب معجم البلدان (١)، علي بن الحسن بن علي بن فضال (١)، الحسن بن علي بن فضال (١)، يوسف بن إبراهيم (١)، سليمان بن أحمد (١)، علي بن الحسن (٣)، محمد الطاطري (١)، سعد بن محمد (١)، الشام (١)، دمشق (١)، البيع (٢)

صفحة ٢٤٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢١٦

الاطمئنان فضلا عن القطع هذا حال الكتب الأربعة التي هي عمدة كتب الحديث لشهادة أربابها وغيرهم بصحتها والاعتماد عليها فما ظنك بغيرها فإذا كانت القطعية فيها غير ثابتة بل وأربابها لا يدعونها بل ويبرؤون من مدعيها ففى غيرها بالأولى واما ما ذكره فى الفائدة الثامنة فى تفصيل بعض القرائن التى يقترن بها الخبر فأنت إذا لاحظتها وتأملت بها بعين الانصاف تجدها غير دالة على مدعاه من قطعية اخبار الكتب الأربعة بمعنى جميعها فضلا عن غيرها إذ هى ما بين كون الراوى ثقة أو كون الرواية مأخوذة من كتاب معتمد أو موجودة فى أصليين أو كون الراوى لها من أهل الاجماع على التصديق أو التصحيح أو غير ذلك من الأمور التى لا توجب أزيد من كون الخبر معتمدا عليه حجة فى مقام العمل اما انه قطعى الصدور فمن أين؟ بل جملة منها لا تصل إلى هذا الحد ولا تفيد ككونه مجردا عن المعارض فان مجرد كون الخبر خاليا عن المعارض لا يوجب اعتباره ووجوب العمل به ما لم يكن جامعا لشرائط الحجية من وثاقه ونحوها مما يعتبر فى الخبر ومثله ما ذكره من كون الخبر موافقا للاحتياط حيث لا يقوم عليه دليل من عقل كالشبهة المحصورة أو شرع حيث يكون هناك نص معتبر أعنى جامعا للشرائط غير مبتلى بمعارض أرحم منه واما مجرد كونه موافقا للاحتياط فلا- يوجب العمل به لو كانت الشبهة وجوبية باعتباره بل ادعى صريحا عدم الخلاف فى اجراء أصل البراءة فيها كغيره وأما الشبهة التحريمية فالحق فيها أيضا اجراء أصل الإباحة كما (حررناه فى محله (١)) والحاصل فهذه متعبة تحملها ومشقة ارتكها لا حاصل له ولا ثمرة.

(١) يشير بذلك إلى رسائله فى الأصول العملية التى كتبها بطلب من السيد الحسن الشيرازى رحمه الله - والتى فرغ منها سنة ١٢٨٢ هـ (المحقق)

(٢١٦)

مفاتيح البحث: الحج (١)

صفحة ٢٤٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢١٧

(واما ما قاله (١)) فى الفائدة التاسعة التى عقدها للاستدلال على صحة أحاديث الكتب التى نقل منها كتاب (الوسائل) ووجوب العمل بها إلى أن قال والذى يدل على ذلك وجوه ثم قال فى آخر الوجه التاسع - بعد ذكر شهادة المشايخ الثلاثة وغيرهم بصحة كتبهم وأحاديثهم بكونها منقولة عن الأصول والكتب المعتمدة ما هذا لفظه "والعجب أن هؤلاء المتقدمين بل من تأخر عنهم كالمحقق والعلامة والشهيد وغيرهم إذا نقل واحد منهم قولاً عن أبى حنيفة أو غيره من علماء العامة والخاصة أو نقل كلاماً من كتاب معين ورجعنا إلى وجداننا نرى انه قد حصل لنا العلم بصدق دعواه وصحة نقله لا الظن وذلك علم عادى كما نعلم أن الجبل لم ينقلب ذهباً والبحر لم ينقلب دماً فكيف يحصل العلم مع نقله عن غير المعصوم ولا- يحصل من نقله عن المعصوم غير الظن مع أنه لا يتسامح ولا يتساهل من له أدنى ورع وصلاح فى القسم الثانى وربما يتساهل فى الأول والطرق إلى العلم واليقين كانت كثيرة بل بقى منها طرق متعددة كما عرفت وكل ذلك واضح لولا الشبهة والتقليد فكيف إذا نقل جماعة كثيرة واتفقت؟؟ شهاداتهم على النقل والثبوت

والصحة (" فهو من الغرائب) لعدم الفرق بين الظاهر أعنى اليقين الجازم الثابت الذى لا- يحتمل النقيض كما أنه لا فرق بينهما فى حصوله بمعنى وجوب القبول والعمل والثبوت شرعا بعد كون الناقل جامعا لشرائط الحجية من العدالة والضبط ونحوهما. (هذا) بعد التحقيق والتأمل والتروى والافتقار يحصل فى أول الأمر ومبادئه ما يشبه اليقين والقطع لكون السامع غافلا وغير ملتفت (١) يعنى صاحب الوسائل فى آخر كتابه (المحقق) (٢١٧)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الظن (١)، الشهادة (١)، الوجوب (١)

صفحة ٢٤٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢١٨

إلى الأضداد وخالى الذهن عن المخبر به فيجد نفسه مطمئنا بذلك الخبر وساكننا إليه على وجه يصح ولو بالتسامح اطلاق العلم العادى عليه لكنه بعد التروى والتأمل والالتفات إلى موانع القطع والمطابقة للواقع من السهو والغفلة ونحوهما لا يجد نفسه الا ظانا أو مطمئنا فى الجملة وهذا أيضا حاصل فى القسمين معا فالفرقة بينهما كما يقول رحمه الله كما ترى ناشئة من قلة التأمل وعدم اعطائه حقه.

(وأما) ما استظهره رحمه الله - من بطلان الاصطلاح الجديد الذى أحدثه العلامة وشيخه أحمد بن طاووس وتغيير الوضع القديم حيث قسموا الاخبار إلى الأقسام الأربعة واستدل عليه بوجوه كثيرة وشواهد عديدة وتبعه على ذلك غيره من المحدثين كصاحب (الحقائق) كما صرح به فى المقدمة الثانية من حداثته (فهو أمر آخر) ومطلب ثانى إذ قطعية الاخبار وعدمها مطلب وبطلان الاصطلاح وعدمه مطلب آخر إذ دعوى القطعية إن كانت بالنسبة إلى زمن المشايخ الثلاثة الذى استند هذا القائل إلى كلماتهم التى تقدمت فلو سلم فلا يلزم ثبوتها فى زمن العلامة لما بين الزمانين من البعد الفاحش وإن كان بالنسبة إلى زمن العلامة فيكذبه احداثه للاصطلاح مع أن دعوى القطعية لا يمكن القول بها فى كل ما روى وحكى من الكتب الأربعة وغيرها من كتب المشايخ الثلاثة وغيرهم ولا أحد يدعيه بل غاية ما يدعى انما هو بالنسبة إلى الكتب الأربعة أو الكتب التى ذكرها فى (الوسائل) وحينئذ فالاصطلاح ينفع بالنسبة إلى غيرها فدعوى بطلانه كلية باطله بل دعواها بالنسبة إلى الكتب الأربعة باطله فضلا عن غيرها كما سمعت ولذا أحدثوا الاصطلاح الجديد فهو من الشواهد على ما يقوله الأصوليون من عدم قطعية الاخبار إذ لو كانت قطعية الصدور ولو خصوص الكتب الأربعة لما أحدثوا ذلك الاصطلاح

(٢١٨)

مفاتيح البحث: الباطل، الإبطال (١)، السهو (١)

صفحة ٢٤٩

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢١٩

وغيروا ذلك الوضع بعد إن كانت العمدة فى المرجع والمعول لكنهم لما رأوا العهد وخفاء كثير من القرائن أو أكثرها واندراس كثير من الاخبار (فقد قيل): إن كتب ابن أبى عمير اندرست بالسيل وحدث كثير من الحوادث والعوارض التى أوجبت الخلل والغش فى الاخبار حتى خفى الصادر منها فصار مشتبهها بغيره أرادوا ضبطه بعنوان يسهل على الطالب اخذه وعلى الباذل نفسه لتعيينه وتمييزه عن غيره تناوله وهذا هو السر الذى دعاهم إلى ذلك التغيير وذلك التجديد وما كان منهم عبثا حاشاهم ثم حاشاهم وعن الاسلام وأهله خيرا جزاهم كما نبه على ذلك غير واحد كشيخنا البهائى فى كتاب (مشرق الشمسيين) والمحقق الشيخ حسن أعلى الله رتبتهما فى

مقدمات كتاب (المنتقى) حيث قال ما ملخصه ان السبب الداعي إلى تقرير هذا الاصطلاح في تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة هو انه لما طالت المدّة بينهم وبين الصدر الأول وبعدت عليهم الشقة وخفيت عليهم تلك القرائن التي أوجبت صحة الاخبار عند المتقدمين، وضاق عليهم ما كان متسعاً على غيرهم بسبب التباس الاخبار غثها بسمينها وصحيحها بسقيمها التجؤوا إلى هذا الاصطلاح الجديد وقربوا لنا البعيد ونوعوا لنا الحديث إلى الأنواع الأربعة (١) ومن هذا يظهر لك فساد كلامه الذي ذكره في هذا الباب على طوله رادا له لهذا الاصطلاح ومعيبا له وانه مما لا ينبغي بل لا وجه له وانه موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتبع وقد امرنا الأئمة عليهم السلام - باجتنا ب طريقة العامة وأن ذلك الاصطلاح الجديد يستلزم تخطئة جميع الطائفة المحققة في زمن الأئمة عليهم السلام وفي زمن الغيبة وانه

(١) راجع مشرق الشمسيين (ص ٤). (المحقق)

(٢١٩)

مفاتيح البحث: عصر الغيبة (١)، ابن أبي عمير (١)، السب (١)

صفحة ٢٥٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٢٠

يستلزم ضعف أكثر الأحاديث بل يستلزم ضعف الأحاديث كلها عند التحقيق كما ذكره في الوجه الرابع عشر في الفائدة التاسعة وانه مستحدث في زمن العلامة وشيخه أحمد بن طاووس كما هو معلوم وهم معروفون به وهو اجتهاد وظن منهما فيرد عليه جميع ما مر في أحاديث الاستنباط والاجتهاد، والظن في كتاب القضاء وغيره وهي مسألة أصولية لا يجوز التقليد فيها ولا العمل بدليل ظني اتفاقا مع الجميع وليس لهم هنا دليل قطعي فلا يجوز العمل به وما يتخيل الاستدلال به لهم ظني السند أو الدلالة أو كليهما فكيف يجوز الاستدلال بظن على ظن وهو دورى مع قولهم عليهم السلام شر الأمور محدثاتها وقولهم عليكم بالتلاذ (١) كما ذكره في الوجه السادس عشر من هذه الفائدة وان اجماع الطائفة المحققة الذي نقله الشيخ والمحقق وغيرهما على نقيض هذا الاصطلاح واستمر عملهم بخلافه من زمن الأئمة عليهم السلام إلى زمن العلامة في مدة تقارب سبعمئة سنة وقد علم دخول المعصوم في ذلك الاجماع كما ذكره في الثامن عشر من هذه الفائدة إلى غير ذلك من هذه الكلمات وأشباهاها التي هي عند التأمل لا روح لها حقيقة بل هي كما قال سبحانه " كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا " ثم قال - في آخر الوجوه:

"وقد ذكر أكثر هذه الوجوه بعض المحققين من المتأخرين وإن كان بعضها يمكن المناقشة فيه فمجموعها لا يمكن رده عند الانصاف ومن تأمل وتتبع علم أن مجموع هذه الوجوه بل كل واحد منها أقوى وأوثق من أكثر أدلة الأصوليين وناهيك بذلك برهانا فكيف إذا انضم إليها الأحاديث المتواترة السابقة في كتاب القضاء وعلى كل حال فكونها

(١) التلاذ: القديم. (المحقق)

(٢٢٠)

مفاتيح البحث: الظن (١)، الجواز (٣)

صفحة ٢٥١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٢١

أقوى بمراتب من دليل الاصطلاح الجديد لا ينبغي ان يرتاب فيه منصف والله الهادي انتهى ما ذكره من هذه الوجوه واتعب نفسه فيه لكنها متعبة لا حاصل لها ولا روح فيها ومثله ما ذكره في (الحقائق) من الوجوه التي استدلت بها على بطلان هذا الاصطلاح فإنها بعد

التأمل فيها واضحة الفساد يعرف فساد كثير منها أو جميعها مما ذكرنا (فمنها) ما ذكره في الوجه الأول من الوجوه الستة من أن منشأ الاختلاف في اخبارنا انما هو التقيّة لا من دس الاخبار المكذوبة حتى يحتاج إلى هذا الاصطلاح على أنه لو كان السبب هو دس الأحاديث المكذوبة كما توهموه (ففيه) انه لا ضرورة تلجئ إلى اصطلاحهم لانهم عليهم السلام - قد امرونا بعرض ما شكك فيه من الاخبار على الكتاب والسنة فالواجب في تمييز الخبر الصادق من الكاذب مراعاة ذلك وفيه غنيّة عما تكلفوه ولا ريب ان اتباع الأئمة عليهم السلام أولى من اتباعهم هكذا ذكر (وهو كما ترى) من واضحات السقوط إذ حصر سبب الاختلاف في التقيّة مخالف لصريح الاخبار الناطقة بان لكل رجل منا رجلا يكذب عليه " كما سمعت جملة منها مع أنه قد يكون سبب الاختلاف خفاء القرائن وذهابها بعد صدورها وكون المرجع في تمييز الصادق من غيره هو الكتاب والسنة انما ينفع لو كانا متكفلين بجميع الاحكام وليس كذلك بالبدية إذ المتكفل به منها بل والكتاب والسنة القطعية أقل قليل (نعم) فيهما عمومات واطلاقات وهما غير نافع في جميع الموارد إذ هما لبيان الحكم في الجملة سيما عمومات الكتاب واطلاقاته أو انها مسوقة لبيان الحكم آخر مع أن اخبار التخصيص والتقييد متعارضة فلا بد من الرجوع إلى هذا الاصطلاح إذ به يعرف الصادق من غيره ومثل هذا الوجه باقى الوجوه في وضوح الفساد كما يظهر لك بعد ملاحظتها والتأمل فيها

(٢٢١)

مفاتيح البحث: الصدق (٣)، الباطل، الإبطال (١)، التقيّة (٢)، السب (١)

صفحة ٢٥٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٢٢

فعليك بالمراجعة مع التأمل والتروى حتى تكون في الامر على بصيرة هداانا الله وإياك إلى الصراط المستقيم بمحمد وآله الطاهرين. (وأما ذكره) في الفائدة العاشرة (١) في جواب ما اورده على نفسه بقوله (فان قلت) لا- مفر للاخباريين عن العمل بالظن وذلك أن الحديث وان علم وروده عن المعصوم بالقرائن المذكورة ونحوها قد يحتمل التقيّة وقد تكون دلالته ظنية فأجاب بقوله: (قلت) اما احتمال التقيّة فلا يضر ما لم يعلم ذلك بقرائن مع وجود المعارض الراجح مع أنه قد ورد النص بجواز العمل بذلك كما مر وتقدم وجهه والمعتبر من العلم هنا العلم بحكم الله في الواقع أو العلم بحكم ورد عنهم عليهم السلام - . (وأما) ظنية الدلالة (فمدفوع) بان دلالة أكثر الأحاديث قد صارت قطعية بمعونة القرائن اللفظية والمعنوية والسؤال والجواب وتعاضد الأحاديث وتعدد النصوص وغير ذلك وعلى تقدير ضعف الدلالة وعدم الوثوق بها يتعين عندهم التوقف والاحتياط على أن العلم حاصل بوجوب العمل بهذه الاخبار لما مر فكون الدلالة في بعضها ظاهرة واضحة كاف وان بقى احتمال الظن حينئذ ليس هو مناط العمل بل العلم بانا مأموران بالعمل بها والانصاف ان الاحتمال الضعيف لو كان معتبرا لم يحصل العلم من أدلة الأصول ومقدماتها ولا من المحسوسات كالمشاهدات لاحتمال الخلاف بالنظر إلى قدرة الله وغير ذلك إلى آخر ما ذكر في هذا المعنى - (وهو كما ترى) من الغرائب فان دعوى قطعية الدلالة في أكثر الأحاديث مما يكذبه الوجدان المستغنى عن البيان وإقامة

(١) يعنى ما ذكره صاحب الوسائل - رحمه الله - في آخره (المحقق)

(٢٢٢)

مفاتيح البحث: كتاب الصراط المستقيم لعلى بن يونس العاملى (١)، الظن (١)، الطهارة (١)، الإقامة (١)، التقيّة (٢)

صفحة ٢٥٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٢٣

البرهان بل القطع في الدلالة ان حصل ففي غاية الندرة (ودعواه) لزوم التوقف والاحتياط مع ضعف الدلالة وعدم الوثوق بها (مما لا وجه له) لو كان المراد مع انتفاء القطع وحصول الظهور كما هو ظاهر كلامه وسياقه للزوم العمل بالظواهر اللفظية باجماع أهل اللسان من غير حاجة إلى القطع بالمراد أصلاً وكنية وإن كان المراد مع اجمال الدلالة فاللازم هو الرجوع إلى ما تقتضيه الأصول والضوابط في ذلك المورد لسقوط ذلك الدليل باجماله لا التوقف والاحتياط كما يقول.

(نعم) جوابه بعد ذلك بان العلم حاصل بوجود العمل بهذه الاخبار في محله ولكن يتوجه عليه مثله بالنسبة إلى الصدور فان العلم لنا حاصل بوجود العمل بهذه الاخبار وإن كانت في الصدور ظنية وأسخف من دعواه القطعية في الدلالة دعواه نفى احتمال السهو فإنه بعد ذلك (اورد) بان احتمال السهو قائم لعدم عصمة الرواة والنساخت فلا يحصل العلم والوثوق (فأجاب) بان احتمال السهو يدفع تارة بتناسب أجزاء الحديث وتناسقها وتارة بما تقدم في الجواب السابق إلى غير ذلك من كلماته التي لا وجه للتعرض لها الا لبيان بطلانها وبيان ما فيها من الغش والفساد (والحاصل) فكون الاخبار ظنية السند والدلالة مما لا ريب فيه ولا شبهة تعترية من غير فرق بين الكتب الأربعة وغيرها فدعوى القطعية فيهما أو في أحدهما ليست الا مكابرة وعناد، جعلنا الله وإياك من أهل التأييد والسداد وأحسن أدلة الرشد بمحمد وآله سادات العباد

(٢٢٣)

مفاتيح البحث: السهو (٣)

صفحة ٢٥٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٢٤

قوله أعلى الله مقامه):

وان ما ثبت حجيته هو ظن المجتهد بعد بذل جهده واستفراغ وسعه في كل ماله دخل في الوثوق وعدمه.

هو كذلك الا- انه لا- بد من حصول ظن المجتهد من خصوص الأدلة التي ثبت حجيتها بالخصوص فلا يكفي حصوله من اماره لم تثبت حجيتها بالخصوص كالشبهة ونحوها (ودعوى) انسداد باب العلم فيفتح الظن مطلقا في الاحكام أو في الأدلة أو فيهما كما قيل (في محل المنع) لانفتاح الظن الخاص في الأغلب كما حررناه في محله.

(نعم) لا- مناص عن العمل بالظن المطلق في الجملة كالظن بعدم المعارض بعد البحث والفحص عنه فإنه لا بد من العمل به والا لتعطلت الاحكام لكثرتها وتعذر العلم أو تعسره بانتفائه في أكثرها ان لم يكن في جميعها مع تحقق التكليف بها فعلا وهذا من الظن المطلق ومثله الظنون الرجالية الحاصلة من الامارات لتمييز المشترك اسما وأبا ولقبا ومذهبا وتعيين الاتحاد والتعدد وانتفاء السقط في الطريق إلى غير ذلك كالجرح والتعديل فان الظاهر أن التزكية ليست من الخبر ولا من الشهادة لانتهاء حقيقتهما بل هي من الظنون الاجتهادية وهي من الظن المطلق مع امكان ان يقال: إن الظن في هذه الموارد من الظن الخاص للاجماع على عدم اعتبار القطع بعدم المعارض لكل دليل فرض من غير فرق بين الأدلة اللفظية والأصول العملية ومثله الظنون الرجالية فانا لا نرى أحدا يتأمل في اعتبارها في مقام التمييز للمشارك أو الاتحاد والتعدد بل نراهم متسالمين على القبول من غير تكبير والمرجع في موارد احتمال السقط إلى الأصل الذي عليه بناء العقلاء في مكاتباتهم ومراسلاتهم بعد الامن

(٢٢٤)

مفاتيح البحث: الشهادة (١)، الظن (٩)

صفحة ٢٥٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٢٥

من التزوير والتغيير كما هي الطريقة المألوفة بين الناس في كل عصر وزمان فهو من الظنون الخاصة ومثله باب التزكية فان دخولها في باب الخبر كما هو المشهور قوى (كما حررناه في رساله مستقله) فلاحظ وتأمل والله أعلم.
(قوله أعلى الله مقامه):

ولا شبهه ان الرجال له دخل فيهما.

هذا مما لا اشكال فيه ولا شبهه تعتربه إذ بملاحظة أحوال الرجال وما ذكر فيهم والاطلاع على أحوالهم وصفاتهم يحصل الوثوق أو عدمه فان كون الراوى عدلاً ثقةً ضابطاً مما يوجب الوثوق بل قد تحصل الأوثقية وشدة الاعتماد ككونه من أهل الاجماع أو لا يروى عن المجاهيل أو لا- يروى الا- عن ثقة كابن أبي عمير فيحصل بذلك غلبه الظن بل قد يحصل الظن المتأخم للعلم وبالضد بالضد ككون الراوى مثلاً- غالباً كذاباً إلى غير ذلك فهو يقول أعلى الله مقامه لا شبهه في أن الرجال له دخل بل وتامم الدخل في الوثوق وعدمه.

(قوله أعلى الله مقامه):

ولو سلمت القطعية فلا شبهه في ظنيتها متنا الخ.

مراده ان القطعية أولاً مما لا شك في بطلانها ولو سلمت فلا تنفع بعد كون الدلالة ظنية إذ كون الصدور قطعياً لو سلم لا يوجب كون الحكم قطعياً بعد كون الدلالة ظنية فلا مناص عن القول بالظن
(٢٢٥)

مفاتيح البحث: ابن أبي عمير (١)، الظن (٣)

صفحة ٢٥٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٢٦

ولو بالنسبة إلى المتن والدلالة (ودعوى) قطعية الدلالة كما وقع من الحر في (وسائله) في الفائدة العاشرة من الفوائد التي ذكرها في اخرها (فهي من الغرائب) وما هي الا مكابرة صرفه وعناد بحت (ويحتمل) انه يريد ان ظنية الدلال مما لا شبهه فيها وهذا المدلول الذي هو مظنون مختلف بواسطة النقل فانا نرى بالعيان اختلاف المتن في الرواية الواحدة من جهة الكتب المروية فيها ففي كتاب الشيخ (الواو) الدالة على مطلق الجمع وفي كتاب الفقيه مثلاً (الفاء) بدلها الدالة على الترتيب وفي ثالث (أو) مكانهما الدالة على التخيير إلى غير ذلك من الأمور التي يختلف بها المعنى ولا شك ان نقل الثقة الضابط المتأمل الذي لم يتسرع في نقله ولا هو كثير السهو والغفلة امتن وأقوى سيما لو كان عارفاً بصيرا باللغاة والعرف الموقوف عليهما النقل بالمعنى إذ كثيراً ما يحتاج إليه بل لعل الديدن عليه ولا يعرف ذلك الا بالرجوع إلى علم الرجال والاطلاع على أحوالهم وما قيل فيهم فهناك يعرف الضابط من غيره والثقة من غيره والعالم والأعلم من غيره ففي باب التعارض لا بد من الرجوع إلى هذا الفن إذ به يظهر الترجيح وحينئذ فتكون الحاجة إليه قائمة حتى على دعوى القطعية وهو المطلوب.

(قوله أعلى الله مقامه):

على أن جل الأحاديث متعارضة ويحصل من الرجال أسباب الرجحان والمرجوحية:

هذا من الواضحات فان من الأسباب المرجحة العدالة والثاقة والأعدلية والأوثقية وهما مستفادان من الرجال هذا على إرادة الرجحان والمرجوحية من حيث الصدور كما هو الظاهر فيكون هذا مبني

(٢٢٦)

مفاتيح البحث: السهو (١)، الحاجة، الإحتياج (١)، الترتيب (١)

صفحة ٢٥٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٢٧

علي ما هو المختار من ظنية الصدور واما على التنزيل المذكور أعنى على تسليم كون الاخبار قطعية الصدور كما لعله يقضى به ظاهر السياق من حيث أقرية هذا إلى التسليم فالمراد من الرجحان والمرجوحية من حيث ظن المطابقة للواقع وعدمها فهو كذلك أيضا لاختلاف الرواة في ذلك فقد يحصل من رواية بعضهم أو وجودها في أصله المعروف على الإمام عليه السلام مثلا ظن المطابقة للواقع لكونه من الخاصة والبطانة له مع عدم اتصاله بمن يخشى منه من أهل العناد وخصوصا بعد معرفة زمانه أو بلاده أو من يروى عنه من الرواة أو الأئمة عليهم السلام فقد يكون زمان تقيته أو شدتها إلى غير ذلك من الأمور التي يحصل من ملاحظة بعضها أو جميعها ظن المطابقة للواقع أو عدمها.

(والحاصل) فبملاحظة أحوال الرجال يحصل الرجحان والمرجوحية من حيث الصدور ومن حيث المطابقة للواقع وعدمها والله أعلم. (قوله أعلى الله مقامه):

ولم يجزم بحجية المرجوح، لا- اشكال ولا- ريب في حجية المرجوح في نفسه ومع قطع النظر عن مورد التعارض حيث يكون جامعا لشرائط الحجية الا انه مع فرض التعارض ووجود ما هو أرجح منه ليس بحجة لاختلاف التراجيح المعتبرة في نفسها كالمقبولة (١) وغيرها والمعتضدة بالفتوى والعمل بل وللعقل لقبح ترجيح المرجوح على الراجح فتأمل ولا أقل من الشك في حجة

(١) يشير إلى مقبولة عمر بن حنظلة التي رواها الكليني في باب اختلاف الحديث، والصدوق ابن بابويه والشيخ الطوسي رحمهم الله - (٢٢٧)

مفاتيح البحث: الحج (٢)، الظن (٢)، الشيخ الطوسي (١)، عمر بن حنظلة (١)

صفحة ٢٥٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٢٨

المرجوح والأصل عدمها فاللازم الاقتصار على خصوص الراجح ولا اطلاق ولا عموم لأدلة حجية الخبر بحيث يشمل صورة التعارض للتنافي المفروض القاضى بامتناع الاندراج والشمول.

(الله) الا ان يقال بإمكان الشمول لا مع وصف التنافي ولحاظه بل لكل من المتعارضين في حد ذاته وفي نفسه ولو سلم الاطلاق فهو مقيد بما سمعت من اخبار التراجيح وغيرها وحينئذ فقوله " : ولم يجزم بحجية المرجوح غير مناسب بل كان عليه نفى حجيته جزما ولعله أراد المجارة والمماشاة مع الخصم وان حجية المرجوح هب انها محتملة وموضع شك ولكن مقتضى الأصول والقواعد عدمها كما عرفت وحينئذ فيحتاج إلى الرجال فتأمل جيدا.

(قوله أعلى الله مقامه):

مع أن في الجزم بحجية المتعارض من دون علاج تأملا (أقول) بل منع لوجوب العلاج وملاحظة التراجيح كما يقضى به اخبار التراجيح للامر فيها بالأخذ بالراجح وملاحظته ومعه فاللازم والمتعين تقديمها للأخبار المستفيضة ان لم تكن متواترة الدالة على ذلك كما حررناه في محله ولعله أراد المماشاة كما عرفت والله أعلم:

- في كتبهما الحديثية والطبرسي في الاحتجاج (ج ٢ - ص ١٠٦ - ص ١٠٧) طبع النجف الأشرف والمقبولة طويلة وهي معروفة مشهورة بين فقهاءنا الامامية وعلمانا الاعلام وقد رواها عمر بن حنظلة عن الصادق عليه السلام - (المحقق)

(٢٢٨)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (٢)، الخصومة (١)، المنع (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، مدينة النجف الأشرف (١)، عمر بن حنظلة (١)

صفحة ٢٥٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٢٩

(قوله أعلى الله مقامه):

على أن حجية المتعارض من دون علاج وكون التخيير يجوز البناء عليه كما أشير إليه وكون المستند ما دل عليه دور المراد انه بعد كون اخبار التراجيح متعارضة في نفسها فحجيتها من دون علاج والبناء على التخيير فيها لما دل منها عليه دور ظاهر إذ هو فرع القول بحجية؟؟ كلا المتعارضين وجواز البناء فيهما على التخيير من أول الأمر وقبل ملاحظة التراجيح فلا يمكن الاستدلال على جواز التخيير باخباره لكونها معارضة أيضا بالأخبار الدالة على اعتبار التراجيح وملاحظتها ولزوم تقديمها فهي من المسألة ومن موضوعها الذي هو محل الكلام فيكون حاصل الدور ان جواز العمل بكل من المتعارضين موقوف على جواز العمل باخبار التخيير. وجواز العمل باخبار التخيير ابتداء موقوف على جواز العمل بكل من المتعارضين من دون نظر إلى التراجيح وهو كما ترى دور واضح ضروري الامتناع إذ محصله ومرجه إلى توقف الشيء على نفسه كما هو الشأن في كل دور يفرض ولكن لا يخفى ان التعارض بين ما دل على التخيير وما دل على التراجيح من اخباره انما هو من باب الاطلاق والتقييد واللازم هو الجمع بالحمل والتقييد فيكون الواجب في المتعارضين هو التراجيح إذ هو الحاصل بعد التقييد لا التخيير المدعى للخصم وحينئذ فكان اللائق والمناسب في الجواب انما هو بهذا لا بالدور إذ لا محل له كما هو واضح نعم لو كان التعارض من باب التباين أو العموم من وجه وقلنا بجريان باب التراجيح فيه أيضا كما هو أحد الوجهين بل وأقربهما كان للدور محل والله أعلم.

(٢٢٩)

مفاتيح البحث: الجواز (٣)

صفحة ٢٦٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٣٠

(قوله أعلى الله مقامه):

وبالجملة بعد بذل الجهد واستفراغ الوسع في تحصيل الراجح نجزم بالعمل وبدونه لا قطع على العمل فتأمل هذا ما أشرنا إليه من أنه مع ملاحظة التراجيح والاختذ به يحصل اليقين بالبراءة بذلك العمل وبدونه لا قطع، وحينئذ فالمقام من موارد الشغل (١) لدورانه بين التعيين والتخيير.

(اللهم الا ان يقال): بأنه من مجارى الأصول لأصالة البراءة من التعيين لتناول أدلتها للمقام أو يقال: باطلاق الأدلة الدالة على حجية الخبر بحيث تشمل صورة التعارض ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك ولكن لا يخفى ان اخبار التراجيح بعد تقييد مطلقها بمقيدها الذي هو اعتبار اخبار التراجيح حيث يوجد تكون قاطعة للأصل المذكور لو كان المقام من موارد ومجاريه ومقيدة للاطلاق المزبور لو كان ثابتا بحيث يشمل صورة التعارض فلا يقال: بأن اخبار التراجيح متعارضة إذ تعارضها انما هو بالاطلاق والتقييد واللازم فيه حمل المطلق على المقيد فيكون الحاصل لزوم التراجيح وهو المطلوب مع امكان ان يقال: بامتناع دخول المتعارضين تحت الاطلاق المزبور إذ مقتضاه وجوب العمل وهو ممتنع مع فرض التعارض مع أن الأصل المذكور لو تم لا ينفذ في جواز العمل بالمرجوح بحيث

يكون مجزئاً وصحيحاً ومسقطاً للامر فلا وجه للرجوع إليه ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى هذا كله والله أعلم.
(١) يعني: الشغل اليقيني يستدعى الفراغ اليقيني ومقتضاه الاحتياط كما حققه علماء الأصول. (المحقق)
(٢٣٠)

مفاتيح البحث: الوسعة (١)، الجواز (١)

صفحة ٢٦١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٣١

(قوله أعلى الله مقامه):

من حيث كونها عندهم شرطاً للعمل بخبر الواحد الخ.

لا يخفى ان اعتبار العدالة وشرطيتها في العمل بخبر الواحد وان نسبه غير واحد إلى المشهور لكن الظاهر عدم ثبوته على ظاهره واطلاقه كما اعترف به في (الفصول) فان القدماء بنوا على اعتبار مظنون الصدور والموثوق به من الاخبار وان لم يكن الراوى عدلاً بل وكان فاسقاً بجوارحه أو كان فاسداً في مذهبه وعقيدته فلم تكن العدالة عندهم شرطاً بل الشيخ رحمه الله مع دعواه في (العدة) عدم الخلاف في اعتبار العدالة واشترائها في الراوى بنى على كفاية تحرزه عن الكذب بل ادعى اجماع الطائفة على العمل باخبار الطاهرين وبنى فضالاً وأمثالهم ممن فقد الايمان فضلاً عن العدالة فلعله أراد من العدالة المعنى الأعم أعنى مطلق الاستقامة ومطلق الوثاقة في دينه وان لم يكن امامياً بل هو الظاهر منه وحينئذ فنسباً اعتبار العدالة واشترائها في العمل بالخبر إلى المشهور لا يتم ولا يستقيم فضلاً عن نسبه إلى الكل كما يقضى به ظاهر (العدة) والتمن نعم ربما تتم النسبة إلى المشهور بالنسبة إلى ما بعد الاصطلاح الجديد الذي أحدثه العلامة وشيخه ابن طاووس (وكيف كان) فالحق ما ذهب إليه الشيخ من كفاية التحرز عن الكذب في الراوى وان لم يكن عدلاً إذ هو المتحصل من الأدلة كما حررناه في محله وعلى كل حال فالحاجة إلى علم الرجال بينة واضحة إذ به يعرف المتحرز من غيره كما يعرف العدل من غيره فإنه المتكفل لذلك والمتصدى لبيان أحوال الرواة وصفاتهم مع أن وصفى العدالة والأعدلية ربما يحتاج
(٢٣١)

مفاتيح البحث: الكذب، التكذيب (١)، الطهارة (١)

صفحة ٢٦٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٣٢

إليهما في باب التراجيح ومعرفتهما تطلب من ذلك العلم وحينئذ فتكثر الحاجة إلى علم الرجال وتعظم على كل تقدير فتأمل جيداً والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

حتى أنها ربما تكون أكثر من اخبار العدول التي قبولها فتأمل.

لعله أشار بهذا التأمل إلى أن هذا الذي استظهره خلاف الظاهر ممن اشترط العدالة فان الظاهر ممن اشترط العدالة انها شرط للعمل بمطلق الخبر بمعنى انه لا يجوز العلم بمطلق الخبر الا إذا كان المخبر عدلاً امامياً والا فلا يجوز لان الاشتراط للعمل بالخبر في نفسه ومن حيث هو أعنى المجرد عن الجابر والتبين والا فالعدالة فيه ليست شرطاً لرجوع ذلك إلى عدم اشتراط العدالة وهو خلاف مقتضى دليلهم وهو آية النبأ إذ لو تم الاستدلال بها لقصت باشتراط العدالة للعمل بمطلق الخبر وأنه بدون حصولها لا يجوز العلم بل يجب الرد (نعم) ذلك مقتضى المنطوق بناء على إرادة مطلق الظن من التبين لا خصوص العلم كما هو الاظهر من هذه المادة ومثله ديدنهم

ورويتهم وطريقتهم من العمل باخبار غير العدول فان ذلك أيضا قاض بعدم اشتراط العدالة.
(والحاصل) فذلك الدين والروية لهم مع دليلهم لا يقضى بخصوص ما استظهره من كون الاشتراط للعمل بالخبر المجرد عن التبين والجابر واما المقرون بالتبين والجابر فلا شرطية بالنسبة إليه بل كما هو غير مناف له وينطبق عليه فكذا لا ينافي القول باشتراط العدالة على الحقيقة و التصرف في معنى العدالة بإرادة مطلق الاستقامة والثاقفة في الدين وان لم يكن (٢٣٢)

مفاتيح البحث: الظن (١)، الجواز (٣)

صفحة ٢٦٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٣٣

الراوي عادلا اماميا كما عرفت فيما مضى بل لعل هذا أولى وأقرب لموافقته لظاهر الاشتراط وانما التصرف في نفس الشرط وفي معناه بإرادة غير ظاهره والقرينة عليه كلامه في محل اخر كما سمعت عن الشيخ حيث بنى على حجية خبر المتحرز عن الكذب وادعى الاجماع على العمل باخبار جماعة لم تحصل لهم العدالة بالمعنى الأخص وذلك هو الكاشف عن ذلك التصرف.
(وبالجملة) لا بد من التصرف والخروج عن الظاهر اما في نفس الاشتراط ويكون التصرف في المشروط له أعنى الخبر المجرد عن الجابر والتبين ولو اجمالا كالموثقات واما في نفس الشرط أعنى العدالة بإرادة المعنى الأعم وهذا هو الأقرب كما ترى ذلك في كثير من الأمثلة التي دار امرها بين مجازين قد قدم أحدهما لرجحانه عرفا نحو قولك: رأيت أسدا يرمى فان التجوز في كل من المفعول والصفة ممكن الا انه في الأول أقرب عرفا لرجحانه عندهم بسبب زيادة انهم به لكثرتة وشيوعه وهكذا ما نحن فيه.
(لكنك خبير) بالفرق بين المقام وسائر الأمثلة لحصول الاختلاف معنى هناك دون المقام ففي الحقيقة لا ثمره هناك للزوم كل من التجوزين والتصرفين للآخر على تقدير ارادته إذ على تقدير التصرف في الشرط بإرادة المعنى الأعم لا يقتصر على خصوص الصحيح ومع فقد الجابر والتبين ولو اجمالا لا بد من تحقق الصحة والعدالة بالمعنى الأخص وهكذا على تقدير التصرف في المشروط له لا يقتصر على خصوص الصحيح بل يتعدى إلى غيره من الموثقات وشبهها فيعود ذلك إلى عدم اشتراط العدالة بالمعنى الأخص على الاطلاق فيكون الشرط هو العدالة بالمعنى الأعم فقد لزم من التصرف في أحدهما التصرف في الآخر.
(٢٣٣)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الكذب، التأكيد (١)

صفحة ٢٦٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٣٤

(وبعبارة أخرى) لا بد من القول بأحدهما والعمل بمقتضاه العمل بمقتضى الآخر والله أعلم.
قوله أعلى الله مقامه):

وسيجئ في حماد السمندر، الخ الظاهر أن هذا متعلق بما استظهره من طريقة (العلامة) في القسم الأول من (خلاصته) وان القسم الأول منحصر في قسمين (الأول) من يعتمد على روايته وهو الثقة (والثاني) من يترجح عنده قبول روايته وحينئذ فيدخل الموثق والحسن، وحماد هذا من القسم الثاني فان العلامة في (خلاصته) ذكر في ترجمته حديثا (١) وقال بعده: " وهذا الحديث لا يدل على تعديل (نعم) هو من المرجحات " فيكون حماد هذا من قسم الحسن كما عن (الوجيزة) (٢) والحديث هو هذا " قال:
قلت لأبي عبد الله عليه السلام -: اني لادخل بلاد الشرك وان من عندنا يقولون إن مت ثم حشرت معهم قال: فقال لي: يا حماد إذا

كنت ثم تذكر امرنا وتدعو إليه؟ فقلت: نعم قال: فإذا كنت في هذه المدن مدن الاسلام تذكر امرنا وتدعو إليه؟ قلت: لا فقال: إذ مت ثم حشرت أمة وحدك وسعى نورك بين يديك (٣)

(١) راجع: الخلاصة - القسم الثاني - (ص ٥٧) برقم (٥) والحديث رواه عن الكشي، فراجعه.

(٢) راجع: الوجيزة للمجلسي الثاني (ص ١٥١) طبع إيران.

(٣) راجع: رجال الكشي (ص ٢٩٢، برقم ١٨٣). (المحقق) (٢٣٤)

مفاتيح البحث: كتاب رجال الكشي (١)، دولة إيران (١)

صفحة ٢٦٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٣٥

ومثل هذا الحديث المذكور في الحكم بن عبد الرحمن بل هو في الدلالة على المدح أضعف منه كما يظهر بملاحظته والله أعلم.
قوله أعلى الله مقامه):

هذا عطف على قوله سابقا في ابن بكير أي انه نقل عن العلامة في ابن بكير (١) ان الذي أراه عدم جواز العمل بالموثقات الا مع اعتضادها بالقرينة اما لو خلت فلا، وكذا نقل عنه أو قال في حميد بن زياد (٢) ان الوجه قبول روايته مع خلوها عن المعارض " دون ما لو اعتضدت بالقرينة فالعمل بها جائز وبين غيره فلا، كما يقتضيه قوله في ابن بكير وبمقتضى ما قاله في (الخلاصة) في حميد بن زياد يكون الفرق بين صورة التجرد عن المعارض فالقبول وبين غيرها فلا وحينئذ فيظهر من هذا المنافاة لما ادعاه أولا من كون عملهم باخبار غير العدول على الاطلاق أكثر من أن يحصى بل عملهم بها أكثر من عملهم باخبار العدول الذي يظهر من مثل العلامة في (خلاصته) التي رتبها على قسمين مع ملاحظة القسم الأول من أوله إلى اخره فإنه قاض بترجيحه العمل

(١) ابن بكير - هذا - هو عبد الله بن بكير بن أعين بن سنسن أبو علي الشيباني وقد ترجم له العلامة الحلي في الخلاصة القسم الأول - (ص ١٠٦، برقم ٢٤).

(٢) راجع: الخلاصة في ترجمه حميد بن زياد القسم الأول - (ص ٥٩، برقم ٢). (المحقق) (٢٣٥)

مفاتيح البحث: حميد بن زياد (٢)، الجواز (١)، عبد الله بن بكير (١)، العلامة الحلي (١)، أعين بن سنسن (١)

صفحة ٢٦٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٣٦

بالموثقات والحسان على الاطلاق من دون اشتراط شئ من خلو عن معارض أو اعتضاد بقرينه كما هو المستفاد من قوله في ابن بكير وحميد بن زياد فعمل الامر بالتأمل إشارة إلى أن ذلك الديدن وتلك الروية لعله محل تأمل بل ومنع لهذا القول المحكى في ابن بكير (١) وابن زياد أو انه إشارة إلى أنه غير مناف لذلك الديدن وتلك الروية فإنه مذهب غير معروف فلا ينافي ما هو المعروف من طريقتهم من العمل بغير الصحاح على الاطلاق كما يقضى به ما عن الشيخ من دعوى الاجماع على العمل باخبار جماعة هذه صفتهم كما سيأتي والله أعلم.
قوله أعلى الله مقامه):

وأيضا من جملة كتبه كتاب الدر والمرجان الخ.

يحتمل في هذا أن يكون من جملة المؤيدات لتلك الدعوى وهي كون العمل باخبار غير الصحاح ثابتا بل وأكثر من أن يحصى فان اعتناءهم بالأحاديث غير الصحيحة وجمعهم لها ليس الا- لعملهم بها وهكذا اعتناؤهم بأسباب الحسن والتقوية ليس الا لعملهم بما اشتمل عليها واتصف بها، إذ لولاه لما اعتنوا هذا الاعتناء ولما بحثوا وفحصوا عن تلك الأسباب لانتفاء الثمرة حينئذ (وقد يقال) بان ذلك لا يقضى بتلك الدعوى لاحتمال كون الغرض في ذلك كونه آله للاجتهاد فان جمع الاخبار بجميع أقسامها مما ينفع الواقف عليها كيف كان مذهبه مع أن ذلك ربما يؤدي إلى بلوغ الخبر إلى درجة المستفيض والمشهور

(١) ويؤيده انه في (الخلاصة) لم يشترط هذا الشرط في عبد الله ابن بكير - هذا - فراجع. (المحقق) (٢٣٦)

مفاتيح البحث: حميد بن زياد (١)

صفحة ٢٦٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٣٧

بل والمتواتر إلى غير ذلك وهكذا نقول في ذكر أسباب الحسن والتقوية والاعتناء بها والله أعلم.
(قوله أعلى الله مقامه):

مع أنه ادعى فيها الوفاق على اشتراط العدالة لأجل العمل فتأمل.

لعله يشير به إلى أن هذا الاشتراط الذي يدعى عليه الشيخ الوفاق انما هو بالمعنى المتقدم سابقا فلا ينافي عملهم باخبار الطاطرين وبنى فضال ونحوهم ممن لم تثبت العدالة في حقهم لحصول التفتيش والتبين في حقهم ولو اجمالا لثبوت وثاقتهم في دينهم، أو يقال: إنه أشار بذلك إلى ما ذكرنا من أن العدالة المشترطة انما هي بمعنى مطلق الاستقامة الشاملة لمثل هؤلاء وحينئذ فلا يكون بين كلاميه تهافت ولا- تناقض واحتمال العدول غلط واضح أو يقال إن غرضه بالتأمل الإشارة إلى الجمع المتقدم من أن الاشتراط للعمل بالخبر ابتداء أعنى من دون بحث وتفتيش وأما اعتبار خبر غير العدل إنما هو بعد البحث والله أعلم.
(قوله أعلى الله مقامه):

وعن المحقق في المعبر أنه قال إلخ هذا من جملة المؤيدات لما ادعاه أولا من الديدن والروية وطريقتهم وان عملهم باخبار غير العدول أكثر من أن يحصى بل ربما يكون أكثر من اخبار العدول فتأمل جيدا.
(٢٣٧)

صفحة ٢٦٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٣٨

(قوله أعلى الله مقامه):

قلت على تقدير التسليم معلوم انهم يكتفون بالظن الخ أراد أعلى الله مقامه وزاد اكرامه انا نمنع:

(أولا-) كون مقتضى دليلهم اعتبار حصول العلم في التبين بل هو أعم منه ومن الموجب لحصول الظن إذ التبين هو الظهور وكما هو يصدق مع العلم فكذا يصدق مع الظن إذ كل مظنون راجح وكل راجح فهو ظاهر فيكون المحصل انه إذا جاءكم الفاسق فعليكم بتحصيل ظهور الصدق ولا- تعولوا على اخباره بمجرد بل عليكم البحث والفحص إلى أن يظهر لكم صدق خبره بحيث يبلغ حدا يعتنى به العقلاء ويعولون عليه في أمورهم كما هي عادتهم فهو في الحقيقة متضمن للتنبه على أن حال الشرع في ذلك كغيره نحو خطاباته ومحاوراته المساوية لسائر الناس فكما ان العقلاء يعولون في أمورهم العادية المتعلقة بهم على الخبر المعروف صدق مخبره

وانه متحرز عن الكذب فكذا الشرع يعول في الاخبار المتعلقة باحكامه الكلية التي جاء بها على ما يعول عليه العقلاء فإنه أحدهم بل هو سيدهم وهذا هو الظاهر هذا أولاً:

(وثانياً) لو سلمنا كون مقتضى هذا الدليل اعتبار حصول العلم في التبين لدعوى ظهوره فيه ولكن نقول: إن هناك أدلة دالة على كفاية الظن وهي أمور:

(الأول) الروايات الكثيرة التي لا يبعد تواترها معنى حقيقة على كفاية كون الراوى متحرزا عن الكذب ومعروف الصدق يجد ذلك من يلاحظها ويتأملها وقد ذكرناها على كثرتها مع التعرض لدالاتها (٢٣٨)

مفاتيح البحث: الكذب، التكذيب (٢)، التصديق (١)، الصدق (٢)، الظن (٢)

صفحة ٢٦٩

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٣٩

في الأصول ولا يبعد كون تلك الروايات مقررّة لما عليه الناس في طريقتهم من الاكتفاء في إخباراتهم بقول الثقة ومن عرف صدقه وظهر تنبهه فهي كإخبار البراءة المقررة لحكم العقل وليست هي من التعبد الصرف فهي حينئذ كالمفسرة لآية التبين وان المراد منها ظهور الصدق بحيث يعتمد عليه الناس ويكتفى به العقلاء في أمورهم وهذا هو الظاهر من أدلة اعتبار الخبر كتاباً وسنة وسيرة وحينئذ فبمقتضى ذلك أنه لا يعتبر في قبول الخبر أزيد من إحراز هذا الوصف في راويه، واما التبين عن صدق إخباره الخاصة فلا يعتبر فيه حصول الظن الفعلي فضلاً عن القطع.

(الثاني) السيرة المستمرة والطريقة على قبول اخبار من هذه صفتهم كما هو مدلول الروايات يجد ذلك من تتبع أحوال الناس والعقلاء في جميع أمورهم.

(الثالث) الاتفاق الذي ادعاه الشيخ من الطائفة المحققة على قبول اخبار جماعة هذه صفتهم أعنى انهم ليسوا بعدول لكنهم ثقات في أديانهم فان مقتضى ذلك عدم اعتبار التبين في كل خبر خبر بخصوصه كما هو مفاد دليل التبين بل إحراز هذا الوصف لراويه كاف وهو ما ادعيناه من دلالة الروايات وقيام السيرة عليه.

(الرابع) انسداد باب العلم بأغلب الاحكام فإنه قاض بانفتاح باب الظن وكفايته، وحينئذ فلا حاجة إلى خصوص التبين بقسميه أعنى الظني والقطعي بل المدار حينئذ على حصول الظن بالحكم وهذا متجه في حق من يرى الانسداد اما من يرى الانفتاح كما هو الحق فلا وحينئذ فنقول بعد قيام هذه الأدلة على كفاية الظن لا بد من التصرف في ذلك الدليل لو سلم ظهوره في ذاته باعتبار القطع - إذ لا تقصر تلك

(٢٣٩)

مفاتيح البحث: التصديق (١)، الصدق (١)، الظن (٤)

صفحة ٢٧٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٤٠

الأدلة عن القرائن المنفصلة عن عمومات الأدلة واطلاقاتها الكاشفة عن المراد منها.

(وثالثاً) لو سلمنا اعتبار حصول العلم في التبين وعدم قيام دليل على كفاية الظن ولكن نقول ربما يحصل بملاحظة أحوال الرجال ماله دخل في حصول العلم (وقد يقال) بان الذي قد يحصل بملاحظة أحوال الرجال انما هو العلم بحال الراوى من كونه عدلاً امامياً أو

واقفيا أو ثقة في دينه، إلى غير ذلك مما يتعلق بصفات نفسه مع أنه لا يحصل غالبا، ولو حصل فنادر جدا لأهله ذوى التبعية والاطلاع التام كالمصنف ومن ماثله اما العلم بصدق خبره الخاص الحاصل بواسطة التبين عن ذلك الخبر كما هو المقصود بدليلهم القاضى بالاشتراط فلا يحصل بملاحظة أحوال الرجال (وقد يقال) بأنه بالملاحظة التامة ربما يحصل ماله دخل في حصول العلم بصدق الخبر الخاص ككون الراوى ضابطا متقنا لا يروى كتابه عن المجاهيل وكونه معتمدا معرضا على الامام مصححا نقيا من الغش سليما من الدس وكونه من أهل الاجماع على التصديق أو على التصحيح إلى غير ذلك مما يوجب الطمأنينة في اخباره بحيث قد يصدق معها العلم وقد يحصل العلم بصدق جملة من الاخبار ومطابقتها للواقع ولو بضميمة بعض الامارات الخارجية كاشتغال الفتوى به قديما وحديثا بل وحكاية الاجماع المستفيضة إلى غير ذلك من الامارات الموجبة لصدق ذلك الخبر ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك والله أعلم.

(٢٤٠)

مفاتيح البحث: الظن (١)

صفحة ٢٧١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٤١

(قوله أعلى الله مقامه):

بل الظاهر أنه من اجتهادهم أو من باب الرواية كما هو المشهور الخ.

لا يخفى إنها هنا أمرين:

(الأول) فى التزكية السمعية.

(الثانى) فى التزكية الكتبية أعنى الحاصلة والمستفاد من كتب الرجال.

اما السمعية فليست هى من باب الاجتهاد جزما " بل هى منحصرة فى أحد أمرين إما الشهادة أو كونها من باب الرواية كما هو المشهور وهو الظاهر فإنها من الرواية والخبر المحض لعدم الفرق بينهما وبين سائر الاخبار المتعلقة بالموضوعات أو الاحكام.

واما الكتبية فليست هى من باب الشهادة ولا من باب الرواية على الظاهر إذ هما من مقولات الألفاظ والأقوال بل هى منحصرة فى باب الاجتهاد والظنون وحينئذ فقول المصنف أعلى الله مقامه :-

"بل الظاهر أنه من اجتهادهم أو من باب الرواية كما هو المشهور" فى غير محله إذ هو لا يستقيم لا على السمعية ولا على الكتبية كما عرفت والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

اما على الثانى فلأن الخبر الخ.

حاصله انه على تقدير كونه من باب الرواية لا محذور يلزمنا بان يقال إن الخبر انما ثبتت حجيته فى الأحكام الشرعية الكلية واما فيما (٢٤١)

مفاتيح البحث: الأحكام الشرعية (١)، يوم عرفة (١)، الظن (١)، الشهادة (٢)

صفحة ٢٧٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٤٢

عدا ذلك فمن أين؟ فيدفع بان حجيته عامة للأحكام الكلية والجزئية مثل ان هذا طاهر أو هذا نجس، أو هذا حرام مثلا. وفى

الموضوعات بقسميها أعنى الكلية كالصعيد والكعب مثلا والجزئية كطلوع الفجر وزوال الشمس ودخول الليل والمغرب إلى غير ذلك وما نحن فيه من هذا القبيل بل لا يبعد ما ادعاه بعض متأخري المتأخرين من الأولوية وأن قبول خبر العدل في الاحكام الكلية يقضى بقبوله في غيرها مطلقا (كالسيد محسن في رجاله) وهو الوجه حقيقة هذا على تقدير كونه من باب الرواية.

(واما) على تقدير كونه من باب الاجتهاد فلا محذور أيضا يلزمنا بان يقال: بان حجية ظن المجتهد انما ثبتت في الأحكام الشرعية الكلية للاجماع وسد باب العلم وغير ذلك واما في مثل المقام الذي هو راجع إلى الموضوعات الجزئية في الحقيقة فمن أين؟ ووجه عدم لزوم هذا المحذور بان يقال: ما دل على حجية ظن المجتهد عام لذلك كله لقضاء الاجماع وغيره بحجية ظن المجتهد في الأحكام الشرعية وتوابعها التي منها ما نحن فيه، والله أعلم:
(قوله أعلى الله مقامه):

مضافا إلى أن المقتضى للعدالة لعله لا يقتضى أزيد من مضمونها، الخ.

لا يخفى ان هذا بمجرد غير كاف إذ مجرد احتمال كون المقتضى للعدالة لا يقتضى أزيد من مضمونها كما يقتضيه كلمة (لعل) غير كاف إذ احتمال النقيض أيضا قائم، فلا بد حينئذ من دعوى الظهور، بل هو
(٢٤٢)

مفاتيح البحث: الأحكام الشرعية (٢)، الطهارة (١)، الظن (٣)

صفحة ٢٧٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٤٣

أيضا غير نافع إذ لا- اعتبار بغير ظواهر الألفاظ إذ هي التي قام الاجماع من أهل اللسان على اعتبارها واما ظواهر الأحوال وظهور الاجماع والاتفاق فلا دليل على اعتبارها والأصل العدم وحينئذ (فدعوى) ظهور اتفاقهم واجماعهم في المقام على اعتبار مضمون العدالة وكفاية الظن فيها (غير نافعة) إذ لا اعتبار بالاجماع الظني فلا بد من دعوى القطع بالاجماع للشك في حصول الشرط الذي هو العدالة على تقديره بدون القطع والأصل العدم.

(اللهم الا- ان يقال) بان مرجع الشك في المقام إلى الشك في الشرطية والاشترط للشك في اعتبار القطع بالعدالة والأصل البراءة فيكون الظن بالعدالة كافيا، إذ لا دليل على اعتبار ما فوقه كما هو الوجه في كل ما هو مشكوك الشرطية والجزئية في اجراء الأصل فيه من غير فرق بين العبادات والمعاملات ما لم يرجع إلى الأصل المثبت هذا أولا.

(وثانيا) نقول: بتحقيق الاجماع حقيقة وهو الظاهر من آخر كلامه وهو قوله: "ولا يخفى على المطلع بأحوال القدماء الخ" والانصاف تحقق الاجماع على كفاية الظن بالعدالة مضافا إلى أن اعتبار العلم فيها يوجب تعطيل الاحكام وسد باب أكثر التكليف مع أن اعتبارها إلى حد حصول العلم بها مع عموم البلوى بها في الحقوق والأموال والمرافعات والاحكام الكلية والجزئية والموضوعات الخارجية كالهلال وشبهه إلى غير ذلك يوجب العسر الأكيد والحرَج الشديد فيكشف ذلك عن سقوطه شرعا وعدم اعتباره أصلا.
(٢٤٣)

مفاتيح البحث: الظن (٢)

صفحة ٢٧٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٤٤

(قوله أعلى الله مقامه):

على أنه لا يثبت من اجماعهم أزيد مما ذكر.

المراد له أعلى الله مقامه - ان الاجماع القاضى بشرطية العدالة مجمل لو كان المرجع فى الشرطية إلى الاجماع المنقول أو بحكمه لو كان المرجع هو المحصل فان اعتبار العدالة فى قبول الخبر فى الجملة مجمع عليه وحينئذ فلا بد من الاقتصار على القدر المتيقن منه كما هو الشأن فى الأدلة المجملة وليس المتيقن الا العدالة بطريق الرجحان فى الجملة اما إلى حد يحصل القطع المانع من النقيض فغير معلوم وحينئذ فيكون من مشكوك الشرطية التى هى من مجارى الأصول على الأقرب (وقد يقال) بأنه بعد العلم بشرطية شئ والشك فى تحققه لا بد من احرازه بالقطع أو بما ينتهى إليه وحينئذ فالمقام من مجارى الشغل (١) لا مجارى الأصول وقد يدفع بان ذلك مسلم فى الشك المصادق بعد العلم بشرطية شئ كالتذكية المعتبرة فى الحل والطهارة المشكوكه التحقق فى الخارج اما فى مثل المقام فلا لرجوع الشك هنا إلى أن العدالة بطريق القطع شرط فى الشريعة أم لا؟ فهو كالشك فى أصل الاشتراط بشئ فكما ان ذلك مجرى للأصل على الأقرب فكذا هذا بل قد يقال بان هذا مجرى للأصل حتى لو قلنا فى مشكوك الشرطية فى المركبات الارتباطية بالشغل فان ذلك فى المجمل المفهومى كالصلاة مثلا- بناء على الصحيحى كما هو الصحيح بخلاف ما نحن فيه إذ لا إجمال فى مفهوم العدالة وانما الشك فى شرطية أمر خارج عن المفهوم وهو كون القطع بالعدالة معتبرا

(١) يعنى شغل الذمة اليقيني يستدعى الفراغ اليقيني (المحقق)

(٢٤٤)

صفحة ٢٧٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٤٥

فى الشرع أم لا؟ فيقوى اجراء الأصل هنا وان أجرينا الشغل ثمة بناء عليه ولكن لا يخفى عليك ان هذا بمجرد لا يكفى فى لزوم العمل بخبر مظنون العدالة وكونه حجة علينا الذى هو مخالف للأصل أيضا فلا بد من التماس دليل آخر عليه كاجماع وغيره ولعل الأمر بالتأمل إشارة إلى هذا كله فتأمل جيدا والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

واما الآية فلعدم كون مظنون الخ:

لا يخفى ان مجرد كون مظنون العدالة ليس من الافراد المتبادرة للفاسق بل وظهور خلافه لا يكفى فى كونه من أفراد العادل لاحتمال الوساطة وخطأ الظن إذ العدالة هى الملكة فمن لم يبلغ الملكة مع حسن أفعاله ليس بعادل ولا فاسق ولذا يعد خبره من الحسن لا من الضعيف ولا من الصحيح بل لو قلنا بانتفاء الوساطة فلا يكفى ذلك فى دخول الوثاقة فى العادل لاحتمال خطأ الظن وكونه فاسقا فى الواقع ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

(وأيضا القصر على التثبت لعله يستلزم سد باب أكثر التكاليف، فتأمل).

المراد له على الظاهر أن اجراء حكم الفاسق فى مظنون العدالة من وجوب التثبت يوجب ويستلزم سد باب أكثر التكاليف لكثرة التكاليف جدا وقله موارد العلم بالعدالة وما قام مقامه من الشهادة أو الرواية

(٢٤٥)

مفاتيح البحث: الشهادة (١)، الحج (١)، الظن (٢)، الوجوب (١)

صفحة ٢٧٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٤٦

بحيث لا- تفي بتلك الاحكام وان انضمت تلك الموارد إلى المعلومات الاخر الثابتة باجماع ونحوه للعلم الاجمالي ببقاء احكام وتكاليف في الواقع وراء ذلك فلا يمكن اجراء الأصول فيها وحينئذ فلا بد من القول بانفتاح الظن في التعديلات بل في التركية بقول مطلق أعني في كل ما يقبل قوله كالموثق والحسن بل ومطلق المتحذر عن الكذب على ما هو الأقوى من اعتباره (وقد يقال) بمنع بقاء العلم الاجمالي كذلك ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك ويحتمل بعيدا ارجاع هذا إلى ما تقدم ساقا من دعوى كون التثبت لا يعتبر فيه العلم وانه يكفي فيه الظن.

(وحاصله) على هذا انا لو اقتصرنا في التثبت على العلمي لا نسد باب أكثر التكاليف لكثرتها وقله موارد العلم وقد يمنع كما عرفت. واما قوله "ومع ملاحظة الخ" فالظاهر أنه يريد انك لا تقول بانفتاح باب الظن إلى حد تعتبر قول محتمل العدالة ومظنون الفسق ولا تقول بلزوم التبين فيه بل تجرى عليه حكم العادل الذي هو وجوب القبول والتمكن من الظن بها من غير عسر ومشقة يحصل الشك في حجية هذا القسم من الخبر ودخوله تحت أدلة القبول والأصل عدم الحجية وحينئذ فيكون التبين لازما كمقطوع الفسق (نعم) مظنون العدالة داخل تحت أدلته، لظهور دخوله مع ما سمعت من الاجماع وغيره وسد باب أكثر التكاليف (وقد يقال) بان اللازم - بعد الحكم بالانفتاح القول باعتبار كل ظن لم يقم على عدم اعتباره دليل وحينئذ فلا يخرج الا مقطوع الفسق (وقد يجاب) بان المنفتح انما هو الذي لا يبقى معه العلم ببقاء التكليف وحينئذ فمظنون الفسق كمقطوعه لا علم ببقاء التكليف معه وحينئذ فلا حجية فيه ولا (٢٤٦)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الكذب، التكذيب (١)، الظن (٥)، المنع (١)

صفحة ٢٧٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٤٧

محذور في اجراء الأصل في مورده ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك والله أعلم.
(قوله أعلى الله مقامه):

وكذا لا شبهة في كون المظنون عدم السقوط لا يخفى ان تمامية هذا وسابقه موقوف على ثبوت الكبرى وهي ان كل مظنون في مثل هذه الموارد فهو حجة والظاهر أنه من المسلمات فيما بينهم إذ لا يتوقف أحد في اعتبار الظن الحاصل من الامارات المعينة في مقام اشتراك الاسم أو الأب أو اللقب أو النسبة أو الطبقة إلى غير ذلك وكذا لا يتأمل أحد في اعتبار الظن بعدم السقوط من السند بل يعاملون موارد الظن معاملة المقطوع بعدمه مع أن باب العلم في أمثال ذلك مسدود والتكليف قائم فلا بد من فتح باب الظن إذ لا سبيل إلى الاحتياط لتعذره أو تعسره كما لا- سبيل إلى الاقتصار على موارد العلم لقلتها جدا (والقول) بالرجوع في مثل ظن عدم السقوط إلى الأصل دون الظن (في محل المنع) إذ لا ينفع في ثبوت كون هذا الخبر من مرويات هذا الراوي الموجود في السند إذ تحمل هذا الراوي عن هذا المروي عنه غير معلوم وهو خلاف الأصل مع أن مطابقة الموجود للواقع أيضا خلاف الأصل مضافا إلى أن شرط قبول الخبر من العدالة أو الوثاقة للرواة حتى يكون واجب العمل غير محرز فوجوب العمل بهذا الخبر غير محرز لفقد شرطه والله أعلم.

(٢٤٧)

مفاتيح البحث: الوقوف (١)، الحج (١)، الظن (٥)

صفحة ٢٧٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٤٨

(قوله أعلى الله مقامه):

ولعل الروايات عن من لم يكن مؤمنا ثم آمن أخذت حال ايمانه:

لا يخفى ان مجرد الاحتمال غير كاف إذ لا يحرز معه شرط القبول والحجية الذي هو العدالة لاحتمال كون التعديل والاستقامة قبل الرواية فلا- يكون الراوى حال روايته مستقيما عادلا- حتى يجب قبول روايته أو يكون التعديل والاستقامة بعد الرواية ولم يعلم منه امضاء ما رواه أولا والاعتراف بحقيقته وصدقه (وقد يقال): ان غرض المصنف دعوى الظهور والظن كما ينبئ عنه كلامه فيما بعد فإنه صريح في ذلك وهو كذلك فان الظاهر أن المعدلين انما أرادوا حال الرواية حتى يكون نافعا في مقام العمل وقد عرفت ان الظنون الرجالية حجة ومعتبرة فيما بينهم ولكن لا يخفى ان كون التعديل والمدح والتوثيق ناظرا إلى حال الرواية مسلم لعدم النفع فيما سواه والغرض من التزكية انما هو النفع لمن يقف عليها وانما يحصل النفع لو كان المزكى ناظرا إلى حال الرواية لا قبلها ولا بعدها الا ان هذا لا- يقضى باختصاص الاخذ من الراوى في حال استقامته دون غيره بحيث لا يؤخذ من غير المستقيم وغير المؤمن أصلا سواء أكانت له حالتان أم كان غير مستقيم مدة حياته فإنه خلاف المعروف والمعلوم إذ الطائفة قد عملت باخبار جملة من المعروفين بالانحراف وسوء العقيدة كعبد الله بن بكير وسماعة بن مهران وأمثالهم بل عدوا بعضهم من أهل الاجماع كما صرح به الشيخ الطوسى وغيره في جملة

(٢٤٨)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، عبد الله بن بكير (١)، سماعة بن مهران (١)، الشيخ الطوسى (١)، الحج (١)، الظن (١)

صفحة ٢٧٩

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٤٩

من الرواة كعبد الله بن بكير (١) بل الشيخ الطوسى رحمه الله ادعى اجماع الطائفة على العمل باخبار الطاطريين وبنى فضال اللهم الا (١) عبد الله بن بكير - هذا - هو حفيد أعين بن سنسن وكنيته أبو على وقد عدده الشيخ الطوسى في عدة الأصول من الجماعة الذين عملت الطائفة برواياتهم وكذلك وثقه في الفهرست اما الكشى فقد ذكره في رجاله (ص ٢٩٤) قائلا: قال محمد بن مسعود: عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا منهم ابن فضال يعنى الحسن بن على وعمار الساباطى وعلى بن أسباط وبنو الحسن ابن على بن فضال، على وأخواه ويونس بن يعقوب ومعاوية بن حكيم وعد عدة من أجلة الفقهاء العلماء وقال أيضا (ص ٣٢٢) تحت عنوان تسمية الفقهاء من أصحاب أبى عبد الله عليه السلام:

أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقتهم لما يقولون وأقروا لهم بالفقه من دون أولئك الستة الذين عددناهم وسميائهم ستة نفر جميل بن دراج وعبد الله بن مسكان وعبد الله بن بكير وحماد بن عيسى وحماد بن عثمان وأبان بن عثمان ... وهم احداث أصحاب أبى عبد الله عليه السلام وجاء فى (التحرير الطاووسى) فى خبر ان سنده وإن كان فيه ابن بكير وهو فطحى فحديثه موثق لكن يمكن ان يعد صحيحا فإنه من أصحاب الاجماع وكتابه معتمد وعده الشيخ المفيد رحمه الله فى رسالته على أصحاب العدد فى شهر رمضان من فقهاء أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام والاعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والاحكام الذين لا يطعن عليهم ولا طريق إلى ذم واحد منهم وهم أصحاب الأصول المدونة والمصنفات المشهورة. ("المحقق)

(٢٤٩)

مفاتيح البحث: عبد الله بن بكير (٤)، الشيخ الطوسى (٢)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، كتاب عدة الأصول للشيخ الطوسى (١)، شهر رمضان المبارك (١)، الشيخ المفيد (قدس سره) (١)، عبد الله بن مسكان (١)، عمار الساباطى (١)، أبان بن عثمان

(١)، يونس بن يعقوب (١)، علي بن أسباط (١)، حماد بن عيسى (١)، حماد بن عثمان (١)، أعين بن سنسن (١)، الحسن بن علي (١)، جميل بن دراج (١)، علي بن فضال (١)، محمد بن مسعود (١)، الجماعة (١)

صفحة ٢٨٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٥٠

ان يقال: بان العمل باخبار هؤلاء انما كان من جهة حصول العدالة والوثاقة ولو بالمعنى الأعم أعنى مطلق الاستقامة بحيث يجوز معها التحرز عن الكذب وهو كاف على الأقوى ولعله المشهور بين القدماء أو مطلقا (ودعوى) الشهرة على اعتبار العدالة بالمعنى الأخص كما صدر من بعض المتأخرين كصاحب المعالم وحكاة الشهيد في (الدراية) عن جمهور المحدثين والأصوليين على ما في رجال السيد محسن البغدادي (في محل المنع) كما يرشد إليه اعتبار القدماء والسابقين الصحيح بالمعنى الأعم أعنى مطلق ما يوثق بصدوره بل لعل ذلك مسلم فيما بينهم إلى زمن العلامة وشيخه ابن طاووس اللذين احداثا تجديد الاصطلاح فالغرض للمصنف انما هو هذا وان الروايات انما أخذت حال الايمان وحال العدالة بالنسبة إلى المعدلين فيكون التعديل نظرا إلى حال الرواية وبالنسبة إلى الموثقين بالمعنى الأعم أعنى مطلق الوثاقة في الدين والاستقامة فيه حين الوثاقة وحين الاستقامة لاعترافه أعلى الله مقامه في غير موضع بقبول اخبار من كان من أهل الاستقامة والوثاقة في الدين وإن كان معروفا بالانحراف وسوء العقيدة وقد ذكر سابقا عند الايراد كلا من العدالة والوثاقة فلتحمل الوثاقة على المعنى الأعم ان لم يحملا عليه وهذا واضح بعد أدنى تأمل والتفات والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

فكذا فيما نحن فيه لعدم التفاوت فتأمل.

حاصل ما يريد أعلى مقامه انه كما ينزل المدح والتركية بل وكذا الجرح على زمن صدور الرواية لعدم حصول النفع بغيره (٢٥٠)

مفاتيح البحث: الكذب، التكذيب (١)، الجواز (١)

صفحة ٢٨١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٥١

كما عرفت فكذا اخذ الروايات من الراوى منزل على حال ايمانه وعدالته واستقامته لعدم النفع بما سواه سابقا أو لاحقا. إذ الغرض من الاخذ انما هو العمل بما اخذ من الروايات وهو لا يحصل الا بالتنزيل المذكور (وقد يقال) بالفرق والتفاوت بين المدح والتركية واخذ الروايات لانحصار النفع في العمل في الأول فلا بد من التنزيل المذكور دون الثاني فإنه قد يكون الغرض جعل الرواية من قسم المستفيض أو المشهور أو المتواتر إلى غير ذلك وحينئذ فلا يختص الاخذ بحال الاستقامة للراوى ولذا قد تؤخذ الاخبار من العامة بل ومن غيرهم كالواقفية وغيرهم كما قال العسكري عليه السلام في كتب بنى فضال (خذوا ما رووا وذرخوا ما رأوا) ولا ينافى ذلك تسميتهم بالكلاب الممطورة (١) فان ذلك بالنسبة إلى عقائدهم وما هم عليه لا بالنسبة إلى اخبارهم والاخذ بها (١) جاء في فرق الشيعة للنوبختي (ص ٨١) انه " غلب على هذه الفرقة هذا الاسم وشاع لها وكان سبب ذلك ان علي بن إسماعيل الميثمي ويونس بن عبد الرحمن ناظرا بعضهم فقال له علي بن إسماعيل وقد اشتد الكلام بينهم ما أنتم الا كلاب ممطورة أراد انكم أنتن من جيف لان الكلاب إذا أصابها المطر فهي أنتن من الجيف فلزمهم هذا اللقب فهم يعرفون به اليوم لأنه إذا قيل للرجل: انه ممطور فقد عرف انه من الواقفة على موسى بن جعفر عليه السلام.

وعلى بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار هذا ترجم له النجاشي في رجاله (ص ١٨٩) وكناه بابي الحسن وقال مولى بنى أسد كوفى

سكن البصرة وكان من وجوه المتكلمين من أصحابنا كلم أبا الهذيل والنظام له مجالس وكتب " ثم ذكر كتبه وذكره أيضا الشيخ الطوسي في الفهرست وكتاب الرجال في باب أصحاب الرضا عليه السلام - - (٢٥١)

مفاتيح البحث: الإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام (١)، يوم عرفة (١)، أصحاب الإمام الرضا عليه السلام (١)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، كتاب رجال النجاشي (١)، ميثم بن يحيى التمار النهرواني (١)، علي بن إسماعيل الميثمي (١)، علي بن إسماعيل بن شعيب (١)، علي بن إسماعيل (١)، مدينة البصرة (١)، الشيخ الطوسي (١)، بنو أسد (١)، الغل (١)

صفحة ٢٨٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٥٢

لو كانوا من أهل الوثاقة. ومحلا- للاعتماد فإنه لا- يراد في الاخبار الا ذاك ولا يعتبر في قبولها سواء على الأقوى ولذا ادعى الشيخ الاجماع على قبول اخبار الطاطريين وبنى فضال الذين هذه صفتهم وحينئذ فلا- ينحصر الاخذ للرواية بالعمل أولا بل قد يكون لاستفاضة الرواية وتعدد الطرق فيكون للخبر طريقان وأزيد مثلا فيحصل بذلك فوق فائدة الاستفاضة ونحوها فائدة الاحتجاج بالخبر عليهم حيث إنهم رووه في كتبهم وصحاحهم هذا أولا (وثانيا) لا يمنع الانحراف وعدم الاستقامة من العمل لو جمع الشرط الذي هو الوثاقة ولو في دينه كما عرفت كما يجب به فيما بعد بقوله: على أن سوء العقيدة " الخ وهذا الفرق حقيقة متجه لكنه احتمال لا ينافي الظهور إذ الظاهر من حال الراوي المتصدى للاخذ من المروى عنه المعنى به ويرسمه وكتابته في كتابه أو أصله إنما هو العمل بما يأخذ فكان الأصل في الأخذ إنما هو العمل إلا أن يعلم من خارج بواسطة القرائن والامارات كون الغرض غيره وقد يقال: إن هذا الظهور ليس كالظهور اللفظي الذي يجب اتباعه ولا يعتنى بالاحتمال في مقابلته فإنه من الظهور الحالي الذي لم يعلم اعتباره وسقوط الاحتمال في جنبه ولعل الأمر بالتأمل إشارة إلى ذلك والله أعلم.

- وترجم له العلامة في القسم الأول من الخلاصة وترجم له أيضا ابن النديم في الفهرست في الفن الثاني من المقالة الخامسة. (المحقق)

(٢٥٢)

مفاتيح البحث: يوم عرفة (١)، المنع (١)

صفحة ٢٨٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٥٣

(قوله أعلى الله مقامه):

وأدخلها في رواية العادل، فتأمل لا يخفى ان مجرد عدم منعهم عن روايتهم المأخوذة عليهم في حال انحرافهم وكونهم على الباطل لا يقضى باعترافهم بها وكونها حقا حتى تخرج من خبر الفاسق وتدخل في خبر العادل فتكون من مروياتهم في حال استقامتهم وعدالتهم بل هو أعم فلا- دلالة فيه بمجردة على الاعتراف بها بل لا بد من قيام الإمارات والشواهد المعتبرة منهم على الإقرار بها والاعتراف بحقيتها فهناك تخرج من خبر الفاسق وتدخل في خبر العادل.

(نعم) لو كانت تلك الروايات مطابقة لأخبار العدول في المضمون أو كان لها طريق آخر إلى بعض العدول دخلت في أخبارهم وكانت منها إلا- أنه خارج عن الفرض، إذ الفرض من حيث كونها لهم ومن مروياتهم (وقد يقال): بان عدم منعهم انما يكون قرينة ودليلا- على الاعتراف مع تخفيهم وعدم ظهورهم بين أصحابهم وأهل زمانهم على وجه يأخذون برواياتهم ويعملون بها لبنائهم أنهم

منهم والواقع خلافه، إذ الفرض أنهم في الباطن على غير دينهم فإذا كان في تلك الروايات كذب وباطل فلا بد من التنبيه عليه في حال الاستقامة بانكارها والمنع من الأخذ بها والا كان من التدليس المحرم المفروض عدمه لفرض قبول اخبارهم بعد الاستقامة فإذا لم يصدر منهم ذلك كان اعترافاً منهم بحقيقتهم تلك الأخبار التي رووها في حال الانحراف الذي لم يظهر بين أهل زمانهم اما لو كان ظاهراً وهم به معروفون كغيرهم ممن عرفوا بسوء العقيدة فلا يدل عدم المنع على الاقرار في رواية والاعتراف إذ مروياتهم حال (٢٥٣)

مفاتيح البحث: الباطل، الإبطال (١)، المنع (٢)

صفحة ٢٨٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٥٤

الانحراف كمرويات غيرهم من المنحرفين مقبولة أو مردودة إذ هي ان جمعت شرائط القبول قبلت وإلا فلا حاجة إلى الاقرار وعدمه فلذلك أمر بالتأمل وهو واضح.
قوله أعلى الله مقامه):

والقائل يكون تعديلهم شهادة لعله يكتفى به في المقام.

لا يخفى انه على فرض كون هذه التعديلات الرجالية ليست من شهادة فرع الفرع بل هي من شهادة الأصل إذ ليست الشهادة منهم على الشهادة بل هي شهادة بنفس الوثاقة فلا- اشكال في اعتبارها في المقام أعنى التعديلات الرجالية وغيره كمواضع الخصومات والمرافعات وغيرها وعلى هذا فلا- يناسب كلمة (لعل) بظاهرها ويحتمل انه أراد ان القائل بكون التعديلات من باب الشهادة لعله يكتفى بها وإن كانت من باب شهادة فرع الفرع لعموم ما دل على حجية الشهادة والبيئات، وغاية ما خرج منه مثل الخصومات فيبقى الباقي داخلاً- تحت العموم، وهذا الاحتمال مع أنهم لا يقولون به لا في المقام ولا في غيره لا يناسبه ما بعده من التعليل وقوله قبله:"
كما يكتفى، الخ " فإنه غير تام كما لا يخفى ويحتمل بمقتضى التعليل ثالث وهو ان هذا القائل بكون التعديلات من باب الشهادة لا من باب الخبر ولا من باب الظنون الاجتهادية لعله يكتفى بها وإن كانت على غير محسوس باتفاقهم على قبولها وإن كان المشهود به غير محسوس كما هو حاصل التعليل ويكون الغرض للمصنف دفع ما قد يقال على هذا القائل من أن المشهود به الذي هو العدالة من غير المحسوس فكيف تقبل فيه الشهادة التي هي مختصة بالمحسوس فإنها (٢٥٤)

مفاتيح البحث: الشهادة (٨)، الظن (١)

صفحة ٢٨٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٥٥

مأخوذة من الشهود وهو الحضور الذي هو عبارة عن المحسوس وحاصل الدفع ان العدالة وإن كانت من غير المحسوس كما هو واضح، - بناء على انها الملكة وإلا فلا تخلو من الخفاء الا أنهم اتفقوا على اعتبار الشهادة فيها وإن كانت كذلك (وأنت خير) بان الامر كما يقول أعلى الله مقامه - لعدم اختصاصها بالحسيات بل كما تكون فيها فكذا في غيرها خصوصاً في مثل العدالة وشبهها كالكرم والشجاعة ونحوهما مما كانت الآثار لها حسيّة فان أمثال ذلك بحكم الحسيات ومعدودة منها ومن ذلك الشهادة بالتوحيد وشبهه وحينئذ فلا اختصاص لها بالمحسوسات بل تجرى وتقبل في جميع العلميات واليقينيات وإن كانت من النظريات البحثية لعموم أدلتها وما في بعضها ما يترأى منه الاختصاص بالحس كخبر الشمس (١) فالغرض منه المبالغة في اليقين والقطع الحاصل للشاهد

وعدم المسامحة فيه والتسرع في موارد الشهادة هذا على فرض كون التعديلات من الشهادة ولكن الوجه ان التعديلات الرجالية الموجودة في كتب الرجال ليست من الشهادة ولا من الخبر بل هي من الظنون الاجتهادية كما سمعت سابقا (وكيف كان) فقوله فيما بعد: " فظهر عدم ضرر ما ذكرت بالنسبة إلى هذا القائل من المجتهدين أيضا " يحتمل فيه انه أراد بما ذكر من كونها شهادة فرع الفرع ويحتمل إرادة كون المشهود به من غير المحسوس وعدم ضرر الأول واضح بعدما سمعت من أنها شهادة الأصل كوضوح عدم الضرر على الثاني لما سمعت من الاتفاق على اعتبارها

(١) يشير بخبر الشمس إلى ما روى عن أبي عبد الله الصادق (ع) وقد سأله الراوى عن الشهادة قال - عليه السلام - ترى الشمس؟ فقال نعم فقال عليه السلام على مثلها فاشهد أو دع.

(المحقق)

(٢٥٥)

مفاتيح البحث: الشهادة (٧)، الإخفاء (١)، الظن (١)، الضرر (٢)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)

صفحة ٢٨٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٥٦

وإن كانت كذلك واما الامر بالتأمل، فلعله أشار به إلى أن الضرر على الأول غير مرتفع بالنسبة إلى هذا القائل أعنى الذى يرى أنها شهادة كصاحب (المعالم) ومن تبعه بل هو لا حق له فان تحصيل شهادة الأصل بالنسبة إلى كافة الرواة ولو المحتاج إليهم مما يصعب جدا ان لم يكن متعذرا لصعوبة تحصيل العلم بالنسبة إلى المشهود به الذى هو العدالة والثاقفة مع كثرة الرواة المحتاج إليهم، اللهم الا ان يقال بكفاية الظن فى الشهادة لكنه فى محل المنع وان اكتفينا به فى ترتيب الآثار كقبوله شهادته وفتواه والصلاة خلفه اما فى الشهادة على عدالته فلا، لقضاء أدلة الشهادة بأنها على مثل الشمس فاشهد أو دع وهذه جملة كافية وبقى قوله سابقا: " كما يكتفى هو وغيره فيه أيضا " وفى " غيره فيه " خلل واضح لتضمنها قياس البعض على نفسه ولو أبدلها بقوله " كما يكتفى هو فى غيره وغيره فيه وفى غيره " لكان أجود والأمر سهل والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

ظهر الجواب عنه على التقديرين.

لعل المراد بالتقديرين كونها من باب الشهادة وكونها ليست منها بل من باب الظنون الاجتهادية أو من باب الخبر إذ على الأول فقد عرفت الجواب وان كونها غير محسوسة ليس مانعا من القبول فان الكل متفقون على ثبوتها بها فيما هي معتبرة فيه وإن كانت كذلك واما على الثاني فالأمر أوضح.

(٢٥٦)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الشهادة (٥)، الصلاة (١)، الظن (٢)

صفحة ٢٨٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٥٧

(قوله أعلى الله مقامه):

قلت إن لم يحصل العلم فالظن كاف الخ.

لا يخفى انه بمقتضى السياق والسابق فالمراد انه إذا لم يحصل العلم برأى جماعة من المزكين بالنسبة إلى العدالة وانها الملكة عندهم

أو غيرها فالظن برأيهم كاف فإنه قائم مقام العلم ولكن هذا لا يناسب ما بعده ولا يلائمه وهو قوله " : كما هو دأبهم ورويتهم " لعدم اعتبار هذا الظن أصلا ومطلقا إذ الأصل عدم اعتبار الظن بقول مطلق إلا ما خرج بالدليل وليس المقام منه جزما والمناسب له كون المراد انه إذا لم يحصل العلم بالعدالة والوثاقة فالظن بها كاف كما هو دأبهم وديدنهم لتعذر تحصيل العلم بها أو تعسره مع شدة الحاجة إليها جدا لعموم البلوى والبلية بها وهو كذلك ولكن هذا لا يناسب ما تقدم عن (المنتقى) فإنه بصدد العلم برأي جماعة من المزيكين وانه أمر ممكن لمن تيسرت له القرائن المطلعة له على ذلك بسبب اطلاعه وزيادة تتبعه لا العلم بنفس العدالة والظن بها كما يقتضيه آخر كلامه ولعله رحمه الله أعرض عما حكاه عن (المنتقى) وأراد بيان الواقع وما هو نافع وحاصله أن العلم كما يدعى صاحب (المنتقى) لا حاجة لنا تتوقف عليه مع ما فيه من الصعوبة والمشقة جدا إن لم يكن متعذرا إذ الحاجة إنما هي بوثاقة الراوى وعدالته والعلم بها أيضا غير لازم والظن ممكن ميسور وكفايته مما لا اشكال فيه بينهم إذ عليها دأبهم ورويتهم حتى صاحب (المنتقى) إذ لا يسعه الالتزام به، وهو غير مناف لطريقته وعلى هذا فأمره بالتأمل أعلى الله مقامه في آخر كلامه لعله إشارة إلى أن الظن (٢٥٧)

مفاتيح البحث: الظن (٢)، الحاجة، الإحتياج (٢)

صفحة ٢٨٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٥٨

بالعدالة والوثاقة كاف حتى على طريقته يعنى صاحب المنتقى - إذ طريقته التي هي اعتبار الصحيح الاعلى لا ينافى كفاية الظن لمن يحصل له فيرتب اثره مع العمل بقول هذا الراوى المظنون عدالته وغيره. (نعم) لو لم يحصل الظن فلا بد من التعدد في تركية هذا الراوى كما هي طريقته ويحتمل كون المراد بطريقته عدم اعتبار الظن أصلا ومطلقا فيما يتعلق بالرجال من عدالة وغيرها كتميز المشتركات ونحوها وهو مشكل جدا على فرض إرادته بل هو في محل المنع جزما والله أعلم (قوله أعلى الله مقامه):

ويمكن الجواب أيضا بان تعديلهم لان ينتفع به الكل الخ.

هذا في محل المنع فان التعديل من المعدل انما هو اخبار عما يراه من العدالة بالنسبة إلى هذا المعدل سواء انتفع بها الكل أم لا نظير الفتوى في الاحكام الكلية من المجتهد فإنه اخبار عما يراه من حكم الله في خصوص تلك المسألة ونظير الاخبار بالرضاع المحرم فإنه اخبرا عما يراه محرما بحسب رأيه واجتهاده ولا يحمل إخباره وشهادته بذلك على الأكمل أعنى على السبب المتيقن تحريمه لعدم العلم بإرادته بل هو من هذه الجهة مجمل ولذا اعتبر المشهور في قبول الشهادة بالرضاع التفصيل وذكر السبب لكونه محل خلاف والمراد للشاهد غير معلوم بل في (الروضة) (١) نسبته إلى الأصحاب وعلى هذا فلا بد للمزكى

(١) الروضة للشهيد الثاني وهو شرح للمعة الدمشقية للشهيد الأول رحمهما الله وهي مطبوعة طبعات عديدة ولها شروح وتعليقات عديدة.

(المحقق)

(٢٥٨)

مفاتيح البحث: الشهادة (٢)، الظن (٣)، الرضاع (١)، السب (٢)

صفحة ٢٨٩

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٥٩

والمعدل من ذكر ما أراد والا فلا ينفج اطلاقه ولكنك خبير بأنه إن كان الاختلاف مانعا من القبول الا مع التفصيل لم تقبل شهادة ولا إخبار أصلا ومطلقا لحصول الاختلاف في الجميع أعنى في العبادات والمعاملات عقودها وإيقاعاتها واحكامها إذ لا يخلو موضع منها من الخلاف ولو في جهة وهو مناف للسيرة المستمرة وموجب لتعطيل العباد وأهل الشرع الشريف لشدة الحاجة وعموم البلوى ومنافاة ذلك لسهولة الملة وسماحتها، (فاما ان يقال): بقبول الاطلاق مطلقا من غير فرق بين المقام وغيره وينزل ذلك على الواقع ويرتب اثره فالشهادة بالتركية مقبولة ويرتب اثرها مع الخلاف في سببها وهكذا بالبيع الصحيح والوقف والطلاق والعقود إلى غير ذلك من العقود والايقاعات والاحكام كمسألة التزكية والتطهير فيما يحتاج إلى العصر على الخلاف فيه وما يحتاج إلى الترتيب مقدما أو موسطا على الخلاف أيضا وهذا هو الظاهر بل نسبه السيد محسن في رجاله إلى أصحابنا بالنسبة إلى التزكية قال - أعلى الله مقامهم - بعد ذكر الخلاف في توقف اعتبار الجرح والتعديل على ذكر السبب وما يتعلق به من اعتراض وجواب ما هذا لفظه: "وكيف كان فهذا الخلاف في المخالفين اما أصحابنا فالذى يظهر من تتبع طريقتهم في الرواة انما هو الاخذ بالاطلاق ما زالوا يستندون في تعديل من يعدلون إلى الشيخ أو النجاشي أو ابن الغضائري أو غيرهم من علماء الرجال فإذا رجعنا إلى أصولهم لم نجد في كلامهم غالبا الا الاطلاق، غير أنهم لا يعولون إلا على أرباب البصائر التامة في هذا الشأن دون من ضعف مقامه أو كثر خطاه إلا أن يذكر السبب (٢٥٩)

مفاتيح البحث: ابن الغضائري (١)، الشهادة (١)، السب (٢)، الطهارة (١)، الحاجة، الإحتياج (١)

صفحة ٢٩٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٦٠

فيستنهضون السبب ويجعلونه ويجتهدون (" ١) وهو حسن جيد ويشهد له التتبع ومثل المقام غيره مما وقع فيه الخلاف (أو يقال) بالقبول لو كان متعلق الشهادة بنفس المسبب، كالصحة والبطلان والطهارة من الحدث أو الخبث والنجاسة إلى غير ذلك دون ما لو كان بنفس السبب كالرضاع وشبهه لحصول الاختلاف فيه فلا بد من التفصيل دون الأول إذ لا خلاف فيه وانما الخلاف في سببه والأقوى هو الأول، والله أعلم.
(قوله أعلى الله مقامه):

وأیضا لو أراد العدالة عنده كأن يقول ثقة عندي حذرا من التدليس والعدل لا يدلس مع أن رويتهم كذلك فتأمل.

لا يخفى ان التدليس انما يتم لو كان للفظ ظهور ويراد خلافه من دون قرينة تدل عليه اما مع عدم الظهور أصلا بل تردد اللفظ بين معاني عديدة فهو كالمجمل أو منه وحينئذ فلا تدليس هذا إذا لم يعلم رأى المعدل ماذا، أما لو علم فاللازم حمل اللفظ عليه إذ هو الغرض والثمره كما عرفت، وحينئذ فلا تدليس أيضا (فدعوى) التدليس الموجب للحمل على الأكمل أو على الواقع المعبر شرعا (في محل المنع) ولعل الأمر بالتأمل إشارة إلى ذلك والله أعلم.

(١) راجع عدة الرجال للسيد محسن الأعرجي الكاظمي بعنوان (الاكتفاء بالرواية في الجرح والتعديل). (المحقق)

(٢٦٠)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الشهادة (١)، السب (٢)

صفحة ٢٩١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٦١

(قوله أعلى الله مقامه):

وأيضاً العادل إذا أخبر بان فلانا متصف بالعدالة شرعا فيقبلون ولا يشتتون فتأمل.

لا يخفى ان التثبت في خبر الفاسق انما هو لاحتمال الكذب وهذا وإن كان منتفياً بالنسبة إلى خبر العادل لثبوت عدالته الموجبة لعدم الاعتناء باحتمال الكذب بل اللازم تنزيل خبره منزلة المقطوع بصدقه في ترتيب الآثار ولكن البحث في المقام لاستعلام مراده فيما شهد به كى يرتب اثره لما عرفت من عدم النفع بشهادته بدون التفصيل إذ هي كالمجمل أو منه وكونه مخبراً بالواقع لا ينفع في لزوم قبوله وتنزيله على الواقع المعبر شرعا وترتيب آثاره بعد ما عرفت من اختلاف الرأي والمذهب في العدالة فلعل هذا المعدل أراد مالا ينفع منها كما يقول الشيخ فيها من أنها ظهور الاسلام مع عدم ظهور الفسق وليس لاحد ان يحمل قوله عند إرادة التعديل على غير مذهبه، كالمملكة لأنها أنفع أو لأنها الواقع في معناها الذي هو المعبر شرعا وهو الشرط في القبول على القول باعتبارها فيه لوضوح انه لا فائدة في المذهب والرأي للشخص الا الحمل عليه متى اطلق ولذا لا يعتبر المشهور في الشهادة بالرضاع الا المفصلة كما سمعت وإن كان فيه ما فيه كما سمعت ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك والله أعلم.

(٢٤١)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (٢)، الكذب، التكذيب (٢)، الشهادة (٣)، الرضاع (١)

صفحة ٢٩٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٤٢

(قوله أعلى الله مقامه):

وأيضاً لم يتأمل واحد من علماء الرجال والمعدلين فيه في تعديل الآخر من تلك الجهة أصلاً ولا نشم رائحته مطلقاً مع اكثارهم من التأمل من جهات أخرى، وهم يتلقون تعديل الآخر بالقبول حتى أنهم يوثقون بتوثيقه ويجرحون بجرحه فتأمل. لا يخفى أن هذا لو تم وكان مسلماً على الحقيقة فأى معنى للتأمل الذى صدر منه سابقاً؟ فإن كان الغرض معرفة الحقيقة وهو لا يتم إلا بإبداء الاشكال أولاً وظاهراً، قلنا: هذا حق وهو المقصود والذى يجب التصدى له، حيث أن العدالة مختلف فيها والشاهد إنما يشهد على رأيه فيها فإن كان معلوماً فذاك وإلا جاء الاشكال لعدم الانتفاع بشهادته حينئذ ولعل الجدل من المعدلين من هذا القبيل فلا بد من الجواب (فقد يقال) بحمل التعديلات المجهولة على المتيقن الذى هو رأى الشيخ ولكنك خبير بأنه غير نافع نفعاً يعتد به بل هو قليل جداً فهو بحكم العدم (أو يقال) بان قول الشيخ مقطوع بعدم إرادته للمعدل. وحينئذ فينحصر الأمر بين القولين الأخيرين أعنى حسن الظاهر والقول بالمملكة وظاهر انهما ليسا قولين مختلفين متقابلين متغايرين معنى بل مرجعهما إلى قول واحد، وانما الخلاف في التعبير إذ القائل بحسن الظاهر انما يريد المملكة وانما عبر بالطريق إليها الذى هو حسن الظاهر حيث يفيد الظن بها فالكل يريد المملكة وعلى هذا فعدم التأمل من أحد في تعديل الآخر في محله لمعرفة مراده المحمول عليه تعديله واما التوثيق بتوثيق الغير والجرح بجرحه فإن كان المراد بمجرد توثيق الغير وجرحه فهو

(٢٤٢)

مفاتيح البحث: الشهادة (١)

صفحة ٢٩٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٤٣

تقليد صرف لا يجوز قولاً واحداً. وإن كان من جهة كون التوثيق من جملة الامارات الموجبة لإفادة الظن بالوثاقة فمسلّم لو كان المراد ترتيب الأثر دون غيره بحيث يكون معدلاً وشاهداً بمجرد توثيق الغير فإنه غير متحقق من بعضهم فضلاً عن الكثير منهم أو الكل بحيث

تصح النسبة إليهم بقوله أعلى الله مقامه -: يوثقون حتى لو كان التوثيق من الغير مفيدا للظن بالملكة إذ لا يصح ذلك الشهادة بها لما عرفت من اختصاص دليلها بالمقطوع به إن لم يكن بالمحسوس نعم ذاك يفيد تريب الآثار كقبول خبره وشهادته والصلاة خلفه والتقليد له لو كان مجتهدا إلى غير ذلك من الآثار ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى هذا كله أو بعضه والله أعلم.
(قوله أعلى الله مقامه):

على أن المعبر عند الجل في خصوص المقام العدالة بالمعنى الأعم كما سنشير فلا مانع من عدم احتياج القائل بالملكة أيضا إلى التعيين.

لا يخفى أن هذا لو سلم بان كان المعبر عند الجل انما هو العدالة بالمعنى الأعم أعني الشامل للامامى وغيره ولكن لم يعلم إرادة المعدل له أو لما يتضمنه لاحتمال إرادة قول الشيخ أو حسن الظاهر للذين لا يلازمان ذلك المعنى المعبر بناء على الفرق بين حسن الظاهر والقول بالملكة كما هو ظاهر القولين وحينئذ فلا بد من التعيين بالتقييد والتفصيل والا فذاك التعديل غير نافع كما عرفت أو ترجع إلى ما سمعت من الوجوه بل نقول الظاهر من المعدل إرادة الشهادة بما يراه من العدالة عنده في حق
(٢٦٣)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (٢)، الشهادة (٣)، الصلاة (١)، الظن (١)، الجواز (١)

صفحة ٢٩٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٦٤

هذا الراوى الخاص سواء تضمن ذلك المعنى المعبر بناء عليه أم لا وحينئذ فالقائل بالملكة لا ينفعه هذا التعديل لعدم احرازها بتعديله لعدم العلم بإرادتها لتردد مراده بينها وبين غيرها والله أعلم.
(قوله أعلى الله مقامه):

على أنا نقول: أكثر ما ذكرت وارد عليكم في عملكم، الخ.
لا يخفى انه بناء على قطعية الاخبار لا يأتي شئ من تلك الايرادات المتعلقة بالصدور ككون التزكية من باب الشهادة وهي غير مقبولة في غير المحسوس وكونها من شهادة فرع الفرع إلى غير ذلك فان الغرض من التزكية انما هو إحراز الصدور فإذا كان الصدور محرزا بالقطع فلا حاجة إليها ولا- إلى ما يتعلق بها ولكن الشأن في حصول القطع وموانعه كثيرة جدا إذ ما ذكرت من الأمور المانعة من الوثوق بالتعديل والجرح من الاختلاف والخطأ والغفلة والنسيان والضبط إلى غير ذلك يجرى كثير منه أو أكثره ان لم يكن كله بالنسبة إلى دعوى القطع في الاخبار بل وربما يجرى غيره كمسألة تقطيع الاخبار وتلف كثير منها كما ذكروا في كتب ابن أبي عمير من أنه جاءها السيل فاخذها (١)

(١) راجع: رجال النجاشى (ص ٢٥٠) في ترجمه محمد بن أبى عمير من قوله: "وروى انه حبسه المأمون حتى ولاه قضاء بعض البلاد (وقيل) ان أخته دفنت كتبه في حالة استتارها وكونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب (وقيل) بل تركها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت فحدث من حفظه ومما كان سلف له في أيدي الناس فلهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله. ("المحقق)
(٢٦٤)

مفاتيح البحث: ابن أبى عمير (١)، النسيان (١)، الشهادة (٢)، كتاب رجال النجاشى (١)، محمد بن أبى عمير (١)

صفحة ٢٩٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٦٥

وربما كان ذلك سببا لارسال اخباره غالبا وحيثئذ فلا بد من التزام الظن بالصدور كما يرى المجتهدون واما الدلالة فهي معتبرة وإن كانت ظنية للاجماع من أهل اللسان على اعتبار الظواهر (ودعوى) القطعية كما وقع من بعض كصاحب الوسائل مع أنه لا حاجة إليها (مكابرة) صرفة والله أعلم.
(قوله أعلى الله مقامه):

وأیضا ربما كان اعتمادا عليه بناء على عمله بالروایات الموثقة فتأمل.

لا- يخفى انه لا- ملازمة بين العمل بالموثقات وقبول توثيق هؤلاء إذ لا يكون الخبر بواسطة توثيقهم من قسم الموثق اللهم إلا أن يقال بعدم الفرق بين الموثق وبين المقام بعد توثيق هؤلاء إذ المناط في قبول الموثق انما هو حصول الظن بالصدق بواسطة التبين الاجمالي الحاصل للموثق فان الموثقات متضمنة لنوع من التبين وهذا بعينه موجود بواسطة التوثيق المذكور كما لا يخفى والحاصل فلا يقصر الخبر بواسطة التوثيق المذكورة عن الموثقات ولكن لا يخفى ان العمل بتزكية مجهول العين غير جائز لاحتمال وجود الجرح ونفيه بالأصل لا- يجوز للعلم الاجمالي بكثرة الجرح فلا بد من اخراج المورد عن أطراف ذلك العلم الاجمالي إما بالعلم أو بما قام مقامه نظير العمل بالعمومات قبل البحث عن المخصص فإنه غير جائز للعلم الاجمالي بكثرة التخصيص وعدم إمكان البحث لفرض مجهولية العين لا ينفع في قبول الخبر لفقد شرطه الذي هو العدالة أو الوثاقة فهو كغيره من مجهولها وإن كان الجهل لتعذر (٢٦٥)

مفاتيح البحث: الظن (١)، الجهل (٢)، الجواز (١)

صفحة ٢٩٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٩٦

البحث عن هذا المزكى بعد الجهل بعينه ويمكن ان يقال: إن المراد للمصنف ان التزكية بناء على كونها من قسم الخبر فالاعتماد على توثيق هؤلاء يكون من باب العمل بالاخبار الموثقة بعد فرض وثاقه هؤلاء في أديانهم وليس المقصود جعل الخبر الذي في طريقه هذا الموثق بتوثيق هؤلاء من قسم الموثق حتى يرد عليه ما تقدم ولكن يرد عليه انه تزكية لمجهول العين إذ الفرض سد الباب لمعرفة هذا الموثق إلا من جهة توثيق هؤلاء وهو غير جائز لاحتمال وجود المعارض الذي لا يمكن نفيه بالأصل للعلم الاجمالي بكثرة الجرح كما عرفت ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى هذا كله.

(قوله أعلى الله مقامه) بل من باب رجحان قبول الخ.

المراد أن من اعتمد على توثيق هؤلاء ليس لحصول الوثاقة بتوثيقهم بل قد يكون لحصول رجحان قبول الرواية بواسطة توثيقهم لكونهم أهل الخبرة ومن أهل الاعتماد في أقوالهم فيفيد توثيقهم حسن الحال هذا الموثق والاطمئنان بخبره فيكون خبره من قسم صحيح القدماء الذي هو الموثوق بصدوره والمطمئن به، ولعل من هذا الباب ما عن العلامة في ابن نمير (١) في مواضع من أنه يروى عن ابن عقدة عنه التوثيق ونحوه

(١) ابن نمير - هذا - هو عبد الله بن نمير أبو هشام الخارفي من خارف همدان وهو من رجال العامة وقد وقع في طريق الصدوق في باب ميراث الأجداد والجدات من كتابه (من لا يحضره الفقيه) ترجم له ابن حجر في تهذيب التهذيب وروى عنه جماعة منهم هشام - (٢٦٦)

مفاتيح البحث: يوم عرفة (١)، الجهل (١)، كتاب فقيه من لا يحضره الفقيه (١)، عبد الله بن نمير (١)، الشيخ الصدوق (١)، الوراثة، التراث، الإرث (١)

صفحة ٢٩٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٦٧

فإنه ربما يظهر من بعض الاعتماد ولو كونه من المرجحات ويقرب منه ما عن الشيخ رحمه الله - ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه) إلا أن يكتفى بالظن عند سد باب العلم فتأمل.

لا يخفى أن القائل بانفتاح الظن عند انسداد باب العلم إنما يريد انسداد باب العلم بأغلب الأحكام الشرعية الكلية بشروطه المذكورة في بابه كما هي مقالة أهل الظن المطلق ومن اعتبر الشهادة في الرواية كصاحب (المعالم) ومن تبعه لا يرى الانسداد بل يرى باب العلم بالأغلب مفتوحا لقيام الظن الخاص عنده، وحينئذ فلا يكتفى بالظن بالحكم وإن كان حاصلًا بغير طريق الشهادة للراوى بل يرجع إلى الأصل الجارى عنده في ذلك المورد كأصل البراءة وأصل الإباحة ونحوهما اللهم الا ان يقال بان الغرض للمصنف أعلى الله مقامه إنما هو انسداد باب العلم بالعدالة لا بالحكم ويكون الحاصل انه مع انسداد باب العلم بالعدالة وتعذر الشهادة بها لعله يكتفى بالظن بها وإلا- لزم تعطيل الاحكام لكثرتها وعدم قيام موارد العلم والشهادة بها، وإن قلنا بانفتاح الأغلب لبقاء العلم الاجمالي ببقاء جملة من الاحكام وراء ذلك مضافا إلى تناول الأدلة الدالة على اعتبار قول العادل لذلك وقد يقال بأنه مع ذلك لا يفتح باب الظن كما لا يفتح في موارد الدعاوى

- ابن عروة والأعمش وابنه محمد واحمد وابن معين توفي سنة ١٩٩ هـ وله أربع وثمانون سنة. (المحقق)

(٢٦٧)

مفاتيح البحث: الأحكام الشرعية (١)، الشهادة (٤)، الظن (٤)

صفحة ٢٩٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٦٨

والخصومات والمرافعات لو؟؟ انتفت البيئات ولكن لا يخفى الفرق لانحصار باب القضاء بالبيئات والايان كما يدل عليه الخبر "انما اقضى بينكم بالبيئات والايان" فإذا انتفت البيئات وجب الرجوع في الحكم إلى الايمان ولا يجوز الحكم للمدعى أو لاحد المدعين بمجرد الظن بصدقه اجماعا بخلاف المقام فان الرجوع فيه إلى الظن ممكن لتحقق موضع العدالة والعادل به لتعسر العلم بها إن لم يكن متعذرا في الأغلب بل الكل الا النادر من عموم البلوى أو البلية بها كما لا يخفى وحينئذ فيعتبر قول مظونها لشمول الأدلة الدالة على اعتبار قول العادل له، كما يعتبر قول من قامت البيئته على عدالته من غير فرق بينهما أصلا ولا ينافى ذلك اعتبار الصحيح الاعلى عند هذا القائل كما هي مقالة هذا القائل إذ ذلك مع امكان البيئته والا وجب الرجوع إلى الظن مع امكانه ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك.

(قوله أعلى الله مقامه):

لعدم حصول ظن بالعدالة المعتمدة لقبول الخبر عندهم لا يخفى ان صحيح القدماء ليس إلا ما يوثق بصدوره ويطمأن به ومن الواضح ان ذلك لا يلازم عدالة الراوى وكون الخبر صحيحا على اصطلاح المتأخرين كما هو واضح، فلذلك لا يحصل الظن بعدالة الراوى من قول المشايخ ان الاخبار التي رويت صحاح أو مأخوذة من الكتب المعتمدة وغير ذلك.

(ووجه آخر) وهو انه لو فرض حصول الظن بالعدالة للمشايخ الشاهدين بالصحة وغيرها فلا يلزم حصوله لنا وإذا لم يحصل فلا وجه

(٢٦٨)

مفاتيح البحث: الظن (٦)، الجواز (١)

صفحة ٢٩٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٦٩

لقبول تلك الأخبار وإن كانت صحاحا عندهم لفقد الشرط عندنا بناء على اعتبار العدالة في القبول ولو بالمعنى الأعم الذي يراه الشيخ ومن تبعه شرطا كما هو الوجه والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

أو لم تبق عليه.

المراد ان هذه الأخبار التي شهد المشايخ بصحتها والاعتماد عليها كانت كذلك في زمنهم وما قاربه لقرب عهدهم وتيسر القرائن الموجبة لظنها والثوق بها التي (منها) عدم تقطيع الاخبار الذي جاء منه الاضمار في كثير من الأخبار الموجب للتوقف فيها بل ورد كثير منها.

(ومنها) اضمحلال الأصول الأربعمائه في هذه الأزمنة وما شابهها الموجب لعدم الاطمئنان بما في أيدينا أو لعدم مساواته لما لو كانت موجودة ميسورة لنا منضممة إلى غيرها من الإمارات والكتب التي فقدت ككتب ابن أبي عمير وغيره إلى غير ذلك من موجبات الصحة والثوق والاعتماد التي كانت هي المنشأ في تلك الشهادة من أولئك المشايخ العظام والعلماء الأعلام ومن هنا ادعى الشيخ الحر وغيره قطعية الأخبار (١) لقرائن كثيرة أقاموها وامارات جممة بينها حسبوا أنها بلغت تلك الدعوى فتجاسروا عليها وادعوها غير مكترئين بها ولا متهمين أنفسهم عليها وقد عرفت سابقا أنها من الخطأ بمكان.

(نعم) هي بعد التأمل بها غاية ما تفيد لنا الظن بها في الجملة

(١) ادعى بالحر ذلك في آخر الرسائل في الفائدة السادسة (المحقق)

(٢٦٩)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، ابن أبي عمير (١)، الشهادة (٢)، الظن (١)

صفحة ٣٠٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٧٠

لكن لا كالظن الحاصل لأولئك المشايخ بل هو بالنسبة إليهم لعله متفاوت جدا شدة وضعفا من جهة القرب والبعد لزمن الصدور وزيادة الاطلاع على الامارات التي لها دخل في ذلك وقتته وزيادة الأسباب والمقتضيات للظن والاطمئنان وقتها إلى غير ذلك ولذا كان الصحيح عند القدماء والمقبول عندهم هو ذلك أعني ما كان موثوقا به مظنونا بصدوره ولا كذلك في أزمنة المتأخرين لذهاب الأكثر من تلك القرائن إذا لم يكن كلها، فلذلك ذهب ذلك الظن وذلك الوثوق الذي كان حاصلا لأولئك السابقين ولذا أحدث العلامة وشيخه ابن طاووس الاصطلاح الجديد وهذا هو العذر لهم والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

نعم يتوجه عليهم ان شمول نأ الخ.

حاصل ما يريد ان المكتفين بالظن الحاصل من تعديل المعدلين من مثل ابن عقدة وابن فضال وغيرهم ممن ماثلهم في سوء العقيدة إن كان الوجه فيه منطوق آية النبأ (١) فهو محل تأمل بل منع لعدم العموم فيها بحيث يشمل ما نحن فيه إذ كل من النبأ والفاسق فيها نكرة في سياق الإثبات وهو غير عام بل الغرض منها بيان حكم مورد خاص كما يقضى به ملاحظة سبب نزول الآية الذي هو إخبار

(الوليد) بالردة التي لا يناسبها الاكتفاء بالظن بل لا بد فيها وفي المؤاخذة عليها من العلم كما هو

(١) آية النبأ هي الآية السابعة من سورة (الحجرات) وهي قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين " (المحقق) (٢٧٠)

مفاتيح البحث: المنع (١)، الظن (١)، سورة الحجرات (١)

صفحة ٣٠١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٧١

مقتضى التعليل فيها الذي هو الوقوع في الندم وإذا لم يكن ثمة دليل فاللازم عدم الاكتفاء بتلك الظنون بل لا بد من العلم كما هو مقتضى الأصل الأولى القاضى بحرمة العمل بكل ظن حتى الظنون الرجالية أصلا وكمية ولكن لما خرج كثير منها بالاجماع وسد باب العلم ولزوم تعطيل الاحكام لو اقتصرنا على موارد العلم فالواجب الاقتصار فيما خالف الأصل على المتيقن فيبقى ما عداه على حكم الأصل باقيا ومنه الظنون الحاصلة من مثل ابن عقدة وابن فضال ونحوهما هذا بملاحظة شأن نزول الآية والعلّة المذكورة فيها وبملاحظة كون البناء في الفقه جاريا على الظنون والاكتفاء بها والاعتماد عليها وان العدول وهم المشايخ الذين أخبرونا بصحة تلك الأخبار التي رووها قد تثبتوا غاية الثبوت كما تقتضى به شهادتهم يتجه العمل بتلك الظنون الحاصلة من تلك التوثيقات وإن لم يحصل بها العلم كما هو مقتضى التعليل ولا كان الموثق من العدول الذي لا اشكال ولا خلاف في اعتبار الظن من قوله بل لا إشكال في اعتبار قوله وان لم يفد ظنا إذ لا دليل على اشتراط العدالة والاجماع المدعى على اشتراطها منقول بخبر الواحد وهو غير حاصل لنا بحيث يكون حجة علينا بل هو محل شك بل مع ملاحظة حال القدماء ربما يحصل لنا الحكم بعدم اعتبارها في قبول الخبر لبنائهم على اعتبار مظنون الصدور والموثق به وان لم يكن راويه عدلا فبملاحظة هذا كله يقع لنا الشك والتأمل فيما ذكرتم من الاكتفاء بالظنون (إلا- أن الإنصاف) رجحان الوجه الثاني فان بناء الفقه على الظنون وأمرها يستقيم بدونها فإنه لا يتم منها حكم من الاحكام الكلية بل والجزئية بدونها وبدون ضم الأصول إليها كما سينبه عليه فيما بعد والجواب عن الآية سيذكره فيما بعد.

(٢٧١)

مفاتيح البحث: الحج (١)، الظن (٧)

صفحة ٣٠٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٧٢

(وحاصله) منع عمومها لما نحن فيه إذ الفاسق فيها نكرة في سياق الإثبات وهو غير عام. (ودعوى) العموم بطريق الحكمة، (في محل المنع) في غير ظواهر القرآن من العمومات والاطلاقات التي سبقت لبيان ظاهرها لا لحكم آخر فكيف فيها التي لم يقصد منها إلا أصل التشريع وبيان الحكم في الجملة فهي أشبه بالقضايا المهملة والتعليل فيها لعلّه مقصور على مثل موردها.

(ودعوى) التعدى وظهور عدم الخصوصية بحيث يشمل المقام (في محل المنع) لقيام احتمال الخصوصية بل رجحانها لوضوح الفرق بين قتل جمع كثير من المسلمين وسبى نسائهم ونهب أموالهم بخبر واحد فلابد من التبين إلى حد العلم كما أمر سبحانه وبين المسائل الفقهية التي ثبت فيها جواز التعبد بالظن وورد الشرع به بل لا يستقيم أمرها إلا به في أمثال أزممتنا بل وفي زمن الشرع مع العذر في خطئه والثواب عليه لما لحقه من المشقة في استفراغ وسعه كما ذكر ذلك مفصلا فيما بعد فلذلك أمر أعلى الله مقامه -

بالتأمل لعدم تمامية ما ذكره رادا به على المكتفين بالظنون فقوله أولاً " نعم يتوجه عليهم، الخ، قد تبين وظهر عدم اتجاهه كما عرفت، والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

فان قلت النكرة في سياق الاثبات وإن لم تفد العموم.

حاصل الغرض من هذا الايراد إرادة احكام القول باعتبار العلم في التبين عن خبر الفاسق مطلقاً أعنى من غير فرق بين ما كان من قبيل مورد الآية الذي هو الإخبار بالردة وغيره حتى ما تعلق بالتركية الذي نحن فيه (٢٧٢)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، القرآن الكريم (١)، القتل (١)، المنع (١)، الجواز (١)

صفحة ٣٠٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٧٣

وبيان ذلك أنه بعد الغاء الخصوصية للمورد لظهور عدمها بملاحظة التعليل الذي هو خوف الوقوع في الندم بارتكاب ما ليس بمعلوم الذي لا فرق فيه بين المورد وغيره والموضوع في الآية وان لم يكن في نفسه عاماً ومن ألفاظ العموم الا انه راجع إليه بطريق الحكمة إذ الحكم إذا علق على مطلق وماهية كان الموضوع لذلك الحكم تلك الماهية من حيث هي، وحينئذ فيجوز ذلك الحكم في جميع افرادها لحلول تلك الماهية في كل فرد لها فاللازم حينئذ اتباع هذا العموم ومقتضى هذا التعليل الذي هو اعتبار العلم في التبين عن خبر كل فاسق حتى في التركيبة التي نحن فيها، فلا وجه لقولكم بالاكتفاء بالظن فيها حتى من الفاسق، وكون البناء في الفقه على الظن لا يقضى برفع اليد عن هذا العموم وهذا التعليل القاضى باعتبار العلم وكذا لا يرفع اليد عن الاجماع المدعى للشيخ وغيره على اعتبار العدالة في الراوى (ولو قلت) ان العدول وهم المشايخ - أخبرونا بالتثبت لشهادتهم بصحة تلك الأخبار:

(قلنا) ان ذلك لا يفيدنا العلم لاحتمال الخطأ والاشتباه فليس لنا التعويل على أخبارهم مع عدم حصول العلم به لاحتمال الوقوع في الندم الذي هو مقتضى التعليل وحينئذ فيبقى الاجماع المدعى على اعتبار العدالة خاليا عن المعارض إذ المخبر به عادل بل عدول فيقبل من دون تبين هذ حاصل هذا الايراد ومقتضاه اعتبار العلم في التبين عن خبر الفاسق مطلقاً ثم أجاب - أعلى الله مقامه - بما حاصله كفاية الظن في التبين وعموم الآية غى محل المنع كما عرفت سابقاً وذكره مفصلاً في الجواب فلاحظ وتأمل جدا والله أعلم.

(٢٧٣)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الظن (١)، الخوف (١)

صفحة ٣٠٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٧٤

(قوله أعلى الله مقامه) وكونه في الباقي حجة لا بد من تأمل الوجه عدم الحجية في العلة المخصوصة (كما حققناه في محله) لبطلان كونها منشأ للحكم الذي هي علة له إذ بعد فرض تخصيصها وخروج بعض المسمى منها كيف يكون المسمى من حيث كونه مسمى هو المنشأ والعلّة في ذلك الحكم بل ذلك يكشف عن كون المنشأ في ذلك الحكم والعلّة فيه المسمى المستفاد وشيئا آخر وهو خلاف الفرض إذ المفروض ان العلة في ذلك الحكم هو نفس المسمى دون غيره كما هو ظاهر التعليل بها فعدم اعتبارها وعدم حجيتها بعد تخصيصها للمنافاة الظاهرة بين كونها علة وتخصيصها ولا كذلك العمومات بعد تخصيصها إذ لا اشكال فيها أصلاً لعدم المنافاة فيها رأساً كما هو واضح وحينئذ (فالقول) بان حال العلة حال العمومات في الحجية بعد التخصيص إذ هي في المعنى عام

فحالها حاله ويصيبها ما يصيبه كما صدر عن بعض الفضلاء (كما ترى) في محل المنع والله أعلم.
(قوله أعلى الله مقامه):

على أن قبول قول خصوص العادل يكون حينئذ تعبدا وستعرف حاله إلخ.
هذا هو الظاهر إذ لا خصوصية للعدالة في قبول الخبر بل المدار على وثاقته وصدقه وتحززه عن الكذب وليس اعتبار العدالة إلا لهذا إذ لا حاجة في الخبر إلا إليه ولذا نقول باعتبار اخبار جميع المتحززين
(٢٧٤)

مفاتيح البحث: الكذب، التكذيب (١)، الحج (١)

صفحة ٣٠٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٧٥

عن الكذب بحيث عرف من حالهم الصدق وان عرفوا بسوء العقيدة كالواقفية والفتحية وغيرهم إذ لا منافاة في قبح العقيدة لقبول الخبر بل على ذلك طريقة العقلاء ولذا ادعى الشيخ الاجماع على قبول اخبار جماعة هذه صفتهم (وقد حققناه ذلك في رساله في الاخبار) والمتحصل هو هذا والله أعلم.
(قوله أعلى الله مقامه):

سيما على القول بان العدالة حسن الظاهر أو عدم ظهور الفسق.

قد عرفت ان إرادة الأخير من المعدلين والموثقين لاخفاء في فساد كما اعترف به سابقا وصرح به واما الأول فالظاهر بل لعل المقطوع به إرادة الطريقيه منه للملكة التي هي العدالة وليست العدالة هي نفس حسن الظاهر وان لم يكشف عن الملكة بل ومع فقدتها لكنا نقول بان العادل لعدالته مقبول الخبر من دون تبين أصلا (نعم) الفاسق لا بد في قبول خبره من التبين الظني الاطمئنانى بحيث يطمئن به العقلاء ولا يرتابون في العمل به والتعويل عليه وان لم يحصل إلى حد القطع بل كان احتمال الكذب ضعيفا جدا لا يلتفت إليه وهذا هو الضابط فلا بد من مراعاته والله أعلم (قوله أعلى الله مقامه):
إلا أن يقال الفاسق من حيث إنه فاسق لا يحصل الظن القوي منه.

لا يخفى ان هذا من الاحتمالات الواهية التي لا ينبغي التعرض لها ولكن المصنف أعلى الله مقامه - أراد التنبيه على كل ما يحتمل أو يقال

(٢٧٥)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الكذب، التكذيب (١)، الصدق (١)

صفحة ٣٠٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٧٦

وإن كان واضح الفساد بين البطلان طلبا لا يوضح المطلب بأكمل وجه وسيأتي منه عن قريب التعرض لبيان فساد بقوله فيما بعد " على أن الفاسق الذي لا يحصل الظن من خبره هو الذي لا يبالي في الكذب اما المتحززه عنه مطلقا أو في الروايات فمنع حصوله منه مكابرة سيما الفاسق بالقلب لا الجوارح."

(قلت) وكلما زاد الفاسق تحززا عن الكذب وتحاشيا عنه زاد الوثوق بخبره والاطمئنان بقوله، ومن هذا الباب اخبارا الموثقين وأعظمهم كعبد الله بن بكير وأمثلة الذين بلغوا في الاعتماد والقبول مراتب عالية ولذا ادعى الكشي اجماع العصابة على تصحيح ما

يصح عن جماعة منهم عبد الله بن بكير.

(قوله أعلى الله مقامه):

لكن المتبادر من الفاسق فيها والظاهر منه هنا من عرف بالفسق.

هذا في محل المنع إذ الألفاظ موضوعة للمعاني الواقعية ولا خصوصية لهذا اللفظ ولا دخول للعلم والمعرفة فيها وإنما العلم طريق لها محرز للموضوع المترتب عليه حكمها إذ التكليف بالحكم موقوف على اثبات موضوعه فلا بد من اثباته بطريقه وهو العلم أو ما قام مقامه فان ثبت فذاك والا فان ثبت موضوع العادل فواضح أيضا وان لم يثبت شيء بل كان هذا الموضوع المبتلى به مجهولا فلا يجوز قبول خبره والتعبد به لإصالة حرمة العمل بالظنون وما وراء العلم التي قامت عليها الأدلة الأربعة وحكم بها العقل والشرع والاجماع فلا بد من الخروج عنها اما بالتبين العلمي أو التبين العقلاني بحيث يكتفون به في أقوالهم واخبارهم بناء (٢٧٦)

مفاتيح البحث: عبد الله بن بكير (٢)، الكذب، التكذيب (٢)، الظن (١)، الباطل، الإبطال (١)، الجواز (١)

صفحة ٣٠٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٧٧

على أنه حجة شرعية كما هو الظاهر والا فلا يجوز العمل بقوله والتدين به مع كونه مجهولا لم يتبين حاله ولم يظهر امره لفقد الدليل والأصل عدم الحجية وحينئذ فالمجهول من الرواة لا يجوز قبول خبره فما يظهر من (المصنف) من الميل إلى القول بحجته بقول؟؟ مطلق مما لا وجه له أصلا.

(نعم) بناء على القول بالظن المطلق في الاحكام كما يراه يتجه ذلك لكن يدور الامر على ما يراه من الظن المنفتح عنده اما بالأحكام أو بالأدلة أو بهما على الاحتمالات والأقوال التي نحن في غنية عنها لظهور انفتاح باب العلم بمقدار لا يضر اجراء الأصول فيما عدا المفتوح (كما حققناه في محله) (١) والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

على أن الاستفادة حينئذ عدم قبول خبر الفاسق لاشتراط العدالة والوساطة بينهما موجودة قطعا.

قد عرفت وتبين لك حرمة العمل بالمظنة وما وراء العلم مطلقا فاللازم الاقتصار على ما خرج بالدليل عن ذلك الأصل وتلك القاعدة فان قلنا باشتراط العدالة كان اللازم قبول خبر العادل دون غيره مطلقا وإلا كما هو الوجه - كان الخارج - مضافا إلى العادل - ما تحقق فيه العنوان الاستفادة من دليل ذلك الخارج من باقي الأقسام الأربعة على اصطلاح المتأخرين (١) لعله يشير بذلك إلى رسائله في الأصول العملية والتي كتبها بطلب من السيد المجدد الكبير الحسن الشيرازي والتي فرغ منها في سنة ١٢٨٢ هـ.

(المحقق)

(٢٧٧)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الحج (١)، الظن (١)، الجواز (٢)

صفحة ٣٠٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٧٨

أو مطلق المتحيز عن الكذب أو صحيح القدمات إلى غير ذلك مما يراه المستفيد وذلك المحصل ولا دخل في ذلك للقول بالواسطة

وعدمها بل لا- فرق في ذلك بين القول بالواسطة وعدمها لوضوح انه ما عدا ذلك الخارج بعنوانه المستفاد من دليله فاللازم فيه الاجتناب وعدم جواز العمل مطلقا فتأمل جيدا والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

أو تخصيصه بالعدالة بالمعنى الأعم فتأمل لعله أعلى الله مقامه أشار بالتأمل إلى أن هذا التخصيص تجوز صرف وخلاف الظاهر فكيف يجوز (والجواب) بأنه لا- بأس به بعد قيام القرينة بل القرائن من الشيخ عليه فاللازم هو الحمل عليه كغيره من المجازات المحفوفة بالقرائن والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

بل على تقدير اعتماد الكل أيضا لعل الامر كذلك فتأمل هذا كما يقول أعلى الله مقامه إذ اطلاق لفظ الثقة ينصرف إلى غيره وان فرض اعتماد الكل عليه في أقواله ورواياته إذ اعتمادهم عليه بعد فرض فسقه انما هو من جهة أقواله لظهور صدقه وضبطه فيها وما كان اعتمادهم عليه على الاطلاق حتى يناسبه اطلاق لفظ الثقة عليه المساوي ظاهرا وبحسب الاصطلاح المتأخر على الظاهر - للفظ العدل وان اطلق أحيانا على غير العدل الإمامي فإنه للقرينة واما مع عدمها

(٢٧٨)

مفاتيح البحث: الكذب، التكذيب (١)، الجواز (٣)

صفحة ٣٠٩

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٧٩

فاطلاقه تدليس ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى أن اعتماد الكل لا يرفع التدليس فلو قال قائل بأنه لا تدليس بعد اعتماد الكل قيل له لا وجه له والله أعلم (١).

(قوله أعلى الله مقامه). ولا يخفى ان الروية المتعارفة المسلمة المقبولة انه إذا قال عدل إمامي - النجاشي كان أو غيره فلان ثقة انهم يحكمون بمجرد هذا القول بأنه عدل إمامي كما هو ظاهر اما لما ذكر - إلى قوله - على منع الخلو.

لا- يخفى ما في هذه الوجوه التي ذكرها لاختصاص لفظ ثقة حيث يذكر بالعدل الامامي من كون الظاهر من الرواة التشيع وكون الظاهر من التشيع حسن العقيدة إذ دعوى الظهور في المقام غير مناسب إذ لا- لفظ هناك للتشيع حتى يحسن فيه دعوى ظهوره في ذلك لو سلم الظهور إلا أن يريد من الظهور الظن بواسطة الغلبة للتشيع في ذلك أعني في حسن العقيدة لو سلمت الغلبة ومثله دعوى الانصراف إلى الكامل فإنها في محل المنع بل لا يلتزم هو مبه في سائر المطلقات بل اللازم في المطلقات حملها على المعنى الأعم إذ هو الموضوع له اللفظ بعد فرض اطلاقه الا أن يكون هناك انصراف لبعض الافراد بواسطة شيوع ذلك المطلق في ذلك الفرد من جهة غلبة وجود ذلك الفرد في الخارج وغلبة

(١) إلى هنا انتهى المصنف مما علقه على الفائدة الأولى من الفوائد للوحيد البهبهاني طاب ثراه وفيما يلي شرع في تعليقه على الفائدة الثانية منها. فلاحظ. (المحقق)

(٢٧٩)

مفاتيح البحث: المنع (١)، الظن (١)

صفحة ٣١٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٨٠

استعماله فيه إلى حد حصل الانصراف فإنه حينئذ فإنه يجب حمل ذلك المطلق عليه وهو في المقام غير موجود الا بدعوى الاصطلاح فإنها غير بعيدة بل لعله الظاهر وان أمكن المناقشة فيه إذ قد ينافيه اطلاق هذه اللفظة من بعض على غير العدل الامامي كما صدر من العلامة رحمه الله - في خلاصته ولذا أنكر الشيخ البهائي دعوى هذا الاصطلاح لكن الظاهر ثبوته بين المتأخرين والاطلاق من بعض على غير الامامي غير قادح في الاصطلاح إذ هو مع القرينة والمدعى مع التجرد عنها واما دعوى الاصطلاح حتى بين المتقدمين منهم كالشيخ والنجاشي والمفيد ومشايخهم ومن تقدم عليهم فغير معلوم إذ لا يزيد لفظ الثقة على العدل وقد عرفت مذهب الشيخ فيه وانه ظاهر الاسلام مع عدم ظهور الفسق الشامل للعدل الامامي والموثق وغيرهما مع أنه لا- يعتبر عنده في قبول الخبر العدالة بالمعنى الأخص بل يكتفى بالأعم فتدخل الموثقات جميعا بل يكفي عنده مطلق التحرز عن الكذب فالانصاف ان دعوى الاصطلاح في الجملة مسلمة واما غيره من الوجوه فهو محل غش كالذي ذكره المحقق الشيخ محمد (١) ونقله عن جماعة من المحققين من أن ديدن النجاشي إذا قال " فلان ثقة " ولم يتعرض إلى فساد عقيدته ارادته العدل الامامي إذ ديدنه التعرض إلى الفساد لو كان فعدمه ظاهر في عدم ظفره وهو ظاهر في عدم وجوده لبعده وجوده مع عدم ظفره لشدة بذل جهده وزيادة معرفته لوضوح ان ذلك لا يفيد اعتمادا بحيث يكون الراوى عدلا اماميا ويكون خبره من قسم الصحيح فيكون حجة وراجحا في مقام التعارض إلى غير ذلك من ثمرات الصحيح إذ لم يثبت إرادة هذا القائل وهو النجاشي أو غيره من علماء

(١) الشيخ محمد - هذا - هو ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني - رحمهم الله - . (المحقق)

(٢٨٠)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الحج (١)

صفحة ٣١١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٨١

الرجالية وكان عدلا اماميا كما يقول (المصنف) وتبعه في ذلك (السيد المحسن في رجاله) ردا قول من خصصه بالنجاشي كما يقضى به ظاهر المحكي عن المحقق الشيخ محمد ونقله عن جماعة كما سمعت فإنه بمجرد هذا القول من قائله لم يثبت إرادة هذا المعنى المستظهر وانما هو مجرد ظهور كونه مرادا له وهو غير كاف في شهادة هذا المرید أو اخباره بالعدالة بالمعنى الأخص لو قلنا بان التزكية من أحدهما حتى يكون قوله نافعا لنا ونرتب عليه آثاره.

(نعم) هو نافع على القول بان التزكية من الظنون الاجتهادية إذ قد يحصل لنا بواسطة قول النجاشي مثلا مظنة بحسن حال الرجل المقول فيه هذا اللفظ أو وثاقته بالمعنى الأعم أو الأخص فيحصل هناك اعتماد ما، ولعل هذا هو المراد للمصنف بل والمحقق أعلى الله مقامهما والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

أو لغير ذلك لعل المراد من غير ذلك كون حذف المتعلق مفيدا للعموم فيكون مراد القائل " ثقة " انه موثوق به من كل جهة في حسن عقيدته وفعاله وتجنبه للمعاصي والمحرمات من الكذب وغيره والمنافات لقبول قوله وشهادته فيكون هذا اللفظ أعنى الثقة - كالمرادف للفظ عادل، والله أعلم.

(٢٨١)

مفاتيح البحث: الكذب، التكذيب (١)، الظن (١)، الشهادة (١)

صفحة ٣١٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٨٢

(قوله أعلى الله مقامه):

نعم في مقام التعارض بان يقول آخر فطحى مثلاً يحكمون بكونه موثقاً معللين بعدم المنافاة ولعل مرادهم عدم معارضة الظاهر النص وعدم مقاومته الخ.

حاصل المراد ان النص لا يعارض الظاهر وان نافاه في الدلالة بل اللازم فيهما الجمع بتقديم النص على الظاهر والتصرف في الظاهر كما هو الشأن في موارد كالعامة والخاص فإذا كان في كل من المتعارضين نصوصية من جهة وظهور من أخرى أخذنا بالنصوصية وطرحنا الظهور من الجانبين وما نحن فيه من هذا الباب فان لفظ ثقة نص في معناها الذي هو التوثيق وظاهر بواسطة الروية المسلمة في كونه امامياً ولفظ فطحى نص في فساد المذهب ولعله ظاهر في عدم ثبوت العدالة أصلاً أعني حتى في اخباراته على تأمل في ثبوت ذلك عند قائله، إذ لعله يرى ثبوتها في رواياته وهذا معنى قوله فيما بعد " مع تأمل فيه " أى مع تأمل في هذا الظهور بالنسبة إلى قائله وعلى هذا فلو فرض الظهور طرحناه وأخذنا بالنصوصية من الجانبين وحينئذ فيكون الحاصل انه فطحى موثق به وهذا معنى تعليلهم بعدم المنافاة الا ان الوجه خلافه بل اللازم في مقام التعارض والتنافى بين القولين بالنصوصية من الجانبين أو الظهور كذلك أو الظهور من أحدهما دون الآخر انما هو اتباع ما هو الأقوى من القولين لاعتضاده بمرجحاته تخصه ككونه أعلم وأخبر وأتقن وأمتن في هذا الفن وأزيد اطلاعا وأوسع باعا إلى غير ذلك من المرجحات كما هو الشأن في سائر العلوم بل وكافة الصناعات لبناء العقلاء على ذلك (٢٨٢)

مفاتيح البحث: الوسعة (١)

صفحة ٢١٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٨٣

ولذا نقول بتعيين الرجوع في التقليد إلى الأفضل كما هو الأقوى والمشهور ابتداء وفي غير مقام التعارض فكيف معه، إذ لا يبقى مع معارضة الأفضل لغيره ظن بغيره ولا وثوق فكيف تترك العقلاء ما فيه الوثوق مع امكانه وتيسره وترتكب ما ليس فيه وثوق بالمرء بل محض احتمال ووهم بل قد يكون مع الريب والاضطراب ان هي الا فريئة بينة يبرأ من دعواها من تأملها.

مع أن التزكية بناء على انها من الظنون الاجتهادية كما هو الظاهر لا مناص عن القول بذلك كما هو واضح وحينئذ فالقول بتقديم الجارح مطلقاً في غير محله.

(ودعوى) انه اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل فلا منافاة بين القولين إذ مرجعهما على هذا إلى أدري ولا أدري (في محل المنع) إذ هو لا يلائم القول في العدالة بالملكة كما هو الظاهر لوضوح المنافاة بينهما بناء عليه مع أن كونه اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل انما يتم لو كان هو الا خبر وهذا ما نقول من تعيين الرجوع إلى ما اعتضد بامارة الرجحان من كونه أخبر وغيره مما يوجب المظنة والوثوق بقوله من غير فرق بين الجارح أو المعدل واما تقديم الجارح مطلقاً فلا كما لا وجه للقول بالجمع بين القولين تحكيماً للنص على الظاهر فيحكم بكونه ثقة في دينه كما هو الشأن في الاخبار المتعارضة بمثل ذلك لوضوح الفرق بين المقامين إذ الجمع في الاخبار لو كان التعارض من هذا الباب أعني بين النص والظاهر كالعامة والخاص والمطلق والمقيد انما هو لحكم أهل اللسان بعد تنزيل الكلامين بمنزلة كلام واحد لمتكلم واحد لا يجوز عليه العدول فيكون بعضه وهو النص قرينة للظاهر ومن الواضح ان هذا لا يأتي فيما نحن فيه إذ لا يكون كلام شخص قرينة لآخر مع إمكان الاختلاف

(٢٨٣)

مفاتيح البحث: الظن (٢)، الجواز (١)

صفحة ٣١٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٨٤

في الرأي والاجتهاد فلا وجه للجمع بما ذكروا مع تعدد المتكلم بل ولا مع اتحاده وتعدد الكتاب المتضمن للجرح والتعديل لانفتاح باب العدول وتبدل الرأي بل ومع اتحاد الكتاب أيضا كما هو واضح جدا فالوجه حينئذ انما هو الرجوع إلى الامارات والمرجحات واتباع ما هو الأقوى كما اختاره (المصنف) فيما بعد ونقله عن الأكثر ومع فقد المرجحات وفرض التساوي فلا يقال بالجمع المتقدم كما نقله فيما بعد عن الأكثر واستظهره حيث قال فيما بعد "لعل الأكثر على الثاني وأنه هو الاظهر" الخ كما عرفت ما فيه، فلا وجه للقول به كما لا وجه لاحتمال التخيير أو القول به كما في الاخبار المتعارضة لو تكافأت وتساوت من جميع الوجوه، إذ التخيير هناك انما هو للتعبد البحث للأخبار المستفيضة جدا ان لم تكن متواترة المعتضدة بفتوى المشهور جدا ان لم يكن الكل وهو غير آت في المقام وشبهه كتعارض الأقوال في اللغة بل اللازم في مثله الرجوع إلى الأصول والقواعد في ذلك المورد ومنها الاخذ بالمتيقن من القولين إن كان ككونه ثقة في الجملة ولو في إخباراته ورواياته وانه متحرز عن الكذب وقلنا باعتباره كما هو الظاهر واما مع عدم تحقق متيقن في الجملة بحيث يكون الخبر بسببه معتبرا بل الامر دائر بين مقبول ومردود فلا اشكال في سقوط الخبر عند ذلك عن الاعتبار لعدم احراز ما هو الحجّة لنا فكيف يجوز العمل ولا حجة كما هو واضح والله أعلم.

(٢٨٤)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الكذب، التكذيب (١)، الحج (١)، الجواز (١)

صفحة ٣١٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٨٥

(قوله أعلى الله مقامه):

أو يكون ظهر خلاف الظاهر واطلع الجارح الخ.

لعل هذا عطف على قوله سابقا "ولعل مرادهم" في بيان عدم المنافاة التي عللوا بها ويكون حاصله ان عدم المنافاة لامرين: (الأول) عدم معارضة الظاهر للنص بل اللازم الجمع بينهما كما عرفت وعرفت ما فيه.

(والثاني) ان المنافاة انما تكون حيث يكون ما اطلعا عليه وشهدا به أمرا متحدا وكان موردا للنفي والاثبات فهناك تكون المنافاة حاصله اما لو كانا أمرين متغايرين فلا وما نحن فيه من هذا الباب إذ المعدل اطلع على وثاقته فأخبر بها والجارح اطلع على كونه فاسد المذهب لكونه فطحيًا مثلا فأخبر به وحينئذ فعلينا العمل بهما لعدم المنافاة فنقول هو فطحي ثقة لعدم انحصار الوثاقة بالامامى ولكن لا يخفى ان هذا مناف لما تقدم من أن الروية المسلمة في قول القائل: فلان ثقة الحكم بأنه عدل امامى وحينئذ فلا يمكن الجمع بينهما لوضوح المنافاة إذ الثقة على ما تقتضيه الروية المسلمة يقضى بكونه عدلا اماميا وحينئذ فلا يكون فطحيًا كما يقول الجارح فأين الجمع بينهما؟

بل هو غير ممكن إذ كل منهما ناف لما يقول الاخر وعلى هذا فليس الجارح قد اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل بل كل منهما طالع على ضد ما اطلع عليه الاخر فكل منهما ناف لما يقول الاخر حتى بالنسبة إلى العدالة المرادة من لفظ ثقة المشهود به بناء على الملكة إذ الظاهر أن الجارح بالفطحية لا يشهد بها ولا يريد بها إلى هذا الحد إذ غاية

(٢٨٥)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (٢)، الأكل (١)، الشهادة (١)

صفحة ٣١٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٨٦

ما يريد انه فطحي وإن كان ثقة في دينه وهذا معنى قوله فيما بعد لا يخلو من اشكال إذ الجرح بالفطحية لا يلائمه القول بالملكه في معنى العدالة على الظاهر وان احتمل لامكان حصولها لغير الامامي ولكن لا بد من اتحاد الجرح والتعديل في المذهبين فلو اختلف لم تتحقق العدالة لمعنى الملكة على ما هو المراد عندهم اللهم الا ان يقال بان مبنى العدالة المشهود بها على الظهور بواسطة غلبة التشيع والجرح اطلع على خلاف هذا الظهور وهذا معنى قوله أو يكون ظهر خلاف الظاهر أي ظهر للجرح خلاف ما ظهر للمعدل وحينئذ فلا تنافي في الجمع بينهما إذ مرجعهما إلى أدري ولا أدري.

(نعم) على فرض ثبوت الاصطلاح في لفظ ثقة وانه مختص بالامامي يكون الجمع غير ممكن لحصول التنافي بينهما كما هو واضح. (ويحتمل) عطف قوله أو يكون على قوله سابقا الا ان لا يكون مضرا الذي رفع به احتمال كونه من التدليس ويكون حاصله ان احتمال كونه من التدليس مندفع بأمرين على وجه منع الخلو.

(الأول) ان التدليس انما يكون مع عدم اعتبار الموثق وليس كذلك بل هو معتبر عند الكل كما يقضى به اجماع الشيخ على قبول اخبار الطاطريين وبنى فضال وأمثالهم أو انه الحق وإن كان محل خلاف كما هو ظاهر وإذا كان معتبرا فلا تدليس إذ الغرض من التوثيق في الرواية انما هو قبول الخبر وهو حاصل على كل تقدير أعنى حتى مع فساد العقيدة.

(الثاني) ان التدليس اظهار ما هو خلاف الواقع عنده بحيث يكون الواقع عنده مخالفا لما أظهره وهذا غير حاصل من المعدل إذ غاية ما حصل منه انما هو الوثاقة التي أخبر بها وهي قدر مشترك بين

(٢٨٦)

مفاتيح البحث: المنع (١)

صفحة ٣١٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٨٧

الامامي وغيره واما فساد المذهب فلم يتعرض له فلعله لم يطالع عليه كما اطلع عليه الجرح، وحينئذ فلا تدليس إذ لم يظهر خلاف ما هو عليه في الواقع حتى يغش غيره ويوقعه في خلاف ما هو عليه في نفس الامر.

ولكن لا يخفى ان هذا مناف أيضا لدعوى الروية المسلمة فان مقتضى تلك الروية ان لا يقال هذا اللفظ الا فيمن أحرز انه عدل امامي اما إذا لم يحرز لعدم اطلاعه أو اطالع على خلافه فليس له الاطلاق فلو اطلق والحال هذه كان مدلسا وغاشا اللهم الا ان يقال بأنه عول في كونه اماميا على الظهور الحاصل من الغلبة المورثة للمظنة فهو غير مدلس وإن كان غير مطلع تماما.

(قوله أعلى الله مقامه):

لكن لعله لا يخلو من نوع تدليس.

هذا بحسب السياق مختص بالأخير أعنى قوله "أو يكونا من واحد" ووجه التدليس اظهار ما لم يكن مرادا بتوثيقه بقوله "فلان ثقة" بعد حملة على التوثيق بالمعنى الأعم الذي هو خلاف الظاهر من هذا اللفظ بواسطة الديدن والاصطلاح ونحوهما من الوجوه القاضية بحمله على المعنى الأخص أعنى المختص بالامامي دون غيره فيكون هذا الموثق قد اطلق لفظا وأراد غير ظاهره من دون دلالة على ذلك فيوقع غيره في غير ما هو المراد له وهذا هو التدليس والغش ولكن لا- يخفى ان هذا لا يأتي مع فرض الجمع بين الجرح والتعديل وإن كان فيه ما عرفت إذ يكون الجرح بالفطحية لكونه نسا قرينه على التصرف بقوله: ثقة بطرح ظهوره في الامامية على ما

ذكروا أو يكون كالعام والمطلق

(٢٨٧)

مفاتيح البحث: يوم عرفة (١)

صفحة ٢١٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٨٨

المعارضين بالخاص والمقيد وحينئذ فلا يكون تدليسا.

(نعم) قبل ظهور تلك القرينة ونصبها يكون تدليسا ولكن لا يخفى ان التدليس لا يرتفع بمجرد ظهورها ولو في كتاب اخر لهذا المعدل أو في محل اخر من الكتاب الواحد بل لا بد من اتصالها بذلك التوثيق بحيث يعدان كلاما واحدا كسائر القرائن الصارفة التي يقصد بنصبها الاعلام بالمراد حتى لا يقع بخلافه من يقف على ذلك اللفظ هذا على فرض كون المراد من قوله: ثقة هو المعنى الأعم بقرينة قوله:

فطحي لكنه ممنوع كما عرفت بل هو محمول على المعنى المصطلح عليه بناء عليه ويحكم بالتعارض والتنافي ويرجع إلى الترجيح ولا وجه للجمع كما عرفت وهذا كما يجري مع تعدد الجراح والمعدل فكذا مع الاتحاد في الكتابين بل الكتاب الواحد مع امكان العدول وتبدل الرأي كما أن وجه التدليس المذكور يجري في صورة التعدد أيضا وكذا وجه دفعه بناء على ما ذكره من الجمع والله أعلم. قوله أعلى الله مقامه):

الا ان لا يكون مضرا عندهم الخ لا يخفى أيضا ان عدم ضرره من جهة اعتبار الموثق عندهم لا يقضى بعدم ضرره كلية حتى ينتفى التدليس أصلا لحصول الضرر في مقام الترجيح عند التعارض لدورانه مدار قوة الظن وحينئذ فيحصل التدليس ولا ينفع اعتبار الموثق لو انفرد إذ مع معارضته بالصحيح يكون ساقطا لرجحان الصحيح عليه ومقتضى قول المعدل ثقة أنه عدل امامي لعدم الصارف له عن ظاهره فيكون الخبر صحيحا واللازم تقديمه وطرح (٢٨٨)

مفاتيح البحث: يوم عرفة (٢)، الظن (١)، الضرر (١)

صفحة ٢١٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٨٩

الموثق وهذا إنما جاء بواسطة التوثيق المجرد عن ظاهره فقد أوقع من عثر عليه في خلاف الواقع وهذا هو التدليس وقد ينعكس الامر فيكون الترجيح في الواقع للمعارض كما لو فرض انه هو الصحيح ولكن بواسطة التوثيق المجرد عن الصارف عن ظاهره يحكم بالتخيير لو فرض انتفاء المرجح من غير صفة الصحة الموجودة في كل من المتعارضين والواقع خلافه وهذا انما جاء بواسطة التوثيق ولو قرن بما يكشف عن المراد به لم يجز هذا كله وهذا هو التدليس وحينئذ فالضرر غير مرتفع بل هو موجود والله أعلم. قوله أعلى الله مقامه):

واما إذا كان مثل علي بن الحسن (١) فمن جرحه يحصل ظن وربما يكون أقوى من الإمامي فهو معتبر في مقام اعتباره الوجه في حصول الظن بجرحه وكونه أقوى من الإمامي أنه مع وثاقته جدا أخبر وأعلم من غيره من علماء الرجال كما ذكروا ذلك في ترجمته ففي تعليقه (المصنف): عن العدة ان الطائفة عملت بما رواه بنو فضال، وكثيرا ما يعتمدون على قوله في الرجال ويستندون إليه في معرفة حالهم من الجرح والتعديل بل غير خفي أنه أعرف بهم من غيره بل من جميع علماء الرجال فإنك إذا تتبعت وجدت المشايخ

في الأكثر - بل كاد أن يكون الكل - يستندون إلى قوله ويسألونه ويعتمدون عليه.

(قلت) فإذا كان حاله بهذه المثابة وهذه المنزلة فلا اشكال في حصول الظن بقوله بل وكونه أقوى من كثير فهو معتبر حيث لا معارض له

(١) المراد علي بن الحسن بن علي بن فضال الفطحي (المحقق)

(٢٨٩)

مفاتيح البحث: علي بن الحسن (١)، الظن (١)، علي بن الحسن بن علي بن فضال (١)

صفحة ٣٢٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٩٠

أصلاً أو كان ولكن ليس بأرجح منه، وهذا معنى قوله "معتبر في مقام اعتباره والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

وعدم اعتباره علي ما سيحى في ابان وغيره ابان هذا هو ابان بن عثمان (١) والجرح له ابن فضال فإنه قال فيه:

انه ناووسى (٢) وعدم اعتبار جرحه لظهور خلافه أو تبينه لا لإجماع الكشى الذى هو اجماع الطائفة على تصحيح ما يصح عنه (٣) كما قد يظن إذ لا منافاة بينهما كما ترى مثله في عبد الله بن بكير إذ هو مع كونه فطحيا من أهل الاجماع المذكور بل لكثير من الامارات القاضية بعدم ثبوت هذا الجرح مثل كونه من أصحاب الكاظم عليه السلام وكثرة روايته عنه مع أن الناووسية هم الذين وقفوا على الصادق عليه السلام وانه لم يفرق أحد بينها وبين روايته عن الصادق عليه السلام وانه ترحم

(١) المذكور في المتن من عبارة (الوحيد) ابان بن عثمان فكان نسخة المصنف من المتن سقط منها (بن عثمان) فاحتاج إلى تعريفه بقوله "ابان - هذا - هو ابان بن عثمان" فلاحظ.

(٢) تقدم معنى الناووسية في الفائدة العاشرة من الفوائد التى عقدها المصنف رحمه الله - فى بيان الفرق المنحرفة، ص ١٢٧ فراجعها

(٣) راجع رجال الكشى ص ٣٢٢ تحت عنوان (تسمية الفقهاء من أصحاب أبى عبد الله عليه السلام) فإنه عد ابان بن عثمان من الستة نفر الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم. (المحقق)

(٢٩٠)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٢)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، عبد الله بن بكير

(١)، ابان بن عثمان (٤)، كتاب رجال الكشى (١)

صفحة ٣٢١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٩١

عليه فى موضعين من (الفهرست) كما فى (التعليقة) (١) فإنه يعطى عدم كونه من الناووسية عنده ويؤيده روايته ان الأئمة اثنا عشر وما عن (المعراج) من أن قول علي بن الحسن لا يوجب جرحه لمثل هذا الثقة الجليل، وما عن الصدوق فى المجلس الثانى من (أماليه) فى الصحيح عن ابن أبى عمير قال: حدثنى جماعة من مشايخنا منهم ابان بن عثمان وهشام بن سالم ومحمد ابن حمران وما عن ابن أبى عمير من إكثار الرواية عنه مع أنه لا يروى إلا عن ثقة كما فى (العدة) وما عن العلامة فى الخلاصة من تصحيح طريق الصدوق إلى العلاءين سيابة مع أنه فيه (٢) وما عن ابن أبى نصر البنظى من أنه يروى عنه وهو كابن أبى عمير لا يروى الا عن ثقة إلى غير ذلك من الامارات والدلائل الدالة على عدم ثبوت الجرح المذكور أعنى كونه من الناووسية بل لعل الثابت عدمه فعمل الثابت كونه من

القادسية (٣) (كما قيل) فكأنه من التصحيف والله أعلم.

(١) راجع تعليقه الوحيد البهبهاني في ترجمة أبان بن عثمان والمراد أن الشيخ رحمه الله - ترحم على أبان بن عثمان في موضعين من فهرسته ولكن لم نجد الترحم عليه من الشيخ الا في موضع واحد من الفهرست وذلك في ترجمته فراجع.

(٢) وكذلك صحح العلامة طريق الصدوق إلى أبي مريم الأنصاري مع أن في طريقه أبان بن عثمان راجع الفائدة الثامنة من الفوائد الملحقة بخاتمة (الخلاصة).

(٣) ويؤيد ذلك ان بعض نسخ رجال الكشي ابدل لفظه (الناوسية) بلفظه (القادسية) وينقل السيد محمد باقر الموسوي الأصفهاني في رسالته التي ألفها في أحوال أبان بن عثمان المطبوعة بإيران سنة ١٣٠٥ هـ.

عن المحقق الأردبيلي - رحمه الله - في كتاب الكفالة من (مجمع الفائدة) -

(٢٩١)

مفاتيح البحث: الشيخ الصدوق (٣)، ابن أبي عمير (٣)، أبان بن عثمان (٥)، هشام بن سالم (١)، ابن أبي نصر (١)، علي بن الحسن

(١)، كتاب رجال الكشي (١)، دولة ايران (١)، كتاب مجمع الفائدة للمحقق الأردبيلي (١)

صفحة ٢٢٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٩٢

هذا حاله بالنسبة إلى جرح علي بن فضال له من جهة عدم ثبوته بل وظهور خلافه وهكذا غيره بالنسبة إلى علي بن فضال وغيره لو قلنا بان المتبع في الجرح والتعديل انما هو الظن كما هو الظاهر اما لو بنينا انه من الشهادة فلا اشكال في عدم اعتبار جرحه كتعديله بعد فرض كونه فطحيا كغيره من غير الامامية لعدم اعتباره شهادة غير الامامية وهكذا لو قلنا بأنه من باب الرواية واعتبرنا العدالة بالمعنى الأخص في قبولها نعم بان الجرح والتعديل من باب الرواية وكفاية العدالة بالمعنى الأعم بل مجرد التحرز عن الكذب والملكة فيه كما هو الظاهر في نفس الرواية إذ هو المتحصل من الأدلة (كما أوضحناه في محله) - كان الامر دائرا مداره بلا اشكال ولا ريب والله أعلم (قوله أعلى الله مقامه):

وأیضا بعد ظهور المشاركة إحدى العدالتين مستفادة فلا يقصر عن الموثق فتأمل.

لا يخفى انه لو ثبت مشاركة هذا المعدل الذي هو من غير الامامية كعلي مثلا لغيره من الامامية في اعتبار العدالة في قبول الخبر بناء عليه ولو بالمعنى الأعم فلا اشكال في كون الحاصل والمستفاد من تعديله انما هو العدالة بالمعنى الأعم، وحيث أن يكون الخبر من قسم الموثق بناء

- شرح الارشاد ان ما لديه من نسخة الكشي بدل قوله: (وكان من الناوسية) وكان قادسيا، وهو يناسب ما جاء في ترجمته من أنه كان كوفي الأصل والقادسية قريبة قرب الكوفة من جهة البر بينها وبين الكوفة خمسة عشر فرسخا كما ذكره الحموي في معجم البلدان وصفي الدين في مراصد الاطلاع فلاحظ. (المحقق)

(٢٩٢)

مفاتيح البحث: علي بن فضال (٢)، الكذب، التكذيب (١)، الشهادة (٢)، الظن (١)، مدينة الكوفة (٢)، كتاب معجم البلدان (١)

صفحة ٢٢٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٩٣

على أن التعديل من باب الظن لحصوله وكذا لو قلنا بأنه من باب الرواية وقلنا باعتبار الموثقات ولو في الموضوعات كما هو الظاهر

واما على الشهادة فلا اشكال في عدم اعتبارها لفقد شرطها الذي هو العدالة هذا لو ثبت المشاركة اما مع عدم ثبوتها وانما هو محض ظهور وظن بواسطة ما ذكر من اني رويته وديدنه التعرض لفساد العقيدة كالوقف والناووسية وغيرهما من مقام جوابه وفائدته فعدمه ظاهر في عدمه فهو غير مجد وغير نافع لنا بحيث نرتب عليه آثار الثابت عندنا فان الظن لا يغني عن الحق شيئا ولعل قوله فتأمل إشارة إلى ذلك وهكذا نقول في موارد سؤال الامامى المعروف غيره كعلى مثلا عن حال رجل فيجيبه بأنه ثقة على الاطلاق مع ملاحظته أن ديدنه التعرض للوقف والناووسية وغيرهما فان ذلك بمجرد لا يقضى بإرادة العدالة بالمعنى الأخص أعنى العدالة المختصة بالامامى لعدم العلم به لاحتمال إرادة العدالة بالمعنى الأعم (نعم) ربما يحصل ظهور ومظنة بإرادة الأخص بواسطة ذاك الديدن وهو غير مفيد وحيث يحصل العلم بإرادته بواسطة القرائن الموجبة له فلا كلام.

والحاصل فالامر يدور مدار العلم أو ما قام مقامه والله أعلم (قوله أعلى الله مقامه):

واشكال من ذلك ما إذا كان الجراح إماميا والمعدل غيره الظاهر أن المتبع في ذلك أيضا هو الرجوع إلى الامارات والمرجحات فيتبع أقواها من غير فرق بين أن تكون مع الجراح أو المعدل اماميا كان أو غيره إذ المناط انما هو الظن فهو المتبع أينما كان فلا اشكال على الظاهر والله أعلم.

(٢٩٣)

مفاتيح البحث: الشهادة (١)، الظن (٢)

صفحة ٣٢٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٩٤

(قوله أعلى الله مقامه):

وإذا لم تظهر صحتها ولافسادها فهو أيضا من القوى.

فيه ان كونه قويا ككونه حسنا أو صحيحا أو موثقا من الاصطلاح البحث للمتأخرين في تقسيم الاخبار الذي أحدثه العلامة وشيخه ابن طاووس وهو معلق على موضوع واقعى ككون الراوى اماميا فيكون كذا وغير إمامى فيكون كذا وهو فى الفرض غير محرز لفرض الاشتباه وعدم العلم فمن أين يثبت كونه قويا؟ والحال انه مختص بحسب الاصطلاح بالممدوح غير الامامى وهو غير معلوم فكيف نرتب عليه آثاره ونعمل به لو قلنا بحجته ونقدمه أو نرجحه أو نرجح غيره عليه فى مقام الترجيح عند المعارضة بغيره الذى هو أقوى أو أضعف وكل هذا وغيره من احكام ذلك المجهول موقوف على ثبوته والعلم به المنتفى بالفرق (نعم) يثبت الحكم المشترك والقدر المتيقن اما غيره فلا- كما هو واضح ولعل هذا هو المراد له لوضوح كون القوى أسوأ حالا من الحسن فهذا المجهول اما من الحسن الذى هو الامامى الممدوح فى الجملة أو مما هو أضعف منه وأقل درجة وهو القوى الذى هو غير الامامى وممدوح فى الجملة فمرتبه فى الحقيقة متيقنه فهو ان لم يكن من القوى فهو فى حكمه لحصول المدح لهذا المجهول على كل تقدير فهو حسن فى الجملة فلو قلنا باعتبار الحسن مطلقا أخذنا به ولعل هذا مرادهم من عده حسنا على ما نقله عنهم بعد هذا حيث قال: "ولكن نراهم بمجرد ورود المدح يعدونه حسنا" إذ كونه حسنا فى الجملة متيقن فهذا المتيقن هو المقصود لهم لا خصوص الحسن المقابل للقوى فى الاصطلاح إذ هو

(٢٩٤)

صفحة ٣٢٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٩٥

غير متيقن كمقابلته ولا أصل في المقام يشتهه وكون اظهار المدح مع عدم اظهار القدح مع عدم التأمل منهم ظاهر في كونه اماميا على ما ذكر فيما بعد مسلم لكنه غاية ما يحصل به - مع ملاحظة القرائن والامارات التي منها كون ديدنهم التعرض للفساد على قياس ما ذكر في التوثيق الظن وهو غير نافع في اثبات الموضوع مع أن الظن غير حاصل الا لمن حصل له ذلك الديدن وهو غير معلوم هذا مع عدم التعارض اما معه فالمتبع هو الظن كما عرفت في التوثيق من غير فرق بين موارد الترجيح وظهوره لاحد المتعارضين وعدمه إذ هو المناط فلا- يقدم النص فيحكم بكونه قويا حتى مع فقد المرجح (فاحتمال) الحكم بكونه قويا أو القول به للجمع بين النص والظاهر كما عن الأكثر في باب التوثيق مع فقد المرجح (في محل المنع) كما عرفت هناك فتأمل جيدا والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

الظاهر أنه لا يقصر عن الثاني مع احتمال كونه من الأول الظاهر ما استظهره إذ مدخلية اللغة والنحو وشبههما إنما هو فيما يعود إلى المتن لا إلى الصدور والذي يطلب فيه الصدق الذي هو أجنبي عنهما كما أنه أجنبي عن مثل (القارئ) أيضا فلا وجه للاحاقه بالأول كما احتمله فيما بعد اللهم الا ان يقال بان (القارئ) لعله ظاهر في كونه مرجعا في علم القراءة مركونا إليه فيه فهو نظير مشايخ الإجازة فربما يكون مشعرا بالوثاقة ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك أو إلى دفع ما يرد من منافاة ما احتمله أخيرا في (القارئ) لما جزم به أولا

(٢٩٥)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (٢)، الصدق (١)، الظن (٣)

صفحة ٣٢٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٩٦

من عدم اعتبار (شاعر، وقارئ) لأجل الحديث بان السابق انما كان لأجل الظهور وهو لا ينافي الاحتمال والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

المتعارف المشهور انه تعديل وتوثيق للراوى نفسه.

لعل الظاهر من هذا اللفظ المركب أعنى ثقة في الحديث انه موثوق به في الأحاديث والايخبار المروية عن أئمة الهدى عليهم السلام لا مطلق الاخبارات كما هو المعنى اللغوي ولعل هذا هو المتعارف في أزمنتنا هذه والمنساق إليه الفهم من هذا اللفظ فيكون الراوى صادقا متحرزا عن الكذب في الأحاديث التي يرويها فليس هذا اللفظ من المجمل كما صدر من بعض مشايخنا لاحتماله أمورا ثلاثة كونه متحرزا عن الكذب في حديثه كما هو معناه اللغوي، وكونه ثقة في الرواية الذي هو أعم من الوثاقة المطلقة المنصرفه إلى العدالة، وكونه ثقة عند أهل الحديث كما يقال: فلان امام في النحو فيكون مشعرا بكونه مسلم الوثاقة فيكون أقوى من لفظه ثقة لاشعاره بالاتفاق دونها ولما لم يكن دليلا- على تعيين أحد الاحتمالات كان مجملا هكذا ذكر رفع الله درجته لكن الظاهر خلافه لظهوره فيما ذكرنا فهو شهادة بذلك أو اخبار عنه اما كونه تعديلا وتوثيقا للراوى نفسه كما هو المشهور فيكون كقولهم ثقة أو عدل على الاطلاق كما يدعى - أعلى الله مقامه - فلعله غير ظاهر فيه بل لعل الظاهر الفرق بين التوثيق مطلقا مجردا عن الإضافة إلى الحديث وبينه مضافا إليه كما نسبه فيما بعد إلى القيل (١) اللهم الا أن يكون

(١) أي نسبه (الوحيد) في التعليق إلى (القيل) فإنه قال: "وربما قيل بالفرق بين الثقة في الحديث والثقة وليس ببالي القائل."

(المحقق)

(٢٩٦)

مفاتيح البحث: الكذب، التكذيب (٢)، الشهادة (١)

صفحة ٣٢٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٩٧

ثبت اصطلاحهم على ذلك وخفى على غيره أو انه ظهر إرادة ذلك بواسطة قرائن دلت عليه لكنه مسلم فيما دلت عليه القرائن دون ما خلا عنها وليس منها كون العدالة لهذا الموثق ثابتة عندهم وانما يذكر هذا لأجل الاعتماد الذي هو الغرض والثمره كما يقول فيما بعد إذ ذلك لا يوجب صرف هذا اللفظ أعنى قولهم: ثقة في الحديث إلى غير معناه المنصرف إليه أعنى قولهم ثقة في الحديث كما يقضى به التركيب بل هو باق على معناه مضافا إلى ما علم من خارج في هذا الشخص من تعديل وغيره كما هو واضح، وحينئذ فيكون المراد من قولهم: ثقة في الحديث انما هو التوثيق من جهة الحديث إذ هو الغرض الأصلي من الرواة سيما ولا- دليل معتدا به على اشتراط العدالة في الخبر بل ولا- شهرة عليه محققه وان ادعاها بعضهم كصاحب (المعالم) لكنها لم تثبت كما في (الفصول) بل المعروف بين القدماء انما هو اعتبار الوثوق في الصدور المعبر عنه بصحيح القدماء بل الامر على ذلك إلى أن حدث الاصطلاح الجديد في الاخبار الذي أحدثه العلامة وشيخه ابن طاووس أعلى الله مقامهما وعلى هذا فما ذكره المصنف " منشأ الاتفاق على ثبوت العدالة وانه ذكر لأجل الاعتماد غير تام إن فسر بما ذكرنا من ثبوت العدالة لهذا الموثق في الخارج وكذا لو فسر بإرادة الاتفاق على اعتبار العدالة بالمعنى الأخص كما هو ظاهر من اعتبارها ونسبها إلى المشهور كصاحب (المعالم) بل ومن ادعى الاجماع عليها كالشيخ في (العدة) نعم لو أريد من كلامه إرادة العدالة بالمعنى الأعم اتجه إذ لا يزيد التوثيق والتعديل بالمعنى الأعم للشخص على التوثيق في الحديث لكنه مع بعده عن ظاهر العبارة راجع إلى قوله فيما بعد " ويمكن ان يقال " والله أعلم.

(٢٩٧)

صفحة ٣٢٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٢٩٨

(قوله أعلى الله مقامه):

كما سيجيء في أحمد بن إبراهيم بن أحمد فتأمل.

لا يخفى ان المذكور في ترجمه احمد هذا انه ثقة في حديثه كما في الفهرست والنجاشي والخلاصة (١) فقد يقال بالفرق بينه وبين المقام الذي هو ثقة في الحديث معرفا باللام ولعل الظاهر عدم الفرق بينهما مع أن الشيخ في (رجال) وثقه على الاطلاق فلا يبعد كون ملحوظه في ذلك التقييد هو ذلك الاطلاق فيفيد وثاقه الراوى نفسه ويحتمل كون ملحوظه بذلك الاطلاق هو التقييد المصرح به في (الفهرست) فيفيد وثاقه الراوى في أحاديثه ورواياته من دون ملاحظه حال الراوى نفسه كما لعله الألتصق بوضع (الفهرست) الذي به تعرف الطرق إلى الكتب التي تؤخذ الأحاديث منها ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ما يرد عليه من احتمال الفرق الذي عرفت وامكان دفعه بما سمعت والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

ووجه الاستفادة اشعار العبارة.

هي قولهم: ثقة في الحديث ووجه الاشعار ان التقييد بالحديث يومئ ويشير؟؟ إلى أن الوثاقه المقصوده للمعبر بهذا اللفظ المركب والمقيد انما هي (هامش) (١) في أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن معلى بن أسد العمى أبى بشر البصرى راجع فهرست الشيخ الطوسى (ص ٥٤) برقم (٩٠) ورجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام (ص ٤٥٥) برقم (١٠٠) وراجع: رجال النجاشى (ص ٧٥) وخلاصة العلامة الحلى (ص ١٦) برقم (٢٠). (المحقق) (*)

(٢٩٨)

مفاتيح البحث: كتاب رجال النجاشي (١)، أحمد بن إبراهيم بن (أحمد بن) معلى (١)، يوم عرفة (١)، أحمد بن إبراهيم بن أحمد (١)، العلامة الحلي (١)، الشيخ الطوسي (١)

صفحة ٢٢٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٢٩٩

في خصوص الأحاديث لا مطلقا والا لترك التقييد فهذه العبارة مشعرة بكون الوثيقة المشهود بها أو المخبر بها هي التي بالمعنى الأعم أعني التي تجامع فساد العقيدة وصحتها وحينئذ فيكون هذا نافعا بشرطية هذا الأعم. (قوله أعلى الله مقامه):

الا ان المحقق نقل عن الشيخ أنه قال: يكفي في الراوي أن يكون ثقة متحرزا عن الكذب في روايته وإن كان فاسقا بجوارحه فتأمل. لعل الامر بالتأمل إشارة إلى أن هذا مناف للاجماع على اشتراط العدالة بالمعنى الأعم الذي اعترف به الشيخ بل هو ادعاه كما عرفت سابقا.

ووجه المنافاة ان مجرد التحرز عن الكذب في الرواية لا يلزم العدالة ولو في مذهبه كما هو واضح، فكيف هذا يلتئم مع ما ادعاه من الاجماع على اعتبار العدالة بالمعنى الأعم وقد يدفع بان هذا مذهب له ورأى آخر وكم له ولأمثاله من أمثال ذلك ولا امتناع في ذلك بعد إن كان باب العدول مفتوحا والمعصوم من عصمه الله أو يقال بأن الإجماع الذي يدعيه انما هو على الأعم من ذلك أعني على اعتبار الوثيقة ولو في الأحاديث وعلى اعتبار التحرز عن الكذب دون غيره من سائر المعاصي وهذا هو الأقوى والأظهر من الأدلة كما حررناه في محله والله أعلم.

(٢٩٩)

مفاتيح البحث: يوم عرفة (١)، الكذب، التكذيب (٣)

صفحة ٣٣٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٠٠

(قوله أعلى الله مقامه):

ولعل اشتراطهم العدالة الخ لا يخفى ان هذا خلاف ظاهر من اشتراطها لظهور الاشتراط في دوران القبول مدار الشرط وجودا وعدما كما هو الشأن في كل شرط من غير فرق بين المتقدمين والمتأخرين ولعل الامر بالتأمل فيما بعد إشارة إلى ذلك وقد تقدم لنا في هذا المطلب ما ينبغي ان يلاحظ.

(قوله أعلى الله مقامه):

وما رواه العامة عن أمير المؤمنين عليه السلام مثلا لعله غير صحيح عندهم ويكون معمولا به الخ. لا يخفى ان ما رواه العامة إن كان موثوقا بصدوره مطمئنا به فلا اشكال في أنه من قسم الصحيح عند القدماء ويكون معمولا به عندهم الا- أن يكون موافقا للتقية كغيره من أقسام الصحيح التي من طرفنا ومثله ما رواه الواقفية والفضحية وغيرهم من سائر الفرق ومن هذا الباب ما حكى عن الشيخ من دعوى اجماع الطائفة على العمل برواية السكوني وعمار، وحفص بن غياث وغيث بن كلوب ونوح بن دراج وغيرهم من العامة كما ادعى عمل الطائفة بما رواه عبد الله بن بكير وسماعة بن مهران وبنو فضال والطاطريون وعلي بن أبي حمزة وعثمان بن عيسى من غير العامة فان ذلك ليس الا- ان روايتهم من قسم الصحيح عندهم من جهة ظهور وثاقتهم في دينهم

وضبطهم وحصول الاعتماد عليهم واما لو كان ما رواه العامة أو غيرهم غير موثوق به

(٣٠٠)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (١)، علي بن أبي حمزة البطائني (١)، عبد الله بن بكير (١)، سماعة بن مهران (١)، عثمان بن عيسى (١)، غياث بن كلوب (١)، حفص بن غياث (١)، نوح بن دراج (١)، الثقيفة (١)

صفحة ٣٣١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٠١

لجهالة راويه أو ظهور ضعفه فلا اشكال في أنه ليس من قسم الصحيح أصلا ولا يعمل به جزما لوضوح فقد الشرط في قبول الخبر الذي هو الوثوق في الراوي (فدعوى) المصنف أعلى الله مقامه هنا انه يعمل به عندهم مع أنه ليس من الصحيح (كما ترى) في محل المنع وما في بعض الأخبار من أنه إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما روى عنا فانظروا إلى ما رووه عن علي فاعملوا به متروك الظاهر مناف للأدلة المحكمة المعتبرة فاللازم طرحه أو تخصيصه بما لو جمع شرائط الحجية في نفسه كما هو واضح فالوجه كون النسبة بين الصحيح عند القدماء والمعمول به هو العموم المطلق فكل معمول به صحيح عندهم ولا عكس ولعل الامر بالتأمل أخيرا إشارة إلى ما ذكرنا من عدم تمامية كون النسبة هي العموم من وجه وعدم صحته كون ما رواه العامة معمولا به مع كونه غير صحيح عندهم بل لا يعملون الا بالصحيح عندهم لعدم الاعتماد على غيره وعموم الخبر المذكور لا يقولون به كما عرفت بل لا يقوله أحد الا الحشوية (١) والاجماع على خلافه بل الأدلة الأربعة على خلافه.

(١) الحشوية: في اللغة ما يملأ به الوسادة وفي الاصطلاح عبارة عن الزائد الذي لا طائل تحته وسميت الحشوية حشوية لانهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي يدخلونها فيها وليست منها وجميع الحشوية يقولون بالجبر والتشبيه وان الله تعالى موصوف عندهم بالنفس واليد والسمع والبصر وقالوا: كل ثقة من العلماء يأتي بخبر مسند عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو حجة ويقول أبو سعيد الأمير العلامة الفقيه نشوان بن سعيد بن - (٣٠١)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الأكل (١)، الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (٢)

صفحة ٣٣٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٠٢

واما النسبة بين صحيح القدماء وصحيح المتأخرين، فالظاهر أنها العموم من وجه لافتراق صحيح القدماء عن صحيح المتأخرين بالموثوق صدوره لا من جهة وثاقه الراوي بل من جهة الامارات والقرائن الخارجية القاضية بظن الصدور مع وثاقه الراوي لاعراض المعظم عنه أو الكل بحيث يوجب الشك فيه بل قد يوجب ظن الغفلة والسهو أو الخطا والاشتباه من راويه

- نشوان اليمنى الحميري المتوفى عصر يوم الجمعة (٢٤) ذى الحجة سنة ٥٧٣ هـ في كتابه (شرح رسالة الحور العين) ص ١٤٩ - ص (١٥١) طبع مصر سنة ١٣٦٧ هـ ما نصه.. "وقالت الحشوية هو (أي الله) واحد ليس كمثلته شيء ومعنى ذلك: أي ليس مثله شيء في العظمة والسلطان والقدرة والعلم والحكمة وهو موصوف عندهم بالنفس واليد والسمع والبصر وحجتهم في ذلك من الكتاب قوله تعالى "يد الله فوق أيديهم" وقوله "ويحذركم الله نفسه" وقوله تعالى "كل شيء هالك الا وجهه وقوله "وكان الله سميعا بصيرا وقالوا: لا تدرکه الابصار في الدنيا ولكنها تدرکه في الآخرة ويحتجون بقوله تعالى:

انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون" وبقوله "وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة" ويقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم سترون ربكم

يوم القيامة كما ترون القمر ليلة أربع عشرة.. وقالت الحشوية ان الإمامة ليست لازمة ولا واجبة ولكن ان أمكن الناس ان ينصبوا إماما عدلا من غير إراقه دم ولا- حرب فحسن وان لم يفعلوا ذلك وقام كل رجل منهم بأمر منزله ومن يشتمل عليه من ذوى قرابة ورحم وجار فأقام فيهم الحدود والاحكام على كتاب الله وسنة نبيه جاز ذلك ولم يكن بهم حاجة إلى امام ولا يجوز إقامة السيف والحرب. وقال بعض الحشوية: ان الله تعالى ورسوله - صلى الله عليه وآله وسلم -

(٣٠٢)

مفاتيح البحث: الغفلة (١)، الظن (١)، الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (٢)، شهر ذى الحجة (١)، يوم القيامة (١)، الحرب (١)، الجواز (١)، الوفاة (١)

صفحة ٣٣٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٠٣

لا العموم المطلق كما ذكره فيما بعد اللهم الا ان يقال: بان هذا انما يتم لو كان المعتمد من ظن الصدور هو الظن الفعلي لا النوعي لكن الظاهر ممن اعتبره إرادة النوعي وحيث انما يتم ما ذكره من العموم المطلق لعدم افتراق خبر الثقة عن الظن بحسب النوع إذ المراد من النوعي انه لو خلى ونفسه ومع قطع النظر عن الموانع الخارجية كان مفيدا للظن وهذا لا ينفك عن خبر الثقة وان لم يفد الظن أحيانا لبعض العوارض، إذ ذاك مناف للظن الفعلي لا النوعي كما هو واضح لكن قد يقال: بان هذا بعيد من معتبره لعدم اعتبار العقلاء ما يظن به بحسب النوع وإن كان الواقع المظنون بخلافه اللهم الا ان يقال بأنه من التعبد البحث نظير أدلة الشهادة فإنها من التعبد البحث ونظير الأصول على الأقرب فإنها من التعبد البحث أيضا لكن هذا بعيد عن مذاق القدماء في اعتبار الاخبار إذ الظاهر أن اعتبارها عندهم كاعتبار الاستصحاب من باب بناء العقلاء وهو على الظاهر مقصور على الظن الشخصي الفعلي لا أقل من اعتبار عدم الظن بالخلاف كما هو أحد الوجوه وأقربها في اعتبار الظواهر الخطائية ومثلها الكتبية أعنى الخطوط والنقوش وحيث انما فعلى هذا تكون النسبة بين الصحيحين هي العموم من وجه لافتراق صحيح

لم ينصا على رجل بعينه واسمه فيجعلوه إماما للناس وان الإمامة شورى بين خيار الأمة وفضلانها يعقدونها لأصلحهم لهم ما لم يضطروا إلى العقد قبل المشورة لفتق يخاف حدوثه على الأمة فإذا خافوا وقوع ذلك وبادر قوم من خيار الأمة وفضلانها أو رجلا من عدولها وأهل الشورى فعقدوا الإمامة لرجل يصلح لها، ويصلح على القيام لها ثبتت إمامته ووجب على الأمة طاعته وكان على سائر الناس الرضا."

(٣٠٣)

مفاتيح البحث: الظن (٧)، الخوف (١)، الإختيار، الخيار (٢)

صفحة ٣٣٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٠٤

المتأخرين بخبر الثقة المظنون واقعا خلافه بناء على اعتباره من باب التعبد البحث كما هو أحد الوجوه أو الأقوال في اعتباره فإنه صحيح بالاصطلاح الحادث بناء على اعتباره كذلك وليس هو من صحيح القدماء بناء على اعتبارهم عدم الظن بالخلاف في اعتبار الصحيح عندهم كما عرفت هذا ان قلنا بان التعريف انما هو للحجة من الصحيح والمعتبر اما لو قلنا بأنه للأعم كما هو الظاهر من تعريفهم فلا، بل تكون النسبة هي العموم والخصوص المطلق كما ذكر أعلى الله مقامه إذ التعريف من المتقدمين والمتأخرين انما هو للأعم من الحجة إذ هو لما وقع الاصطلاح عليه الذي هو الأعم لا لما هو الحجة والمعمول به عندهم كما يرشد إليه دخول الصحيح

الموافق للثقة في تعريف الصحيحين مع أنه غير معمول به وليس بحجة فذو التعريف أعم من المعمول به.
(قوله أعلى الله مقامه):

ولعل منشأ قصر اصطلاحهم في الصحة، الخ.

الظاهر أن المنشأ في قصر لفظ الصحيح في الاصطلاح الحادث على ما رواه العدل الامامي عن مثله واختصاصه به هو انه الفرد الكامل لمدلوله فكان أولى به من غيره سواء قلنا باعتبار غيره من باقي الأقسام أعنى الحسن والموثق والضعيف المجبور بالشهرة أم لا، فهذا نوع مناسب مع أنه اصطلاح ولا مشاحة فيه مع أنه لو قلنا بعدم الاختصاص بحسب الاصطلاح الجديد بالفرد الأكمل بل عممناه للجميع اختلط الاصطلاح الحادث بالجديد ولم يكن هناك مائر بينهما.
(٣٠٤)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الحج (١)، الظن (١)

صفحة ٣٣٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٠٥

(قوله أعلى الله مقامه):

ومما ذكرنا ظهر فساد ما توهمه بعض المتأخرين الخ.

بيان ذلك أن صحة المتقدمين كما عرفت وتبين غير مرة ليست الا الظن بالصدور والثوق به وأين هذا من تعديل الراوى؟ لوضوح ان صحة نفس حديثه موثوقا بصدوره ومظنونا به لامارات هناك توجب ذلك ككون رواياته موجودة في الأصول التي عليها العمل والمعمول أو كونها مشهورة بين الأصحاب مفتى بها كما ذكر الشيخ رحمه الله وغيره ذلك في كثير من الرواؤ هذا حال الصحة عند المتقدمين فلا يفيد قول الرجالي لو كان منهم كالشيخ والنجاشي وأمثالهما من المتقدمين توثيقا وتعديلا لصاحب الحديث كما هو واضح.

واما المتأخرين الذين أحدثوا الاصطلاح الجديد كالعلامة وشيخه ابن طاووس وأمثالهما ممن قال به فالظاهر أنه يفيد تعديلا وتوثيقا لراويه إذ ذاك فائدة الاصطلاح إذ لا- ثمرة له إلا- حمل اللفظ المصطلح فيه على ذلك المعنى المصطلح عليه متى صدر من لفظه مجردا عن القرائن الصارفة عنه وحينئذ فيكون ذلك نافعا في تزكية ذلك الراوى إما لعد ذلك من الشهادة أو من الرواية كما هو المشهور أو لكونه من الظنون الاجتهادية كما هو الأقرب على ما سمعت فكان على (المصنف) التفصيل كما سمعت بين كون القائل بهذا القول من شيوخ الرجال المتقدمين أهل الاصطلاح السابق فلا يفيد تعديلا وبين كون القائل من أهل الاصطلاح الجديد يفيد، بل قد يقال بإفادة التعديل والتوثيق لو قال الرجالي الفقيه في كتب الاستدلال: في الصحيح أو الحسن
(٣٠٥)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الشهادة (١)، الظن (١)

صفحة ٣٣٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٠٦

أو نحو ذلك كما هو دأبهم وديدنهم ذكر ذلك في مقام الاستدلال إذ هو توثيق اجمالى لرواة الخبر جميعا ولا حاجة إلى التنصيص على وثاقه كل راو بخصوصه لحصول الغرض بالاجمال كما يحصل بالتنصيص والتفصيل (وكون ذلك) في غير مقام التزكية والموارد المعدة لها ككتب الرجال إذ هي المعدة لها من جهة ان الغرض منها والمقصود ليس الا- بيان أحوال الراوى لا- كالكتب الفقهية

الاستدلالية المعدة لبيان الاحكام والأقوال فيها (غير قادح) بعد ظهورها في إرادة ذلك ولو استطرادا للحاجة الماسة إليه ومساواتها للموارد المعدة لذلك من غير فرق أصلا ولعل قوله فيما بعد "فتدبر" إشارة إلى ذلك.
(قوله أعلى الله مقامه):

فالمشهور أن المراد صحة كل ما رواه حيث تصح الرواية إليه الخ.

هذا هو الظاهر والمنساق من حاق اللفظ كما فهمه (المصنف) وجملته ممن تأخر عنه بل ومن تقدم عليه وعن بعض الاجلاء ان عليه الشهرة بل عن المحقق الداماد: ونسبته إلى الأصحاب مؤذنا بدعوى الاجماع عليه (وكيف كان) فالظاهر من العبارة هو ذلك واما كون الراوى الذى قيل فى حقه ذلك ثقة فليس فى العبارة دلالة عليه ولا ملازمة بين تصحيح حديث شخص وتوثيقه بناء على مصطلح القدماء فى الصحيح الذين منهم مدعى هذا الاجماع بل هو أعم لعموم الصحة عندهم إذ الصحيح عندهم ما كان موثوقا بصدوره مطمأنًا به ولو كان من غير جهة الوثاقة للراوى بل لكونه متحرزا عن الكذب مضبوطا فى النقل وإن كان فاسقا بجوارحه بل وفاسدا فى العقيدة نعم تلك الملازمة مسلمة

(٣٠٦)

مفاتيح البحث: الكذب، التكذيب (١)

صفحة ٣٣٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٠٧

على اصطلاح المتأخرين إذ ليس الصحيح عندهم إلا ما كان الراوى له ثقة بل عدلا اماميا، وحينئذ (فدعوى) كون المفهوم من هذه العبارة توثيق هؤلاء الذين قيل فى حقهم ذلك كما قيل (فى محل المنع).

نعم يبعد كل البعد عدم وثاقه الراوى ومع ذلك اتفق جميع العصابة على تصحيح جميع ما رواه وعلى الاعتماد على أحاديثه وعلى رواياته مع ملاحظة ان كثيرا من الأعظم الثقات لم يتحقق منهم الاتفاق على تصحيح حديثه ولا قيل فى حقه هذا القول ولا ادعت هذه الدعوى له فليس ذا إلا- لكون هؤلاء فوق العدالة بمراتب ولو بالمعنى الأعم الشامل لمثل عبد الله بن بكير والحسن بن على بن فضال وأمثالهما بل لهم المايذ فى رواياتهم كما فى ابن أبى عمير من أنه لا يروى إلا عن ثقة كما عن عدة الشيخ ومثله البنزطى (١) وخصوصا بعد ملاحظة ما ادعاه الشيخ من الاجماع على اعتبار العدالة ولو بالمعنى الأعم فان ذلك لا يلائم الاتفاق المذكور مع فقد العدالة منهم بل ومع الجهل بثبوتها لهم ومما ذكرنا يظهر وجه الاعتماد على هذا الاجماع وانه قوة الظن بصدقه لنص العلماء على وثاقه مدعيه وجلالته وانه الخبير والبصير بالاخبار والرجال كالعلامة والشيخ والنجاشى واعتراف الباين به متلقين بهذه الدعوى منه بالقبول هذا مع الاعتراف من غيره بها كالمحقق الداماد

(١) البنزطى بقول مطلق ينصرف إلى أحمد بن محمد بن عمرو ابن أبى نصر مولى السكون - حى باليمن - ويكنى بابى جعفر توفى سنة ٢٢١ هـ كما ذكر النجاشى فى رجاله وذكره الشيخ فى الفهرست وكتاب الرجال وذكره أيضا الكشى فى رجاله والعلامة الحللى فى الخلاصة وغيرهم من أرباب المعاجم الرجالية. (المحقق)

(٣٠٧)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، الحسن بن على بن فضال (١)، عبد الله بن بكير (١)، ابن أبى عمير (١)، الجهل (١)، كتاب رجال النجاشى (١)، كتاب رجال الكشى (١)، ابن أبى نصر (١)، العلامة الحللى (١)، أحمد بن محمد (١)

صفحة ٣٣٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٠٨

في المحكى عن رواشحه (١) وغيره كالتجاشى في بعض التراجم كترجمه ابن أبي عمير حيث نسب إلى الأصحاب قبول مراسيله ولا فارق بينه وبين غيره (فالتأمل) في هذه الدعوى وهذا الاجماع كما وقع من غير واحد وتبعهم في (منتهى المقال) في الرجال (٢) (مما لا ينبغي) لحصول الاطمئنان باخبار هؤلاء بحيث يساوى الصحيح الذى يرويه العدل الامامى بل ويزيد على كثير من الصحاح في القوة خصوصا في مثل ابن أبي عمير والبنظى ويولس بن عبد الرحمن وأمثالهم وحينئذ (فالتجاشى) في هذا بأنه غير نافع بعد كون الحجية غير منوطه بأصل الظن أو بقوته كى تدور مدارها وانما؟؟ هي تابعة للدليل (في محل المنع) لظهور المساواة بين ما قام عليه الدليل وبين المقام بل ظهور الأولوية أعنى اعتبار اخبار هؤلاء بالنسبة إلى اخبار غيرهم لحصول دعوى الاجماع ممن عرفت بالمعنى المزبور فيهم دون غيرهم هذا في غير باب التعارض بان كانت اخبارهم سليمة عن المعارض واما مع وجوده والرجوع إلى المرجحات فلا اشكال في تقديمها ولزوم الترجيح بها وترك معارضتها لحصول ما هو المناط في باب الترجيح من قوة الظن الذى قضت به الأدلة بواسطتها هذا في معنى هذا القول وهذه الدعوى والوجه في اعتبارها واما من قيلت في حقه فهم الستة الأواسط والستة

(١) راجع: الراشحة الثالثة من الرواشح السماوية للسيد الداماد (ص ٤٥) طبع إيران سنة ١٣١١ هـ.

(٢) راجع: منتهى المقال لأبى على الحائرى في ترجمه محمد بن أبى عمير. (المحقق)

(٣٠٨)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، ابن أبى عمير (٢)، الظن (١)، دولة إيران (١)

صفحة ٣٣٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٠٩

الأواخر دون الستة الأوائل (١) فان المدعى لهذه الدعوى وهذا القول والأصل فيه انما هو (الكشى) في رجاله والمحكى من عبارته انما هو ذلك كما نص عليه جملة ممن تأخر من أهل هذا الشأن كالشيخ الحر (١) الستة الأوائل هم الفقهاء من أصحاب أبى جعفر الباقر وأبى عبد الله الصادق عليهما السلام وهم: زرارة ومعروف بن خربوذ وبريد بن معاوية العجلي وأبو بصير الأسدى والفضيل بن يسار ومحمد بن مسلم الطائفى (قالوا) وأفقه الستة زرارة وقال بعضهم: مكان أبى بصير الأسدى أبو بصير المرادى وهو ليث ابن البخترى واما الستة الأواسط فهم الفقهاء من أصحاب أبى عبد الله الصادق (ع) وهم: جميل بن دراج وعبد الله بن مسكان وعبد الله بن بكير وحمام بن عيسى وأبان بن عثمان وحمام بن عثمان (قالوا): وزعم أبو إسحاق الفقيه يعنى ثعلبة بن ميمون أفقه هؤلاء جميل بن دراج وهم احداث أصحاب أبى عبد الله عليه السلام واما الستة الأواخر فهم الفقهاء من أصحاب أبى إبراهيم الكاظم وأبى الحسن الرضا (ع) وهم: يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى بياع السابرى ومحمد بن أبى عمير وعبد الله بن المغيرة والحسن بن محبوب وأحمد بن محمد بن أبى نصر وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب الحسن بن على بن فضال وفضالة بن أيوب وقال بعضهم مكان فضالة عثمان بن عيسى وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى راجع: رجال الكشى (ص ٢٠٦) و (ص ٣٢٢) و (ص ٤٦٦)، وهؤلاء على اختلاف الأقوال فى تعيينهم مراسيلهم ومرافيعهم ومقاطيعهم ومسانيدهم إلى من يسمونه من غير المعروفين معدودة عند الأصحاب رضوان الله عليهم - من الصحاح. (المحقق)

(٣٠٩)

مفاتيح البحث: كتاب رجال الكشى (٢)، الإمام على بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٢)، أبو بصير (٣)، عبد الله بن المغيرة (١)، محمد بن مسلم الطائفى (١)، عبد الله بن مسكان (١)، بريد بن معاوية (١)، عبد الله بن بكير (١)، فضالة بن أيوب (١)، صفوان بن يحيى (٢)، الفضيل بن يسار (١)، أبان بن عثمان (١)، عثمان بن عيسى (١)، ثعلبة بن ميمون (١)،

حماد بن عيسى (١)، حماد بن عثمان (١)، الحسن بن محبوب (٢)، الحسن بن علي (١)، جميل بن دراج (٢)، معروف بن خربوذ (١)، أحمد بن محمد (١)

صفحة ٣٤٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣١٠

في اخر وسائله في الفائدة التي عقدها فيمن قيل في حقهم هذا القول ناقلا لعين اللفظ المتضمن لهذه الدعوى ومثله السيد محسن في (عدته في الرجال) حاكيا به عن غير واحد من الثقات ثم قال بعد حكاية العبارة بعينها ولفظها على طولها "هذا نص ما في الكتاب وهو عندي نسخة جليئة في أعلى مراتب الصحة وقد حكى الاجماع على تصحيح ما يصح عن الأواسط والأواخر غير واحد من المتأخرين كابن طاووس والعلامة وابن داود لكن كل في ترجمته انتهى.

وحينئذ فما اشتهر بين جملة من أهل هذا الفن كالشيخ أبي علي في كتابه (منتهى المقال) وغيره من أن الطائفة أجمعت على تصحيح ما يصح عن ثمانية عشر سته من الأوائل وستة من الأواسط وستة من الأواخر مما لا وجه له ولا أصل فان الستة الأوائل لم يدع في حقهم هذه الدعوى ولا قيل فيهم هذا القول وانما المدعى فيهم انما هو إجماع العصابة على تصديقهم والانقياد لهم بالفقه وأين هذه الدعوى من تلك؟.

(قوله أعلى الله مقامه):

مع أنه لعل عند هذا القائل يكون تصحيح الحديث أمرا زائدا على التوثيق فتأمل.

لعل مراده ان ايراد هذا (المحقق) على هذا القليل انما يتم لو كان المراد لمدعى هذا الاجماع خصوص ما فهم المشهور من صحة الحديث على وجه لا يتوقف فيه حتى مع الجهل بالواسطة بل ومع الاضمار ومع القطع وعدم الانتهاء إلى الامام إلى غير ذلك وكل هذا غير معلوم إرادته لمدعيه إذ يحتمل إرادته المعنى الأعم من لفظ الصحيح كما هو

(٣١٠)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، الوقوف (١)، الجهل (١)

صفحة ٣٤١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣١١

المعنى المعروف بين القدماء وذلك لا يلازم التوثيق للراوى فضلا عن أن يكون الحديث بتلك المنزلة هذا لو خيلنا ونفس الصحة التي ادعيت ولكن بواسطة الاجماع المدعى المتعلق بها المتلقى بالقبول ممن تقدم وتأخر يكون المراد الاجماع على وثاقه هؤلاء دون من سواهم إذ لا معنى للاجماع والاتفاق على الوثوق والاطمئنان باخبارهم كما هو معنى القديم الا ذلك وهذا غاية ما يترقى في حمل هذه العبارة وحينئذ فتكون الفائدة والثمرة بين أهل الاجماع وغيرهم عدم ثبوته بهذا المعنى بحيث يكون مجمعا عليه في حق غيرهم واما كون المراد ما فهم المشهور فلا دليل عليه لا من حاق اللفظ الذي هو الصحة والتصحيح إذ هي عند القدماء الذين منهم المدعى عبارة عن الأعم أعنى الموثوق بصدوره لا- بحيث يكون معتبرا مقبولا كما يفهم المشهور ولا من خارج كما هو المفروض ويحتمل كون المراد له أعلى الله مقامه - دفع ايراد هذا المحقق بطريق اخر.

(وحاصله) ان هذا الرجل المقصود بالليل لعله يرى أن الصحة المذكورة في دعوى الاجماع وإن كان ظاهرها المعنى المعروف بين القدماء الذي هو الأعم من وثاقه الراوى لكنها لما كانت في مقام الاعتماد وكمال الوثوق بما يرويه هؤلاء وفي بيان المايذ لهؤلاء عن غيرهم واطهار الخصوصية لهم دون من عداهم كان المناسب إرادة الوثاقه للراوى إذ بها يكون الاعتماد وعليها المعول ولا كذلك

المعنى الأعم فإنه بمجرد لا ينفع ولا يثمر، إذ قد يفترق عنه كثيرا فلا يكون مقبولا معتمدا وإن كان صحيحا بذلك المعنى كما هو واضح وحينئذ فيكون ذلك قرينة على إرادة الوثاقة للراوى من لفظ التصحيح وإن كان لو خلينا ونفسه كان المراد ذلك المعنى القديم أعنى المعروف بين القدماء (٣١١)

صفحة ٣٤٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣١٢

إلا أنه غير مناسب لما يقتضيه المقام وما سبقت له هذه الدعوى وعلى كل حال فالمعنى المشهور لهذه الدعوى غير مراد لعدم الدليل عليه بل المراد اما الوثاقة للراوى وان العصابة والطائفة اجمعوا عليها أو المعنى المصطلح بين القدماء لكنه غير مناسب كما عرفت فيتعين الأول والله أعلم.
(قوله أعلى الله مقامه):
نعم يرد عليه الخ.

لعل هذا ايراد ثانى على المحقق رحمه الله وحاصله ان القدر من بعضهم فى بعض هؤلاء الذين ادعوا فى حقهم الاجماع انما يكون قادحا فى هذا الاجماع إذا استلزم التصحيح المدعى وثافتهم لكنه ليس كذلك إذ تصحيح روايات شخص وكونها معولا عليها عندهم قد يكون مع عدم وثاقته كم نصوا عليه فى كثير من الرواى وذلك اما لوجود تلك الروايات فى الأصول المعتمدة والمعول عليها، أو لرواية الثقات لها وان لم تكن فى الأصول وحينئذ فقدح البعض فى بعض هؤلاء لا يقضى بسقوط رواياتهم أو بعدم ثبوت الاجماع المدعى الذى هو على قبول رواياتهم ويحتمل انه ايراد على الاجماع المدعى وأهله ومحصله ان ما ذكرت أيها (المحقق) غير وارد عليهم ولكن يرد عليهم ان الاجماع المدعى على التصحيح لا يقضى بوثاقه هؤلاء ولا نعرف به أحوالهم ومنزلتهم بالوثاقة والعدالة التى هى الأهم من معرفة الرواى والمناسب لهذا الفن الموضوع لمعرفة الرجال من جهة العدالة والوثاقة والمدح والقدر إلى غير ذلك مما يتعلق بنفس الراوى وحينئذ فلعل ذلك يكون قرينة (٣١٢)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، يوم عرفة (١)، العدل الإلهى (١)

صفحة ٣٤٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣١٣

على كون المراد من هذا الاجماع ما فهم البعض من كون المراد انما هو وثاقه هؤلاء لا ما فهم المشهور من كون رواياتهم معتبرة من دون تعرض لأحوالهم من الثقة وغيرها وحينئذ فيكون هذا نصرا لذلك البعض المعبر عنه بالقليل وهذا الاحتمال انسب بكلمة نعم الظاهرة فى الاستدراك فكأنه - أعلى الله مقامه قال: لا يرد على هذا الاجماع ما أورده (المحقق) ولكن يرد عليه هذا وهو المناسب أيضا لجمع الضمير فى قوله " يرد عليهم " كما فى بعض النسخ لكن هذا الايراد أيضا مندفع كما نبه عليه إذ من البعيد كل البعد اتفاق جميع العصابة على تصحيح حديث شخص ومع ذلك هو غير ثقة بل هو أمر بملاحظته وحده ومع قطع النظر عما ذكروا فى أحوالهم من الوثاقة والعظم بين الطائفة فوق الوثاقة بمراتب.

(نعم) لا يلزم كون الوثاقة بالمعنى الأخص أعنى العدل الامامى بل الأعم الذى هو الثقة فى دينه وهو كاف إذ لا يعتبر فى قبول الخبر أزيد من ذلك كما يشهد له اجماع الشيخ على قبول اخبار الطاطريين وبنى فضال وأمثالهم ممن يوثق بهم فى دينهم وكما هو

المتحصل من أدلة حجية خبر الواحد حتى آية النبأ بناء على الاستدلال بها بل وغيرها مما عساه يظهر منه اعتبار العدالة إذ لا خصوصية لها في قبول الخبر الا- من جهة العصمة عن الكذب الضار بقبول الخبر فإذا حصلت من دونها سقط اعتبارها وجاز القبول لحصول الغرض بل الظاهر من تلك الأدلة كفاية مطلق التحرز عن الكذب وإن كان فاسقا بجوارحه لو اتفق كما يقول الشيخ وهذا هو الحق واليه اذهب (كما حررناه في الأصول) والله أعلم.

(٣١٣)

مفاتيح البحث: الكذب، التكذيب (٢)، الشهادة (١)

صفحة ٣١٤

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣١٤

(قوله أعلى الله مقامه):

نعم النسبة إلى التخليط كما وقعت في أبي بصير يحيى الأسدي ربما تكون قادمة فتأمل.

وقد يقال بان النسبة إلى التخليط قد لا- تكون منافية للعدالة بالمعنى الأعم أيضا وذلك إذا أريد من التخليط خلط الاخبار الغث بالسمين والعاقل بالثمين أو أريد الخلط بين المحبة لعل عليه السلام وعدم البراءة من عدوه كما فسره في مجمع البحرين (١) لوضوح عدم المنافاة في ذلك للعدالة بالمعنى الأعم.

(نعم) قد تكون منافية لو أريد منها خلط الاخبار على وجه التدليس ولعل الأمر بالتأمل إشارة إلى ذلك وان المنافاة قد تتحقق وقد لا تتحقق كما يدل عليه قوله "ربما."

(قوله أعلى الله مقامه):

نعم يمكن ان يفهم منها اعتداد ما بالنسبة إليه فتأمل.

لعل وجه التأمل أنه بناء على كل من القولين في معنى تلك العبارة وتلك الدعوى ما فهم المشهور وما قيل من أن المفهوم وثاقه الراوى لو كان من أهل الاجماع وعلى كل حال فلا تعرض للمرورى عنه فمن أين يفهم منها اعتداد ما بالنسبة إليه؟ (ويمكن الجواب) بان الاتفاق على تصحيح رواية شخص بعظمه شيخه المرورى عنه وأنه لا يأخذ

(١) راجع: مجمع البحرين للشيخ فخر الدين الطريحي النجفي بمادة (خلط). (المحقق)

(٣١٤)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين على بن ابى طالب عليهما السلام (١)، أبو بصير (١)

صفحة ٣١٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣١٥

الاخبار ولا يتلقاها الا عمن يعتمد عليه ويركن إليه ومن هنا كون الراوى من مشايخ الإجازة مشعرا بالوثاقه.

(قوله أعلى الله مقامه):

وهو كالتوثيق لا يخلو من تأمل نعم إن أراد منه التوثيق بما هو أعم من العدل الامامى فلعله لا بأس به فتأمل.

لا يخفى ان رواية الشيوخ عن شخص معتمدين عليه ظاهر في توثيقهم له ولو بالمعنى الأعم من العدل الامامى وحينئذ فان ثبت ذلك لنا مع وثاقه الشيوخ المعتمدين عليه أفادنا توثيقا لذلك الشخص الذى يروون عنه معتمدين عليه والا بان لم يعلم ثبوت ذلك عن المشايخ بل هو اجتهاد من قبل هذا المدعى كما هو الظاهر أو لم يثبت وثاقه الشيوخ الراوين عنه على وجه الاعتماد فلا يفيدنا توثيقا

لوضوح انه توثيق من غير معلوم الوثاقه فلا ينفع (نعم) يفيدنا مدحا في الجملة وهذا هو المراد مما حكاه عن جده الذي اعترف به فيما بعد بقوله لكن لعله توثيق من غير معلوم الوثاقه اما انه روى عنه الشيوخ إلى أن قال نعم ربما يستفاد منه مدح وقوة وحينئذ فتأمله فيما قال جده أولا- حيث قال: "قوله وهو كالتوثيق لا يخلو من تأمل كما ترى في محل المنع إذ غرضه أعلى الله مقامه بالنسبة إلى من لم يثبت عنده ذلك كما عرفت نعم كونه يفيد مدحا أحسن من (لا بأس به) لعله محل منع كما يقول المصنف أعلى الله مقامه فيما بعد حيث قال: "نعم ربما يستفاد منه مدح وقوة لكن ليس بمثابه قولهم لا بأس به بل أضعف منه وهو كما يقول واما ايراده الأول ففي محل المنع ولعل الامر بالتأمل إشارة

(٣١٥)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، المنع (١)

صفحة ٣٢٦

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣١٦

إلى ذلك وكما اختلفت الآراء في إفادة هذه الكلمة (١) الوثوق أو المدح أو عدمهما فكذا اختلفت في قراءتها فمن قارئ بالمجهول ولعل الأكثر عليه والمتعارف على الألسن والأنسب بالقول بايمائها إلى عدم الوثوق أو احتمالها ولعله لاشعارها بعدم الاعتناء والاعتداد به وانها مسوقة في مقام تحقيره وقرأ جماعة من المحققين بالمعلوم واختلفوا في مرجع الضمير فقيل: إلى الإمام عليه السلام كما عن المحقق الشيخ محمد والفاضل صاحب الحاوي (٢) ولكن ينافيه ما ذكره الشيخ في كتاب رجاله في جابر الجعفي حيث قال أعلى الله مقامه "جابر بن يزيد أبو عبد الله الجعفي أسند عنه روى عنهما (٣) إذ لو كان ضمير أسند إلى الإمام عليه السلام فلا معنى لقوله روى عنهما وما ذكره أيضا في رجاله في محمد بن إسحاق بن يسار حيث قال محمد بن إسحاق بن يسار المدني مولى فاطمة بنت عتبة أسند عنه يكنى أبا بكر صاحب المغازي من سبي عين التمر وهو أول سبي دخل المدينة (وقيل) كنيته أبو عبد الله روى عنهما مات سنة إحدى وخمسين ومائة (٤) وعن المحقق الداماد: ان الضمير يرجع إلى الإمام عليه السلام ولكن لا- سماعا بل اخذه من أصحابه الموثوق بهم ومن أصولهم المعتمد عليها

(١) يعني قولهم: (أسند عنه) في ترجمة أحد الرواة.

(٢) الشيخ محمد هذا هو ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني وصاحب الحاوي هو الشيخ عبد النبي بن سعد الدين الجزائري.

(٣) راجع: رجال الشيخ الطوسي باب أصحاب الصادق (ع) (ص ١٦٣، برقم ٣٠).

(٤) راجع: رجال الشيخ الطوسي باب أصحاب الصادق (ع) (ص ٢٨١، برقم ٢٢). (المحقق)

(٣١٦)

مفاتيح البحث: محمد بن إسحاق بن يسار (٢)، أبو عبد الله (٢)، جابر بن يزيد (١)، جابر الجعفي (١)، الموت (١)، التمر (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٢)، الشيخ الطوسي (٢)

صفحة ٣٤٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣١٧

فمعنى أسند عنه أنه لم يسمع منه بل سمع من أصحابه (١) وفيه انها قيلت فيمن روى عنه شفاها وسماعا كمحمد بن مسلم وغيره وقد يقال في مرجع الضمير مع القراءة بالمعلوم: إنه ابن عقدة، ولكن في خصوص رجال الصادق عليه السلام (٢) والله أعلم.

(١) راجع: الراشحة الرابعة عشرة من الرواشح السماوية للمحقق الداماد (ص ٦٥) طبع إيران.
 (٢) واستند هذا القائل إلى أن الشيخ الطوسي رحمه الله ذكر في أول كتاب رجاله ان ابن عقدة ذكر أصحاب الصادق عليه السلام وبلغ في ذلك الغاية قال رحمه الله وانا أذكر ما ذكره وأورد من بعد ذلك من لم يذكره فيكون المراد أخبر عنه ابن عقدة وليس بذلك البعيد وربما يظهر منه وجه عدم وجوده أي وجود لفظ أسند عنه الا في كلام الشيخ رحمه الله وسبب ذكر الشيخ ذلك في رجاله دون فهرسته وفي أصحاب الصادق عليه السلام دون غيره بل وثمره قوله رحمه الله وانا أذكر ما ذكره (ابن عقدة) وأورد من بعد ذلك من لم يذكره فتأمل جدا هذا كلام هذا القائل الذي استند إليه ذكره المولى على الكنى في كتابه (توضيح المقال في الدراية والرجال) ص ٤٢ طبع إيران سنة ١٣٠٢ هـ ثم إن الفاضل قال عقيب ذلك:
 قلت: ولا يخفى بعد ذلك أيضا (اما أولا) فلتناظر (أسند عنه) مع (أخبر عنه) بل القريب إليه (أسند به) إذ مفاد (أخبر عنه) أنه نقل عنه أمرا آخر وهو غير مقصود في توجيهه (واما ثانيا) فلان مقتضى كلام الشيخ حيث ذكر أنه يذكر ما ذكره مع اعترافه بأنه بلغ في ذلك الغاية أن يكون أكثر رجال الصادق عليه السلام ممن أسند عنه والواقع خلافه. ("المحقق") (٣١٧)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٤)، محمد بن مسلم (١)، دولة إيران (٢)، الشيخ الطوسي (١)

صفحة ٣١٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣١٨

(قوله أعلى الله مقامه):

وربما يقال بإيمانه إلى عدم الوثوق ولعله ليس كذلك فتأمل.

اما وجه إيمانه إلى عدم الوثوق فلبناء الفعل على المجهول فإنه ربما يشعر بعدم الاعتناء وعدم الاعتداد به وانه ليس ممن يعتنى بروايته بل هو مهجور متروك ساقط من الأعين ولكن قد يتفق الرواية عنه ويمكن ان يقال بأنه ان لم يدل على المدح المعتد به أو في الجملة فلا دلالة فيه على عدم الوثوق كما قد يقال بل الظاهر دلالته على المدح وهذا معنى قوله: "ولعله ليس كذلك" الخ.
 (قوله أعلى الله مقامه):

والأول أظهر إن ذكر مطلقا وجه كون الأول أظهر نسبة الضمير أعنى به إلى نفسه فيفيد كونه في مذهبه لا بأس به ووجه الثاني ان نظر الرجال انما هو إلى الروايات حين ملاحظة مذهبه بتوقف أصل الاعتبار والحجية عليه أو الترجيح لو قلنا باعتبار غير العدل الامامي عليه وحينئذ فيكون المستفاد بواسطة ذلك أنه لا بأس برواياته.

(أقول) ولعل الاظهر من قولهم: (لا-باس به) مع الاطلاق وعدم التقييد بنفسه وغيرها إرادة نفى البأس من جميع الوجوه كما يقتضيه كون النكرة في سياق النفي ولعله لذا قبل بإفادته التوثيق كأنهم رأوا أن نفى البأس عنه إنما كان من حيث النقل والرواية لأن كلامهم
 (٣١٨)

صفحة ٣١٩

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣١٩

انما هو في الرواية فكان في قوة نفى البأس عن روايتهم ونفى البأس عن الرواية موجب لقبولها؟؟ إنما ترد لخوف منها فإذا انتفى امتنع ردها ومعلوم ان قبول الرواية من حيث هي مع قطع النظر عن الأمور الخارجية فرع قبول الراوي وعدالته وثقته، وحينئذ فيفيد نفى البأس مطلقا توثيقه هذا غاية ما يقال في توجيهه واستغربه (السيد محسن) في رجاله وقال: "من الغريب ان أناسا عدوه في كلمات التوثيق"

قلت: الانصاف والظاهر عدم بلوغه هذا الحد (نعم) هو يفيد مدحا يعتد به فوق سلامة مذهبه وحسن عقيدته لا خصوص كونه في مذهبه كما استظهره (المصنف) هنا مع أنه فيما بعد استظهر كونه لا بأس به بوجه من الوجوه حيث قال: "والأوفق بالعبارة والأظهر أنه لا بأس به بوجه من الوجوه ولعله لهذا قيل بإفادته التوثيق الخ فلعله يظهر التنافي بين كلاميه وقد يقال بان استظهاره الأول هنا بالنسبة إلى ما يوهمه ما قيل في إبراهيم بن محمد بن فارس من تساوى الاحتمالين في مذهبه أو في رواياته لو ذكر نفى البأس مطلقا ولكن الأقرب منه والأظهر والأوفق بهذه العبارة من حيث نفى البأس على الإطلاق هو نفيه من جميع الوجوه وكيف كان فالظاهر ما قلناه من إفادته مدحا معتدا به لكن لا بحيث يفيد التوثيق على وجه يساوى ألفاظه كثقة ونحوها نعم لا يخلو من اشعار (والحاصل) فالأقرب هو القول بإفادة المدح لا التوثيق ولا القول بعدم إفادته شيئا بحيث يكون مجملا كما يقضى به ما نسب إلى القيل والله أعلم.

(٣١٩)

صفحة ٣٥٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٢٠

(قوله أعلى الله مقامه):

ولعل غيره من الأئمة عليهم السلام أيضا كذلك فتأمل فان أصل هذا لا يخلو من تأمل نعم قولهم من الأولياء ظاهر فيها فتأمل. اما قولهم من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام فليس ظاهرا في العدالة كما قيل نعم هو ظاهر بل صريح في التشيع ولو قلنا بظهوره في العدالة فلا- فرق بين الأئمة عليهم السلام في ذلك إذ لا- خصوصية لبعضهم في ذلك فلا- فرق بين ان يقال: فلان من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام أو من أولياء الحسن عليه السلام مثلا أو غيره من الأئمة عليهم السلام في عدم ظهوره في كونه عدلا ولو قلنا به قلنا في الجميع نعم قولهم من الأولياء على الإطلاق ظاهر فيها بل وفيما فوقها وانه من الأوتاد ومن أولياء الله إذ هو المنساق منها بحسب الاستعمال كما هو واضح فلا يقال هذا عام ومطلق ومع الإضافة إلى أحد الأئمة عليهم السلام خاص فكيف يقال بالفرق بينهما ويحكم بالظهور في العدالة من دون تأمل في المطلق وفي المقيد لا يحكم بل يتأمل فيه مع أن المطلق لا يدل على المقيد بخصوصه والعام لا يدل على الخاص لوضوح ان الفارق هو العرف وهو المحكم في باب الألفاظ والمتبادر ما سمعت ولعل الامر بالتأمل أخيرا إشارة إلى ذلك أعنى إلى دفع ما يتوهم من انكار الفرق بين اللفظين والله أعلم.

(٣٢٠)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين على بن ابي طالب عليهما السلام (١)، الإمام الحسن بن على المجتبي عليهما السلام (١)

صفحة ٣٥١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٢١

(قوله أعلى الله مقامه):

قيل هما يفيدان التعديل.

حكى المصنف عن التقى المجلسي ان قولهم: (عين) توثيق بزعم انه استعاره للصدق لأن العين بمنزلة الميزان قال مولانا الصادق عليه السلام في حق أبي الصباح الكناني (١) أنت ميزان فسماه بالميزان لصدقه وأورد عليه (السيد محسن) في رجاله بأنه فرق بين لفظ الميزان والعين قال وكأنه لم يراع العرف (قلت): لو سلم كون لفظ الميزان ظاهر في ذلك الا انه فرق بين اللفظين كما ذكر السيد أعلى الله مقامه مع أن لفظ الميزان محتمل لمعان عديدة ككونه حقا ولا عيب فيه ولا نقص من جميع الوجوه كما يرشد إليه ما في ذيل الخبر (٢) حيث قال له: "يا سيدى رب الميزان فيه عين فقال له الصادق عليه السلام:

(١) أبو الصباح الكناني: اسمه إبراهيم بن نعيم العبدى من عبد القيس ونزل في بنى كنانة فنسب إليهم ترجم له الشيخ الطوسى رحمه الله في كتاب رجاله (ص ١٠٢، برقم ٢) في باب أصحاب الباقر عليه السلام فقال: "قال له الصادق عليه السلام أنت ميزان لا عين فيه يكنى أبا الصباح كان يسمى الميزان من ثقته، له أصل .." وذكره أيضا في باب أصحاب الصادق عليه السلام (ص ١٤٤، برقم ٣٣) وترجم له النجاشى في كتاب رجاله (ص ١٦) والكشى في رجاله (ص ٢٩٩، برقم ١٩٩).

(٢) راجع: الخبر في رجال الكشى (ص ٢٩٩، برقم ١٩٩). (المحقق)
(٣٢١)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٤)، العلامة المجلسى (١)، الإمام محمد بن على الباقر عليه السلام (١)، كتاب رجال الكشى (٢)، إبراهيم بن نعيم العبدى (١)، أبو الصباح الكناني (١)، الشيخ الطوسى (١)

صفحة ٣٥٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٢٢

أنت ميزان لا عين فيه فيفيد إرادة تنزيهه من جميع العيوب التى لا يخلو منها أكثر الناس لا خصوص السلامة من منقصة الكذب كما يفيد المحكى عن التقى أعلى الله مقامه ويحتمل كون المراد من قوله: أنت ميزان انك معتدل وانك على الجادة لا اعوجاج فيك بوجه من الوجوه كالميزان الذى لا عين فيه فإنه معتدل ومتساوى الطرفين لا يزيد أحدهما على الآخر بل هما سواء ويحتمل غير ذلك واما لفظ العين فالظاهر منه إرادة كونه معتبرا وعمدة الناس والمنظور إليه فيما بينهم وله امتياز ورفعته ومنزلة عندهم، ونحو ذلك مما يفيد هذا المعنى المشابه للعين من جهة كونها العمدة من الانسان الذى لا قوام له بدونها فكأنه استعارة بالكناية التى علاقتها المشابهة ولعل التقى المجلسى أعلى الله مقامه - انصرف نظره الشريف إلى ما ورد في بعض الأخبار من أنه بين الحق والباطل أربع أصابع فما رآته عينك فهو الحق دون ما سمعته اذنك (١) هذا فى قولهم عين واما قولهم (وجه) فقد حكى عنه أيضا (٢) ان الظاهر أنه توثيق لان داب علمائنا السابقين فى نقل الاخبار كانوا لا ينقلون الا عن من كان فى غاية الوثاقه ولم يكن يومئذ مال ولا جاه يتوجهون إليهم له بخلاف اليوم."

(١) روى الصدوق فى الخصال (ج ١ - ص ٢٢٠) طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ ما هذا نصه سئل أمير المؤمنين عليه السلام كم بين الحق والباطل؟ فقال: أربع أصابع ووضع أمير المؤمنين عليه السلام يده على عينيه؟؟ فقال ما رآته عيناك فهو الحق وما سمعته أذناك فأكثره باطل."

(٢) يعنى: حكى السيد محسن فى عدته عن التقى المجلسى رحمه الله - (المحقق)
(٣٢٢)

مفاتيح البحث: العلامة المجلسى (٢)، الكذب، التكذيب (١)، الإمام أمير المؤمنين على بن ابى طالب عليهما السلام (١)، دولة ايران (١)، مدينة طهران (١)، الشيخ الصدوق (١)، الباطل، الإبطال (١)

صفحة ٣٥٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٢٣

وأورد عليه السيد محسن أيضا بما هذا لفظه: قلت: جعل الوجه بمعنى ما يتوجه إليه وإضافته إلى الطائفة لأدنى ملابس أى ما تتوجه إليه الطائفة (وهو كما ترى) خلاف ما يعقل الناس انما يعقلون ما ذكرنا وقال (١) فيما ذكره سابقا ما هذا لفظه: "وكذا قولهم عين من عيون هذه الطائفة ووجه من وجوهها وما كان ليكون عينا للطائفة تنظر بها بل شخصها وانسانها فإنه معنى العين عرفا ووجهها الذى به

تتوجه ولا- تقع الانظار الا- عليه ولا- تعرف الا- به فان ذلك هو معنى الوجه في العرف الا وهو بالمكانة العليا وليس الغرض من جهة الدنيا قطعاً فيكون من جهة المذهب والاخرى " انتهى.

والذي يظهر ان المراد بقولهم (وجه) ان الراوى ذو وجهة واعتبار وجلالة وعظم بين نقله الاخبار والآثار فكأنه من التشبيه بالوجه حيث إنه العمدة من الانسان ومحط اللحاظ والنظر من بين سائر الأجزاء فهو كمعنى العين بل هو فيه أظهر منه فيه.

(والحاصل) فالذى يظهر انهما (٢) لا يفيدان التعديل والتوثيق بل غاية ما يفيدان المدح المعتد به كما استظهره المصنف أخيراً (٣).

(١) يعنى: السيد محسن فى عدته (٢) يعنى لفظى (عين ووجه).

(٣) فقد قال المصنف يعنى الوحيد فى آخر كلامه " :وعندى انهما يفيدان مدحا معتدا به. (" المحقق)

(٣٢٣)

صفحة ٣٥٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٢٤

(قوله أعلى الله مقامه):

وأقوى من هذين قولهم وجه من وجوه أصحابنا مثلاً فتأمل.

قد يقال بأنه لا وجه للفرق بين إضافة الوجه للأصحاب وعدمه بجعل المضاف أقوى بل هما ان لم يكونا سواء فقد يقال: بان المطلق

أقوى لانصرافه إلى الأكمل وقد يدفع بأنه مع الإضافة ظاهر بل صريح فى كونه امامياً ووجيهاً فى الحديث فيهم ومرجعاً للعامه أو

للوافقه أو غيرهم من المنحرفين ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

فإنه يطلق على الأصل كثيراً منها ما سيجئ فى ترجمه أحمد بن الحسين بن المفلس وأحمد بن محمد بن سلمه وأحمد بن محمد بن

عمار.

بيان الاطلاق فى تراجم هؤلاء اما الأول فان فيه " : روى عنه حميد بن زياد كتاب زكريا بن محمد المؤمن وغير ذلك من الأصول

ذكره الشيخ فى رجاله فى باب من لم يرو عنهم عليهم السلام فهذا يدل على اطلاق الكتاب على الأصل والا لم يتم قوله: وغير ذلك

من الأصول وفى أحمد بن محمد بن سلمه روى عنه حميد أصولاً كثيرة منها كتاب زياد بن مروان وفى أحمد بن محمد بن عمار كثير

الحديث والأصول ثم قال أخبرنا بكتبه الخ (١)

(١) راجع: فى ترجمه أحمد بن الحسين بن مفلس رجال الشيخ -

(٣٢٤)

مفاتيح البحث: أحمد بن محمد بن محمد بن عمار (١)، أحمد بن محمد بن سلمه (٢)، زياد بن مروان (١)، أحمد بن الحسين (٢)، حميد بن

زياد (١)، زكريا بن محمد (١)، محمد بن عمار (١)

صفحة ٣٥٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٢٥

(قوله أعلى الله مقامه):

وديباجة فهرست.

فان الشيخ ذكر فى أول فهرسته هكذا " :وبعد فانى لما رأيت جماعة من شيوخ طائفنا من أصحاب الحديث عملوا فهرست كتب

أصحابنا وما صنّفوه من التصانيف ورووه من الأصول فقد اطلق (المصنف) بإزاء الأصل.
(قوله أعلى الله مقامه):

عند خالي بل وجدى أيضا على ما هو ببالي أن كون الرجل ذا أصل من أسباب الحسن وعندى فيه تأمل.
وجه القول بإفادته الحسن أن قولهم: ذو أصل مع الاطلاق له وعدم ذكر فساد عقيدته وغيرها من معائبه ربما يشعر بل يظهر منه التعويل على ذلك الأصل بل قد يشعر بوثاقه صاحبه إذ لو كان فاسد العقيدة لتعرضوا له كما هو ديدنهم ذلك كما لا يخفى والغرض للقائل انما هو مع الاطلاق لهذا القول والا- فقد يتفق كون الرجل ذا أصل مع فساد العقيدة بل هو كثير كما نبه عليه فيما بعد ولكن ذلك للمعلومية

- الطوسى فى باب من لم يرو عنهم عليهم السلام - (ص ٤٤١ برقم ٢٦)، وفى ترجمته أحمد بن محمد بن سلمة - باب من لم يرو عنهم عليهم السلام أيضا من رجال الشيخ (ص ٤٤٠، برقم ٢٢) وفى ترجمته أحمد بن محمد بن عمار راجع فهرست الشيخ (ص ٥٣، برقم ٨٨). (المحقق) (٣٢٥)

مفاتيح البحث: أحمد بن محمد بن محمد بن عمار (١)، أحمد بن محمد بن سلمة (١)

صفحة ٣٥٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٢٦

من خارج للتنبيه عليه ممن تعرض له كما أنه قد يكون ذا أصل مع أنه متروك العمل بما يختص بروايته كما نبه عليه أعلى الله مقامه فيما بعد فى الحسن بن صالح البترى وهذا كله غير مناف للمدعى إذ المدعى انما هو مع الاطلاق وعلى هذا فيكون غرض القائل بكونه من أسباب الحسن هو الحسن الاصطلاحي بالتقريب المذكور ولكنه محل نظر وتأمل كما تأمل فيه أعلى الله مقامه إذ لم يثبت ذاك الديدن فى قولهم: (ثقة) مع عدم التعرض لفساد المذهب.

(نعم) لا ينبغي التأمل فى إفادة هذا القول حسنا ما، أعنى غير الحسن الاصطلاحي للمتأخرين لاختصاصه بالإمامى الممدوح بما لا يبلغ التوثيق وهو فى المقام غير معلوم لعدم احراز كونه اماميا كما اعترف به أعلى الله مقامه أخيرا حيث قال رفع الله درجته " -: والظاهر أن كون الرجل صاحب أصل يفيد حسنا غير الحسن الاصطلاحي وكذا كونه كثير التصنيف وكذا جيد التصنيف وأمثال ذلك بل ترقى حتى قال بل كونه ذا كتاب أيضا يشير إلى حسن ما ولعل ذلك مرادهم مما ذكروا.

(قلت): وعلى هذا فيتم ما قاله خاله وجده (١) من إفادة الحسن بالمعنى الأعم الذى لا ينافيه فساد العقيدة (ودعوى) انه لا يجدى فى المقام نفعاً كما صدر من الشيخ أبى على (٢) فى كتابه: (كما ترى) إذ لا اشكال

(١) خاله هو المولى محمد باقر المجلسى الثانى صاحب (البحار) وجده هو والده المولى محمد تقى المجلسى الأول وقد أشرنا فى (ص ١٥٠) السابقة إلى وجه النسبة فراجعها.

(٢) راجع: مقدمة كتاب (منتهى المقال) للشيخ أبى على الحائرى (ص ١١) طبع إيران سنة ١٣٠٠ هـ. (المحقق) (٣٢٦)

مفاتيح البحث: الحسن بن صالح (١)، دولة إيران (١)، العلامة المجلسى (٢)

صفحة ٣٥٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٢٧

في نفعه وفائدته إذ الغرض من ذكر هذه الألفاظ المتداولة بينهم بيان مقتضاها من مدح وقدح حتى تترتب ثمراتها من اعتبار لذيها في نفسه؟؟

لو قلنا باعتبارها في نفسه بان قلنا باعتبار مطلق الحسن والممدوح ولو بالمعنى الأعم أو اعتبار في قام الترجيح للسند أو الدلالة إلى غير ذلك وكانه رحمه الله فهم من الأستاذ (١) إرادة الحسن بالمعنى الأعم في تأمله فيما حكاه عن خاله وجده فأورد عليه بعد تلك الدعوى التي سمعتها بقوله " لكن تأمله - سلمه الله في ذلك لانتحال كثير من أصحاب الأصول المذاهب الفاسدة لعله ليس بمكانه لان ذلك لا ينافي الحسن بالمعنى الأعم كما سيعترف به دام فضله الخ.

(وأنت خير) بان هذا الايراد ليس بمكانه بل مراده من الحسن المعنى الأخص الذي هو المصطلح عليه بين المتأخرين فهذا هو الذي تأمل فيه بعد حمله كلام خاله وجده عليه ثم استدرك (٢) بعد ذلك بقوله:
والظاهر الخ.

وحاصله انه يتم ما ذكره لو أراد الحسن بالمعنى الأعم.

(قلت): ولعل هذا هو المراد لخاله وجده ومن قال بمقالتهم أعلى الله مقامهما لا ان كونه ذا أصل يفيد حسنا بالمعنى المصطلح عليه عند المتأخرين حتى يحتاج إلى ما ذكرنا من التوجيه ودعوى الديدن كما في قولهم: ثقاً ولعل هذا هو الأقرب لبعد الديدن في لفظ ثقاً فكيف في هذا اللفظ وإذا لم يثبت الديدن فلا دلالة على ارادته من هذا اللفظ نعم هو ظاهر في الحسن في الجملة لو خلى ونفسه مع قطع النظر عن ملاحظة غيره مما قيل فيه كما هو الشأن في غيره من الألفاظ

(١) يعنى أستاذ الشيخ أبي على وهو الوحيد البهبهاني صاحب التعليقة (٢) يعنى: صاحب التعليقة (الوحيد). (المحقق) (٣٢٧)

صفحة ٣٥٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٢٨

التي تذكر في مقام المدح أو الذم فان غرض الرجالي انما هو بيان ما يستفاد منها في نفسها لو لوحظت وحدها مجردة عن غيرها حتى لو كان هناك ما ينافيها كان من المعارضات لها فيلحظ عند ذلك الترجيح كغيرها من الامارات المتعارضة وهذا ضابط كلي لا بد من ملاحظته في جميع موارد وحيث كان البحث في هذا الباب انما هو في الظهور اللفظي وانه ماذا، كان قليل الثمرة إذ هو أمر بين لا خفاء فيه لدى أهل اللسان وأهل العرف لو كان لذلك اللفظ متفاهم عندهم ولم يتجدد للرجالي اصطلاح فيه والا كان اللازم اتباعه كما هو الشأن في جميع الألفاظ المتداولة بين العلماء في فنهم المشتملة عليها كتبهم المستفاد منها فتاواهم وشهراتهم بل واجماعاتهم محصلها ومنقولها كما أن الامر كذلك في الكتاب والسنة بل وجميع الألفاظ الدائرة بين الناس في محاوراتهم وخطاباتهم منذ خلق الكلام والمتكلم إلى اخر الأبد ولكن اللازم الملاحظة والتأمل وعدم التسرع والله هو المستعان.
(قوله أعلى الله مقامه):

وكون المراد من العامي ما هو في مقابل الخاصي لعله بعيد فتأمل.

لعل الامر بالتأمل لاشكال المقام المحتاج إلى النظر والتأمل كسائر الموارد المشككة المحتاجة إليه.

(ويحتمل) إرادة دفع ما يقال عليه من أن اطلاق العامي على عوام الشيعة شائع ذائع ولا ريب انه بهذا المعنى مقابل للخواص وحينئذ فلا بعد فيه.

(٣٢٨)

صفحة ٣٥٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٢٩

مع أن بعد هذا المعنى لا يقتضى كون المراد بالخاصى ما يقابل العامة كما احتملته فى مقابل من اخذه مدحا بل لا مانع من أن يكون المراد بالعامى ما يقابل الخاصة والمراد بالخاصى الذى هو محل الكلام من كان من الخواص بأنا نقول المرجع فى المقام هو الظهور كما عرفت والظاهر أن الخاصى نسبة إلى الخاصة والعامى نسبة إلى العامة فكما ان الخاصة والعامة متقابلان فكذا الخاصى والعامى ولا ريب ان الخاصة ظاهر فى الشيعة وحيثذ فلم يبق ظهور فى المدح والمدار عليه كما عرفت والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

ومنها قولهم قريب الامر وقد اخذه أهل الدراية مدحا ويحتاج إلى التأمل.

لا يخفى ان هذا اللفظ فى حد ذاته لو خلىنا ونفسه دلالة على المدح خفية بل هو مجمل ولكن بعد اخذ أهل الدراية وأهل هذه الصناعة ذلك مدحا يكون ذلك كاشفا عن اصطلاح بينهم وحيثذ فأى معنى للتأمل بعد ذلك وقد يقال بان الاصطلاح غير ثابت جزما ولا اجماع أصلا كما يكشف عنه ما عن (الفهرست) فى ترجمه على بن الحسن بن فضال فإنه قال فيه " فطحى المذهب كوفى ثقة كثير العلم واسع الاخبار جيد التصانيف غير معاند وكان قريب الامر إلى أصحابنا الإمامية القائلين بالاثنى عشر (١) وما عن (النجاشى) فى ترجمه الربيع بن عمرو انه على خلاف المذهب والطريقة لكنه ليس بذلك البعد والمباينة بل هو

(١) راجع: فهرست الشيخ الطوسى (ص ١١٨، برقم ٣٩٣). (المحقق)

(٣٢٩)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (٢)، على بن الحسن (١)، الوسعة (١)، الشيخ الطوسى (١)

صفحة ٣٦٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٣٠

قريب (١) إذ أقصاه إرادة القرب من حيث كونه اماميا أو ما يقرب من ذلك من دون تعرض للمدح والقدح وحيثذ فالمتبع فى هذا اللفظ ما يكتنف به من القرائن فى موارد استعماله ومع اطلاقه فلا يفيد مدحا حتى يعد من ألفاظه إذ لم نقل بانصرافه إلى إرادة القرب من جهة المذهب ان ثبت الانصراف بواسطة كثرة الاستعمال فيه وحيثذ فيفيد مدحا خاصا وفى الجملة ولو فى المذهب دون غيره مما يتعلق بالراوى من وثاقه وغيرها مما ينفع فى قبول الرواية وعدمه ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

ومنها قولهم ضعيف ونرى الأكثر يفهمون منه القدح فى نفس الرجل ويحكمون به بسببه ولا يخلو من ضعف.

لا يخفى ان هذا اللفظ لو خلىنا ونفسه ظاهر فى نسبة الضعف إلى الرجل نفسه لا إلى رواياته أو طريقته فى اخذها وتحملها كأن يروى عن المجاهيل أو عن الضعفاء مثلا فهو كما يفهم الأكثر من كونه قدحا فى نفس الرجل فقوله أعلى الله مقامه " ولا يخلو من ضعف " لا يخلو من ضعف.

ولكن غرضه أعلى الله مقامه انه بعد ملاحظة موارد اطلاق هذه الكلمة نراهم يطلقونها على من لم يكن ضعيفا فى نفسه بل لأمر آخر تتعلق برواياته أو طرق تحملها بحيث صار ذلك ديدنا لهم لا انه أمر

(١) الذى فى رجال النجاشى (ص ١٢٥) هكذا ربيع بن سليمان بن عمرو كوفى صحب السكونى واخذ عنه وأكثر وهو قريب الامر فى الحديث.. فلاحظ. (المحقق)

(٣٣٠)

مفاتيح البحث: كتاب رجال النجاشي (١)، سليمان بن عمرو (١)

صفحة ٣٦١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٣١

اتفاقي وفي بعض الموارد حتى تأخذ بظاهر اللفظ ما دام مجردا عن الصارف وحينئذ فلا يعول على ذلك الظهور لو كان هو المستند بل اللازم الرجوع في المراد من هذا اللفظ إلى موارد الخاصة حتى يتبين الحال والله أعلم.
(قوله أعلى الله مقامه):

وفي محمد بن الحسن بن عبد الله روى عنه البلوى والبلوى رجل ضعيف إلى قوله مما يضعفه المراد ان هذا الجعفرى أعنى محمد بن الحسن بن عبد الله قد رمى بالضعف وغمز عليه لرواية البلوى عنه والبلوى رجل ضعيف كما في (الخلاصة) (١) وزاد (النجاشي) ذكر بعض أصحابنا انه رأى له رواية رواها عنه علي بن محمد البردعي صاحب الزنج وهذا أيضا مما يضعفه (٢) فانظر إلى تضعيفهم رحمهم الله وزيادته لرواية الضعفاء عنه ولعل الغامز (ابن الغضائري) بل هو هو لما عرف من طريقته من التسرع في القدر.
(١) راجع: الخلاصة: القسم الثاني - (ص ٢٥٥) في ترجمه محمد ابن الحسن بن عبد الله الجعفرى.

(٢) راجع: رجال النجاشي (ص ٢٤٨) والبلوى هذا هو عبد الله ابن محمد الذي ترجم له الشيخ في (الفهرست) والعلامة في (الخلاصة) وابن الغضائري في رجاله الضعفاء وابن داود في كتاب الرجال وغيرهم (المحقق)
(٣٣١)

مفاتيح البحث: محمد بن الحسن بن عبد الله (٢)، علي بن محمد البردعي (١)، ابن الغضائري (٢)، كتاب رجال النجاشي (١)، الحسن بن عبد الله (١)

صفحة ٣٦٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٣٢

(قوله أعلى الله مقامه):

بل ربما كان مثل الرواية بالمعنى ونظائره سببا.

لا يخفى ان النقل بالمعنى بشرائطه مما لا بأس به اجماعا ونصا بل لعله المتعارف بين الناس وديدنهم عليه كما صرح بذلك (السيد محسن) في رجاله حيث قال - بعد نقله بلفظ القيل بان الظاهر هو حكاية اللفظ بعينه ولقائل أن يقول: إن الظاهر هو العكس إذ الغالب هو الحكاية بالمعنى كما هو جارى العادة ولا سيما في الاخبار الطويلة الخ.

(قلت) هو كما يقول أعلى الله مقامه - والشاهد له الرجوع إلى الخارج وتتبع أحوال الناس في إخباراتهم فإنك لا- تكاد تجد من يحافظ على نقل خصوص الألفاظ من غير زيادة ولا- نقصان ولعل السر تعلق الغرض بالمضمون المعبر عنه بالصلب في الأخبار المرخصة في هذه الطريقة وهذه العادة بل لعل الظاهر أن ذلك من الامضاء لا من الترخيص في ابتداء تلك العادة إذ الظاهر أن ذلك هو الديدن بين الناس من قديم الزمان إلى اخر الأبد.

(نعم) فيما كان الغرض تعلقه بنفس الألفاظ لو اتفق كما في الخطب والزيارات والأدعية ونحوها فهناك لا بد من النقل باللفظ لعدم حصول الغرض الا به واما فيما عدا ذلك فلا بأس بالجميع أعنى النقل باللفظ والنقل بالمعنى لاعتبار الجميع مع جمعه الشرائط نعم في مقام التعارض يترجح النقل باللفظ عليه وحينئذ فقد يطلق الضعف على مثل ذلك وفي الحقيقة لا ضعف.

(٣٣٢)

صفحة ٣٦٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٣٣

(قوله أعلى الله مقامه):

وقال جدى رحمه الله الغالب فى اطلاقاتهم انه ضعيف فى الحديث أى يروى عن كل أحد انتهى فتأمل.

لعل الامر بالتأمل إرادة رفع ما عساه يقال: من أن الغرض من ضعف الرجل ضعف حديثه فأى فرق بين القولين كما عرفت أولا حيث قلت: ثم اعلم أنه فرق ظاهر بين قولهم ضعيف وبين قولهم ضعيف فى الحديث فالحكم بالقدح فيه أضعف، بل نقول لا فرق بينهما إذ الثمرة فيهما واحدة وهى ضعف الحديث وحينئذ فلا- تفاوت بين قلة الإطلاق فى أحدهما دون الآخر أو تساويهما بان نقول الفرق بينهما واضح فان ضعف الراوى المستفاد من اطلاق (ضعيف) يثمر ضعف الخبر وان رواه عن عدل بخلاف الثانى أعنى قولهم (ضعيف فى الحديث) فإنه يقبل لو رواه عن العدل والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

وكانه لرواية ما يدل عليه ولا يخفى ما فيه وربما كان غيرهما كذلك فتأمل.

لعل وجه الامر بالتأمل الدفاع ما يقال: إن تبين ضعف تضعيفهما أعنى ابن الغضائرى وأحمد بن محمد بن عيسى فى بعض الموارد لا يوجب ضعف تضعيفهما مطلقا وفى جميع الموارد بان المدار فى المدح والقدح على حصول الوثوق والاطمئنان ومع ملاحظة ما ذكر من حالهما لا يحصل الاطمئنان لما عرفت من أن سجيتهما التساهل فى التضعيف والتسرع إليه وهو موجب للوهن فيه وعدم الاعتماد عليه وإن كان

(٣٣٣)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (٢)، أحمد بن محمد بن عيسى (١)، ابن الغضائرى (١)

صفحة ٣٦٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٣٤

الداعى لهما الحرص على صون الروايات عن الخلل لكن كان عليهما التأمل وعدم التسرع فيه كالتعديل بل لعل ذلك موجب للوهن فى تعديلهما لكشف ذلك عن حصول سجية لهما فى التساهل والتسامح فى أمورهما من غير فرق بين الجرح والتعديل. وحينئذ فكما لا- يعتنى بتضعيفهما وجرحهما فكذا فى تعديلهما لا بناء امرهما على التسامح والتسرع ومن كان هذه حالته وذى سجيته لا يعتنى بأقواله.

(قوله أعلى الله مقامه):

لكن الكلينى قائل به والأخبار الكثيرة واردة به ووجه بأنها تثبت من الوحى إلا أن الوحى تابع ومجيز، فتأمل.

لعل الامر بالتأمل إشارة إلى دفع ما يقال على هذا الوجه بأنه مناف لظاهر (وما ينطق عن الهوى) إذ هو نطق عنه ولحوق الإجازة لا يخرج عن ذلك بان يقال المراد بالنطق عن الهوى ما كان من محض محبته وميله ولم تلحقه اجازة وامر بما رآه راجحا اما لو أمر بان يختار ما ترجح بإرادته فليس هو من النطق عن الهوى (وبيان ذلك) فى الجملة: ان الله سبحانه أكمل عقل نبيه فعرفه واطلعه على المصالح والمفاسد ومقتضيات الاحكام بل وأسبابها قبل نزول الوحى بها وان ذلك حصل لهم ببعض طرقهم من العلم كالنقد فى قلوبهم وهو من طرق الوحى الخفى (وكيف كان) فليس هو من النطق عن الهوى لكنه مأمور بالوقوف وعدم النطق حتى ينزل الوحى

ظاهرا لمصالح هناك لا تحملها عقول الضعفة من خلقه كما يفصح عنه توقفه عن صفة الرب ونعته لما سئل (صف لنا ربك) حتى جاءه الوحي بالتوحيد مع أنه بمكان من البدهاء والظهور وهذا معنى قوله أعلى الله مقامه الا ان الوحي (٣٣٤)

مفاتيح البحث: يوم عرفة (١)

صفحة ٣٦٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٣٥

تابع ومجيز وهذا باب واسع عريض طويل لا يسعه المقام رزقنا الله الوصول إلى أعلاه قبل لقائه انه الوهاب الذي لا يخيب من رجاه. (قوله أعلى الله مقامه):

وسيجئ في محمد بن سنان ما يشير إليه بخصوصه، فتأمل.

(لا يقال): ان الذي يظهر مما في تلك الترجمة ان هناك شيئا كان فزال كما يدل عليه قوله:

(فطرسية) (١) وهذا غير عدم إرادة

(١) يشير بقوله: (فطرسية) إلى ما ذكره الكشي في رجاله (ص ٤٨٨) بقوله: بعد ذكره لرواية في شان محمد بن سنان وشفاء عينه " -

...ووجدت بخط جبرئيل بن أحمد حدثني محمد بن عبد الله ابن مهران عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ومحمد بن سنان جميعا

قالا: كنا بمكة وأبو الحسن الرضا عليه السلام بها فقلنا له:

جعلنا الله فداك نحن خارجون وأنت مقيم فان رأيت أن تكتب لنا إلى أبي جعفر عليه السلام كتابا نلم به قال فكتب إليه فقدمنا فقلنا

لموفق (هو خادم لأبي جعفر الجواد عليه السلام): أخرجه إلينا فأخرجه إلينا وهو في صدر موفق فاقبل يقرأه ويطويه وينظر فيه ويتسم

حتى اتى على اخره يطويه من أعلاه وينشره من أسفله قال محمد بن سنان: فلما فرغ من قراءته حرك رجله وقال: ناج ناج فقال احمد:

ثم قال ابن سنان: فطرسية انظر في معنى فطرسية صدر الرواية التي رواها الكشي عن حمدويه المتضمنة شكايه محمد بن سنان إلى

الرضا (ع) وجع عينه وكتابه كتابا إلى ابنه أبي جعفر الجواد عليه السلام ودعاءه له بقوله: (ناج ناج) وذهاب كل وجع في عينه

(المحقق).

(٣٣٥)

مفاتيح البحث: محمد بن سنان (٤)، الوسعة (١)، الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام (١)، الإمام علي بن موسى الرضا عليهما

السلام (٢)، الإمام محمد بن علي الجواد عليهما السلام (٢)، كتاب رجال الكشي (١)، مدينة مكة المكرمة (١)، أحمد بن محمد بن

أبي نصر (١)، محمد بن عبد الله (١)، جبرئيل بن أحمد (١)، الفديه، الفداء (١)

صفحة ٣٦٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٣٦

الحقيقه من نفس القدح (لأنا نقول) ان الذي يشهد بما ذكرنا قول (فضل) من منع الرواية عنه في حال الحياة لما فيه من الخوف من

الناس (١) (قوله أعلى الله مقامه).

كما وقع من الباقر عليه السلام بالنسبة إلى جابر في الصادق عليه السلام كما سندكره في ترجمة عنسبه.

نقل المصنف أعلى الله مقامه في ترجمة عنسبه عن الكافي في باب النص على الصادق عليه السلام عن أبي الصباح ان الباقر عليه

السلام قال مشيرا إلى الصادق عليه السلام هذا من الذين قال الله عز وجل: (ونريد ان نمن على الذين استضعفوا) الآية وعن جابر

الجعفي عن الباقر عليه السلام قال: سئل عن القائم فقال: هذا والله قائم آل محمد قال عنبسة فلما قبض عليه السلام دخلت على الصادق عليه السلام فأخبرته بذلك فقال: صدق جابر ثم قال لعلكم ترون ان ليس كل امام هو القائم بعد الامام الذي كان قبله (٢).
 (١) الفضل هذا هو الفضل بن شاذان ويشير بمنع الفضل الرواة عن الرواية عنه أحاديث محمد بن سنان في حال حياته إلى ما ذكره الكشي في رجاله (ص ٤٢٨) فإنه روى عن أبي الحسن علي بن محمد ابن قتيبة قال: قال أبو محمد الفضل بن شاذان: ردوا أحاديث محمد بن سنان عني وقال: لا أحل لكم ان ترووا أحاديث محمد بن سنان عني ما دمت حيا واذن في الرواية بعد موته.
 (٢) راجع: ما ذكره المصنف الوحيد رحمه الله في التعليقة (ص ٢٥٣) في ترجمة عنبسة بن مصعب (المحقق).
 (٣٣٦)

مفاتيح البحث: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام (٣)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٤)، التصديق (١)، المنع (١)، الخوف (١)، الشهادة (١)، كتاب رجال الكشي (١)، الفضل بن شاذان (٢)، عنبسة بن مصعب (١)، محمد بن سنان (٢)، علي بن محمد (١)، الموت (١)

صفحة ٣٦٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٣٧
 (قوله أعلى الله مقامه):

وكذا بالنسبة إلى من روى عن الرضا عليه السلام ومن بعده لما سنذكر في إبراهيم بن عبد الحميد (١) انهم ما كانوا يروون عنهم عليهم السلام إلى غير ذلك من أمثال ما ذكر فتأمل.
 لعل الامر بالتأمل إشارة إلى دفع ما عساه يقال: بأنه لا دلالة في الرواية عن الإمام عليه السلام بمجرد الاعتراف والاقرار به حتى يكون ذلك علامة ودليلا- على عدم الوقف ممن روى عن الرضا عليه السلام إذ ليس بلازم على الراوي ان لا يروى الا عن يعتمد عليه بل كثيرا ما يروى عن غير الثقة وعن المجهول سيما في الروايات التي تعدد فيها الطريق فان تكثير الطرق أمر مطلوب مرغوب إليه حتى تدخل في قسم المستفيض بل المتواتر ولذا كثيرا ما يروون عن غير الثقة فكيف
 (١) راجع التعليقة للوحيد (ص ٥٩) وقد ترجم لإبراهيم بن عبد الحميد الأسد الكوفي الأنماطي هذا النجاشي في رجاله وقال: روى عن أبي عبد الله عليه السلام وكذا ذكره الشيخ في الفهرست ووثقه وقال: له أصل وكذلك ذكره في كتاب رجاله (ص ٣٦٦) في باب أصحاب الرضا عليه السلام فإنه قال: أدرك الرضا (ع) ولم يسمع منه على قول سعد بن عبد الله واقفي له كتاب وذكره أيضا في باب أصحاب الكاظم (ص ٣٤٤) وقال: انه واقفي.
 (٣٣٧)

مفاتيح البحث: الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (٢)، إبراهيم بن عبد الحميد (١)، أصحاب الإمام الرضا عليه السلام (١)، كتاب رجال النجاشي (١)، سعد بن عبد الله (١)، عبد الحميد (١)

صفحة ٣٦٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٣٨

عن غير الامام بان يقال فرق واضح بين الرواية عن الامام المتظاهر بالإمامة (١) والمعلوم بها بين الناس وسائر الفرق وبين غيره لدلالة الأول على الاقرار والاخذ بقوله واتباعه وانه من اتباعه والقائلين به والا لما روى عنه وهذه اماره واضحة والله أعلم.
 (قوله أعلى الله مقامه):

بل لعل الاحتمال الثاني أقرب فالمراد في علي بن حسان هذا الاحتمال على أى تقدير فتأمل.

لعل الامر بالتأمل إشارة إلى دفع ما يقال من أن تعيين الاحتمال الثاني وهو عدم وجوده كبيرا في زمانه بحيث يصل إلى خدمته بل كان كذلك بعده بالنسبة إلى علي بن حسان (٢) دون الآخرين (٣) علي أى (١) يعنى عن الرضا ومن بعده من الأئمة عليهم السلام -.

(٢) هذا هو علي بن حسان بن كثير الهاشمى مولى لهم كما ذكره الشيخ الطوسى فى الفهرست (ص ١٢٤) والنجاشى فى رجاله (ص ١٨٩) وذكره الكشى أيضا فى رجاله (ص ٣٨٣) قال "قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن علي بن فضال عن علي بن حسان قال:

عن أيهما سألت؟ اما الواسطى فهو ثقة واما الذى عندنا يشير إلى علي بن حسان الهاشمى فإنه يروى عن عمه عبد الرحمن بن كثير فهو كذاب واقفى أيضا لم يدرك أبا الحسن موسى عليه السلام." -

(٣) الآخران هما سماعه بن مهران وحنان بن سدير راجع (ص ٩) فى الفائدة الثانية و (ص ١٢٧) فى ترجمة حنان بن سدير الصيرفى و (ص ١٧٥) فى ترجمة سماعه مهران من تعليقه الوحيد البهبهانى طبع إيران التى بهامش رجال (منهج المقال) للاسترا آبادى. (المحقق) (٣٣٨)

مفاتيح البحث: علي بن حسان (٤)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، كتاب رجال النجاشى (١)، دولة إيران (١)، علي بن الحسن بن علي بن فضال (١)، علي بن حسان بن كثير (١)، سماعه بن مهران (١)، الشيخ الطوسى (١)، حنان بن سدير (٢)

صفحة ٣٦٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٣٩

تقدير أعنى علي تقدير الأقربيء وعدمها - من أين بان ذلك من جهة قول علي بن فضال لما سئل عنه -: بأنه " كذاب " وهو واقفى أيضا لم يدرك أبا الحسن موسى عليه السلام " فإنه ظاهر فى الاحتمال الثانى وإن كان كل من الآخرين محتملا والله أعلم. (قوله أعلى الله مقامه):

ومنها قولهم ليس بذاك وقد اخذه خالى - رحمه الله - (١) ذما ولا يخلو من تأمل.

الظاهر من هذه اللفظة ما استظهره أعلى الله مقامه من اشعارها بالوثوق والمدح فى الجملة ولعل الامر بالتأمل فى آخر كلامه إشارة إلى خفاء الدلالة من اللفظة المذكورة فيحتاج إلى العامل لا إلى دفع ما يقال من أن نفى الاعلى لا يثبت الأدنى بان الظهور المذكور من حيث تعارف الكلمه المزبوره لا- من جهة ان النفى يثبت كما صدر من بعض مشايخنا (٢) فان ذلك انما يتم لو كان هناك لفظ متضمن لنفى الاعلى بان يقال ليس بحيث يوثق به وثوقا تاما حتى يقال عليه ما قال من أن نفى الاعلى لا يثبت الأدنى لكنه غير متحقق إذ ليس فى المقام الا- قولهم " ليس بذاك " والكلام فى معناه واحتمال (المصنف) ان يراد انه ليس بحيث يوثق به وثوقا تاما بل استظهاره له فيما بعد فى مقام الرد على (خاله) وبيان حاصل المعنى المستفاد من هذه اللفظة وان قولهم:

"ليس بذاك " بمنزلة قولهم: ليس بحيث يوثق به وثوقا تاما، الذى

(١) خاله هو العلامة المجلسى الثانى صاحب (البحار).

(٢) هو الشيخ ملا علي - رحمه الله - (المحقق) (منه - رحمه الله)

(٣٣٩)

مفاتيح البحث: الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، علي بن فضال (١)، العلامة المجلسى (١)

صفحة ٣٧٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٤٠

لو قبل به كان إفادته لهذا المعنى مما لا اشكال به ولعل غرض شيخنا - أعلى الله مقامه - انه لو سلمنا كون هذه اللفظة بمنزلة ما ذكرت من أنه ليس بحيث يوثق به وثوقا تاما فمن أين يثبت ما ادعيت واستظهرت من المدح في الجملة؟ وغاية اللفظ المذكور نفى الاعلى والامر هين.

(قوله أعلى الله مقامه):

وكذا أسباب الرجحان فتأمل.

لعل الامر بالتأمل إشارة إلى دفع ما يقال: من أنه لا ثمرة في تفاوت المراتب في المقامين أعني الرجحان والمرجحية بعد ان لم يكن الخبر حجة بان الثمرة تظهر في مقام التعارض فيقدم الراجح من جميع الجهات على المرجوح ولو من بعض الجهات، ولو تعارضت جهات الرجحان والمرجحية قدم الأقوى في الرجحان دون الأضعف فيه وترك الأشد في المرجحية، وقدم الأهون والأسهل فيها، وهذا هو الضابط الذي يرجع إليه في سائر موارد ولا خصوصية لظن دون آخر بل مطلق الظن معتبر في باب التراجيح (كما حررناه في رسالة مستقلة) والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

ومنها قولهم قطعي هذا الوصف ذكره غير واحد من علماء الرجال في ترجمة الحسين بن محمد بن الفرزدق كالعلامة في الخلاصة والنجاشي، وفي (الايضاح) - بعد ذكر الاسم والنسبة إلى الأب والجد وجد الأب وهو (بجير) مع الضبط بضم؟؟ الباء المنقطه تحتها نقطه وفتح الجيم واسكان الياء والراء أخيرا (قال):

(٣٤٠)

مفاتيح البحث: الشاعر الفرزدق (١)

صفحة ٣٧١

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٤١

"المعروف بالقطعي بضم القاف وإسكان الطاء، كان يبيع الخرق بالخاء المعجمة المكسورة والقاف أخيرا وكل من قطع بموت الكاظم عليه السلام كان قطعيا (١) وفي (التعليقة) على قوله: " وكل من قطع بموت الكاظم - عليه السلام - كان قطعيا " لا يخلو من بعد فانا لم نجد من يوصف به غيره مضافا إلى أنه من مشايخ التلعكبري، فكيف يناسبه هذا الوصف فتأمل (٢).

وعن الشهيد الثاني: " كتب ولد المصنف يعني العلامة - علي حاشية (الايضاح) انها بفتح القاف لا ضمه قال: وانما هو من سهو القلم (٣) وفي (منتهى المقال) بعد ذكر ما في (التعليقة) قال:

"أقول: الامر كما ذكره دام فضله - إلا أنه لم يظهر من (الايضاح) وصفه بذلك (٤).

قلت ظهور (الايضاح) في الوصف مما لا ينبغي إنكاره وإلا لكان قوله: " وكل من قطع " الخ خلا عن الفائدة فليس هو الا للوصف وأن ذا الترجمة داخل تحت هذه الكلية وعلى هذا فيكون ذو الترجمة ممن قطع بموت الكاظم - عليه السلام - ومقتضى ذلك ان كل من قطع بموت

(١) راجع ايضاح الاشتباه للعلامة الحلبي (ص ٢٨) في ترجمة الحسين بن محمد بن الفرزدق بن بجير القطعي (ص ٢٨).

(٢) راجع التعليقة للوحيد في ترجمة الحسين بن محمد بن الفرزدق القطعي (ص ٣٨٢).

(٣) راجع تعليقات الشهيد الثاني - رحمه الله - على خلاصة العلامة الحلي (مخطوط).

(٤) راجع: منتهى المقال للشيخ أبي علي الحائري في ترجمة الحسين ابن محمد بن الفرزدق. (المحقق)

(٣٤١)

مفاتيح البحث: الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (٢)، البيع (١)، الشهادة (٢)، الخرق (١)، الحسين بن محمد بن الفرزدق بن بجير (١)، الشاعر الفرزدق (٢)، العلامة الحلي (١)، الحسين بن محمد (١)

صفحة ٣٧٢

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٤٢

الكاظم عليه السلام فهو قطعي بالضم لا بالفتح كما عن (الملل والنحل) (١) وكما يقول ولده في الترجمة وان الضم من سهو القلم وفي (منتهى المقال) ان القطعي بالفتح من قطع بموته، وبالضم والفتح بالنسبة إلى هذا القطعي أعنى الحسين ذا الترجمة الذي يبيع الخرق وان الذي من سهو القلم ما ذكره ولده لا والده وهو موقوف على ترجيح ما عن (الملل والنحل) وليس، وعليه يتجه ما ذكره أولا من إنكار الوصف فيما ذكره في (الايضاح) لكن الشأن في ذلك والظهور المدعى انما هو من جهة الساق وظهوره في الوصفية مما لا اشكال فيه والله أعلم (قوله أعلى الله مقامه):

وليس كذلك بل هو ابن نوح كما ستعرف في إبراهيم ابن عمر اليماني.

ذكر المصنف أعلى الله مقامه - في ترجمة إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني " أن أبا العباس الذي يذكره (النجاشي) ليس بمشترك بل الظاهر أنه ابن نوح لأنه شيخ (النجاشي) مع أن ابن عقده بينه وبينه وسائط مضافا إلى أن أبو نوح جليل والآخر عليل والاطلاق ينصرف إلى الكامل سيما عند أهل هذا الفن خصوصا (النجاشي) فإنهم يعبرون عن الكامل به اما الناقص فلا، بل ربما كان عندهم ذلك تدليسا فتأمل (" ٢).

(١) راجع كتاب الملل والنحل للشهرستاني (ج ١ - ص ٢٧٨) طبع القاهرة سنة ١٣٦٨ هـ.

(٢) راجع (ص ٢٤) من التعليقة المطبوعة بإيران بهامش (منهج المقال) للاسترابادي. (المحقق)

(٣٤٢)

مفاتيح البحث: الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، إبراهيم بن عمر اليماني (١)، عمر اليماني (١)، البيع (١)، الخرق (١)،

السهو (٢)، دولة ايران (١)

صفحة ٣٧٣

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٤٣

(قوله أعلى الله مقامه):

ومنها قولهم من أصحابنا وربما يظهر من عبارتهم عدم اختصاصه بالفرقة الناجية.

لا- ينبغي التأمل في ظهور اللفظة المذكورة في الفرقة الناجية لو خيلنا ونفسها واطلقت مجردة عن القرائن ومع قطع النظر عن خصوصيات الموارد ولا ينافي ذلك إرادة غيرها من أصحاب الأصول والمذاهب الفاسدة كعبد الله بن جبلة ومعاوية بن حكيم لو كان من غيرنا فإنه محل اشكال ولو ثبت فان ذلك لقرائن المقام وخصوص المورد (٢).

(قوله أعلى الله مقامه):

ومع انتفائها فالراجح لعله الأول لما ذكر.

المراد انه مع انتفاء القرينة المعينة للمراد من قولهم (مولي) فالراجح هو الأول وهو العربي غير الخالص لما ذكر من كونه الأكثر إرادة ولكن لا- يخفى انه انما يتم لو بلغت تلك الكثرة حدا يوجب الانصراف إليه عند الاطلاق كما هو الشأن في غيره من الألفاظ التي استعملت في معان

(١) قال الشيخ في أول الفهرست ...: " فإذا ذكرت كل واحد من المصنفين وأصحاب الأصول فلا بد من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح وهل يعول على روايته أولاً وأبين عن اعتقاده وهل هو موافق للحق أو هو مخالف له لان كثيراً من مصنفى أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة." "

(المحقق)

(٣٤٣)

مفاتيح البحث: عبد الله بن جبلة (١)، كتاب التعديل والتجريح لسليمان بن خلف الباجي (١)

صفحة ٣٧٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٤٤

متعددة وهو في المقام لا يخلو من تأمل والله أعلم (١).

(قوله أعلى الله مقامه):

ومنها ان يؤتى بروايته يازاء روايتهما إلى قوله والسابقة أقوى منها فتأمل.

المراد بالسابقة " ترك رواية الثقة أو الجليل، أو تأول محتجا بروايته ومرجحا لها عليها " ولا اشكال ولا ريب في كونها أقوى من هذه المتضمنة للتوجيه والجمع لوضوح عدم اختصاصه بالأدلة لرجحان الجمع بين الاخبار مهما أمكن وان لم يكن كل من المتعارضين حجة بل كانت الحجة والدليل منحصرا في أحدهما إلا أنه لا بأس به صونا للاخبار عن الطرح فلا يفيد التوجيه والجمع حجة كل من الخبرين حتى يفيد كون الراوى ثقة ومعتمدا بل هو أعم، (نعم) ترك الرواية مع كون الراوى ثقة وجليلا لأجل العمل بمقابلها كما في السابقة - دليل على وثاقه الراوى لمقابلها بل وكونه أوثق وأشد اعتمادا، يفيد التوثيق بل وكونه أقوى وهذا بالنسبة إلى التوجيه والجمع واضح ولكن بالنسبة إلى صورة الطرح المذكورة في هذه الامارات فلا بل هي عين ما ذكره في السابقة من ترك رواية الثقة أو الجليل لأجلها بل والتخصيص للكتاب وغيره بها فإنه من الطرح أيضا على أن يكون المراد من قوله " من غير جهته " أى من غير جهة الجمع بل تطرح ابتداء والظاهر كون المراد من الطرح هنا طرح الرواية من غير جهة الراوى المجهول بل من جهة راو آخر

(١) إلى هنا انتهى المصنف مما علقه على الفائدة الثانية من الفوائد للوحيد البهبهاني - طاب ثراه - وفيما يلي شرع في تعليقه على الفائدة الثالثة منها فلاحظ. (المحقق)

(٣٤٤)

مفاتيح البحث: الحج (١)

صفحة ٣٧٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٤٥

فان ذلك يفيد اعتماد عليه، وإلا- لكان الطرح من جهته أيضا وهو خلاف ما فرض من كون الطرح من غير جهته وقد يقال " في السابقة " بان ترك رواية الثقة أو الجليل أو تأول محتجا بروايته ومرجحا لها عليها لا يدل على كون الراوى ثقة فضلا عن كونه أوثق إذ لعل رجحان الرواية والعمل بها انما كان لأمر آخر خارجة عن الراوى توجب العمل بها وتقديمها كشهرة عظيمة فتوائية واجتماعات

محكية على ذلك الحكم الذي تضمنته تلك الرواية فان ذلك موجب للعمل بالرواية وان لم تحرز وثاقه الراوى بل واحرز عدمها على الأظهر الأشهر بل لعل الكل عليه إلا من شذ وندر بل صرح (المصنف) في فوائده الأصولية (١) بان كل من قال بحجية الخبر قال بحجية الخبر الضعيف المجبور بالشهرة.

(والحاصل) فمجرد التقديم لا يدل على ما نحن فيه من الوثاقه بل ولا على المدح ويمكن الجواب بان الغرض ان التقديم بمجرد لو خلتنا ونفسه ومع قطع النظر عن غيره من الامارات - لو كانت - هو من الامارات لا مطلقا حتى مع لحاظ غيره من ساير الامارات ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك أيضا وإن كان بالنسبة إلى هذا الأخير بعيدا والله أعلم.
(قوله أعلى الله مقامه):

ومنها كونه كثير الرواية وهو موجب للعمل بروايته مع عدم الطعن عند الشهيد، الخ.

لا اشكال ولا ريب في إفادة كونه كثير الرواية مدحا ما بل ومدحا معتدا به لدلالته على علمه ومعرفته وزيادة بصيرته بل لو كان كثير (١) فوائده الأصولية عتيقه وجديدة طبعا معا بإيران. (المحقق)
(٣٤٥)

مفاتيح البحث: الطعن (١)، الشهادة (١)، دولة إيران (١)

صفحة ٣٧٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٤٦

الرواية عن الإمام عليه السلام - بلا واسطة بل مشافهة وسماعا منه كان ذلك دالا على أنه كثير الاتصال به شديد الصحة له بل ربما يبلغ ذلك به إلى كونه من خاصته وبطانته وهكذا لو كان كثير السماع من الشيخ فإنه أعلى مراتب التحمل للرواية فإنه يفيد مدحا تاما سيما لو كان من يتحمل منه من المشاهير أو من الاجلاء وكيف كان وعلى كل حال فلا يفيد التوثيق والتعديل أصلا حتى مع عدم الطعن فيه فما عن الشهيد (١) من القول بافادته ذلك مع عدم الطعن في محل المنع بل لا بد من التنصيص عليه بالتوثيق أو ما هو بحكمه كما عن الشهيد (٢) رادا عليه نعم يكون بذلك في نظم الحسان كما عن جماعة عد حديث على بن الحسين السعد آبادي حسنا لكثرة روايته (٣).

(قوله أعلى الله مقامه):

ومنها كونه ممن يروى عنه أو عن كتابه جماعة من الأصحاب قد يقال (٤) بتقييده بالواجبات والمحرمات فان كثرة الروايات في المستحبات والمكروهات لا تدل على القوة والمدح للتسامح فيها.

(وأنت خبير) بان فتح باب التسامح في السنن لا ينافي الظهور

(١) المراد بالشهيد - هنا - الشهيد الأول محمد بن مكي الشامي العاملي.

(٢) يريد بالشهيد - هنا - الشهيد الثاني زين الدين العاملي.

(٣) راجع ما ذكره (الوحيد) في التعليقة (ص ١٢٢) في ترجمة الحكم ابن مسكين وراجع أيضا (ص ٢٢٩ - ص ٢٣٠) في ترجمة على بن الحسين السعد آبادي.

(٤) القائل هو الشيخ ملا على رحمه الله. (منه قدس سره) (المحقق)

(٣٤٦)

مفاتيح البحث: الطعن (٢)، الشهادة (٣)، على بن الحسين (١)، محمد بن مكي (١)

صفحة ٣٧٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٤٧

المدعى وان روايه جماعه من الأصحاب عنه أو عن كتابه اماره على المدح له ولكتابه بل ربما يدل على نوع اعتماد فى الجملة سيما لو كانت الجماعه كثيره وخصوصا لو كان فيهم الجليل أو المعتمد أو من أهل الاجماع إلى غير ذلك من الامارات التى يختلف لأجلها المدح قوة وضعفا ولا فرق فى هذا الظهور بين كون الاخبار متعلقه بالواجبات والمحرمات أو كانت فى السنن فتأمل جيدا والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

ويظهر مما سيذكر فى عبد الله بن سنان ومحمد بن سنان وغيرهما مثل الفضل بن شاذان وغيره.

لا يخفى ان مثل عبد الله بن سنان ومحمد بن سنان وأمثالهما غير محتاجين فيهم إلى هذه الاماره وشبهها لتبين حالهم وظهور وثاقتهم بل وجلالتهم ولكن غرض المصنف - أعلى الله مقامه - ان تبين حالهم وظهور امرهم حتى صار بهذه المثابه بهذه الاماره وأمثالها فان علماء هذا الفن شكر الله سعيهم - جمعوا تلك الامارات وضبطوا تلك الدلائل حتى اتضح الحال وزال الاشكال فالغرض انها بنفسها من امارات المدح والاعتماد فكيف إذا انضاف إليها غيرها مما هو مثلها أو أعظم منها كما فى عبد الله بن سنان ومحمد بن سنان واضرابهما ولكن قد يقال بان الموجود فى ترجمه عبد الله بن سنان غير ما بأيدينا إذ الموجود فى (النجاشي) فى حقه - بعد الترجمة - وانه " ثقة من أصحابنا جليل لا يطعن عليه فى شئ روى عن أبى عبد الله - عليه السلام - (وقيل) روى عن أبى الحسن - عليه السلام - وليس يثبت " ثم ذكر كتبه - ثم قال " - روى هذه الكتب عنه جماعات من أصحابنا لعظمته فى الطائفة وثقته (٣٤٧)

مفاتيح البحث: الإمام الحسن بن على المجتبى عليهما السلام (١)، عبد الله بن سنان (٤)، الفضل بن شاذان (١)، محمد بن سنان (٣)

صفحة ٣٧٨

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٤٨

وجلالتة (" ١) ومن الواضح ان المستفاد منه ان الباعث لروايه الجماعات والداعى لهم هو عظمته فى الطائفة وكونه ثقة جليلا فيهم وهذا غير ما نحن فيه من كون روايه الجماعه من امارات المدح والاعتماد وان المدح أو الاعتماد انما أخذناه من تلك الامارات لا ان الباعث والداعى للاخذ منه هو الاعتماد والوثاقه المحققه لهم من خارج فلذلك أخذوا عنه وأكثروا كما فى الترجمة على ما فى (النجاشي) فهى أجنبيه عن المقام مع أن الجماعه المذكوره اماره غير الجماعات المذكوره فى الترجمة.

(وقد يجاب) بان الظاهر من الكلام ثبوت نوع ارتباط وتلازم بين روايات الجماعات والأمور المذكوره فإذا لم تعلم الأمور المذكوره وعلم روايات الجماعات كان اماره للأمور المذكوره.

(فان قلت) روايات الجماعات غير روايه الجماعه وكون الأولى اماره لا يستلزم كون الثانية كذلك (قلت) روايه جماعه من أصحابنا وان لم يساو روايه الجماعات ضروره لكنه دال على تلك الأمور فى الجملة جزما وليس هو بخال عنها أصلا بل هو إماره بالنسبه إلى مفاده وما يقتضيه وضعه وهذا معنى قوله - أعلى الله مقامه " -: ويظهر مما سيذكر فى عبد الله بن سنان " واما محمد بن سنان فإنه - أعلى الله مقامه - ذكر فيه كلاما طويلا واختار وثاقته وجلالته وانه من أهل الاسرار وقال فى جمله كلامه:

"ومما يشير إلى الاعتماد عليه وقوته كونه كثير الروايه، ومقبولها وسديدها وسليمها وروايه كثير من الأصحاب عنه، سيما مثل الحسين

ابن سعيد والحسن بن محبوب ومحمد بن الحسين بن أبى الخطاب

(١) راجع: رجال النجاشي (ص ١٥٨).

(المحقق)

(٣٤٨)

مفاتيح البحث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب (١)، عبد الله بن سنان (١)، الحسن بن محبوب (١)، محمد بن سنان (١)، الجماعة (١)، كتاب رجال النجاشي (١)

صفحة ٣٧٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٤٩

وأحمد بن محمد بن عيسى وغيرهم من الأعظم " الخ (١).

وفي الفضل بن شاذان ذكر - أعلى الله مقامه - ما يدل على ذلك فإنه ذكر في ترجمته أحوال البخاري وانتقاله من بلد إلى بلد وفي كل منها يأخذ عنه المحدثون ولا يمنعهم الحسد له لفضله وزيادة علمه وحافظته بل يكثرون من الاخذ ويزدادون حتى " ازدحم عليه المحدثون في سمرقند أكثر من مائة الف محدث وكان يحدثهم على المنبر حتى حسده مشايخ سمرقند ثم جاء إلى نيشابور في أيام الفضل بن شاذان فاجتمع عليه من المحدثين قريب من ثلثمائة الف محدث " الخ (٢).

ودلالة هذا على ما ذكر واضح فان اخذ الجماعة للرواية من الشيخ فضلا عن الكثير وفضلا عن الأكثر من الامارات والدلائل على الاعتناء بالشيخ وحسن ظنهم به بل والاعتماد عليه في الجملة والا لم يأخذوا منه ولم يتحملوا عنه ولا احتملوا مشقة ذلك وهكذا كما زاد الاخذ والاخذ قويت الدلالة على المدح وحسن الحال وحينئذ فلا يقال إنه ليس فيما ذكر في الفضل دلالة على المقام (كما وقع من بعض مشايخنا) (٣) لما عرفت من ظهور الدلالة وإن كان ما دل غير متعلق بخصوص الفضل ولكن ذكر في ترجمته وإن كان متعلقا بأحوال غيره.

(١) راجع تعليقه (الوحيد) - ص ٢٩٨ - في ترجمه محمد بن سنان.

(٢) راجع تعليقه (الوحيد) - ص ٢٦٠ - في ترجمه الفضل بن شاذان.

(٣) هو الشيخ ملا علي - رحمه الله - (منه - قدس سره -).

(المحقق)

(٣٤٩)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، أحمد بن محمد بن عيسى (١)، الفضل بن شاذان (٣)، الجماعة (١)، محمد بن سنان (١)

صفحة ٣٨٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٥٠

(قوله أعلى الله مقامه):

بل بملاحظة اشتراطهم للعدالة في الراوي يقوى كونه من امارات العدالة.

لا يخفى ان اشتراط العدالة في الراوي لو قلنا به فإنما هو من جهة العمل لا لمجرد الرواية (وقد يقال) بان اخذ الرواية من الراوي ليس الا للعمل وعلى ذلك الديدن فتأمل جيدا والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

والتخلف في الأمارات الظنية غير عزيز ولا- مضر كما مر في الفائدة الأولى فتأمل لعل وجه التأمل ان التخلف إذا كان في الأمارات

الظنية غير عزيز خرجت الامارة عن كونها اماره لان العام لا يدل على الخاص فلا معنى لنفى كونه مضرا بل ذلك خلل في كون الامارة اماره.

(فيجاب) بان حجية الامارة انما كان من جهة حصول الظن بها وهو انما يكون مع عدم المعارض لها المقدم عليها لقوته فحيث لا معارض فاللازم اتباعها وهذا معنى كون التخلف غير مضر.

(قوله أعلى الله مقامه) ومنها رواية محمد بن إسماعيل بن ميمون وجعفر بن بشير عنه أو روايته عنهما فان كلا منهما اماره التوثيق لما ذكر في ترجمتهما.

فإنه ذكر في ترجمتهما انما روي عن الثقات وروي الثقات عنهما وليس (٣٥٠)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (٢)، محمد بن إسماعيل بن ميمون (١)، جعفر بن بشير (١)، الظن (١)

صفحة ٣٨١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٥١

ذلك الالمزية لهما على ما عداهما من الرواة وحينئذ فإذا رأينا أحد هاذين الشخصين روى عن رجل كان في ذلك نوع اماره على المدح والقوة ان لم يكن على الوثاقة في الجملة إذ تلك القضية أعنى انهما يرويان عن الثقات ويروى الثقات عنهما اما أن تكون كلية متضمنة للحصر بمعنى انهما لا يرويان الا عن ثقة كما قيل في ابن أبي عمير والبيزنطي بل ولهما زيادة ان الراوى عنهما لا يكون الا ثقة ومنشأ ذلك التبع واستقراء حالهما ولكن حيث كانت هذه الدعوى بعيدة في نفسها ومحملة الخطأ والاشتباه من قائلها لم تكن مفيدة للتوثيق عندنا مضافا إلى العلم الاجمالي بوجود الجراح بل وكثرته اللازم لأجله البحث والفحص ما أمكن والا- فالحكم بالجهالة الموجبة لسقوط الخبر عن الاعتبار لعدم احراز الشرط الذي هو الوثاقة (نعم) ربما يحصل من ذلك نوع مدح في الجملة هذا لو كان المراد بتلك القضية الحصر المذكور.

واما لو كان المراد الغلبة بمعنى ان الغالب في الراوى عنهما والذي يرويان عنه هو الثقة كما لعله الظاهر من هذه العبارة فمن حيث قاعدة الغلبة وان المشكوك يلحق بالأعم الأغلب ربما يحصل هناك مظنة بوثاقه ذلك الراوى أو المروى عنه لكنه كما ترى (نعم) ربما يحصل من ذلك نوع سكون في الجملة في الراوى عنهما والذي يرويان عنه الا انه لا ينفع في مقام العمل كما هو واضح.

(نعم) يفيدنا ذلك زيادة مدح في الرجلين المذكورين إذ في رواية الثقة الواحد عن شخص اماره المدح فكيف الثقات لكنه أجنبي عما نحن بصدد من معرفة حال الراوى عنهما والذي يرويان عنه.

(٣٥١)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (٣)، ابن أبي عمير (١)

صفحة ٣٨٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٥٢

(قوله أعلى الله مقامه):

ومنها وقوعه في سند حديث وقع اتفاق الكل أو الجمل على صحته إلى قوله - فتأمل.

لعل الامر بالتأمل إشارة إلى دفع ما يقال من أن اتفاق الكل أو الجمل لعله ناشئ عن اجتهادهم فيكون ذلك نافعا لهم في عملهم، أمالنا فلا إذ ليس ذلك قول الفقهاء في الكتب الاستدلالية التي لم تعد للشهادة في الصحيح أو الموثق إلى غير ذلك.

(ووجه الدفع) بان اتفاهم على الاجتهاد مثلا لعله يوجب الظن بوثاقه الرجل لا أقل من إفادته المدح المعتد به جزما، والله أعلم.
 قوله أعلى الله مقامه):

وقريب مما ذكر قولهم فقيه فتأمل.

لا يخفى ان هذا اللفظ بنفسه من دون ضم قولهم من فقهاؤنا أو من أصحابنا أعم من كونه من فقهاؤنا (فدعوى) انه قريب ما ذكر الذى ضم إليه من فقهاؤنا (محل منع) وقد يقال بان ايراده فى الكتب الرجالية مع عدم التعرض لفساد مذهبه ظاهر فى كونه من أصحابنا ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك والله أعلم.
 قوله أعلى الله مقامه):

واعترض جدى - رحمه الله - عليهم بان العادل إذا أخبر بالعدالة أو شهد بها فلا بد من القبول انتهى فتأمل:

حاصل الاعتراض على المحقق الشيخ محمد والشهيد وصاحب المعالم
 (٣٥٢)

مفاتيح البحث: الشهادة (٢)، المنع (١)

صفحة ٣٨٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٥٣

ومن هذا حدوهم فى التوقف فى تزكية العلامة وابن طاووس ومن مائلهما ان الرجالي المزكى بعد احراز عدالته لا بد من الاخذ بخبره والعمل على وفق ظاهره إذ هو خبر عادل فيشملة ما دل على اعتباره ولا يلتفت إلى احتمال خطئه أو غفلته أو تسرعه والا لا نسد باب القبول لاجبار العدول لعدم سلامتها من ذلك (نعم) لو قامت فى مورد امارات الاشتباه والخطأ تركناه أو عرف من حاله التسرع كابن الغضائرى والا- فلا- وجه للتوقف والا- خصوصية للعلامة وابن طاووس بل المدار على ذلك واحتمال انه اخذه عن غيره تقليدا له كالعلامة عن النجاشى لا يلتفت إليه لمنافاته لظاهر التزكية من كونها على سبيل الاستقلال مع أنها لو كانت من محض التبعية والحكاية لكانت تدليسا إذ هى حكاية بصورة الشهادة والعادل لا يدللس (وقد يقال) بان التوقف فى مثل العلامة ممن عرف منه التسرع وعدم الثبوت التام كابن الغضائرى فلا تحصل الطمأنينة بتوثيقاته ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى هذا (ويحتمل) انه إشارة إلى أن خبر العادل بالعدالة إن كان من باب الشهادة فلا معنى لوجوب القبول على الاطلاق بل لا بد من حصول الشرائط للقبول من التعدد وغيره مع أنه لو تحقق التعدد بالنسبة إلى الكتب الرجالية كما هو المبتلى به فى هذه الأزمان فليس ذلك من الشهادة بل ولا من الخبر إذ هى رسوم ونقوش والشهادة والخبر من مقوله الألفاظ كما عرفت سابقا فى أول الكتاب وحينئذ فليس الا ان نقول بان التزكية المتداولة فى هذه الأزمان ليس إلا من باب الظنون الاجتهادية وحينئذ فيدور الامر مدار الظن لا انه لا بد من القبول على كل حال كما يقوله المجلسى الأول الذى هو جده - أعلى الله مقامهما.

(٣٥٣)

مفاتيح البحث: العلامة المجلسى (١)، يوم عرفة (١)، ابن الغضائرى (٢)، الشهادة (٣)، الظن (٢)

صفحة ٣٨٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٥٤

(قوله أعلى الله مقامه): وإن كان ما سذكروه فى محمد بن سنان عنه ربما يأبى عنهما (١) لكن يمكن العلاج.

ربما يكون وجه الإباء منافاة توثيق المفيد - رحمه الله - فى (الارشاد) لتضعيفه فى رسالته فى الرد على الصدوق رحمه الله - فى أن

رمضان لا ينقص مستدلاً بحديث حذيفة بن منصور عن مولانا أبي عبد الله عليه السلام قال: "شهر رمضان لا ينقص ابداً" فإنه قال في رده "وهذا حديث شاذ نادر غير معتمد عليه في طريقه محمد بن سنان وهو مطعون فيه لا تختلف العصابة في تهمة وضعفه وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين" انتهى.

وحينئذ فلعل ذلك يقضى بعدم الوثوق بتلك التوثيقات لكشفها عن عدم الثبوت وعدم التروى على الوجه الأكمل فعلى هذا لا خصوصية لتوثيقات (الارشاد) بل المدار على الثبوت وعدمه ووجه العلاج امكان عدول المفيد - رحمه الله - عما في الرسالة أو إرادة الالتزام على الصدوق - رحمه الله - بما لعله يعتقده من ضعف محمد بن سنان والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

وفي العلة نظر فتأمل.

أما وجه النظر فلان اختصاص المفيد - رحمه الله - بتوثيق جماعة دون كتب الرجال كاختصاص بعض كتب الرجال به دون سائرهما فكما

يعنى عن القوة والاعتماد راجع التعليقة للوحيد (ص ١١) طبع إيران. (المحقق)

(٣٥٤)

مفاتيح البحث: شهر رمضان المبارك (٢)، الشيخ الصدوق (٢)، حذيفة بن منصور (١)، محمد بن سنان (٣)، دولة إيران (١)

صفحة ٣٨٥

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٥٥

ان اختصاص الشيخ مثلاً بتوثيق رجل لا يضر به عدم توثيق الباقي ضرورة عدم اعتبار الاتفاق في التوثيق فكذلك توثيق المفيد وأما وقوع التصريح بضعفهم من غيره على وجه يقرب الاتفاق فحاله كحال تصريح غير الشيخ مثلاً بضعف رجل مع توثيق الشيخ فكما ان تقديمه عليه من باب تقديم الجرح على التعديل أو من باب الترجيح فكذلك تقديمه على قول المفيد.

وأما وجه الامر بالتأمل فهو دفع ما قد يقال من أن صدور ذلك من المفيد مراراً يوجب قوة احتمال ارادته من التوثيق أمراً آخر كما قد يقال بل قيل في اجتماعات الغنية والخلاف والسرائر (١) بان مخالفة جماعة أو الاجماع لا يوجب الوهن في دلالة كلام المخالف والا لم يحكم بمخالفة أحد للاجماع أو للشهرة والتالي باطل بالبديهة والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

وربما تعد من الصحاح بناء على أنه يبعد ان لا يكون فيهم ثقة وفيه تأمل.

وجه التأمل واضح لمنع الاستبعاد:

(أولاً) لكثرة الروايات غير العدول بل العدول في جنب غيرهم أقل قليل:

(وثانياً) لو سلم الاستبعاد فلا يثمر في تصحيح الخبر لوضوح عدم احراز موضوع الصحيح الذي هو العدل الامامي على اصطلاح المتأخرين إذ غاية الاستبعاد المدعى حصول المظنة وهي غير نافعة نعم

(١) الغنية لابن زهرة والخلاف للشيخ الطوسي والسرائر لابن إدريس الحلبي وكلها مطبوعة بإيران. (المحقق)

(٣٥٥)

مفاتيح البحث: الجنب (١)، دولة إيران (١)، الشيخ الطوسي (١)

صفحة ٣٨٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٥٦

على اصطلاح المتقدمين هو موثوق بصدوره فالموضوع محرز بعد فرض كون الراوى هو الثقة الجليل عن غير واحد أو عن رهط كما هو العنوان ولا حاجة في ذلك إلى احراز موضوع الثقة لعدم توقف الاصطلاح القديم عليه إذ مداره على الظن والاطمئنان بالصدور وهو حاصل بدونه لكنه غير مراد المصنف والا لم يتم قوله "بناء على أنه يبعد الخ كما هو واضح ويحتمل في وجه التأمل ما افاده (بعض مشايخنا) (١) وهو انه كما أن تعدد الراوى موجى لقوة الرواية فكذلك وثاقه الراوى بل الثانى أولى وأقوى لحجية خبر العدل دون غيره.

(قلت): أو للاتفاق على حجية خبر العدل دون غيره فلو كان في الجماعة عدل لكان اللاتق بل اللازم بحال الراوى ذكره ليكون أولى في الاعتماد عليه كما هو الغرض من تحمل الرواية واخذها ونقلها فعدم ذكره لعله ظاهر في عدم وجود العدل فيهم نعم لو كان هناك مانع لذكر العدل لنسيان الراوى أو تلف كتب الأسانيد كما اتفق لابن أبى عمير جاء ذلك الاستبعاد هكذا أفاد الأستاذ أعلى الله مقامه. ولكنك خبير بان المطلب بعد محتاج إلى ما ذكرنا من عدم الفائدة في الاستبعاد المدعى لو سلمناه إذ الغرض صيرورة الخبر صحيحا ومحض الاستبعاد لا يثبت كما هو واضح ولعله لوضوحه تركه والله أعلم.
(قوله أعلى الله مقامه):

وقال في المدارك لا يضر ارسالها لان في قوله غير واحد اشعارا بثبوت مدلولها عنده وفي تعليقه تأمل فتأمل.

وجه التأمل ان هذا الاشعار المدعى إن كان مجرد احتمال فحق

(١) هو الشيخ ملا على - رحمه الله - (منه قدس سره)

(٣٥٦)

مفاتيح البحث: ابن أبى عمير (١)، الظن (١)، الجماعة (١)

صفحة ٣٨٧

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٥٧

لكنه لا ينفع وإن كان المدعى بعنوان الظهور بحيث يساوى سائر الظواهر اللفظية التي قام الاجماع على اعتبارها ففى محل المنع إذ لا وضع لهذا اللفظ في هذا المعنى كما هو واضح ولا قرينة بالفرض.

(ثم لو سلمنا) ثبوت هذا المدلول عنده بحيث يصح له العمل به فلا- ثمرة لنا بحيث يصح لنا العمل به أيضا إذ لم يثبت لنا ذاك المدلول بطريق معتبر لفرض جهالة الراوى وعدم احراز وثاقته.

(نعم) لو لم تقتصر على الثقة وقلنا باعتبار صحيح القدماء كان الامر دائرا مداره ولا يلزم فيه فرض المقام من كون الراوى غير واحد وكذا لو قلنا باعتبار اخبار أهل الاجماع كما هو ظاهر سيما مثل ابن أبى عمير كان اللازم العمل به ولا يشترط فيه كون المروى عنه غير واحد كما هو فرض (المدارك)، مع أنه غريب على طريقته من عدم قبوله المراسيل ولا فرق بين المفروض الذى هو تعدد الراوى واتحاده وحصول الظن بالصدق والتفاوت فيه لا- يناسب طريقته فى الاخبار والله أعلم ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى المغشوشية فى أصل كلام (المدارك) كما نهنا عليه والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

مع احتمال الصحة لبعده الخلو عن الثقة.

قد عرفت ما فيه مع أنه تأمل سابقا فى نظيره الذى لا فرق بينهما لتحقق الاحتمال فيهما فاللازم الاقتصار على قوله سابقا على هذا والا فهى قوية غاية القوة فلاحظ وتأمل.

(٣٥٧)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، الظن (١)

صفحة ٣٨٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٥٨

(قوله أعلى الله مقامه):

كذا قال المحقق الشيخ محمد رحمه الله وفيه تأمل ظاهر الوجه ما قاله المحقق إذ لا يفيد قول الثقة " لا احسبه الا فلانا " التوثيق له كغيره من التوثيقات المعتمدة عندهم بل غاية ما يفيد انما هو الظن بمساواة هذا الرجل الذي قيل في حقه ذلك لفلان الذي يحسبه هو عنده وليس هذا من الشهادة بالتوثيق لو قلنا بان الترقية منها ولا هي من الخبر لو قلنا بأنها منه كما هو المشهور، وحينئذ فكيف يتم ما نسب إلى ظاهرهم من العمل به والبناء عليه كما ذكر المصنف إذ غايته انه ظن عند هذا القائل، أو اعتماد وتعويل وهو غير معتبر لأصالة حرمة العمل بالظن مطلقا الا ما قام عليه الدليل من اجماع أو غيره وهو في المقام غير ثابت كما هو واضح فتأمل المصنف غريب بل دعوى ظهوره أغرب (نعم) يتم لو حصل من قول هذا القائل ظن بحسن حال هذا الشخص الذي قيل في حقه هذا القول أو بوثاقته كان نافعا لا بمجرد هذا القول كما هو ظاهر نسبة المصنف إليهم ولعل غرض المصنف هو صورة حصول الظن من قوله لا مطلقا والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

ولما تعذر يكتفى بالظن الأقرب وهو الحاصل بعد البحث هذا هو الوجه إذ لا دليل على اعتبار الظن قبل البحث والأصل عدمه هذا مع تيسر البحث اما مع تعذره لفرض جهالته كما هو المفروض فلا دليل على كفاية الظن مطلقا فالأصل عدم الاعتبار.

(وبعبارة أخرى) الشرط في قبول الخبر عدالة الراوي السالمة

(٣٥٨)

مفاتيح البحث: الشهادة (١)، الظن (٣)

صفحة ٣٨٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٥٩

من الجرح وهو غير محرز وتعذر الشرط لفرض الجهالة لا يقضى بسقوط الشرط كما لو كان أصل التوثيق غير ثابت لجهالة الرجل فان أحدا لا يدعى قبول خبره لعدم ثبوت الشرط الذي هو العدالة لو قلنا باشتراطها ومجرد العجز عن تحصيل الشرط لا يقضى بسقوطه، وهكذا لو ثبت التوثيق من أحد واحتمل وجود الجراح لم يكن ذاك التوثيق نافعا لعدم الدليل على اعتباره ونفى الجرح بالأصل لا وجه له بعد العلم الاجمالي بوجود الجراح بل وكثرته وحينئذ فاللازم سقوطه والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

وكون المعتبر هو أقوى مراتبه لم يقل به أحد، الخ.

هو كما يقول أعلى الله مقامه - وهو في غاية القوة والتمانة لما في الاقتصار على الأقوى من تعطيل الاحكام لكثرتها وتحقق التكليف بها مع أن احراز الأقوى متعسر بل متعذر إذ ما من ظن الا- وفوقه ما هو أقوى منه حتى ينتهي إلى العلم فاما ان تعتبره بخصوصه والاجماع على خلافه وأنت لا- تقول به واما ان تقول بكفاية الظن (نعم) لك ان تقول باعتبار الظن الاطمثاني لعدم العلم بكفاية ما دونه في مثل المقام الذي هو احراز كون الراوي ثقة بعد تعذر العلم أو عدم التكليف له لتعسره كما هو الشأن في سائر التوثيقات بل

وسائر الظنون الرجالية وليس لقائل أن يقول: تعيين هذه المرتبة من الظن من أين إذ هو على الأصول والضوابط بعد فقد ما يدل على كفاية ما دونها والأصل عدم وحينئذ فنأخذ مرتبة وسطى لا مطلق الظن ولا العلم، وخير الأمور أوسطها فقول (المصنف) فيما بعد:" وتخصيص خصوص ما اعتبرت من الحد بأنه إلى هذا الحد معتبر دون ما هو أدون من ذلك أنى لك باثباته إن أراد (٣٥٩)

مفاتيح البحث: الظن (٦)

صفحة ٣٩٠

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٦٠

خصوص الأقوى فهو كما أفاد سابقا من مخالفته للاجماع وغيره وإن كان غرضه الاكتفاء بما دونه مطلقا وان لم يصل إلى الحد الذى ذكرنا من الاطمئنان ففي محل المنع إذ يكفى فى تعيينه الأصول وكون الظن الحاصل فى بعض التوثيقات لا يزيد على المقام بل هو اما مساو له أو أدون كما أفاد فيما بعد لا يقضى باعتباره بعد كون اعتبار ذلك التوثيق للدليل أعنى ما دل على اعتبار الشهادة به أو الخبر لو قلنا بأحدهما - أو الظن الحاصل بعد البحث والفحص عن المعارض حيث تيسر كما هو الظاهر فاللازم مع عدم تيسر البحث عن المعارض طلب ما يطمأن به من الظنون.

(نعم) مع عدم تيسره وتحقق التكليف فى المورد فعلا- يكتفى بمطلق الظن كما هو الشأن فى سائر الموارد ولعل الامر بالتأمل أخيرا إشارة إلى ذلك فلاحظ وتأمل جيدا والله أعلم (قوله أعلى الله مقامه):

والاعتراض بان كثيرا من مشايخ الإجازة كانوا فاسدى العقيدة مندفع إلى قوله فتأمل.

حاصل الاعتراض بان كثيرا من مشايخ الإجازة كانوا فاسدى العقيدة فكيف يصح الحكم بالصحة لمحض كونهم مشايخ الإجازة كما يقول الجماعة الذين حكى عنهم وحاصل الدفع الذى ذكره أعلى الله مقامه انه لا- منافاة مع إرادة العدالة والوثاقة بالمعنى الأعم المتناول لفاسد العقيدة وانما تكون المنافاة لو كان المراد خصوص المعنى الأخص وهو غير مراد لهؤلاء الجماعة ولكن لا يخفى ان هذا لا يصح اطلاق الصحة بعد ظهورها فى المعنى الأخص وهذا هو غرض المعترض ولعل الامر (٣٦٠)

مفاتيح البحث: الشهادة (١)، الظن (٢)، الجماعة (١)

صفحة ٣٩١

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٦١

بالتأمل إشارة إلى هذا والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

(على أنه ربما يكون ظاهر شيخية الإجازة حسن العقيدة الا ان يظهر الخلاف فتأمل).

لا- يخفى ان ظهور حسن العقيدة من شيخية الإجازة لو سلم انما هو مع وجود هذا اللفظ اما مع عدمه ودعوى كون الذى اطلق فى حقهم لفظ الصحة انهم من مشايخ الإجازة كما فى المقام، فلا، ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك وقد يقال بان المقصود والغرض انما هو حصول المظنة بحسن العقيدة وهى حاصله بعد احراز شيخية الإجازة ولو من الخارج إذ يبعد طلب الحديث والاستجازة فيه وفى روايته من غير الامامى سيما مع امكان الاستجازة من الامامى لظهور التعصب فى الامامية القاضى بالتحاشى من غيرهم مهما أمكن سيما فى طلب الروايات المتعلقة بالدين فحيث لم يعلم شيخ الإجازة بسوء العقيدة تحصل المظنة بحسنها وهو كاف كغيره من موارد

الظن المتعلقة بالرجال التي ثبتت كفايته فيها كالاتحاد والتعدد والتشخيص للمشترك إلى غير ذلك وهذا متجه حيث يحصل الظن ولكن الشأن في دعوى حصوله بمجرد احراز كونه شيخ اجازة مع الاعتراف بكثرة مشايخ الاجازة من فاسدى العقيدة كما سبق فان ذلك يقضى بتعارف الاستجازة من فاسدى العقيدة من دون تحاش أصلا كما يقضى به الاعتبار إذ بعد وثاقه الرجل في دينه وضبطه واتقانه في الحديث بحيث عرف ذلك من حاله فأى بأس في الاستجازة منه واخذ الأحاديث عنه وما كان اخذ الأحاديث عن غير الامامية بأعظم من العمل بها من غيرهم بل غاية ما يقصد من الاخذ انما هو

(٣٤١)

مفاتيح البحث: الظن (٢)

صفحة ٣٩٢

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٤٢

العمل وهام يعملون باخبار غير الامامية كما يعملون بها كما عرفت في غير مقام ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك والله أعلم. قوله أعلى الله مقامه):

ومنها أن يكون الراوى من آل أبى الجهم إلى قوله فتأمل.

لعل وجه التأمل دفع ما يقال من أن ما يذكر في الترجمة (١) المزبورة ان آل أبى الجهم بيت كبير وبيت جليل وذلك لا يفيد ولا ينفع فيما نحن فيه من ذكر الامارات للمدح أو الاعتماد بان المراد بالجلالة والكبر ما كان من جهة الرواية وبالنسبة إلى ما يتعلق بالحديث لان الرجالي انما يتكلم في أحوال الراوى من حيث الرواية ولعل الوجه في التأملات الآتية المذكورة في الآل ذلك أيضا فان المذكور في ترجمة جعفر بن المثنى انه من بيت آل نعيم وهم من بيت جليل وفي عمر ابن أبى شعبة: ان آل أبى شعبة بيت مذکور في أصحابنا فلاحظ وتأمل والله الهادى المعين.

(قوله أعلى الله مقامه):

ومنها ان يذكره النجاشى أو مثله ولم يطعن عليه فإنه ربما جعله بعض سبب قبول روايته منه على ما سيجئ في الحكم بن مسكين فتأمل.

لا يخفى ان الرجالي النجاشى كان أو غيره إذا ذكر رجلا ولم يطعن عليه لا يدل على مدح له فضلا عن الوثاقة والاعتماد لوضوح ان

(١) يريد بالترجمة المزبورة ترجمة منذر بن محمد بن منذر وسعيد بن أبى الجهم فراجع التعليقة للوحيد (ص ١٢).

(٣٤٢)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، ابن أبى شعبة (١)، جعفر بن المثنى (١)

صفحة ٣٩٣

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٤٣

ذلك بمجرد أعم من كونه معلوما لديه أو مجهولا (نعم) لو كانت بذاك قرائن اتبعت كما أنه لو كانت هناك قرائن دالة على كونه اماميا عنده أيضا كانت متبعة كالمذكور للشيخ في (الفهرست) فإنه ينبغي القطع بكونه اماميا عنده لأنه فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنفين منهم كما صرح هو بذلك في أول (الفهرست) ومثله القول في رجال النجاشى لتصريحه في أول كتابه بأنه لذكر سلف الامامية رضوان الله عليهم ومصنفاتهم وهكذا كل من كان على هذا النهج وعرف به فان ذلك من أعظم القرائن على كونه اماميا عنده كما اعترف بذلك غير واحد منهم اما مجرد ذكر الرجالي رجلا من غير قدح وإشارة إلى مخالفته في المذهب فلا يدل

على صحة العقيدة وانه امامى كما عن (الحاوى) واستجوده فى (منتهى المقال) هذا بالنسبة إلى صحة الاعتقاد وفساده واما بالنسبة إلى الوثوق والاعتماد على قوله بمجرد عدم الطعن عليه فأولى بعدم الدلالة كما هو واضح وحينئذ فقول هذا البعض بان ذكر (النجاشى) له مع عدم الطعن يكون سببا لقبول روايته كما ترى فى غير محله ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ذلك.

(قوله أعلى الله مقامه):

ومن القرائن لحجية الخبر وقوع الاتفاق على العمل به إلى أن قال أو التجربة مثل ما ورد فى خواص الآيات والأعمال والأدعية التى خاصيتها مجربة مثل قراءة آخر الكهف للانتباه فى الساعة التى تراد وغير ذلك.

عد التجربة من القرائن الموجبة لحجية الخبر مما لا وجه له لوضوح ان غاية ما يستفاد منها هو الظن ولا دليل على اعتبار الكبرى

(٣٦٣)

مفاتيح البحث: الظن (١)، الطعن (٢)

صفحة ٣٩٤

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٦٤

بل الدليل على عدم اعتباره قائم حتى فى السنن فان أحدا لا يقول باعتباره مجرد الظن فيها. (نعم) لو جاء خبر فيها غير جامع طريقه لشرائط الحجية كان مثبتا لها على المشهور للاخبار المعبرة النادرة للاخذ به والحائث والمرغبة عليه وان لم يكن فيه تجربة فجعله التجربة من جملة القرائن على اعتبار الخبر فى محل المنع سيما فى الاحكام الالزامية كالوجوب والحرمة. (نعم) ذاك يتم بناء على اعتبار الظن المطلق كما هو عليه على الظاهر كما يدل عليه تأمله فى (فوائده الأصولية) فى استفادة الحكم الشرعى من الرؤيا لو اتفق بل ربما يظهر منه الميل إلى لزوم اتباعه مستندا إلى ما روى عنهم من أنه (من رأنا فقد رأنا فان الشيطان لا يتصور بصورنا ولا بصور أحد من شيعتنا) وهو كما ترى مخالف للأدلة القطعية والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

أو تأليفا لقلوبهم أو استعطافا لهم إلى التشيع أو غير ذلك فتأمل.

لا- يخفى ان اللازم فى موارد تعارض الامارات الرجوع إلى الترجيح وتقديم أقواها ولا خصوصية فى ذلك لمورد فما نحن فيه من تعارض الامارات فى الراوى بين كونه من الشيعة أو المخالفين حاله كسائر الموارد التى وقع فيها التعارض والحكم فى الجميع واحد وهو تقديم أقوى الامارتين فإذا كانت امارة التشيع أقوى قدمت وحمل المعارض على مالا ينافيها وهذا معنى قول المصنف أعلى الله مقامه - هنا: " فتحمل كيفية الرواية " كما يتفق لبعض الرواة " يقول عن جعفر عن أبيه " بهذه العبارة الوحشة التى لا تناسب من اعترف كونهم حججا على الخلق وانما تناسب من بنى

(٣٦٤)

مفاتيح البحث: الظن (٢)

صفحة ٣٩٥

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٦٥

انه أحد الرواة فهى ظاهرة فى عدم التشيع ولكن لرجحان معارضها تحمل هذه الكيفية من الرواية على التقية أو غيرها من الوجوه التى ذكرها وغيرها ولعل الامر بالتأمل إشارة إلى ما نبهنا عليه والله أعلم.

(قوله أعلى الله مقامه):

بل ربما ظهر مما ذكرنا ان القدح بامثالها مشكل وان لم يصادمها التوثيق والمدح، فتأمل).

لعل الامر بالتأمل إشارة إلى دفع ما يقال من أنه لا اشكال في أن مثل الكتابة والولاية من قبل الجائر إعانة على الظلم فيشملها أدلة حرمة الإعانة على الاثم غاية الأمر انه لو كانت اماره تعارض ذلك الظهور عول عليها أو يتردد إن كانت مما يقاوم ذلك الظهور والا فالتعويل عليه كما في سائر أسباب القدح والمدح وحينئذ فأى معنى للاشكال والتأمل (ووجه الدفع) والجواب عنه ان مثل الكتابة والولاية من قبل الجائر ليست محرمة مطلقا وعلى كل حال بل حرمتها منوطه بقصد الإعانة على الظلم ومع الشك فأصالة الصحة في أفعال المسلمين جارية بلا اشكال ولا خلاف ومجرد الظهور لا عبرة به وحينئذ فإذا وصف الراوى بكونه كاتب الخليفة أو واليا من قبله مثلا لا يحكم بالقدح فيه لوقوع ذلك على وجوه فلعلة لا يوجب القدح والأصل الصحة اجماعا وحينئذ فلا فرق بين هذين الوصفين وبين غيرهما مما ظاهره القدح ككونه يشرب النبيذ مثلا لا يحكم بمجرد القدح لاحتماله وجوها في بعضها العذر.

(فان قيل) هذا موجب لسد باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللذين بهما قوام الدين وإحكام شريعته سيد المرسلين إذ العمدة في موارد هما انما هو التعويل على ذلك الظهور كما هو الغالب فإذا بطل التعويل عليه (٣٦٥)

مفاتيح البحث: الامر بالمعروف (١)، الباطل، الإبطال (١)، الظلم (٢)، التقية (١)

صفحة ٣٩٦

رجال الخاقاني - الشيخ على الخاقاني - الصفحة ٣٦٦

كان ذلك سدا لبا بهما ومبطلا لأدلتها.

(قيل له) لا- عبرة بالظهور في بادئ بدء ومن أول وهلة اما لو احتف ذلك الظهور بقرائن تؤكد بحيث يحكم العقلاء بمقتضاه ويعد تركه من التهاون في الدين فلا، (وبالجملة) المرجع في تشخيص الموضوع في هذين البابين إلى العقلاء والا فالمرجع قاعدة الحمل على الصحة لقوتها جدا مع أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مشروط بشروط لو شك في حصولها لدفعناه بالأصل وحينئذ فلنا ان نترقى ونقول لا تجرى قاعدة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الا مع القطع بالموضوع والا فمع احتمال الصحة فاللازم اجراء قاعدتها لما علم من اهتمام الشرع بستر معائب عبيده مهما أمكن كما هو المستفاد من تتبع موارد الشرع ولعل امره بالتأمل في آخر ما ذكره في اماره شرب النبيذ إشارة إلى ما ذكرنا من الايراد ودفعه.

(وحاصل) ما نقول: إن خبر الواحد وإن كان حجة ويجب الالتزام بمضمونه الا- انه لا- يزيد على المحسوس والمشاهد والمرئي والمسموع بل أقصاه تنزيهه منزله وهو بمجرد لا يوجب قدحا فانا إذا رأينا أحدا يضرب يتيما أو يشرب نبيدا فلا نحكم عليه بأنه ظالم للتييم وفاعل في شربه للحرام ولم نعلم وجهه أكان ضربه للتأديب مع اذن فيه أم لا وهل كان شرابه للتقية وللتداوى أو نحوهما من الوجوه التي يعذر فيها أم لا؟

فكيف يسوغ لنا ذمه ولم نحرز ما يوجهه بل نبقى بالنسبة إلى حامله من المترددين هذا مع قطع النظر عن قاعدة حمل المسلم على الصحة إذ هو على القاعدة لا يحتاج إلى قاعدة أخرى بعد كون الفعل مشترك الوجوه فهو كاللفظ المشترك فكما انه لا يجوز حمله على معانيه من دون قرينه

(٣٦٦)

مفاتيح البحث: الامر بالمعروف (٢)، الضرب (١)، الحج (١)، الظلم (١)، الجواز (١)، التقية (١)

صفحة ٣٩٧

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٦٧

معينه لصلاحية اللفظ في حد ذاته للجميع فصرفه إلى بعضها بخصوصه دون غيره ترجيح بلا مرجح قد استقلت العقول بقبحه فكذا الفعل المتعدد الوجه إذ نسبة الفعل إلى كل من تلك الوجوه كنسبته إلى غيره فلا بد في صرفه إلى أحدها وتخصيصه به من صارف ومعين وحيث فلا ينعقد لنا والحال هذه موضوع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بل لا بد من تعيين ما يكون موردا لهما من تلك الوجوه التي نسبة ذلك الفعل إليها على حد سواء هذا بحسب القاعدة وكونه بمنزلة اللفظ المشترك المحتاج في صرفه إلى خصوص بعض معانيه إلى قرينه معينه مضافا إلى قاعدة الحمل على الصحة المجمع عليها نصا وفتوى القاضية بلزوم مراعاتها مهما أمكن وانه " كذب سمعك وبصرك " كما في خبر محمد ابن الفضيل عن الصادق عليه السلام (١) وانه " ضع أمر أخيك

(١) روى الكليني في كتاب (الروضة) ص ١٤٧ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧ هـ عن سهل بن زياد عن يحيى بن المبارك عن عبد الله بن جبلة عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك الرجل من اخواني يبلغني عنه الشيء الذي أكرهه فأسأله عن ذلك فينكر ذلك وقد اخبرني قوم ثقات فقال لي: يا محمد كذب سمعك وبصرك عن أخيك فان شهد عندك خمسون قسامه وقال لك قولا فصدقه وكذبهم لا تدعين عليه شيئا تشينه به وتهدم به مروءته فتكون من الذين قال الله في كتابه (ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشه في الذين آمنوا لهم عذاب اليم)."

وروى هذه الرواية أيضا الصدوق ابن بابويه في كتاب (ثواب الأعمال) ص ٢٢١ طبع إيران بسنده عن ابن المتوكل عن محمد بن يحيى عن سهل عن يحيى ابن المبارك عن ابن جبلة عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن موسى (ع) ورواها المجلسي عن الصدوق في البحار (ج ٧٥ - ص ٢٥٥) طبع طهران سنة ١٣٨٦ هـ.

والمراد بقوله عليه السلام خمسون رجلا يشهدون ويقسمون عليه وذكر بعض شراح هذا الحديث " لعل هذا مختص بما كان فيما يتعلق بنفسه من غيبته أو الأضرار به ونحو ذلك فإذا أنكرها واعتذر إليه يلزمه ان يقبل عذره ولا يؤاخذ به بما بلغه عنه ويحتمل التعميم أيضا فان الثبوت عند الحاكم بعدلين أو أربعة واجراء الحد عليه لا ينافي أن يكون غير الحاكم مكلفا باستتار ما ثبت عنده من أخيه من الفسوق التي كان مستترا بها.

(٣٦٧)

مفاتيح البحث: الامر بالمعروف (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، الكذب، التكذيب (٢)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، دولة إيران (٢)، العلامة المجلسي (١)، مدينة طهران (٢)، يحيى بن المبارك (١)، عبد الله بن جبلة (١)، الشيخ الصدوق (٢)، سهل بن زياد (١)، محمد بن يحيى (١)، محمد بن الفضيل (٢)، ابن المبارك (١)، الشهادة (١)، الفدية، الفداء (١)

صفحة ٣٩٨

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٦٨

على أحسنه حتى يأتيك ما يقبلك عنه ولا تظنن بكلمة خرجت من أخيك سوء وأنت تجد لها في الخير محملا (١) كما في خبر الكافي عن مولانا

(١) يعني: احمل ما صدر عن أخيك من قول أو فعل على أحسن احتمالاته وإن كان مرجوحا من غير تجسس حتى يأتيك منه أمر لا يمكنك تأويله فان الظن قد يخطئ والتجسس منهى عنه كما قال تعالى:

ان بعض الظن اثم وقال " ولا- تجسسوا " وفي بعض نسخ الكافي حتى (يغلبك) بالغيث المعجمه ذكر هذا التفسير المجلسي في (البحار) (ج ٧٥ - ص ٢٠٠) طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٦ هـ وروى هذا الحديث الكليني في الكافي (ج ٢ - ص ٣٦٢) في كتاب

الايمان والكفر باب التهمة وسوء الظن طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ بسنده عن حسين بن عمر بن يزيد عن أبيه عن حدثه عن الحسين ابن المختار عن أبي عبد الله الصادق (ع) قال: قال أمير المؤمنين (ع) في كلام له (ثم اورد الحديث) وذكره أيضا الصدوق بن بابويه في الأمالي (ص ١٨٢) ورواه عنه المجلسي في البحار في كتاب العشرة - باب التهمة والبهتان وسوء الظن بالاخوان - فراجع. (المحقق)

(٣٦٨)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (١)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، كتاب أمالي الصدوق (١)، دولة إيران (٢)، العلامة المجلسي (٢)، مدينة طهران (٢)، الشيخ الصدوق (١)، عمر بن يزيد (١)، الظن (٣)

صفحة ٣٩٩

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٦٩

أمير المؤمنين عليه السلام إلى غير ذلك من الاخبار التي لا حاجة إلى سطرها بعد وضوح الامر، وبذلك يتبين قوة قاعدة الحمل على الصحة على قاعدة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بل يظهر عدم التنافي بينهما وعدم التعارض لا انهما متعارضان فنحتاج إلى الترجيح إذ موضوع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ما علمت أنه معروف اجتمعت فيه الشرائط وكذا النهي عن المنكر فإذا حصل وتحقق كان موجبا للقدح في فاعله لو كان وعد في صفات الدم والقدح التي نحن بصددها وتوجه حينئذ الامر بالردع له، فيفتح عند ذلك باب النهي عن المنكر وعلى قياسه باب الأمر بالمعروف فهاتان القاعدتان نظير الأصل العملي كأصل البراءة والإباحة والدليل الاجتهادي فكما لا تعارض بين الأصل والدليل إذ موضوع الأصل ما لم تعلم بالحرمة أو غيرها مما يخالف الأصل وموضوع الدليل ما تعلم فكذا هاتان القاعدتان كما عرفت مفصلا والله أعلم.

(٣٦٩)

مفاتيح البحث: الامر بالمعروف (٢)، الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (١)، يوم عرفه (١)

صفحة ٤٠٠

رجال الخاقاني - الشيخ علي الخاقاني - الصفحة ٣٧٠

هذا ما أردنا بيانه وقصدنا تبينه من هذه التعليقة والحمد لله أولا واخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على سيد خلقه ونبي رحمته المبعوث في أمته وعلى أهل بيته الطاهرين وخيرة الله من الخلق أجمعين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين جعلنا الله من خاصتهم والذابين عنهم والمؤيدين لمذهبهم والمقومين لسلطانهم بين أوليائهم وأعدائهم وقبل لقائهم انه الكريم الوهاب (وكان الفراغ) من هذه المباركة ضحى الأربعاء خامس عشر جمادى الأولى من شهور السنة الخامسة عشرة بعد الألف والثلاثمائة هجرية ١٣١٥

(٣٧٠)

مفاتيح البحث: شهر جمادى الأولى (١)، يوم القيامة (١)، الكرم، الكرامة (١)، الصلاة (١)

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَارِ - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ

الصّدوق، الباب ٢٨، ج ١ / ص ٣٠٧).

مؤسس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافي بأصَبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - "رَحِمَهُ اللهُ" - كان أحدًا من جَهَابِذَة هذه المدينة، الذي قَدِ اشْتَهَرَ بِشَعْفِهِ بِأهل بَيْتِ النَّبِيِّ (صلواتُ اللهُ عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام عليّ بن موسى الرُّضا (عليه السّلام) و بِساحه صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجه الشّريف)؛ ولهذا أسّس مع نظره و درايته، في سَنَةِ ١٣٤٠ الهجرية الشمسيّة (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسّسه و طريقه لِم ينطفي مصباحها، بل تُتبع بأقوى و أحسن موقِف كلِّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحريّ الحاسوبي - بأصَبهان، إيران - قد ابتدأ أنشِطته من سَنَةِ ١٣٨٥ الهجرية الشمسيّة (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيّد حسن الإمامي - دامَ عزّه - و مع مساعِده جمعٍ من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالاتٍ شتى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثّقليين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السّلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّبَاب و عموم الناس إلى التّحرّي الأدقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة - مكانَ البلائيّ المبتدله أو الرّديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيّة واسعة جامعَة ثقافيّة على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السّلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحقّقين و الطّلاب، توسعة ثقافه القراءة و إغناء أوقات فراغه هُؤاه برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللّازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشّبّهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعيّة: التي يُمكن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعده، على أنّه يُمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميّة و الإيرانيّة - في أنحاء العالم - من جهةٍ أُخرى.
- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتب، كتيبه، نشره شهريّة، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيّة و مكتبيّة، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلّائيّة الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدّينيّة، السياحيّة و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائميّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّه مَوَاقِع أُخرَ

(ه) إنتاج المُنتجات العرضيّة، الخطّابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائيّ و اليدويّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشراتِ مراكزٍ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدّينيّة كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسة

(ي) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّي (حضوراً و افتراضاً) طيلة السّنة

المكتب الرّئيسي: إيران/أصَبهان/ شارع "مسجد سيّد" / ما بين شارع "پنج رَمضان" و مُفتَرَق "وفائي" / بنايه "القائميّة"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسيّة (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنيّة: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية والمبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكوميته، و غير ربحيته، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد والمتسع للامور الدينيه والعلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الاعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حد التمكن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

